



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



الموضوع:

دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية تخصص مالية
بنوك وتأمينات

تحت إشراف الأستاذة:

بن سماعيل حياة

من إعداد الطالبة:

فتاح دنيا

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	مرغاد لخضر
مقررًا	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	بن سماعيل حياة
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	دردوري لحسن
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	نصبة مسعودة
ممتحنا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر "أ"	خاطر طارق
ممتحنا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر "أ"	طالب عمر

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ والدّواب والأنعام مختلفٌ ألوانه كذلك إنّما يخشى الله من عباده العلماءُ إنّ الله
عزيزٌ غفورٌ ﴾

سورة فاطر، الآية 28

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبفضله تتم المقاصد والغايات، والسلام على أشرف

الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

تنطلق السنة الوفاء بأسمى عبارات الثناء المعطرة بطيب الذكر والمكحلة بالدعاء إلى أستاذتي

المشرفة بن سماعيلين حياة التي كانت دائما دعماً وحافزاً وسنداً لهذا البحث من توجيهاتها

ونصائحها الثمينة والقيّمة.

أقدم خالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل " لحسن دردوري " و " خاطر طارق "

لمساعدتهما لي في هذا العمل.

أجمل عبارات الشكر والتقدير لا بد أن تسبق حروفنا وتتهي سطورنا معبرة عن صدق

المعاني النابعة من قلوبنا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم لمناقشة هذا

البحث.

وفي الأخير أرق كلمات الشكر والثناء إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من

بعيد.

إهداء:

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى

من وضع الله تعالى الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة.

إلى من أفضله عن نفسي والدي العزيز.

إلى شريك حياتي وسندي زوجي الحبيب.

إلى زهرة بستاني إبنتي ريتال.

إلى توأم روحي أخواتي ليلي وسيرة.

إلى إخواني الأحباء.

إلى كل الأهل والأقارب

والأصدقاء.

إلى كل أستاذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة.

الملاحظات:

المخلص:

تهدف دراستنا إلى إبراز الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي المتمثل أساسا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، سواءا كان ذلك في الأجل القصير وهو ما تطرق له كينز والمتمثل في إحداث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وفعالية النفقات والضرائب في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، أو في الأجل الطويل من خلال الإستثمار في الرأسمال البشري، والإنفاق على البنى التحتية والإنفاق العسكري.

حيث سعت الجزائر إلى النهوض بالإقتصاد ومحاولة رفع معدلات النمو إلا أنّ محاولاتها باءت بالفشل فهي مازالت تعاني من ضعف هياكلها الإقتصادية وتبعيتها لقطاع المحروقات، وهذا ما نجده من خلال إرتفاع معدلات التضخم والبطالة وعدم إستقرارها، إضافة إلى العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، حيث لم يكن للسياسة المالية أثر كبير في تحقيق النمو على المدى البعيد في الجزائر وهو عكس توقعات النظريات الإقتصادية، حيث قمنا ببناء نموذج إقتصادي يقيس هذه العلاقة في الأجلين الطويل والقصير حيث أكدت دراستنا القياسية التي أثبتت أنّ أثر أدوات السياسة المالية على النمو لا تتصف بالإستقرار خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الضرائب، النمو الإقتصادي.

Abstract :

Our study aims to highlight the role played by the tools of fiscal policy in achieving economic growth represented mainly in the growth of gross domestic product, whether in the short term, which is what Keynes touched upon, represented in bringing about a balance between aggregate supply and aggregate demand, and the effectiveness of expenditures and taxes in achieving economic stability. Or in the long term, through investment in human capital, spending on infrastructure and military spending.

Where Algeria sought to advance the economy and try to raise growth rates, but its attempts failed, as it still suffers from weak economic structures and its dependence on the hydrocarbon sector, and this is what we find through the high rates of inflation and unemployment and its instability, in addition to the deficit in the balance of payments and the general budget, where it was Fiscal policy has a significant impact on achieving long-term growth in Algeria, which is the opposite of the expectations of economic theories, where we built an economic model that measures this relationship in the long and short terms, as our standard study confirmed that the impact of fiscal policy tools on growth is not stable during the study period.

Keywords: fiscal policy, public expenditures, public revenues, taxes, economic growth..

Résumé:

Notre étude vise à mettre en évidence le rôle joué par les outils de politique financière dans la réalisation de la croissance économique représentée principalement par la croissance du PIB ; Que ce soit à court terme ; ce que Keynes a évoqué pour créer un équilibre entre l'offre globale et la demande globale ; et l'efficacité des dépenses et des impôts pour parvenir à la stabilité économique ; Ou à long terme par l'investissement dans le capital humain ; les dépenses d'infrastructure et les dépenses militaires .

L'Algérie a cherché à faire progresser l'économie et à essayer d'augmenter les taux de croissance ; mais ses tentatives échouèrent ; qu'elle souffre encore de la faiblesse de ses structures économiques et de sa dépendance vis-à-vis du secteur des hydrocarbures ; C'est ce que l'on retrouve à travers les taux élevés d'inflation, de chômage et leur instabilité ; outre le déficit de la balance des paiements et du budget général ; Car la politique budgétaire n'a pas eu d'impact significatif sur la réalisation de la croissance à long terme en Algérie ; ce qui est contraire aux attentes des théories économiques ; Où nous avons construit un modèle économique qui mesure cette relation à long et à court terme ; car notre étude standard a confirmé que l'impact des outils de politique budgétaire sur la croissance n'est pas stable au cours de la période d'étude.

Mots-clés : politique budgétaire ; dépenses publiques; recettes publiques; impôts; croissance économique.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

-	البسمة
IX	شكر وتقدير
IX	إهداء
V	ملخص باللغة العربية
VI	ملخص باللغة الإنجليزية
VII	ملخص باللغة الفرنسية
XVII - IX	فهرس المحتويات
XX - XIX	فهرس الجداول
XXIII-XXII	فهرس الأشكال
ب-ز	مقدمة عامة
ج	1. تحديد الإشكالية
ج	2. فرضيات الدراسة
د	3. أهمية الدراسة
د	4. أهداف الدراسة
د	5. أسباب الدراسة
هـ	6. منهج الدراسة
هـ	7. حدود
هـ	8. الدراسات السابقة
ز	9. هيكل الدراسة
85-2	الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها
3	الفرع الأول: تعريف السياسة المالية Fiscal Policy
6	الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

15	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
15	الفرع الأول: تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد
16	الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التشغيل الكامل
17	الفرع الثالث: دور السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل
19	الفرع الرابع: دور السياسة المالية في تحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي
22	المبحث الثاني: النفقات العامة
22	المطلب الأول: النفقات العامة (التعريف - العناصر - القواعد)
22	الفرع الأول: تعريف النفقات العامة
23	الفرع الثاني: عناصر النفقات العامة
26	الفرع الثالث: قواعد النفقات العامة
28	المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة
28	الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث إنتظامها
30	الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها
31	الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها.
31	الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الإقتصادية.
33	المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها
34	الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة.
35	الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.
39	المبحث الثالث: الإيرادات العامة
39	المطلب الأول: إيرادات أملاك الدولة
39	الفرع الأول: الدومين العام.
40	الفرع الثاني: الدومين الخاص.
41	الفرع الثالث: الثمن العام
41	المطلب الثاني: الضرائب والرسوم (الإيرادات السيادية).
41	الفرع الأول: الضرائب.
49	الفرع الثاني: الرسوم.
53	المطلب الثالث: القروض العامة (الإيرادات الإئتمانية).
53	الفرع الأول: مفهوم القرض العام وخصائصه.
55	الفرع الثاني: أنواع القروض العامة.

58	المطلب الرابع: الإيرادات الأخرى.
59	الفرع الأول: الإصدار النقدي.
60	الفرع الثاني: الغرامات والأتاوات.
60	الفرع الثالث: الإعانات.
62	المبحث الرابع: الموازنة العامة.
63	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها
63	الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة.
66	الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة.
68	المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة.
68	الفرع الأول: مبدأ وحدة الموازنة العامة.
69	الفرع الثاني: مبدأ شمولية الموازنة.
70	الفرع الثالث: مبدأ سنوية الموازنة.
71	الفرع الرابع: مبدأ عدم التخصص.
71	الفرع الخامس: مبدأ توازن الموازنة العامة
72	المطلب الثالث: أنماط الموازنة العامة.
72	الفرع الأول: الموازنة الغير عادية.
73	الفرع الثاني: الموازنة المستقلة.
74	الفرع الثالث: الموازنة الملحقة.
75	الفرع الرابع: الموازنة الإضافية.
75	الفرع الخامس: الحسابات الخاصة على الخزينة.
76	المطلب الرابع: دورة الموازنة العامة.
76	الفرع الأول: مرحلة التحضير والإعداد.
77	الفرع الثاني: مرحلة إعتامد الموازنة.
78	الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الموازنة.
79	الفرع الرابع: مرحلة الرقابة على التنفيذ.
84	خلاصة الفصل
170-87	الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج
87	تمهيد
88	المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي.

88	المطلب الأول: مفاهيم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.
88	الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي.
92	الفرع الثاني: تعريف التنمية الإقتصادية.
94	الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية.
96	المطلب الثاني: أنواع النمو الإقتصادي ومعدلات قياسه.
96	الفرع الأول: أنواع النمو الإقتصادي
98	الفرع الثاني: قياس النمو الإقتصادي
110	المطلب الثالث: محددات النمو الإقتصادي
110	الفرع الأول: كمية ونوعية الموارد البشرية.
111	الفرع الثاني: تراكم رأس المال.
112	الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي
112	الفرع الرابع: الموارد الطبيعية
113	الفرع الخامس: التنظيم الإقتصادي الكفاء
113	الفرع السادس: عوامل أخرى
118	المطلب الرابع: فوائد وأعباء ومعوقات النمو الإقتصادي.
119	الفرع الأول: فوائد النمو الإقتصادي.
120	الفرع الثاني: أعباء النمو الإقتصادي.
121	الفرع الثالث: معوقات النمو الإقتصادي.
122	المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي
122	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الإقتصادي
122	الفرع الأول: أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية
132	الفرع الثاني: نقد النظرية الكلاسيكية.
133	المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي "J. Schumpeter".
134	الفرع الأول: نظرية شومبيتر J.Schumpeter
137	الفرع الثاني: نقد نظرية Schumpeter
138	المطلب الثالث: التحليل الكينزي ونموذج Harrod-Domar للنمو الإقتصادي
138	الفرع الأول: التفسير الكينزي للنمو الإقتصادي.
139	الفرع الثاني: نموذج Harrod-Domar
141	الفرع الثالث: نقد النظرية

142	المبحث الثالث: نموذج النمو الخارجي Solow-Swan
144	المطلب الأول: نموذج Solow-Swan بدون تقدم تكنولوجي.
144	الفرع الأول: دالة الإنتاج النيوكلاسيكية.
145	الفرع الثاني: التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج.
149	الفرع الثالث: تحليل حالة الإستقرار في نموذج Solow
151	الفرع الرابع: الديناميكية الإنتقالية لنموذج Solow.
153	المطلب الثاني: نموذج Solow-Swan في وجود التقدم التكنولوجي.
156	المطلب الثالث: تقييم نموذج Solow-Swan
156	الفرع الأول: نتائج نموذج Solow-Swan
157	الفرع الثاني: نقد نموذج Solow-Swan
158	المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي.
159	المطلب الأول: نموذج Paul Romer
159	الفرع الأول: نموذج Paul Romer تراكم الرأس المال المادي 1986
162	الفرع الثاني: نموذج Paul Romer تراكم رأس المال التكنولوجي 1990
164	المطلب الثاني: نموذج 1988 Lucas
165	المطلب الثالث: نموذج AK ل Robelo 1991
168	المطلب الرابع: نموذج Barro تراكم رأس المال العام 1990
170	خلاصة الفصل
245-172	الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي
173	المبحث الأول: دور النفقات العامة والضرائب في تحقيق النمو الإقتصادي قصير الأجل
173	المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات IS.
173	الفرع الأول: بناء النموذج.
180	الفرع الثاني: التمثيل البياني.
182	المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي LM.
182	الفرع الأول: بناء النموذج.
191	الفرع الثاني: التمثيل البياني.
192	المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج (IS - LM).
192	الفرع الأول: التوازن العام (IS - LM).
193	الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية.

196	المبحث الثاني: النفقات العامة و النمو الإقتصادي طويل الأجل.
196	المطلب الأول: النفقات العامة على رأس المال البشري و أثرها على النمو الإقتصادي.
196	الفرع الأول: رأس المال البشري (التعريف - الأهمية).
200	الفرع الثاني: النفقات العامة على رأس المال البشري والنمو الإقتصادي.
206	المطلب الثاني: النفقات العامة على البحث والتطوير وأثرها على النمو الإقتصادي.
206	الفرع الأول: ماهية البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي.
214	الفرع الثاني: الإنفاق على البحث والتطوير وأثره على النمو الإقتصادي.
215	المطلب الثالث: النفقات العامة على البنية التحتية وأثرها على النمو الإقتصادي.
215	الفرع الأول: البنية التحتية (تعريف-خصائص-أهمية).
217	الفرع الثاني: الإنفاق على استثمارات البنية التحتية والنمو الإقتصادي.
221	المطلب الرابع: الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي.
221	الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العسكري ودوافعه.
223	الفرع الثاني: محددات الإنفاق العسكري.
224	الفرع الثالث: آثار الإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي.
226	المبحث الثالث: الضرائب والنمو الإقتصادي طويل الأجل.
227	المطلب الأول: أثر الضرائب على الإستهلاك والإنتاج.
227	الفرع الأول: أثر الضرائب على الإستهلاك.
228	الفرع الثاني: أثر الضرائب على الإنتاج.
228	المطلب الثاني: أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل.
229	المطلب الثالث: أثر الضرائب على الإدخار والإستثمار.
229	الفرع الأول: أثر الضرائب على الإدخار.
230	الفرع الثاني: أثر الضرائب على الإستثمار.
232	المبحث الرابع: عجز الموازنة العامة والنمو الإقتصادي.
232	المطلب الأول: عجز الموازنة العامة (التعريف - الأسباب).
232	الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة.
233	الفرع الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة.
234	المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة.
234	الفرع الأول: العجز الجاري.

234	الفرع الثاني: العجز التقليدي.
235	الفرع الثالث: العجز الهيكلي.
235	الفرع الرابع: العجز الدوري.
235	الفرع الخامس: العجز المخطط (المقصود).
236	الفرع السادس: العجز الأساسي.
236	الفرع السابع: العجز التشغيلي.
236	الفرع الثامن: العجز المتراكم.
237	الفرع التاسع: عجز الضعف وعجز القوة.
237	المطلب الثالث: عجز الموازنة والنمو الإقتصادي.
237	الفرع الأول: الآثار الإقتصادية لعجز الموازنة وفقا لطريقة تمويله.
240	الفرع الثاني: الأثر الإقتصادي لعجز الموازنة في المدارس الفكرية.
244	خلاصة الفصل
338-247	الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017
247	تمهيد
248	المبحث الأول: النفقات العامة وتطورها من 1990 الى 2017 في الجزائر
248	المطلب الأول: النفقات العامة وتبويبها في الجزائر
248	الفرع الأول: نفقات التسيير
252	الفرع الثاني: نفقات التجهيز (الإستثمار).
254	المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة في الجزائر من 1990 إلى 2017.
254	الفرع الأول: المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999
256	الفرع الثاني: المرحلة الثانية من 2000 الى 2004.
258	الفرع الثالث: المرحلة الثالثة من 2005 الى 2009.
259	الفرع الرابع: المرحلة الرابعة من 2010 الى 2014
260	الفرع الخامس: المرحلة الخامسة من 2015 الى 2017
261	المطلب الثالث: البرامج الإنفاقية لدعم النمو الإقتصادي.
262	الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004
265	الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
267	الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014)

269	المبحث الثاني: الإيرادات العامة وتطورها من 1990 الى 2017 في الجزائر.
269	المطلب الأول: الإيرادات العامة وتبويبها في الجزائر
270	الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية
271	الفرع الثاني: الإيرادات الإختيارية.
272	المطلب الثاني: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر من 1990 الى 2017
272	الفرع الأول: تطور الإيرادات الجبائية.
274	الفرع الثاني: تطور الإيرادات العادية والجبائية البترولية
276	المطلب الثالث: تدابير السياسة الضريبية لدعم النمو الإقتصادي.
276	الفرع الأول: الإمتيازات الضريبية للقطاع العام.
277	الفرع الثاني: الإمتيازات الضريبية للقطاع الخاص.
279	المبحث الثالث: تحليل الأداء والنمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017.
279	المطلب الأول: تطور المؤشرات الكلية في الجزائر من 1990 الى 2017
279	الفرع الأول: تطور التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2017
281	الفرع الثاني: تطور البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2017.
283	الفرع الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة من 1990 إلى 2017
285	الفرع الرابع : تطور ميزان المدفوعات من 1990 إلى 2017.
287	الفرع الخامس: تطور المديونية الخارجية من 1990 إلى 2017.
288	المطلب الثاني: تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2017
288	الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في الجزائر من 1990 إلى 2017.
290	الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الجزائر من 2004 إلى 2017.
294	المطلب الثالث: الإنفاق على القطاعات الداعمة للنمو الإقتصادي في الجزائر.
294	الفرع الأول: الإنفاق على القطاعات الإجتماعية في الجزائر.
296	الفرع الثاني: الإنفاق على القطاعات الإقتصادية والسياسية
299	المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر النفقات والإيرادات على النمو الإقتصادي في من 1990 إلى 2017.
300	المطلب الأول: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية.
303	الفرع الأول: إختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية.
310	الفرع الثاني: إختبار جذر الوحدة للإستقرار

320	الفرع الثالث: تحديد عدد فترات التباطؤ.
321	المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك
323	الفرع الأول: إختبار التكامل المشترك للنموذج الأول
328	الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني
330	الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث.
332	المطلب الثالث: دراسة إستقرارية النماذج
333	الفرع الأول: إختبار تجانس البواقي
334	الفرع الثاني: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
335	الفرع الثالث: إختبار إستقرارية النموذج
337	خلاصة
344-340	خاتمة عامة
340	نتائج الدراسة
342	إختبار الفرضيات
344	التوصيات
344	أفاق الدراسة
369-346	قائمة المراجع
401-371	قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
95	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	الجدول (1)
125	أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي حسب Malthus.	الجدول (2)
213	إختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة	الجدول (3)
251	الجدول (ب) توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية	الجدول (4)
253	الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات	الجدول (5)
255	تطور النفقات العامة من 1990 إلى 1999	الجدول (6)
257	تطور النفقات العامة من 2000 إلى 2004	الجدول (7)
258	تطور النفقات العامة من 2005 إلى 2009	الجدول (8)
259	تطور النفقات العامة من 2010 إلى 2014	الجدول (9)
260	تطور النفقات العامة من 2015 إلى 2017.	الجدول (10)
263	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	الجدول (11)
264	السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	الجدول (12)
266	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	الجدول (13)
268	مضمون برنامج توظيف النمو 2010-2014	الجدول (14)
272	تطور الإيرادات الجبائية من 1990 إلى 2017.	الجدول (15)
274	تطور الإيرادات العادية والجبائية البترولية في الجزائر من 1990 إلى 2017	الجدول (16)
280	تطور معدل التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2017.	الجدول (17)
282	تطور البطالة والقوى العاملة في الجزائر من 1990 إلى 2017	الجدول (18)
284	تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر من 1990 إلى 2017	الجدول (19)
285	تطور رصيد ميزان المدفوعات من 1990 إلى 2017	الجدول (20)
287	تطور المديونية الخارجية في الجزائر من 1990 إلى 2017	الجدول (21)
289	تطور الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي من 1990 إلى 2017	الجدول (22)

291	تطور الناتج المحلي لقطاع الإنتاج السلعي في الجزائر من 2004 إلى 2017	الجدول (23)
292	تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات الإنتاجية والإجتماعية في الجزائر من 2004 إلى 2017	الجدول (24)
294	تطور نفقات القطاعات الإجتماعية في الجزائر من 1990 إلى 2017	الجدول (25)
297	تطور نفقات القطاعات الإقتصادية والسياسية في الجزائر من 1990 إلى 2017	الجدول (26)
303	بيانات المتغيرات محل الدراسة للنموذج الأول والثاني	الجدول (27)
305	دالة الارتباط الذاتي للسلاسل (HS ,ET,HE,BT,AI,PS,T,MS).	الجدول (28)
307	بيانات المتغيرات محل الدراسة للنموذج الثالث	الجدول (29)
309	دالة الارتباط الذاتي للسلاسل (DT,PT,TB,CR)	الجدول (30)
313	إختبار ADF للسلاسل (HS ,ET,HE,BI,AI,PS,T,MS) عند الفرق الثاني	الجدول (31)
314	إختبار ADF للسلاسل (GDP,DT,PT,TB,CR) عند الفرق الثاني	الجدول (32)
316	إختبار PP.Philips للسلاسل (GDP,HS ,ET,HE,BI,AT,PS,T,MS) عند الفرق الثاني	الجدول (33)
318	إختبار PP.Philips للسلاسل (GDP,DT,PT,TB,CR) عند الفرق الثاني	الجدول (34)
321	تحديد فترات التباطؤ للنموذج الأول	الجدول (35)
323	إختبار التكامل المشترك johansen للنموذج الأول	الجدول (36)
324	مقدرات متجه التكامل المشترك للنموذج الأول	الجدول (37)
326	إختبار Granger causality Test لأثر النفقات الإجتماعية على النمو	الجدول (38)
328	خصائص النموذج المقدر	الجدول (39)
329	إختبار Granger causality Test لأثر النفقات الإقتصادية على النمو	الجدول (40)
331	إختبار Granger causality Test لأثر الإيرادات العامة على النمو	الجدول (41)
333	إختبار تجانس البواقي	الجدول (42)
334	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول	الجدول (43)

قائمة الأشكال:

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	منحنى الطلب الكلي	الشكل (1)
11	منحنى العرض الكلي	الشكل (2)
12	التوازن الكلي في الإقتصاد	الشكل (3)
103	التدفق الدوري للدخل في الإقتصاد.	الشكل (4)
127	نموذج Malthus للنمو الإقتصادي.	الشكل (5)
148	نموذج solow-swan	الشكل (6)
151	ديناميكية نموذج Solow-Swan.	الشكل (7)
152	أثر زيادة معدل الإيداع	الشكل (8)
153	أثر زيادة النمو الديموغرافي.	الشكل (9)
167	التمثيل البياني لنموذج AK	الشكل (10)
175	دالة الإنفاق الإستهلاكي	الشكل (11)
180	التوازن في سوق السلع والخدمات IS	الشكل (12)
184	عرض النقود عند كينز.	الشكل (13)
188	الطلب على النقود بدافع المضاربة	الشكل (14)
191	التوازن في سوق النقد LM	الشكل (15)
193	منحنى التوازن العام (IS - LM).	الشكل (16)
194	فعالية السياسة المالية (زيادة الإنفاق الحكومي).	الشكل (17)
195	فعالية السياسة المالية (زيادة الضرائب).	الشكل (18)
256	تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز من 1990 إلى 1999	الشكل (19)
257	تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز من 2000 إلى 2004	الشكل (20)
259	تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز من 2005 إلى 2009	الشكل (21)
260	تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز من 2010 إلى 2014	الشكل (22)
261	تطور معدلات نمو نفقات التسيير والتجهيز من 2015 إلى 2017	الشكل (23)
302	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من 1990 إلى 2017	الشكل (24)

304	دالة الارتباط الذاتي GDP للنموذج الأول والثاني.	الشكل (25)
308	دالة الارتباط الذاتي GDP للنموذج الثالث	الشكل (26)
312	إختبار ADF لإستقرار السلسلة الزمنية GDP عند الفرق الثاني للنموذج الأول والثاني	الشكل (27)
318	إستقرارية السلاسل الزمنية (GDP,HS ,ET,HE,BI,AI,PS,T,MS) من 1995 إلى 2017	الشكل (28)
320	إستقرارية السلاسل الزمنية (GDP,DT,PT,TB,CR) من 1990 إلى 2017	الشكل (29)
335	إختبار CUSUM للنموذج الأول	الشكل (30)
336	إختبار CUSUM للنموذج الثاني	الشكل (31)
336	إختبار CUSUM للنموذج الثالث	الشكل (32)

مقدمة عامة:

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين المسائل والأهداف الرئيسية التي تسعى الدول الى تحقيقه سواءً كانت تلك الدول متقدمة أو نامية، حيث لا يمكننا تصور أن نجد إقتصاد قائم دون وجود مستويات معقولة من النمو، فهو يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن حالة البلد، حيث أن ارتفاع الدخل والرفاهية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والإستثمار والإستقرار في ميزان المدفوعات وعدم وجود مديونية تؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما تمتاز به الدول المتقدمة على عكس الدول النامية.

ونتيجة للتحويلات السريعة والمكثفة التي يعرفها الإقتصاد بسبب التوسع الكبير للمبادلات الدولية وزيادة المعاملات المالية وتنوعها وزيادة الحاجة لرأس المال وزيادة حجم الإدخارات والإستثمارات، والمضاربات في الأسواق المالية والسعي وراء تحقيق الأرباح كل هذا أدى إلى حدوث إختلالات وتدهور وإنهار الأسعار وظهور ما يسمى بالأزمات وتفاقم المشكلات الاقتصادية، وتزايد حجم المديونية الخارجية والعجز الموازني، مما أثر على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وتراجع معدلات النمو الإقتصادي، الأمر الذي دعى إلى ضرورة إيجاد آلية تدخل مناسبة تعمل على الحفاظ عليه عند مستويات مناسبة.

فقد كان دور الدولة في العصور القديمة محدود التدخل ليس ذا أهمية، وبقي دورها هكذا إلى غاية ظهور تلك الأزمات والمشاكل الاقتصادية خاصة أزمة 1929 التي دعت إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي والتي نبعت من إسهامات المفكر الكبير جون مينارد كينز الذي أكد فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد، وبالتالي تم تبني آراء كينز المتعلقة بتدخل الدولة في الإقتصاد وإنتقالها من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة للوضع الإقتصادي السائد وذلك من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات التي تعتمد عليها الدول في الوقت الحالي وذلك لما تقوم به من دور متعاطف من خلال أدواتها المتعددة من إيرادات ونفقات وذلك بالتأثير على الإقتصاد من خلال تحقيق النمو الإقتصادي وضمان إستمراره وإستقراره وبالتالي دفع عجلة التنمية والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي.

وفي الحقيقة نجد كل إقتصاد نجا من المشاكل الحادة بسبب التدخل المالي ضمن مراعاة معايير عدّة، فمعيار خصوصية الإقتصاد المعني يظهر للدولة مرونة وإستجابة هذا الأخير للمتغيرات المرتبطة بتدخلها، وأمّا معيار الحالة الاقتصادية الرهنة للبلاد فتظهر مؤشرات ما يفترض على الدولة القيام به إزاء حالة الإقتصاد، والمعيار الحقوقي يقيد سلوك الدولة بما أقرته من قوانين، في حين يفترض المعيار المالي تحقيق الغايات المالية ووسائلها، أمّا المعيار الإجتماعي يهدف إلى تطوير بيئة المجتمع وأمّا المعيار الإقتصادي يفترض التوازن بين الإيرادات والنفقات.

إذا كانت السياسة المالية تفرض نفسها وبشدة في الدول المتقدمة فهي في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا وصعوبة بسبب محدودية الموارد والضغوط الإنفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذ معقد وينعكس ذلك في سياستها إنفاقا وإقتطاعا، ويعتمد إقتصادها بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات الذي يلعب دورا محوريا وأساسيا، فإنهايار أسعاره وتدهورها هي أزمة حقيقية تؤدي إلى شلل الإقتصاد وإبعاده كل البعد عن مستوى النمو الإقتصادي المطلوب، الأمر الذي دفع إلى ضرورة تدخل الحكومة وإعادة النظر في سياستها المطبقة وتوجيهها نحو متطلبات الوضع السائد ومحاولة إيجاد حلول تسعى بها إلى إنعاش الإقتصاد وتحقيق النمو الإقتصادي وذلك من خلال إدخال إصلاحات هيكلية متعددة خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10.

1. تحديد الإشكالية :

يعتبر التدخل المالي عن طريق أدوات السياسة المالية من بين أهم الإجراءات المتبعة من طرف الجزائر وخاصة بعد الإصلاحات التي أدخلت وذلك من أجل ضمان الإستقرار الذي إختل بسبب المشاكل التي تواجهها والعراقيل التي أدت إلى تراجع وتباطئ وتيرة نمو الإقتصاد وخاصة في ظل أزمة إنهاء أسعار البترول التي شكلت حالة من عدم الإستقرار للوضع الإقتصادي الجزائري المبني على قطاع المحروقات ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية دراستنا على النحو التالي :

كيف يمكن لأدوات السياسة المالية أن تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2017؟

ولتفكيك مختلف جوانب هذه الإشكالية الرئيسية يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي آليات تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي قصير الأجل؟
- ماهي العوامل التي تحدد النمو الإقتصادي؟
- هل نجحت الجزائر في إحتواء الصدمات الداخلية والخارجية من خلال سياستها المالية؟
- هل لأدوات السياسة المالية في الإقتصاد الوطني أثر في النمو الإقتصادي كما اثبتته الدراسات الإقتصادية؟ وهل حققت الجزائر وضعية إقتصادية مبنية على معدلات نمو عالية ومستقرة خلال فترة الدراسة من خلال سياستها المالية؟

2. فرضيات الدراسة :

- للسياسة المالية تأثير قصير الأجل وذلك بحدوث توازن بين الطلب والعرض الكلي، ويمكن توجيه النفقات العامة في الإستثمار في الرأس المال البشري ودعم عمليات البحث والتطوير وتوجيه النفقات نحو قطاع الصحة والتعليم، وكذلك الإستثمار في البنى التحتية، والإنفاق العسكري لتحقيق النمو طويل الأجل.

- في واقع الأمر توجد عدّة عوامل محددة للنمو الإقتصادي وتعمل على إحداثه وتتمثل أساسا في كمية ونوعية الموارد البشرية، تراكم رأس المال، التقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية والتنظيم الإقتصادي الكفاء، وهناك عوامل أخرى تتمثل في متغيرات الإقتصاد الكلي على النمو الإقتصادي.

- يتصف الإقتصاد الوطني بقوة هياكله وقطاعاته، حيث حقق إستقرار في مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق معدلات نمو مرتفع منذ سنة 1990.

- تتطابق توقعات الدراسات والنظريات الإقتصادية لأثر النفقات والإيرادات العامة على النمو مع واقع الإقتصاد الجزائري حيث نجحت هاته الأخيرة في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي طويل الأجل في الإقتصاد الوطني.

وبناء على هذه الفرضيات تشكل الفرضية الأساسية التي يمكن أن تجيب على سؤال الإشكالية: يعد نجاح التدخل المالي عن طريق السياسة المالية من جهة النفقات والإيرادات العامة حسب الوضعية الإقتصادية التي تعيشها الدولة سبيل لتحقيق معدلات نمو إقتصادي قصير وطويل الأجل.

3. أهمية الدراسة :

- المكانة الهامة التي تتميز بها السياسة المالية في إقتصاديات الدول النامية.
- الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال أدواتها من ضرائب ونفقات في علاج الأزمات وتحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي.

- احتياجات الجزائر في ظل أزمة البترول لمثل هذه الآلية من أجل الحفاظ على المستوى المطلوب من النمو الإقتصادي.

- المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري في ظل إعماده على قطاع المحروقات.

4. أهداف الدراسة :

- محاولة التعرف الى آليات التدخل المالي من خلال أدوات السياسة المالية من نفقات وإيرادات.

- التطرق الى مظاهر النمو الإقتصادي ومختلف النظريات التي تناولته.

- توضيح كيفية تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التدخل المالي للدولة.

- تقييم أداء وفعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو.

5. أسباب الدراسة :

- الميول الشخصية أولا لهذا الموضوع.

- أنّ الموضوع محل الدراسة له صلة بالتخصص.

- فكرة الموضوع تواكب التغيرات الحاصلة في الإقتصاد الحالي في ظل أزمة إنهيار أسعار البترول الذي

هو المصدر الرئيسي لأي إقتصاد وخاصة الجزائر.

6. منهج الدراسة :

سنعتمد في دراستنا على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والنمو الإقتصادي، و لتحليل وضعية الإقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة.
- المنهج التاريخي: لسرد تاريخ نشأة السياسة المالية وتطور نظريات النمو الإقتصادي.
- المنهج الإستقرائي بالإعتماد على برنامج eviews لدراسة أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي.

7. حدود الدراسة :

إشتملت دراستنا على بعدين البعد المكاني وهو الإقتصاد الجزائري لما سوف نتطرق إليه حول أدوات السياسة المالية ومساهماتها في تحقيق النمو، أمّا البعد الثاني هو البعد الزمني والمتمثل في فترة الدراسة من 1990 إلى غاية 2017 حيث تم إختيار هذه الفترة لما شملته من تغييرات في هيكله الإقتصاد وبرامج تنموية مختلفة.

8. الدراسات السابقة :

- دراسة دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990 إلى 2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية 2005/2006، جامعة الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة الى كشف التدخل الأمثل للدولة إقطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا الى تحقيق التوازن الإقتصادي، ومن معالجته لموضوع التوازن الإقتصادي العام إتضح له أنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهريّة تعكس في واقع الأمر حقيقة إنعدام التوازن البنوي بصورة عامة، والخلل يعتبر هيكلي في الأساس، فالإقتصاد الجزائري يعاني منذ فترة طويلة من الإختلال في التوازن الإقتصادي العام.

- دراسة بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي، حالة الجزائر من 1970 إلى 2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية 2012/2013، جامعة تلمسان، وتهدف الدراسة الى تحديد أهمية السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، وكانت النتيجة المتوصل اليها هي أنّ السياسة المالية في الجزائر لها فعالية أكبر من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي وتحقيق النمو الإقتصادي.

- دراسة ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2014-2015، جامعة الجزائر 3، يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر من 2012 إلى 1989 وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو، وكذا إقتراح بعض الآليات التي تفعل من هذه السياسة إتجاه تحقيق النمو الإقتصادي، وما توصل إليه هو يمكن للسياسة المالية أن

تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، وذلك في الأجلين القصير والطويل، فيكون الأثر في الأجل القصير من خلال المنظور الكنزي عن طريق المضاعف بالتأثير في جانب الطلب الكلي، وكذلك التأثير قصير الأجل على جانب العرض الكلي، أما أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فهي مستمدة من نظريات النمو الداخلي التي ركزت بشكل خاص على سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (المستديم).

- دراسة تومي صالح، راضية بختاش، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 07، جانفي 2006، وتقدم هذه الدراسة عرضاً هاماً للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالجبائية والنمو الاقتصادي، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسألة النمو الاقتصادي وإلى معرفة ما إذا كان للسياسة الجبائية أن تستهدف معدل النمو الاقتصادي، وكذا دراسة مدى فعالية هذه السياسة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مع إعطاء بعد كمي للدراسة من خلال دراسة الأثر الذي تحدثه مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري على الفعاليات الاقتصادية الكلية كالإستهلاك والإستثمار والإدخار والتراكم والتي تعد عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للجبائية أن تعدل سلوك الأعوان الإقتصاديين نحو الإتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة مفضلة تمكن من معالجة الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد وبذلك يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي، ومن خلال الدراسة القياسية تم التأكيد بأن الجبائية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإستهلاك والإستثمار والإدخار وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.

-Todd Knoop, **Growth, Welfare, And The Size Of Government**, Economic Inquiry Western-Economic Association Internationa Vol. 37, N° 1, January 1999

من أجل التوصل لمعرفة أثر تغير حجم الحكومة على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية إستخدم الباحث نموذجا للنمو الداخلي أين يزداد النمو الاقتصادي عن طريق كل من تراكم رأس المال البشري والمادي، كما تؤثر المشتريات العمومية في هذا النموذج مباشرة مع المنفعة والإنتاجية الكلية، وقد بينت النتائج المتوصل إليها أن تقليص حجم الحكومة لا يحسن بالضرورة النمو الاقتصادي أو الرعاية الاجتماعية، وبالتالي فقد تناقضت النتائج المتوصل إليها مع المبادئ النيوكلاسيكية، حيث وجد أن كلا من حجم ونوعية الحكومة ترتبط مع النمو الاقتصادي حيث أن تقليص حجم الحكومة لا يحسن بالضرورة النمو الاقتصادي أو يرفع في مستوى الرفاه الاجتماعي.

- Abdullah H Albatel, **The Relationship between Government Expenditure and Economic**

Growth in Saudi Arabia , Journal of king Saud University, Vol. 12, N° 2,
2000

قام الباحث في هذه الدراسة بالتحقيق في مدى تأثير الإنفاق العمومي في المملكة العربية السعودية على النمو والتطور الاقتصادي للفترة 1964-1995، ومن أجل هذا تم تطوير النموذج إعتماًداً على بعض الدراسات السابقة ، حيث أنّ الإقتصاد مقسم إلى قطاعين: القطاع الخاص والقطاع العام، وقد أظهرت النتائج التجريبية أنّ الدولة تلعب دوراً هاماً في نمو وتطور الإقتصاد في المملكة العربية السعودية حيث تظهر النتائج أنّ حجم الدولة تظهر توسع بشكل كبير وخاصة بعد سنة 1973، وبناء على هذه النتائج فإنّه من المهم توفير الإنفاق الضروري للبنى التحتية، والأنشطة الاجتماعية وأيضاً لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعّال لتحقيق النمو الإقتصادي.

9. هيكل الدراسة :

- دعت دراستنا والإشكالية المطروحة الى ضرورة تقسيم الموضوع الى أربعة فصول كما يلي:
- الفصل الأول تحت عنوان "مدخل للسياسة المالية وأدواتها" قسم الى أربعة مباحث، فالمبحث الأول يضم ماهية السياسة المالية، والمبحث الثاني تناول النفقات العامة، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا الى الإيرادات العامة، وأخيراً المبحث الرابع فقد تعلق بالموازنة العامة.
 - الفصل الثاني بعنوان "النمو الاقتصادي نظريات ونماذج" تم تقسيمه الى أربعة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا الى ماهية النمو الإقتصادي، والمبحث الثاني تناول نظريات النمو الإقتصادي، أما المبحث الثالث فقد ضم نموذج النمو الخارجي Solow-Swan، والمبحث الرابع وضح نماذج النمو الداخلي.
 - الفصل الثالث بعنوان "دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي"، قسم الى أربعة مباحث، فالمبحث الأول تمحور حول دور النفقات العامة والضرائب في تحقيق النمو الإقتصادي قصير الأجل، وتطرق المبحث الثاني إلى النفقات العامة والنمو الإقتصادي طويل الأجل، وتناول المبحث الثالث الضرائب والنمو الإقتصادي طويل الأجل، أما المبحث الرابع فتعلق بعجز الموازنة العامة والنمو الإقتصادي.
 - الفصل الرابع بعنوان "أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017" وقسم أيضاً الى أربعة مباحث، فالمبحث الأول كان بعنوان النفقات العامة وتطورها من 1990 الى 2017 في الجزائر، والمبحث الثاني تطرق الى الإيرادات العامة وتطورها من 1990 الى 2017 في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تناول تحليل الأداء والنمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017 وأخيراً المبحث الرابع فقد تمحور حول الدراسة القياسية لأثر النفقات والإيرادات على النمو الإقتصادي من 1990 الى 2017.

الفصل الأول:

مدخل للسياسة

المالية

وأدواتها

تمهيد:

لقد تطور مفهوم السياسة المالية في إطار التحول الفكري عبر العصور، حيث أصبحت أداة هامة تعتمد عليها الحكومة لتوجيه النشاط الإقتصادي تزامنا مع التقلبات الإقتصادية وظهور أزمة الكساد التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة من خلال أدواتها المتعددة، على عكس ماكانت عليه سابقا، بحيث أن الحكومة لايمكنها أن تتدخل في سير الأمور الإقتصادية وإقتصارها على دور الدولة الحارسة التي تسعى إلى تحقيق الأمن والدفاع ومختلف النشاطات ذات الطابع الإجتماعي كالتعليم والصحة..... الخ، وهذا التغير الجذري في دورها أعطاه سلطة واسعة تسمح لها بالتحكم في زمام الأوضاع الإقتصادية السائدة.

حيث أصبحت السياسة المالية ذات مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية ومن أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة وتتصرف فيها وتسعى من خلال برامج الإنفاق والإيرادات التي تحصل عليها من مصادر مختلفة من ضرائب ورسوم وقروض عامة..... الخ الى تحقيق أهداف إقتصادية كضمان استقرار الأوضاع من التقلبات المفاجأة كالتضخم والكساد والبطالة، والعمل أيضا على تحسين الظروف الإجتماعية وتحقيق الرفاهية من خلال العدالة في توزيع الدخل بين مختلف طبقات المجتمع ومحاربة الفقر، وهذا كله من أجل تحقيق أعلى درجات من النمو الإقتصادي، حيث أيضا تدخل النفقات والإيرادات العامة في تشكيل مايسمى سياسة الميزانية العامة التي هي عبارة عن خطة عن سنة مالية تهدف الى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية سابقة الذكر، وذلك من أجل علاج الإختلالات التي تحدث في الإقتصاد.

ومن أجل تناول كل النقاط المتعلقة بالسياسة المالية وأدواتها قسمنا هذا الفصل الى أربعة مباحث رئيسية كمايلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: النفقات العامة

المبحث الثالث: الإيرادات العامة

المبحث الرابع: الموازنة العامة

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فغياب دور الدولة كسلطة منظمة يضعف حتما من أداءها، فهي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي يعتمد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة في كافة الدول وبدرجات تباين حسب طبيعة نظمها ودرجة تطورها وأوضاعها وظروفها السائدة ومواردها وإمكاناتها، بمعنى أنّ إجراءات تطبيق السياسة المالية بأدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة يختلف من الدول الرأسمالية عنه في الدول الاشتراكية وتختلف سرعة إستجابتها وتأثيرها على الإقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها.

قبل التطرق إلى تطور السياسة المالية ومختلف المراحل التي مرت بها عبر العصور والمدارس الاقتصادية، لابدّ من التطرق أولاً إلى مفهوم هذه السياسة والتعاريف التي أعطيت لها من قبل المفكرين الإقتصاديين.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية Fiscal Policy.

Fisc تعني المال أو الخزانة وعلى ذلك فإنّ مصطلح **Fiscal Policy** يشير إلى سياسة إستخدام خزينة الدولة، أو هو المالية العامة لتحقيق أهداف الإقتصاد الكلي، ولقد اختلف مفهوم السياسة المالية من قبل الإقتصاديين وإختلاف وجهة نظرهم¹.

أولاً: تعريف بعض الإقتصاديين للسياسة المالية.

كان للسياسة المالية تعاريف ومفاهيم مختلفة حسب وجهة نظر كل مفكر ومن بين هذه التعاريف مايلي:

- عرفها **عبد المطلب عبد الحميد** بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"².

¹D.N.Dwivedi ; **Macroeconomics ; Theory and Policy** ; 3rd edition ; Tata Mac Graw-Hill ; New Delhi ; 2010 ; p 600

² عبد القادر خليل، **مبدئ الإقتصاد النقدي والمصرفي**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص: 187-188

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

- وعرفها **G.K Shaw** بأنها "عبارة عن أي قرارات تهدف إلى تكوين الإنفاق الحكومي وتحديد هيكل الضرائب الواجب إقتطاعها وذلك في الوقت المناسب"¹.
- حسب **Musgrave** "السياسة المالية هي تلك التي تتعلق بجوانب السياسة الإقتصادية الناشئة من عمليات الموازنة العامة"².
- حسب **Harvey And Johnson** "السياسة المالية هي تلك التغيرات التي تقوم بها الحكومة في الإنفاق الحكومي والضرائب وذلك من أجل التأثير على نمط ومستوى النشاط".
- حسب **Aurther Smith** "هي السياسة التي تعتمدها الحكومة عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والضريبية من أجل تحقيق آثار مرغوب فيها وتجنب آثار غير مرغوب فيها على الدخل القومي، الإنتاج، العمالة"³.
- يرى **Samuelson And Nordhause** "أنّ السياسة المالية هي عملية تكوين الضرائب والإنفاق العام وذلك من أجل المساعدة على كبح تقلبات الدورة الإقتصادية والحفاظ على مستوى مرتفع من الإستخدام في ظل إقتصاد خالي من التضخم المتقلب"⁴.
- **كينز** استخدم مصطلح السياسة المالية عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الإدخار والإنفاق الإستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من الجمهور.
- عرفت الجمعية الاقتصادية الأمريكية **American Economic Association** بأنها "تعني تلك السياسة التي تهتم بالآثار الكلية للنفقات الحكومية والآثار الكلية للضرائب على كل من الدخل والإنتاج والتشغيل"⁵.

¹D.N.Dwived ; op ; cit ; pp 600-601

² T.R Jain ; A.S.Samndhu ; **Macroeconomics** ; V.K publication ; New Delhi ; India ; 2009 ; p394

³ S.N Chand ; **Public Finance** ; Volume 1 ; Atlantic publishers and distributor (p) L.T.D ; New Delhi ; 2008 ; pp258-259

⁴ P.A Samuelson ; W.D Nordhaus ; **Economics** ; 13th edition ; Mc Graw-Hill International ; New York ; 1989 ; p385

⁵ S .N Chand ; op ; cit ; p258

ثانيا: تعاريف أخرى للسياسة المالية.

توجد تعاريف أخرى أعطيت للسياسة المالية نذكر منها مايلي:

تعريف 1:

هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الإدخار، الإستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار الغير مرغوب فيها على كل من الدخل والإنتاج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الإقتصادية¹.

تعريف 2:

تعرف على أنّها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة، بالإضافة إلى تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية².

تعريف 3:

هي الآلية التي تضم جميع المقاييس التي تسعى إلى التأثير على النمو، الفعالية، التشغيل، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق الإستقرار وتشجيع مستويات النشاط الإقتصادي، يرمز في مدلوله إلى مجموعة التدابير التي تضعها الدولة وتنفيذها من أجل توجيه الإيرادات والنفقات العامة وصولا إلى الأهداف المذكورة كون جميع التدابير التي ترسمها تؤثر ايجابا أو سلبا على الحياة الإقتصادية، فهي تستخدم في ذلك مجموعة أدوات كالضرائب والرسوم كإيرادات سيادية ونفقات عامة وموازنة³.

التعريف الشامل للسياسة المالية:

السياسة المالية هي تلك الإجراءات والبرامج الحكومية المعتمدة على كل من النفقات والإيرادات العامة بغية توجيهها لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، أي أنّ السياسة المالية هي تخطيط لبرامج الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة وفق مايتطلبه الوضع الإقتصادي السائد وذلك من أجل مواجهة

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 182

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 190

³ وناي رشيدة، آلية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 9، جوان، جامعة بسكرة،

التقلبات الاقتصادية من كساد وتضخم وإحداث آثار إيجابية على كل من الدخل والإنتاج والتوظيف وكل هذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية.

إنّ تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتشعبها، وظهور دور الدولة وتدخلها الفعّال والمؤثر في الشؤون والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد أظهر عوامل جديدة دعت إلى وجود تحديد معنى للسياسة المالية يتناسب مع التطور والأوضاع الجديدة، وهكذا ظهرت كتابات ودراسات الإقتصاديّين والماليّين لتحديد السياسة المالية، وإختلفت محدداتها باختلاف المرحلة التاريخية والظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، ومن ثم فإننا سوف نعرضها وفقا للتطور التي مرت به.

أولا: السياسة المالية في المجتمعات القديمة.

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها، حيث تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدّد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثير النشاط الاقتصادي، ونظرًا لإرتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي فنجد أفلاطون وأرسطو قد إهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الإحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب)، هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) التي إعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة، ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب والرسوم¹.

وقد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها ومنع الإحتكار، وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام وهذا مالفرضه أورشام Orsam إذ لا يجوز للحكومات اللجوء إلى مصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب التي يجب تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والإقتصاد، وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي².

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة نيل شهادة دكتوراه دولة،

تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 50-51

² حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص: 164-165

ومع الإتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والإقتصادية في عصر التجاربيين، إتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الإقتصادي، إذ أوضح **Thomas Min** خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الإستقرار الإقتصادي وتدهور النشاط الإقتصادي، لهذا يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها، بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات بإعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية¹.

ويلقى هذا الفكر قبولا عند **وليام بيتي W. Petty** حيث يرى أنّ فرض الضرائب لا يؤدي الى تدهور النشاط الإقتصادي، بل على العكس يمكن أن تؤدي الى إزدهاره وذلك إذا كانت تتفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأنّ ذلك سيؤدي إلى سحب الأموال من دائرة النشاط الإقتصادي، كما نادى أيضا بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعتلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة.

وفي إطار فلسفة **الفيزوقراط Phisocrates** الراضة لأفكار التجاربيين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الإقتصادي حراً حتى يتمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي²، أكد **فرانسوا كيناي Francois Quenay** بإعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الإقتصادي وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد، لا على المنتج إذ أنّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار، وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري، ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الإقتصادي مرة أخرى وذلك حتى لا يؤثر هذا الإقتطاع سلبا على دورة النشاط الإقتصادي، ولم يضيف الطبيعيون أي اسهامات أخرى في مجال السياسة المالية.

ومما سبق يتضح أنّ دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعّال على الإقتصاد الوطني³.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 51-52

² عبد الرحمان يسرى، **تطور الفكر الإقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص: 159-161

³ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 52-53

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.

ففي الفترة التي كانت تسود فيها النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفي العشرينات من هذا القرن، كانت تقوم الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية على سيادة النظام الإقتصادي الحرّ الذي يعتمد على حرية الفرد في تحقيق مصلحته الخاصة في ظل سوق المنافسة الكاملة، وتعمل قوى هذه السوق (العرض والطلب) على تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل¹، ويرتبط الفكر الكلاسيكي بأفكار بعض الإقتصاديين القدامى أمثال آدم سميث وجون ستيوارت ميل وريكاردو، حيث يرى هؤلاء الإقتصاديين أنّ جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الإقتصادية نحو إستخدامها الأمثل، ويتحقق التوازن التلقائي بين العرض والطلب دون تدخل الدولة، ويخلص الكلاسيك من ذلك إلى ضرورة إستبعاد الدولة من التدخل في النشاط الإقتصادي إلا في أضيق الحدود، مثل القيام بالإنفاق على بعض السلع والخدمات العامة مثل الأمن والدفاع والعدالة وبعض مشروعات البيئة الأساسية التي لا يقدم عليها الأفراد لعدم ربحيتها².

ومن الطبيعي كي يضمن الإقتصاديون الكلاسيك مبدأ الحياد المالي لابد أنّ يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة للدولة الحارسة، فضلاً عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة،

وهذا يعني أنّ السياسة المالية هي سياسة محايدة لايمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الإقتصادية القائمة³، فالسياسة المالية الحكيمة التي يتعين على الدولة إتباعها تتمثل في تحقيق الموازنة العامة بأقل حجم ممكن فلا تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة العادية التي تتكون من الضريبة أساساً، والإبتعاد عن فكرة العجز في الموازنة العامة وتمويل هذا العجز عن طريق القروض العامة أو الإصدار الجديد⁴، وفي ضوء ماتقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة لا في ضوء مبدأ التوازن الإقتصادي العام، طالما إعتقد الكلاسيك أنّ الأخير يتحقق تلقائياً وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الإقتصادي، وإقتصر دورها على تحقيق التوازن المحاسبي، وهكذا نجد أنّ أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر في الآتي⁵:

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلّي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 308

² محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلّي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 175

³ بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي، حالة الجزائر، 1970-2011، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة

تلمسان، 2012-2013، ص 51

⁴ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط1، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص 342

⁵ بلوافي محمد، مرجع سابق، ص ص: 52-53

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

- النفقات العامة هي التي تصيغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.

- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ يعتقد الكلاسيك أنّ أقل الميزانيات حجماً أكثرها سلامة.

- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.

- تفضيل الضرائب على الإستهلاك عن الضرائب على الإيداع طاماً أنه هو مصدر تكوين رأس المال، إذ يفترض أنّ الإيداع يتحول إلى الإستثمار وأنّ أفضل الضرائب تلك التي تميز بين العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو فيما بين الثروات.

من خلال ماسبق نجد أنّ التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة وبأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإقتصادية وإزدياد حدتها، كما أنّ الظروف التي تعرضت لها إقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي¹.

ثالثاً: السياسة المالية في الفكر الكينزي.

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنّه لا وجود للكساد، أبرزت مدد الإنهيار الإقتصادي مشكلة البطالة وإنخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الإقتصادية منها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الإقتصادي، كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة في إعادة النظر في فكرة حالة الحياد وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة في التوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة وإعادة الإنتعاش الإقتصادي، بمعنى أنّه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذ كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الإقتصاد القومي²، تلك الفكرة التي نادى بها الإقتصادي كينز متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد، إذ أشار كينز إلى أنّ السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب والإقتراض العام، رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق في إطار النظرية الكلاسيكية³.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 56

² عادل فليح العلي، طلال محمد كداوي، إقتصاديات المالية العامة، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص9

³ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص53

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

وإفترض كينز أنّ التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما إعتقد الكلاسيك وإنما لابد من تدخل الدولة بإستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب.

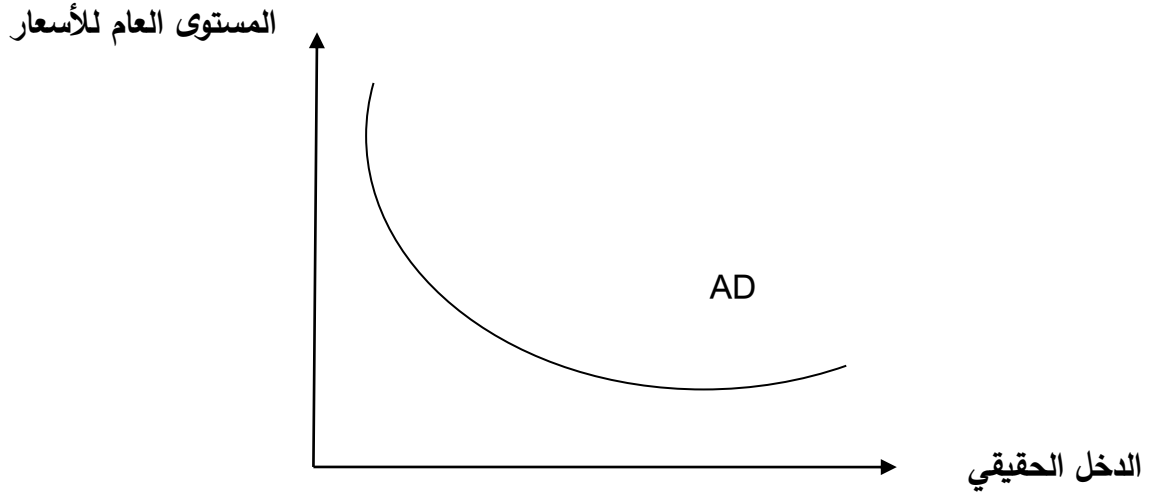
ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل القومي، وقد إعتقد كينز أنّ العجز في الطلب الكلي كان مسؤولاً بدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التي سادت العالم في بداية الثلاثينيات من هذا القرن، وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم العمالة والتوظيف ومن ثم الإقتراب إلى مستوى التوظيف الكامل¹.

وفيما يلي نشير بإيجاز إلى كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي وفقاً للمفهوم الكينزي:

1. منحنى الطلب الكلي:

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والنواتج أو الدخل الحقيقي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1): منحنى الطلب الكلي



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004،

ص 177

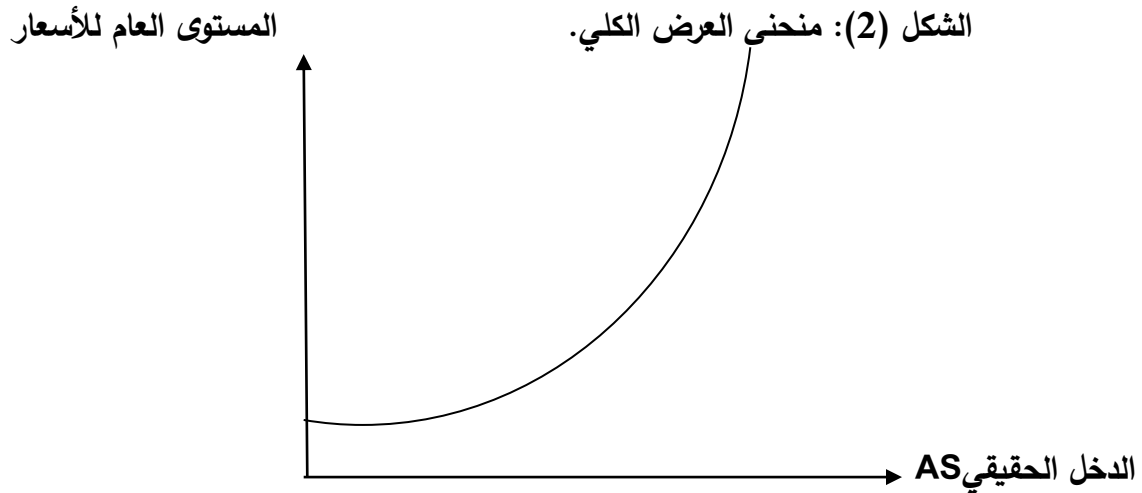
¹ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 176

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

يتضح من خلال الشكل (1) العلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي، حيث كلما إرتفعت الأسعار إنخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتفسير ذلك هو أنّ إرتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى إنخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

2. منحنى العرض الكلي:

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة نيل شهادة دكتوراه دولة، تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 57

يتضح من خلال الشكل (2) أنّ زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بإرتفاع الأسعار والعكس صحيح، حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

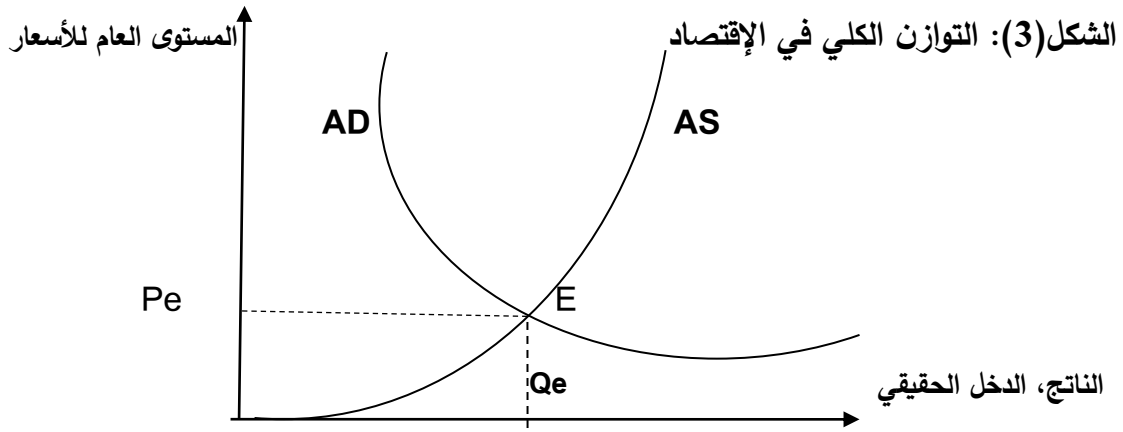
إنّ عمل السياسة المالية يتحدد من واقع الظروف والأوضاع الإقتصادية في المجتمع، ففي فترات الكساد والبطالة تستطيع الدولة أن تستخدم السياسة المالية من أجل زيادة الطلب الكلي أو زيادة الطلب الفعلي من خلال زيادة النفقات العامة الإستثمارية والإستهلاكية بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق تخفيض الضرائب على الإستهلاك وعلى الأرباح لتشجيع الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري الفردي على التوالي، وبهذه الطريقة يزداد حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بالقضاء على حالة الكساد والإرتفاع بمستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل¹.

أمّا في حالة ظهور بؤادر التضخم يجب على الحكومة أن تسارع بإستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعّال مما يؤدي إلى إنخفاض منحنى الطلب الكلي ليصل إلى نقطة التوازن

¹ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط1، مرجع سابق، ص 348

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

الفعلي للإقتصاد القومي¹، وذلك عن طريق تخفيض نفقاتها بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة فتلجأ إلى زيادة الضرائب على الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري على التوالي، وسوف تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، وبهذه الطريقة ينخفض حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي إلى المستوى الذي يعيد مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل²، وأوضح كينز أنّ مستوى الدخل القومي التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي، وأنّ هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يرى كينز أهمية ضرورة تدخل الدولة مستخدمة أدوات السياسة المالية لإعادة الإستقرار الإقتصادي والإقتراب من مستوى التوظيف الكامل، كما رفض كينز التمسك بمبدأ توازن الموازنة العامة وحياد السياسة المالية³، والشكل الموالي يوضح ذلك:



المصدر: حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،

ص262

ويوضح الشكل (3) أن التوازن الكلي يتحقق بتلاقي منحنى العرض الكلي AS والطلب الكلي AD عند النقطة E وأن Pe و Qe يمثلان المستوى العام للأسعار التوازني ومستوى الدخل الحقيقي، أي عند المستوى العام للأسعار Pe ترغب وتستطيع القطاعات الأربعة (المستهلكين، الأعمال، الحكومة، التجارة الخارجية) على شراء كمية Qe من الناتج القومي الحقيقي، كذلك ترغب المنشآت (قطاع الأعمال) في عرض نفس الكمية من هذا الناتج عند هذا المستوى من الأسعار،

وأي مستوى عام للأسعار يفوق Pe لن يكون مستوى توازنيًا لأنّ كمية الناتج القومي الحقيقي التي ترغب وتستطيع القطاعات الأربعة على شراءها سوف تنخفض عن كمية الناتج القومي الحقيقي التي

¹ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع،

الإسكندرية، 1997، ص 156

² أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط1، مرجع سابق، ص 348

³ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص: 178-179

ترغب المنشآت في عرضها، لذا سيتجه مستوى الأسعار إلى الإنخفاض ليعود إلى مستواه التوازني Pe وبالمثل في حالة إنخفاض المستوى العام للأسعار Pe^1 .

رابعاً: السياسة المالية في التحليل النقدي.

لقد تعرضت المدرسة الكينزية للإنقذاد من قبل المدرسة النقدية المعاصرة التي حاولت الجمع بين نتائج التحليل النقدي التقليدي ونتائج المدرسة الكينزية الأمر الذي أدى إلى إعادة الحياة إلى التحليل التقليدي مما أدى إلى ظهور مدرسة "شيكاغو" التي يتزعمها الإقتصادي "ميلتون فريدمان" الذي إستطاع وأتباعه من تأكيد أفكاره على الواقع العملي والترويج لها للأخذ بها وتطبيقها من قبل بعض الدول الرأسمالية المتقدمة بهدف التخفيف من حدة الأزمة السائدة²، أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الإستقرار الكينزية قد اخفقت في إحتواء التضخم الركودي في الوقت الذي إرتفعت فيه معدلات البطالة والتضخم بنسب عالية، إذ إعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعّالة ومضادة للتضخم وأن السياسة المالية ليس لها أثر في مستوى العام للأسعار وفي النشاط الإقتصادي على الأقل في الأجل القصير، إنَّ عدم إستخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع وإعتقادهم بأن الإقتصاد الحرّ الخاص هو إقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، ويعتقدون أنَّ اليد الخفية التي تحدث عنها "آدم سميث" يمكن أن تعود إلى العمل مجدداً في ظل سياسة الحرية الإقتصادية التامة³، إذ يعتقد النقديون أنَّ تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من لدى الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلباً على الإنفاق الإستثماري الخاص وهذا ما يطلق علي النقديون "أثر المزاحمة"، وبذلك يقلل هذا الأثر من فعالية السياسة المالية التوسعية لأنَّ السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى لأثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص، نظراً لأنَّ زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالباً إنخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات العامة سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي.

ومما سبق يتضح أنَّ النقديون يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الإقتصادية، مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لإعتقادهم بأنَّ السياسة المقيدة هذه تساهم في

¹ حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 261-262

² أحمد زهير شامية، وآخرون، النقود والمصارف، ط2، الشركة العربية المتحدة، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 218

³ عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص ص: 55-56

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الإتجاهات الإقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية¹.

خامساً: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية.

في خضم الجدل الدائر بين المدارس سواءً الكلاسيكية أو الكينزية أو النقديون بشأن العديد من الأنشطة والظواهر الإقتصادية ظهرت إلى الوجود حديثاً نظرية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في تفسير الظواهر الإقتصادية وبالتالي في السياسات الإقتصادية التي يمكن أن تتخذها الحكومة لمعالجة هذه الظواهر²، وتستند هذه النظرية على مجموعة من المنطلقات والإفترضات أهمها:

- العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل لوحده وإنما تتوقف على مستوى الإنفاق القومي المرغوب فيه من جهة وعلى الإنتاج المرغوب فيه من جهة أخرى³.

- إنَّ للتوقعات تأثير مهم على السلوك الإقتصادي للإنسان سواءً كان ذلك في مجال السياسات الحكومية النقدية والمالية، فقرار المستهلك في توزيع دخله المتاح بين إيداع وإستثمار يتأثر بتوقعاته المستقبلية، وقرار المستثمر في الدخول في مشروع إستثماري معين يعتمد على ما يتوقعه من عوائد مستقبلية⁴.

- إنَّ سلوك الوحدة الإقتصادية يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، كذلك يقرون أنَّ أمام كل وحدة إقتصادية كمًا معيناً من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجر والأسعار ووضوح السوق لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

- الوحدات الإقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الإقتصادية بفضل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة من المتغيرات الإقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات، وبالتالي لن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية للإقتصاد كالإنتاج والإستخدام⁵.

¹ بلوافي محمد، مرجع سابق، ص 56

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 319

³ ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 341

⁴ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 319

⁵ بلوافي محمد، مرجع سابق، ص 57

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.

تحدد أهداف السياسة المالية وفقا للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنتهجها الدولة، ففي الفترة التي ساد فيها النظام الفردي وسيطرت النظرية الاقتصادية والمالية التقليدية لم يكن للسياسة المالية في تلك الفترة أي هدف سوى دورها المحايد، وإبتداءا من الكساد الكبير أخذت مكونات السياسة المالية في التبلور من خلال عملية تدريجية لتساهم في حل مشكلات البطالة والكساد والتضخم، وتختلف أهداف السياسة المالية من بلد إلى آخر تبعًا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد كما تختلف أيضا في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة يتم التركيز على الحفاظ على العمالة الكاملة واستقرار النمو، في حين أنه في الدول النامية يتم اللجوء إلى السياسة المالية لخلق أو تهيئة بيئة للنمو الاقتصادي السريع، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية.

الفرع الأول: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

يمكن تعريف الكفاءة الاقتصادية على أنها مدى العائد الذي يعود على المجتمع من استثمار موارده في النشاط الاقتصادي، فالنشاط الذي يترتب عليه ناتج أكبر من استخدام الموارد لاشك أنه يكون أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية، والمطلوب هو أن تتوجه الموارد إلى الأنشطة التي تعطي أقصى عائد ممكن، وتتطوي الكفاءة الاقتصادية أيضا على تجنب إستنفاد الموارد¹، وتمثل الكفاءة الاقتصادية في قدرة المنشآت على تعظيم دالة أرباحها، وتنقسم إلى نوعين هما الكفاءة السعرية والكفاءة الإنتاجية (الفنية)، وتتمثل الكفاءة السعرية في إختيار توليفة المدخلات وفقا لأسعارها والتي تضمن للمنتج أدنى تكلفة ممكنة، أما الكفاءة الفنية فتتمثل في إستغلال التوليفة الكفؤة من المدخلات أفضل إستغلال وذلك بإنتاج أقصى كمية تسمح بها هذه التوليفة²، وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الإستخدامات العامة والإستخدامات الخاصة، وذلك من خلال تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن إستخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إستخدام الموارد، يعني

¹ صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لإستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية، بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم، مجلة العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، المركز الجامعي خنشلة، 2012، ص 123

² منصور الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية في ظل إقتصاد السوق، مجلة أبحاث إقتصادية

وإدارية، العدد 11، جوان، جامعة بسكرة، 2012، ص 308

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج¹، وتحقيق أفضل المنافع للمستهلك والمنتج، أفضل إشباع للمستهلك وأفضل ربح للمنتج وأفضل عائد لعوامل الإنتاج ويتم ذلك من خلال²:

- **الخطوة الأولى:** تتعلق بتحديد حجم هذا الإنتاج كمًا ونوعًا من خلال دراسة الإحتياجات والطلب الحالي والمتوقع للمستهلكين بحيث تتحقق أعلى منفعة للمستهلك.

- **الخطوة الثانية:** تتعلق بتقدير وتوفير الموارد وعناصر الإنتاج اللازمة لهذا الإنتاج وهذا يتحقق من خلال العلاقة بين المنتجين وأصحاب عناصر الإنتاج.

- **الخطوة الثالثة:** تتعلق بالإختيار الفني أو إختيار طريقة الإنتاج المثلى التي تضمن الحصول على أحسن نتيجة ممكنة بأقل جهد ونفقة ممكنة.

- **الخطوة الرابعة:** وتتعلق بطرح المنتجات للتداول وتحديد أثمانها، فإنّ الإنتاج الذي حصل من حيث الكم والنوع والكيفية قد حصل إستجابة لرغبات السوق والأثمان السائدة فيه وهو إنعكاس لرغبات المستهلكين.

تستطيع الدولة بأدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموارد المتاحة وذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيم مضافة للإقتصاد، وتتجه نحو زيادة الإنفاق عليها فيزيد حجم الإستثمار ويزيد حجم معدل الدخل القومي، أو تتجه السياسة بواسطة سياسة الضرائب نحو تخفيض المعدلات الضريبية على تلك المشروعات أو إعفاءها من تلك الضرائب فيزيد الدخل بفعل مضاعف الضريبة، كما تقوم الدولة بفرض معدلات مرتفعة على المشروعات التي لا ترغب في تشجيعها وتوجه الموارد الى المشروعات المنتجة التي تحقق زيادة في الدخل القومي³.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التشغيل الكامل.

المحافظة على العمالة الكاملة سواءً في الدول المتقدمة أو الدول النامية هو من أهم أهداف السياسة الإقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص⁴، تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف اهتماماً كبيراً من حكومات الدول النامية وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من هذا القرن.

¹ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 182

² لورنس يحي صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية في ظل نظام السوق، دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 77، جامعة بغداد، 2009، ص ص: 172-173

³ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،

2012، ص ص: 308-309

⁴ D.N Dwived ; op ; cit ; p 612

فإذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من مشكلة البطالة فهنا يكون للسياسة المالية دور مهم في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعّال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي¹.

إنّ دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل يختلف في المجتمعات الرأسمالية عنه في المجتمعات الإشتراكية، ففي المجتمعات الرأسمالية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الإقتصاد القومي، تقتصر رسالة السياسة المالية على تهيئة البيئة المناسبة لإزدهار الإستثمار الخاص ونموه وكذا مسانده وسد أي ثغرة إنكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعّال أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دون تضخم، وذلك بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية مما له أثر على مستويات الدخل القومي والعمالة، أما في المجتمعات الإشتراكية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار العام كعامل متحرك في ميزانية الإقتصاد القومي، وحيث أنّ التغير في النشاط الإنتاجي للقطاع العام هو الصفة الغالبة في النشاط الإقتصادي الكلي للمجتمع، فإن السياسة المالية تلعب دورًا بناءً إذ يصير لزاما عليها أن تعمل بطريقة مباشرة على التأثير في حجم الطلب الكلي الفعّال، كما يصير لزاما عليها أن تسخر كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة للإستثمارات العامة من ثم تبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في تحقيق التوظيف الكامل².

الفرع الثالث: دور السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل.

عندما يكون نمو توزيع الدخل بين فئات المجتمع غير مرغوب إجتماعيا فإنّ الحكومة يجب عليها التدخل لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، فلاشك أنّ عملية النمو الإقتصادي قد يصاحبها إختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فيظهر التفاوت في الدخل والثروات وهناك طبقات تزداد ثراءً وأخرى تزداد فقراً، ومن هنا تستهدف السياسات المالية تقليل التفاوت بقدر الإمكان في الدخل وكفالة الضمان الإجتماعي³، فتتطوي السياسة المالية على زيادة الإيرادات وذلك من خلال الضرائب والعمل على إعادة توزيع الثروة من خلال الإنفاق الحكومي، فهذه العملية يمكن أن تستخدم إعادة توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع، ففي الدول المتقدمة يتم إستخدام هذه الآلية من أجل إعادة توزيع الدخل من

¹ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 184

² عيد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 55 (عدم ذكر سنة النشر)

³ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص: 183-184

أصحاب ذوي الدخل العالي إلى أصحاب الدخل المتدني¹، عند الحديث عن توزيع الدخل يجري في العادة الفصل بين ثلاث أنواع من توزيع الدخل وهي²:

1. التوزيع الشخصي: التوزيع الشخصي يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه، وفي العادة لاثتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة بقدر إهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان بإهتمامها لمصدر هذا الدخل ما إذا كان أجراً أو ربحاً أو فائدة.

2. التوزيع الوظيفي: أما التوزيع الوظيفي فلا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

3. الحصص التوزيعية: أما الحصص التوزيعية فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل القومي وفي الكثير من الأحيان لايفرق بعض الإقتصادييين بين الثاني والثالث وذلك للصلة الوثيقة بينهما.

وبشكل عام إن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة في إعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة³:

- **تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:** فقد تلجأ الدولة أحيانا لوضع حد أدنى للأجور أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية والغير ضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

- **إعادة توزيع الدخل الوطني بإستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية:** كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على الشركات، وأن تعيد توزيع ملكية الثروة ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية لاشك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم.

¹ Wendy Carlin ; David Soskice ; Macroeconomocis ; Institution and the financial system ; British library ;United Kingdom ; 2015 ; p506

² يونس أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك سنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة السليمانية، العراق، 2010، ص 283

³ دغمان زوبير، حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الإجتماعية مع التنمية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 19، جوان، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2015، ص 315

- **تكيف نمط ملكية الموارد:** قد تلجأ الحكومة إلى تغيير نمط الملكية وذلك بفرض الضرائب التصاعديّة على التراكات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إمّا بصورة مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا، أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية والتعليمية لأبناء الفقراء.

الفرع الرابع: دور السياسة المالية في تحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي .

لقد إنصبت جهود واضعي السياسة الإقتصادية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية على تقادي أزمات الكساد وتجنب حالات البطالة الواسعة، وإتجه الإهتمام بعد تلك الحرب إلى وضع السياسات الإقتصادية الكلية الملائمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وذلك يعني إستمرار حالة التشغيل الكامل وتقادي حدوث تغيرات في المستوى العام للأسعار (إرتقاعا وإنخفاضا)، وبالتدرج عرفت الدول الحديثة كيف تسيطر على الدورات الإقتصادية وخاصة بعد ظهور المدرسة الكينزية ومساهمتها الفكرية في هذا المجال، فعن طريق إستخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة في فرض الضرائب وتوجيه الإنفاق، فقد تلجأ الدولة إلى تحقيق نمو إقتصادي كبير عن طريق التدخل الحكومي بتصميم سياسة إقتصادية كلية لرفع معدلات النمو ولزيادة الكفاءة في إستخدام الموارد، فخفضت معدلات الضريبة في معظم الدول الصناعية لتحفيز الإدخار والإنتاج وجرت محاولات لضغط الإنفاق الحكومي الذي عارضه البعض بإعتباره سيعرقل الإستثمار والتجديد¹، إذ تؤدي هذه الآلية إلى زيادة الإستثمارات وبالتالي زيادة الدخل ومنه تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي، أي قيام السياسة المالية بتعبئة الموارد المالية لتمويل الإستثمارات الإقتصادية والإجتماعية والقيام بدور فعّال في النشاط الإقتصادي، من خلال ماتقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة عبر تحسين دوافع العمل والإستثمار والإدخار، ولأسيما أغلب الدول بحاجة إلى إعمار اقتصادياتها ورغبتها في تحقيق النمو في طاقاتها الإنتاجية والإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة ودفع إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى².

يعتبر الإستقرار الإقتصادي المحافظة على الوضع الإقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع، وكذلك يعني التمهيد من أجل إستعادة التوازن، ويتحقق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الإقتصادية إلى التغيير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط، ويعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي أي أعلى مستويات

¹ عصمت بكر احمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الإقتصادية في ظل الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، مجلة تكريت

للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 5، العدد 14 ، جامعة تكريت ، 2009، ص ص: 106-107

² رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 70-71

إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للإقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود بالإضافة إلى تحقيق التشغيل الكامل وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار¹، لأنّ إنخفاضها قد يؤدي إلى تراجع حاد في النشاط التجاري ومستوى العمالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع الأسعار يؤدي إلى تضرر الطبقات ذات الدخل الثابت بصفة كبيرة²، وبالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الإقتصادية التي تعصف بالإستقرار الإقتصادي في المجتمع يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق بإقتصاديات الدول المتخلفة ألا وهي :

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني: وتتلخص المشكلة في هذه الحالة في أنّ الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أنّ الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أنّ الإدخار المخطط عند التشغيل الكامل يزيد عن الإستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، وبالتالي زعزعة الإستقرار الإقتصادي بإستخدام السياسة المالية، ويتم علاج هذه المشكلة عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل وبالتالي الخروج من أزمة الكساد وما يترتب عليها من بطالة ويتم ذلك من خلال إستخدام السياسة المالية، وتستطيع الدولة من خلال التوسع في النفقات العامة أن ترفع من مستوى الطلب الكلي من خلال إقامة المشروعات العامة الإستثمارية وشق الطرق والمدارس والمستشفيات.... الخ، أو التوسع في منح الإعانات مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي الأمر الذي يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز الإستثمار ويزيد من العمالة³، كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الضرائب) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يساهم في زيادة الإستهلاك وزيادة الإستثمار، ويمكن زيادة الإستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة، وفيما يتعلق بالإستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الإستثمار وبالتالي لا بد أن نذكر أن زيادة الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب⁴، أما في حالة زيادة مستوى الطلب الكلي في هذه الحالة تنحصر مشكلة الإستقرار الإقتصادي في أنّ الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أنّ هناك فائض في الطلب النقدي، حيث أنّ الإستثمار أكبر من الإدخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنّه يقود إلى التضخم

¹ بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزامل، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة

القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة القادسية، 2004، ص 192

² K.R.Gupta ,Others .Macroeconomics,5th Edition ,Atlantic Publishers, New Delhi,2008,P553

³ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 80

⁴ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 205

وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإنّه على السياسة المالية أن تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي إمتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيللة الضرائب بإستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أنّ السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الإستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام¹.

- **تتمتع القوة الإحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار:** إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور إتجاها توسعيا، أمّا في الدول النامية ومنها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا كما أنّ سياسات الأجور تتبع سياسة الدولة في الغالب، غير أنّ هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الإختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية... الخ، مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وإنخفاض إنتاجية الإستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب على عوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإنّ إستخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة وإستقرار الأسعار، وعليه فإنّ السياسة المالية التي ينبغي إستخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في:

- ✓ تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.
- ✓ إعتقاد سياسة ضريبية تشجع على الإدخار والإستثمار من خلال المنح الإستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.
- ✓ إستخدام برامج الإنفاق الحكومي في توفير فرص التعليم والتدريب الفني ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة².

المبحث الثاني: النفقات العامة.

¹ فهمي محمد منصور، دور السياسة الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة اليمن، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 23

² دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص 82-83

تتجه غالبية دول العالم بكافة إيديولوجياتها السياسية وأنظمتها الإقتصادية نحو تحقيق أهداف عامة لا تتجزأ، تلك التي تتحقق بتوفير مجموعة من الإشباعات تتطلبها حاجات الأفراد، ولما كان أفراد المجتمع ليسوا على قدر واحد من إحتياجاتهم لهذا الإشباع، كما يصعب تحديد هذا الأخير بصورة دقيقة لذا فإنّ الدولة تتجه إلى تحقيق مجموعة من الإشباعات التي تحمل صفة عدم الإستبعاد، أي تلك التي لا يمكن حصر عدد المستفيدين منها، إلا أنّ الدولة وعلى الجانب الآخر تتجه إلى إنشاء مجموعة أخرى من المشروعات التي تنتج مجموعة من السلع والخدمات التي تقبل فكرة الإستبعاد، ومن أجل تحقيق هذه الإشباعات لا بد أن تتجه إلى سياسة الإنفاق العام على القطاعات المختلفة المكلفة بتحقيق هذا الأخير، حيث تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور دور الدولة، وإختلفت النظرة الحديثة عن النظرة التقليدية لها، كما ترتب على هذا إختلاف هيكل النفقات العامة من زمن الدولة الحارسة الى زمن الدولة المتدخلة، وعلى هذا الأساس سوف نناقش في هذا المبحث كل مايتعلق بجوانب النفقة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة (المفهوم - العناصر - القواعد).

رغم تعدد تعاريف النفقة العامة ووجود بعض الإختلافات فيما بينها إلا أنّه في الأصل أنّ هذه التعاريف تكاد متقاربة، لذا سنحاول تسليط الضوء على هذه الأخيرة وتحديد أهم الشروط التي يتعين توافرها حتى تكون النفقة نفقة عامة.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة.

من بين أهم التعاريف التي أعطيت للنفقة العامة نذكر منها مايلي:

التعريف 1:

تعرف النفقة العامة بأنّها « تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية »¹.

التعريف 2:

¹ بلعاطل عياش، نوي سميحة، آنية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 2013، ص 4

ويمكن تعريفها أيضا على أنها « عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة »¹.

التعريف 3:

يقصد بالإنفاق الحكومي ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتببات العاملين في القطاع الحكومي والإنفاق على مدخلات الإنتاج بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية².

من خلال التعاريف يمكن القول بأن النفقات العامة هي عبارة عن مبالغ مالية تقوم بصرفها الحكومة على السلع والخدمات، وتختلف هذه النفقات ومبالغها باختلاف نوع النشاط الذي سوف تنفق من أجله سواء كان استثماري، استهلاكي... الخ، وهذا من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: عناصر النفقات العامة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج العناصر التي تتميز بها النفقة وهي:

أولاً: النفقات العامة مبلغ نقدي.

فالنفقة العامة تتخذ عادة طابعا نقديا يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطاتها، كدفع رواتب وأجور العاملين ودفع نفقات الجيش وقوات الأمن والخدمات... الخ.

يرى الكثيرون أن الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق الحكومي شكلا غير نقديا كان مرتبطا بمرحلة زمنية تم تجاوزها مع تطور الفكر الاجتماعي والإنساني، ومع تطور النشاط الاقتصادي وتطور الدولة وتعدد مؤسساتها وزيادة حاجة الأفراد أصبحت النفقة تقدم على شكل نقدي بدلا من الشكل العيني وذلك لما تمكنه من تسهيل العمل للسلطة وذلك من أجل الرقابة، وذلك لما فيه من صعوبات عندما تقدم في شكل عيني³، حيث أصبحت النقود الوسيلة الأساسية والهامة في إجراء المبادلات وإتمام المعاملات عن طريق الفصل بين إنتاج السلعة وإستهلاكها أو إستخدامها، بحيث أصبحت النقود القانونية والإئتمانية الأداة الرئيسية للقيام بالنشاطات الاقتصادية خصوصا والنشاطات كافة عموما وهو الأمر الذي يقتضي من

¹ كركودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة بكرة 2013-2014، ص4

² فريد بشير طاهر، عبد الوهاب أمين، الاقتصاد الكلي، ط3، مكتبة المتبني، السعودية، 2011، ص 242

³ عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 230

الشخص العام الذي يتولى مهمة إشباع الحاجات العامة أن يستخدم النقود في شراء السلع والخدمات وكافة ما يكون مطلوباً منه القيام به لتأدية هذه المهمة التي يرتبط الإنفاق العام بها¹.

ثانياً: النفقة العامة صادرة عن شخص عام.

أي أنّ الشخص الذي يستعمل ذلك المبلغ شخصاً إدارياً، ويقصد به الدولة أو أحد مؤسساتها² أو هيئاتها العامة، أي كل هيئة ذات شخصية معنوية وتخضع لأحكام القانون العام وتعتمد على إرادتها المنفردة في تسيير أمورها، أمّا إختصاصها وصلاحياتها تستمدّها مباشرة من القانون، في حين تعتمد الهيئة الخاصة على التعاقد في تسيير أمورها ولا تخضع لأحكام القانون العام.

وبهذا المفهوم فإنّها تشمل نفقات الهيئات المحلية، الهيئات العامة القومية، المؤسسات العامة ونفقاتها للمشروعات العامة، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح حيث لا يجب ذلك صفتها العامة، وبناءً على ذلك تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية بالإضافة إلى نفقاتها في المجال الإقتصادي، وبالعكس فإن النفقات التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق النفع العام³، وعلى هذا الأساس وقد إستند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي.

1. المعيار القانوني:

ويستند هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإنّ النفقة تعد عامّة أيّاً كان الغرض منها، أمّا إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإنّ النفقة تعد خاصة حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام مثال على ذلك: إذا قام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة وتبع ذلك التبرع بها أو إهداؤها للدولة، فبالرغم من كون الهدف تحقيق نفع عام إلا أنّ الإنفاق قد صدر من شخص خاص وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقاً عاماً⁴.

2. المعيار الوظيفي:

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 89-90

² محمد علي جاسم، كاظم جابر عبد، النفقات التحويلية العامة ودورها في إعادة توزيع الدخل مع اشارة خاصة الى تجارب منتخبة، مجلة العلوم

الإقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، جامعة بغداد، 2015، ص 334

³ فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، ط1، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 60

⁴ كركودي صبرينة، مرجع سابق، ص 5

يعتمد هذا المعيار على الفكرة الإقتصادية والإجتماعية والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة وإتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناءً على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها أشخاص تفوضهم الدول في إستخدام سلطتها السيادية، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقة خاصة¹.

ثالثاً: النفقة العامة تهدف الى تحقيق المصلحة العامة.

يعتبر الشرطين السابقين ضروريان لتحديد المنفعة العامة ولكن هذا غير كاف إذ لا بد من توفر الشرط الثالث للحكم على النفقة بأنها عامة وهو هدف الصالح العام، فقيام شخص بالإنفاق على شراء سلعة أو خدمة هو بهدف إشباع حاجاته الشخصية، وقيام المنتج بالإنفاق على إنتاج سلعة أو خدمة هو بهدف الحصول على أقصى الأرباح وهي مصلحة فردية وليست عامة، أما قيام الدولة بالإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة أو الإعانات فهو بهدف تحقيق النفع العام ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع²، ومن الملاحظ أنّ فكرة المنفعة العامة قد أثارت كثيراً من الجدل بين كتاب المالية والإقتصاد حول التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة، وقد بذلت محاولات عديدة في سبيل التوصل إلى مثل هذا المعيار يمكن أن نذكر منها³:

- أن تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية مع إقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة.

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه إستخداماتها المختلفة.

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الإستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

الفرع الثالث: قواعد النفقات العامة.

¹ خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 62

² علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص : 90-91

³ خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مرجع سابق، ص 64

إنّ تعريف النفقة العامة لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها، أي الضوابط التي تحكمها أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة.

أولاً: قاعدة المنفعة-التكلفة.

تعني قاعدة المنفعة هي أن تتجه النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من المجتمع، إنّ المنفعة العامة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة العامة بالمفهوم الضيق عند الأفراد، أي أنّ فكرة المنفعة عند الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد وتخفيض الهدر من الموارد الإقتصادية الناتجة عن عدم الإستغلال الكامل أو الأمثل¹.

وفقاً لهذه القاعدة يجب أولاً أن يحقق المجتمع أقصى صافي منفعة أو كسب من الإنفاق العام للدولة، وهو ذلك المستوى من الإنفاق الحكومي الذي تتساوى عنده المنفعة الحدية الإجتماعية مع التكلفة الحدية الإجتماعية، وثانياً على المخطط مراعاة هذه القاعدة سواء كان الإنفاق على السلع والخدمات العامة أو الإعانات أو الإستثمار العام².

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الإقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينها وفق جدول الأولويات يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الإقتصاد القومي، وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منهما من منافع جماعية بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة وإستخدام المشروع للموارد الإقتصادية المحلية والعملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنتشاء والإنتاج ومعدل ما يحققه المشروع من ربح، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الإجتماعية المختلفة³.

ثانياً: قاعدة الإقتصاد والتدبير.

¹ محمد خصاونة، المالية العامة، النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص52

² علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص 94

³ خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 66

تعني هذه القاعدة الإبتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام وتحري الرشد والعقلانية عند الإنفاق، وبلغة الإقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المتحققة من إنفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، إن عدم الإلتزام بهذه القاعدة يعني إضاعة الأموال العامة وحرمان المجتمع من منافع أكبر كان يمكن أن يحصل عليها لو إتبعت هذه القاعدة، وكذلك يؤدي عدم الإقتصاد إلى تشجيع المواطنين على التهرب من الأعباء المالية لأنهم يحسون أنّ هذه الأموال لا يحسن إستخدامها وتبدد فيما لا فائدة منه¹، ولا يقصد بالإقتصاد في النفقة التقدير في الإنفاق أي الشح ، ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورة الإبتعاد على ما هو خلاف ذلك²، إن تطبيق قاعدة الإقتصاد والتدبير يتطلب وجود وعي لدى أفراد المجتمع عموماً والموظفين خصوصاً بأهمية الإنفاق الحكومي، وأن ثروات الدولة هي لجميع الأفراد وأن التبذير والإسراف يكون على حساب رفاهية بقية أفراد المجتمع وإنّ الموارد الإقتصادية محدودة وبالتالي لا بد من الكفاءة في إستخدامها، كما إنّ قاعدة الإقتصاد والتدبير تتطلب وجود أجهزة رقابية إدارية ومالية تتولى المتابعة والإشراف على الإنفاق العام ولها الصلاحية الكاملة بضبط وإيقاف أي إنفاق عام غير مبرر، وكذلك لا بد من قواعد ونصوص تشريعية تعزز عمل هذه الأجهزة بما فيها فرض العقوبات اللازمة والرادعة للمخالفين والمستهزئين بالمال العام³.

ثالثاً: قاعدة الترخيص.

تعني أنّ النفقة العامة تصرفها هيئة عامة لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ ولا يجوز الخروج عنه إلاّ بإستثناء قانوني، إنّ وجود هذه القاعدة والتقييد بها يعد وسيلة فعّالة للمحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير⁴، وتظهر أهمية القاعدة بأنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما قاعدة المنفعة القصوى وقاعدة الإقتصاد والتبذير والتأكد من إستمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة وهو يتمثل في إحترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، وتعد هذه القاعدة مظهر آخر من مظاهر الإختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق

¹ سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 59

² علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص 95

³ حمد خصاونة، مرجع سابق، ص ص: 54-55

⁴ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 60

الإنفاق الفرد أو الشركة الخاصة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة¹، وتتعدد وسائل الرقابة المالية على الإنفاق العام، ولكن يمكن تحديد ثلاث جهات رئيسية تتولى الرقابة على الإنفاق العام على النحو التالي²:

1. السلطة التشريعية: وتكون مهمتها بالأساس الموافقة المسبقة على بنود الإنفاق العام، وهي السلطة التي تتولى مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة ولها صلاحية الغاء أي بند من بنود الإنفاق العام ترى عدم وجود حاجة فعلية له وإلغاء أو تخفيض أي نفقات للبنود التي ترى إمكانية تأجيلها.

2. رقابة مالية: من خلال أجهزة وزارة المالية من طرف المراقبين الماليين التابعين لوزارة المالية والعاملين في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية، والذين يتولون إجازة مستندات الصرف بعد التأكد من وجود مخصصات لهذه البنوك ووجود الوثائق والمستندات المعززة لها.

3. رقابة الأجهزة الحكومية الأخرى الخارجية والمستقلة مثل ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الإداري وتكون مهمتها إجراء عمليات الجرد الفجائي.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.

بعد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أصبح لها أدوار أخرى كثيرة ومتطورة تعبر عن مدى وصولها الى مراحل تطور حقيقية وبالتالي كان من البديهي أن يزداد تقسيم النفقات العامة على أثر زيادة وتوسع هذا النشاط، لم تتوقف دراسة النفقات العامة على مقدارها فقط وإنما إمتد إلى أبعد من ذلك بحيث شمل دراسة طبيعتها، وقد أهملت النظرية التقليدية دراسة طبيعة النفقة العامة مبررة ذلك بأن جميع النفقات ذات طبيعة واحدة وانصب اهتمامها على النفقات الضرورية لتسيير المرافق الإدارية، غير أنه منذ أن أصبح للسياسة المالية مكانة هامة زاد الإهتمام بأدواتها الأمر الذي دفع الى تعدد أوجه الإنفاق العام وتنوعه.

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث إنتظامها.

إنّ المعيار هنا هو تكرار النفقة بصورة منتظمة وعلى هذا الأساس تصنف النفقات العامة الى:

أولاً: نفقات عادية متكررة.

وهي النفقات التي تتكرر سنويا وتتسم بالإنتظام والدورية، ومثلها الأجور والرواتب ونفقات الدفاع والأمن في الظروف العادية وكافة النفقات اللازمة للسير المعتاد للحكومة، ولا يقصد هنا تكرار نفس المقدار إنّما تكرار نفس نوع النفقة¹، ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية.

¹ خياطة عبد الله، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص: 68-69

² حمد خصاونة، مرجع سابق، ص 55

ثانياً: نفقات غير عادية.

النفقات الغير عادية والتي يطلق عليها بالنفقات الغير جارية، والتي تتمثل بالنفقات الإستثنائية أي التي لا يتم تحققها عادة ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة هي السنة عادة، والتي يتم تمويلها اعتماداً على الإيرادات الإستثنائية للدولة والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد².

والتمييز بين النفقات العادية (الجارية) والنفقات الغير عادية (الغير جارية) يستند إلى عدّة معايير أو إعتبارات منها:

- يعتبر معيار الإنتظام والدورية أساس التفرقة، فإذا كانت النفقة تتم بانتظام أو بصفة دورية فتعتبر نفقة عادية، وإذا كانت لا تتمتع بانتظام والدورية فتعتبر النفقة غير عادية.

- يعتبر معيار الفترة التي تستمر خلالها آثار النفقات العامة أساس التفرقة هنا، فإذا كانت النفقات تستوعب بكامل قيمتها في الأموال والسلع والخدمات خلال الفترة المالية التي أنفقت خلالها فتعتبر نفقات عادية، أما النفقات الغير عادية فهي تلك التي تتعدى الفترة المالية التي أنفقت خلالها³.

- الدخل الذي تحققه النفقات العامة، حيث يتم إعتبار النفقات التي لاتساهم في توليد دخل مباشر نتيجة لها نفقات عادية (جارية)، في حين يتم إعتبار النفقات التي تساهم في توليد مثل هذا الدخل المباشر نفقات عامة غير عادية.

- إنتاجية النفقة العامة، حيث أنّ النفقات العامة التي تكون ذات طبيعة إستهلاكية نفقات عادية، وفي حين أنّ النفقات الأخرى وبالذات ما يتم منها في الإطار المعاصر لدور الدولة والتي تكون ذات طبيعة إنتاجية كالإنفاق العام على المشروعات الإنتاجية والتي يتم الإعتماد في تمويلها على إيراداتها الذاتية أو على الإيرادات العامة فإنه يعتبر في هذه الحالة نفقات عامة غير عادية.

- إسهام النفقة العامة في تكوين رأس المال وبالذات في رأس المال الإنتاجي، حيث تعتبر النفقة العامة عادية إذا لم تساهم في تكوين رأس المال هذا، في حين أنها تعتبر نفقة عامة غير عادية إذا ساهمت في تكوينه⁴.

¹ مصطفى الخليل الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 55

² فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، 125

³ عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004-2005، ص 191

⁴ فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص 126

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها

تنقسم النفقات العامة حسب المجالات و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة إلى :

أولاً: النفقات الإدارية.

وهي النفقات المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الإستمرار في تقديم خدماته ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدولة وغيرها¹.

ثانياً: النفقات الإقتصادية.

وهي النفقات اللازمة لتزويد الإقتصاد القومي بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

ثالثاً: النفقات الإجتماعية.

وتتعلق بالأغراض الإجتماعية من أجل التنمية الإجتماعية وتحقيق التضامن الإجتماعي، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الإجتماعية².

رابعاً: النفقات الأمنية.

وتشمل نفقات دفاعية كالنفقات المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته من الإعتداءات الخارجية وجميع النفقات العسكرية على بناء القوات المسلحة والمعدات الحربية، أضاف على ذلك النفقات على الأمن الداخلي وتجهيزاته.

خامساً: نفقات مالية.

وتشمل المبالغ التي تخصص لدفع قيم السندات المستحقة ومبالغ أقساط الدين العام وفوائده في الداخل والخارج³.

¹ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 62

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 190

³ مصطفى خليل الفار، مرجع سابق، ص 54

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها.

وبموجب هذا المعيار تم تقسيم النفقات العامة إلى:

أولاً: النفقات المركزية.

وهي التي تخص كيان الدولة وجميع أقاليمها مثل نفقات الدفاع والأمن وإنشاء المشاريع الإقتصادية والإستراتيجية، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المركزية¹، وهي التي تخصص لتحقيق النفع العام لصالح أفراد المجتمع في كافة الأقاليم أو المناطق دون إستثناء.

ثانياً: النفقات المحلية.

وهي التي تقوم بها الهيئات المحلية والمخصصة لإقليم أو منطقة ما، كالإنفاق على إنشاء الجسور والسدود والإنفاق على خدمات التعليم والصحة².

الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الإقتصادية.

ويقصد بهذا التقسيم ذلك الجزء من النفقات العامة التي تحقق زيادة مقصودة في الناتج القومي الإجمالي، إن كان هناك جزءاً من هذه النفقات لا تحقق زيادة في الناتج ولكنها تحقق نفس الأهداف بل أكثر أهمية تلك التي تسمى النفقات التحويلية، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الإقتصادية إلى:

أولاً: النفقات الحقيقية.

هي تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي، حيث تستطيع الدولة عن طريقها الحصول على مقابل يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها، وتوجد شريحة أخرى من تلك النفقات تحقق بها تسيير أمور الدولة كمرتبات وأجور موظفي الدولة، كذا النفقات اللازمة للمهام التقليدية كخدمات الدفاع والأمن والقضاء، وإنّ أهم النفقات تلك التي تتضمن الحصول على السلع الإنتاجية التي تستخدم لزيادة الطاقة الإنتاجية وبما تتطلبه من معدات وآلات وتجهيزات مادية وخبرات فنية وعملية³.

ويفرق في نطاق الإنفاق الحقيقي بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية (الإستثمارية) كما يلي:

¹ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 63

² مصطفى الخليل الفار، مرجع سابق، ص 55

³ احمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 62

1. النفقات الجارية: تمثل النفقات التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات العامة، وهي تتسم بالدورية والتكرار من سنة إلى أخرى، وهي ضرورية لتشغيل المرافق العامة سواءً على المستوى المركزي أو المستوى المحلي وهي ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية¹.

2. النفقات الإستثمارية (الرأسمالية): الإنفاق الإستثماري يمثل طلباً على السلع الإنتاجية ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الجماعة، إمّا في شكل بناء لأساس القيام بالخدمات بالنسبة للمشروعات أو في شكل بناء طاقة إنتاجية مادية (بالنسبة لمشروعات الإنتاج السلعي)، مثال الإنفاق على إقامة السكك الحديدية وشق القنوات إلى غير ذلك².

هذا وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، ويتحقق ذلك بصورة واضحة في حالة النفقات الجارية إذ أنّها تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، كما أنّه يتحقق بصورة أكثر وضوحاً في حالة النفقات الإستثمارية إذ أنّها تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي وتؤدي تبعاً لذلك لنمو حجم الدخل القومي³.

ثانياً: النفقات التحويلية.

وتتمثل في النفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات كإعانات مثلاً التي تمنح للأفراد والتي يتم تمويلها من الإيرادات العامة (الضرائب)، حيث أنّها تمثل تحويلاً للموارد من جهات معينة في المجتمع عن طريق إقتطاع جزء من موارد ودخول فئاته القادرة عن طريق الضرائب إلى جهات أخرى في المجتمع والتي تمثلها الفئات الغير قادرة⁴، وتنقسم هذه النفقات تبعاً لإغراضها الى ثلاثة أنواع وهي:

1. النفقات التحويلية الإقتصادية: وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض إمّا لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لإستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي⁵.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 192

² محمد دويدار، دراسات في الإقتصاد المالي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 64

³ مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 214

⁴ فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص 138

⁵ مجدي شهاب، مرجع سابق، ص ص: 214-215

2. نفقات تحويلية إجتماعية: هذه النفقات تتضمن مجموعة من الإعانات كإعانات البطالة وإعانات المعاشات، كذا الإعانات التي تمنح للأسر كبيرة العدد والتي لا تكفي دخولهم الصغيرة لتحقيق حد الكفاف لهم، وبالتالي تتجه الدولة في منحهم إعانة فورية لتحقيق لهم هذا الحد الذي إفتقد نظير التغيير في الأسعار وبالتالي إنخفاض قوتهم الشرائية على إثر التغيير أو إرتفاع أسعار السلع والخدمات¹.

3. نفقات تحويلية مالية : هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي، ومن أهم صورها فوائد الدين العام وأقساط إستهلاكية سنوية².

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.

من بين الظواهر الإقتصادية التي جلبت إهتمام الإقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي أنّ العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة دون الأخذ بعين الإعتبار درجة نمو الدولة الإقتصادي أو النظام السياسي السائد فيها³، تعد هذه ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواءا كانت متقدمة أو في طور النمو وأيا كان نظامها السياسي والإقتصادي، ويجب أن نشير أيضا إلى أنّ درجة الزيادة فيها تختلف تبعًا للمكان والزمان، ومنذ سنة 1914 قد تلاحقت سرعة إرتفاعها مما ترتب عنها آثارًا مهمة ليس فقط بالنسبة للمالية العامة بل للمجتمع بأكمله⁴.

وأول من قام بدراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الإقتصادي الألماني **A.Wanger** لما تطرق له في دراسته التي تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها في بعض الدول الأوروبية، خرج فيها بنتيجة محتواها وجود علاقة طردية بين إزدياد الدور المالي للدولة مع التطور الإقتصادي للنمو وتم صياغة ذلك في قانون حمل إسمه حيث تضمن هذا الأخير أنّه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الإقتصادي فإنّه ذلك يتبعه إتساع في نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع⁵.

ويمكن تحديد الأسباب وراء تزايد النفقات العامة إلى نوعين من الأسباب وهي الأسباب الظاهرية وأخرى حقيقية.

¹ احمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص ص: 68-69

² سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 65

³ محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103

⁴ محمد علي جاسم، كاظم جابر عيد، مرجع سابق، ص 336

⁵ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 104

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة.

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات دون أن يقابلها زيادة التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، أو بمعنى آخر عدم زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة رغم زيادة مبلغها بشكل مستمر¹، وتتمثل أسباب هذه الزيادة فيما يلي:

أولاً: تدهور قيمة النقود (التضخم).

ترتب على قيام الحروب وحوادث الأزمات الاقتصادية الدورية نتائج متعددة ألجأت الدول المختلفة إلى استخدام أسلوب الإصدار النقدي الجديد كوسيلة من وسائل تمويل نفقات الحروب الهائلة أو لعلاج تلك الأزمات عن طريق التوسع في الإنفاق العام، ولاشك أنّ المبالغة في هذا السلوك إلى درجة يتجاوز معه ماتحتفظ به الدولة من غطاء لعملتها الورقية سيؤدي إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها إنخفاض قيمة النقود ودفح الأسعار نحو الإرتفاع بشكل يتناسب مع وحدة ونوع ذلك التضخم، ولايتوقف الأمر عند هذا الحدّ وإنما تتسحب آثار ذلك إلى النفقات العامة فيسبب زيادتها².

ثانياً: إختلاف طرق المحاسبة المالية.

قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى إختلاف الطرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن إتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية) أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أنّ هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية³.

حيث ترتب على تغير النظم المالية خلال القرن الماضي وشيوع إستخدام الأسلوب النقدي في الإنفاق العام أن تزايد حجم الإنفاق ظاهرياً، وعلى سبيل المثال فإنّ الدول كانت تلجأ للسخرة لتنفيذ بعض الأشغال العامة ومن ثم كانت هذه الأشغال لا تحمل الموازنة العامة أعباء معينة، أمّا الآن وقد ألغيت السخرة فإنّ تنفيذ الأشغال يستوجب تخصيص الإعتمادات الملائمة لها مما يعني منطقياً تزايد حجم النفقات العامة ظاهرياً⁴.

¹ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000-2010، اطروحة نيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 80

² فتحي أحمد نياح عواد، مرجع سابق، ص 85

³ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 170

⁴ مجدي شهاب، مرجع سابق، 219

ثالثا: زيادة عدد السكان.

يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحتة، بل إنّه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بإزدياد عدد السكان، والزيادة في عدد السكان في الحقيقة تمنع القيام بمقارنات الفترات المختلفة ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان¹، وهناك عدّة طرق لمعرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ويمكن ذلك بإستخدام الوسيلتين²:

✓ معرفة نصيب الفرد من الإنفاق العام لإستبعاد الزيادة الناتجة عن زيادة عدد السكان.

✓ مقارنة نسبة الإنفاق إلى مجموع الدخل الكلي في السنوات المختلفة.

ومنه نستنتج أنّه إذا كانت الزيادة في النفقات العامة لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها فإنّ هذه الزيادة الناتجة عن تزايد عدد السكان هي زيادة ظاهرية.

رابعا: إتساع حجم الإقليم.

إنّ إتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الإنضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، وقد تحقق هذا السبب مرارًا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها وإتسعت مساحة أقاليمها عقب بعض الحروب³.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.

يقصد بالأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية، بالإضافة إلى زيادة ثقل الأعباء العامة بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين، وترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة نذكر منها مايلي:

أولا: الأسباب الإقتصادية.

هي نتاج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الإقتصادية خاصة في فترات الكساد فضلا عن المنافسة بين مختلف الإقتصاديات، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، لأنّ

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص 81

² حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 23

³ مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 220

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالإقتراض (داخليا وخارجيا)¹، كما لعبت الأسباب الإقتصادية دورًا هامًا في زيادة حجم الإنفاق العام والتي تتجلى فيما يلي:

- إقامة مشاريع البنى التحتية في الإقتصاد من طرقات وجسور ومرافئ ومطارات وسكك الحديد والماء والكهرباء والإتصالات والصرف الصحي والحدايق العامة وغيرها.

- إقامة المشاريع الإقتصادية العامة أو المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة بعض المنشآت الصناعية الكبرى.

- إنّ محاربة الركود يفرض على الدولة الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي في الإقتصاد وذلك إلى الحد الذي يستطيع من خلاله تحريك عجلة الإنتاج.

- إنّ زيادة حدّة المنافسة بين الشركات الكبرى والدول على إنتاج السلع بأقل تكلفة فرض على الحكومات تقديم مساعدات إنتاجية أو تقديم إعانات التصدير أو تقديم خدمات تسويق مجانية وأدى لزيادة الإنتاج الوطني².

- إقامة مراكز البحوث المتخصصة في التطوير الصناعي والمراكز المتخصصة في التسويق الوطني والدولي، ومراكز لترويج الصادرات، ومراكز إتحاد المنتجين، ومراكز مراقبة الجودة وغيرها من المراكز التي لم تكن موجودة من قبل أو لم تكن ضرورية في فترات سابقة، وهذه المراكز تتطلب الخبرات والمواد والأجهزة مرتفعة الثمن لكي تقدم الخدمات المتميزة للصناعة الوطنية وهذا ما يستلزم زيادة حجم الإنفاق عليها³.

- زيادة الدخل القومي، لاشك أنّ نمو الدخل القومي للدولة يساعدها على فرض الضرائب على مواطنيها دون تضررهم، ونمو الدولة يفرض عليها من النفقات ما تستطيع أن تواجه به إلتزاماتها بصرف النظر عن نظامها الإقتصادي⁴.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 188

² بلوافي محمد، مرجع سابق، ص ص: 93-94

³ قنحي احمد نياي عواد، مرجع سابق، ص 88

⁴ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، ط1، دار

الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 187

ثانياً: الأسباب السياسية.

تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم الإنفاق فتؤدي إلى زيادته ويمكننا في هذا المجال إستعراض العوامل التالية:

- **إنتشار المبادئ والنظم الديمقراطية:** أدى إنتشارها إلى تطور الفكر السياسي وإختفاء فكرة عدم مسؤولية الدولة عن تصرفاتها، كما أنّ إتساع نشاطها وتعدد وظائفها أدى إلى زيادة النفقات لتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، خاصة الشريحة التي تمثل الطبقات الفقيرة لتمكين الهيئات المحلية من القيام بمسؤولياتها طبقاً لمبدأ المشاركة الديمقراطية¹.

- **نمو مسؤولية الدولة:** نتج عن إنتشار المبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سوى سلطة أمرة لا يملك المواطنون إلا الخضوع لها، وإنّما هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام ولهذا تقررّت مسؤولياتها، فإذا أحدث نشاطها ضرر لأحد أفرادها فليس هناك ما يمنع لمقضاتها لتعويضه عمّا لحقه من ضرر فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة، وقد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام ومؤلفات رجال القانون².

- **زيادة نفقات التمثيل الخارجي:** لقد أدى تطور العلاقات الدولية وكثرة عدد الدول المستقلة إلى إتساع مدى التمثيل الدبلوماسي من جهة وتزايد نفقات إشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، وأصبحت المؤتمرات الدولية تعقد للبحث في مختلف الشؤون الدولية (البيئة، السلام، الإقتصاد...)،³ وبالإضافة إلى ذلك فإن واجبات التعاون الدولي تحتم على الدول في بعض الأحيان تقديم المساعدات والمنح المادية والفنية للدول الأجنبية أو لرعاياها، وقد أدى ذلك جميعه إلى تزايد حجم الإنفاق العام⁴.

- **زيادة النفقات العسكرية:** يلعب الإنفاق الإستهلاكي دوراً لا يستهان به في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في الكثير من الدول خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات داخلية أو خارجية كثيرة، ولا يقتصر الإنفاق العسكري على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تلزم القوات المسلحة فقط بل أيضاً النفقات المخصصة لإستيراد السلاح وكلفة الصيانة، وفي العادة لا تتم بالعملة المحلية فقط بل تحتاج إلى العملة الصعبة⁵، أضف إلى ذلك ماستلزمه الحروب من

¹ فتحي أحمد نياي عواد، مرجع سابق، ص 88

² محمد عباس محزري، مرجع سابق، ص 112

³ علي زغود، **المالية العامة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 52

⁴ مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 225

⁵ شعبان فرج، مرجع سابق، ص 85

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب بل وأيضا في أعقابها كدفع التعويضات والإعانات والمعاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدامى وأسر الشهداء، وكذلك نفقات إعادة تعمير مدمرته الحرب ودفع أقساط فوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية¹.

ثالثا: الأسباب المالية.

لقد إزدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية صرفة منها²:

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من إمتيازات السلطة العامة.

- وجود فائض في الإيرادات.

- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة مثل قاعدة وحدة الميزانية.

رابعا: الأسباب الإجتماعية.

وهي نتيجة عدّة عوامل من بينها زيادة تمركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، صحة، تعليم، هياكل ثقافية، كما أنّ إرتفاع المستوى الثقافي أدى إلى إرتفاع درجة المطالبة الإجتماعية عن طريق (النقابات، الجمعيات...) وهذا ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة ومنه زيادة النفقات العمومية³.

خامسا: الأسباب الإدارية.

لقد أدى تطور وظيفة الدولة وإنتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وإزدياد هيئاته ومؤسساته وإرتفاع عدد الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة وضخ مرتبات وأجور الموظفين بها، كما يزيد من الإنفاق العام وإرتفاع معدلاته سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة⁴.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 113

² محمد الصغير بعلي، يسري أو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 48

³ عيد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 188

⁴ محمد الصغير بعلي، يسري أو العلا، مرجع سابق، ص 49

المبحث الثالث: الإيرادات العامة.

يتطلب قيام الدولة بوظائفها المختلفة المتعلقة بنشاط الإنفاق العام على مختلف المجالات وجود موارد مالية لتغطية هذا الإنفاق وهذه الأموال يطلق عليها الإيرادات العامة للدولة، وتتمثل هذه الأخيرة في مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال فترة زمنية معينة من أجل تمويل نشاطها الإنفاقي وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لأن دور الإيرادات العامة لم يعد مقتصرًا على تمويل النفقات العامة فقط بل أصبح أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، وتتعدد صور الإيراد العام فمنه ما تقوم به الدولة بصفتها السيادية ومنه ما تحصل عليه الدول من أملاكها الخاصة أو من مصادر أخرى كالقروض أو الإصدار النقدي.

المطلب الأول: إيرادات أملاك الدولة.

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تمتلكها، وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد وعلى درجة تطور دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد¹، وتنقسم إيرادات أملاك الدولة إلى ثلاث صور وهي الدومين العام والدومين الخاص والتمن العام.

الفرع الأول: الدومين العام.

يطلق الفقه المالي إصطلاح الدومين العام على الأموال العامة وهي الأموال المنقولة والعقارية المملوكة للدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام الأخرى المخصصة للنفع العام²، ويقصد بالدومين العام الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للإستعمال العام وتحقق نفعًا عامًا وهي تخضع لأحكام القانون العام، فلا يجوز بيعها أو التصرف فيها أو يملكها الأفراد ولو عن طريق التقادم، ومن أمثلة هذه الأموال: الطرق العامة، المطارات، الموانئ، الحدائق العامة... الخ، ويتم إستخدام هذه الممتلكات من جانب الجمهور بالمجان ولكن في بعض الأحيان تفرض الدولة في حالات معينة رسوما ضئيلة مقابل الإنتفاع بها، ومثال ذلك أن تفرض الدولة في بعض الأحيان رسوم على دخول الحدائق العامة والمطارات والموانئ والمستشفيات وذلك بغرض تنظيم إستعمال هذه الممتلكات أو على الأقل تغطية بعض النفقات العامة³.

¹ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 108

² عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية،

2014، ص 54

³ رانيا محمود عمارة، المالية العامة، الإيرادات العامة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 43

الفرع الثاني: الدومين الخاص.

يتكون من أموال الدولة المعدة للإستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق ووسائل النقل...الخ، وتخضع هذه الأملاك للقانون المدني حيث تستطيع الدولة بيعها أو إيجارها، وعادة ماتغل هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة¹، فالدومين الخاص على عكس الدومين العام يدر إيرادًا غزيرًا لميزانية الدولة، وعلى هذا الأساس فإن الدومين الخاص ينقسم إلى:

أولاً: الدومين العقاري.

تتكون أملاك الدولة العقارية من الأراضي الزراعية ومن الغابات المملوكة للدولة ولغيرها من الأشخاص العامة وكذلك من المناجم والمحاجر، وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري بأكمله².

ثانياً: الدومين الصناعي والتجاري.

يعتبر الدومين الصناعي من أحدث الأنواع إذا لم تتوجه له الدولة إلا بعد حدوث الأزمة الإقتصادية وتحددًا مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين، إذ بدأت الدول بالتدخل في الحياة الإقتصادية فتمتلك المصانع والمعامل وأنتجت السلع والبضائع، ومع بداية التسعينات من القرن ذاته بدأت أغلب الدول تمتلك المصانع والمعامل، ومع حدوث الأزمة العالمية في 2008 فلم تعد تلك الدول تمتلك المصانع ولا المعامل وإنما إتجهت إلى سياسة تدخل جديدة وهي دفع الإعانات للمصانع لمساعدتها في التغلب على المشاكل المالية التي تعاني منها، وتقوم الدولة بالمشروعات الصناعية اللازمة لتنمية البنية الأساسية في الإقتصاد القومي كمشروعات الطاقة وإنشاء محطات الماء والكهرباء، أما الدومين التجاري يتمثل في إنشاء الدولة للشركات التجارية العامة التي تباشر الإستيراد والتصدير كالتجارة الخارجية فضلا عن ممارستها للتجارة الداخلية³.

¹ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 108

² رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 44

³ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص ص: 57-58

ثالثا: الدومين المالي.

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك¹.

الفرع الثالث: الثمن العام.

يقصد بالثمن العام ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وذلك مقارنة بينه وبين الثمن الخاص الذي يمثل ثمن منتجات المشروعات الخاصة، ويتحدد الثمن العام وفقا للتنافس بين المشروعات العامة والخاصة وذلك طبقا للقواعد الاقتصادية وقوانين العرض والطلب في ظل سوق المنافسة والوصول لأقصى ربح ممكن².

المطلب الثاني: الضرائب والرسوم (الإيرادات السيادية).

تتمثل الضرائب والرسوم في الإيرادات السيادية والتي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد، فهي تعد من أهم مصادر التي تلجأ إليها الدولة وليس لما يمكن أن تغله من موارد مالية ولكن لما تلعبه هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة المالية، بحيث تلعب الضرائب دوراً كبيراً في إقتصاديات الدول لذا ينبغي الإلمام ببعض من جوانب الضرائب و الرسوم.

الفرع الأول: الضرائب.

تعد الضرائب من أهم المصادر المالية للدولة نظرا لضخامة الأموال التي توفرها لمصلحة الخزينة العامة، وقد تزايدت هذه الأهمية بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة وكذلك الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق الأهداف الاقتصادية والغير اقتصادية.

أولاً: تعريف الضريبة وخصائصها.

ليس للضريبة تعريفا تشريعيا خاصا بها وغالبا ما يتم تعريفها من خلال تحليل عناصرها، وهناك عدّة تعاريف متعلقة بالضريبة، نذكر منها مايلي:

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 177

² رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، 48

تعريف 1:

عرفها **E.R.A Seligman** " بأنّ الضريبة هي مساهمة إجبارية من الأفراد إلى الحكومة وذلك من أجل تغطية النفقات المخصصة للمصلحة المشتركة للجميع دون الإشارة إلى منح منفعة خاصة إلى الأفراد"¹.

تعريف 2:

كما يعرفها **C.Schoenauer** على أنّها "إقتطاع مالي إجباري مخصص لتغطية الأعباء والمصاريف العامة".

تعريف 3:

كما يعرفها **D.Jebez** و **Djeston** على أنّها " كل إقتطاع أو منفعة أيا كان شكلها تحصل عليها القوة العمومية بغية إشراك المواطنين (المكفين) في تحمل الأعباء العامة من جهة، ومن جهة أخرى بغية تحقيق أهداف سياستها الإجتماعية والإقتصادية والتنمية"².

تعريف 4:

كما عرفها **Gaston Jeze** " الضريبة بإعتبارها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة"³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنّ الضريبة هي إقتطاع مالي إجباري على الأفراد تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحقيق نفع خاص وبدون مقابل، وتقوم بتحصيله الدولة وذلك من أجل تحقيق المنفعة وتغطية النفقات العامة، وتوجيه الإقتصاد من خلال تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية.

ومما سبق يمكننا إستخلاص الخصائص التي تتميز بها الضريبة وهي كما يلي:

- الضريبة فريضة نقدية: أي أنّها تدفع في شكل نقدي وذلك إستجابة لمقتضيات النظام الإقتصادي وتطلعا لتحقيق مبدأ العدالة الضريبة⁴، ولكن هذا لا يعني أنّ الدولة تجبي مبلغ الضريبة بصورة أموال

¹M.Maria John Kennedy, **Public Finance**, Phi Learning Private Limited, 2012, P34

² محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، 2015، ص ص: 4-5

³ عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992 ص 151

⁴ محمد لعلاوي، مرجع سابق، 560

فقط، فقد كانت تتحصل على الضريبة بصورة علمية حسب مقتضى الأحوال وذلك لسببين هما الرغبة في تسهيل على الأفراد في دفع أنواع الضريبة، الرغبة في توسيع ملكية القطاع العام عن طريق إستفتاء الضريبة عينا، ومع ذلك يبقى الأصل هو النقد¹.

- **الضريبة فريضة الزامية:** فليس الفرد مخير في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة بعض النضر عن إستعداده أو رغبته في الدفع، أما إذا تهرب أو إمتنع عن دفع الضريبة وقع تحت طائلة العقاب، وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف وإستخدام طرق التنفيذ الجبرية².

- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** فتدفع هذه الضريبة في الحدود التي قررها القانون فهي لا يمكن إستردادها إذا تمت جبايتها وفقا لمتطلبات القانون³.

- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** إنَّ جوهر الضريبة هو غياب المقابل المباشر إلى من يدفع الضريبة⁴، فهي لا تقدم أي خدمة مباشرة، بعبارة أخرى دافع الضريبة لا يمكنه الحصول على أي منفعة من الحكومة من خلال دفعه لقيمة الضرائب⁵ ولكنه ينتفع من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة⁶.

- **الضريبة فريضة تحدها الدولة:** ويتعلق هذا الركن بأساس فرض الضريبة، بمعنى هل تفرض الضريبة وفقا لمبدأ المنفعة أم وفقا لمقدرة الممول على الدفع أم وفقا لأساس آخر، فقد حاول الكثير من علماء المالية تفسير الأساس الذي يلزم الدولة في فرض الضريبة، فمنهم من نادى بإتخاذ المنفعة التي تعود على الممول من قيام الدولة بمهامها أساسا لفرض الضريبة، ومنهم من نادى بالإستناد إلى مقدرة الممول على الدفع كمعيار لفرض الضريبة، وإستمرت الدولة بسلطتها التنفيذية والتشريعية والقضائية لفرض الضرائب وتحدد عائدتها وسعرها ومواعيد تحصيلها دون أن تلتزم في ذلك وبصورة قاطعة بأحد الأساسين⁷.

- **غرض الضريبة تحقيق أهداف المجتمع:** تستخدم الضريبة إمّا لتحقيق أهداف تمويلية من أجل شراء المدخلات الضريبية لتوفير السلع والخدمات الإجتماعية والسلع والخدمات الجديرة بالإشباع التي تزود بواسطة الحكومة (كالدفاع، الأمن، العدالة، التعليم والصحة العامة)، كما تستخدم الضريبة للتأثير في

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 93

² يونس أحمد البطريق، وآخرون، **المالية العامة، الضرائب والنفقات العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 11 (لا توجد سنة النشر)

³ سهاد كشكول عبد، **أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، 2012، ص 463

⁴ P .K Suri, J.K Budhiraja, Namita Rajput, **A Text Book Of I.S.C Economics**, Voll 2, Pitambar Publishing Company (P) Ltd, New Delhi, 2006, P375

⁵ T.R Jain, S.J Kaur, **Public Finance And International Trade**, Vk Publication, New Delhi, 2009, P 34

⁶ محمد علاوي، مرجع سابق، ص 5

⁷ يونس أحمد البطريق، وآخرون، مرجع سابق، ص 13

الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن طريق التأثير في الأسعار النسبية للسلع والخدمات بما يشجع إنتاج بعض السلع ويحد من إنتاج البعض الآخر، أو قد تؤثر في النشاط الاقتصادي بأكمله من خلال مكافحة مشاكل البطالة والتضخم¹.

ثانياً: القواعد الأساسية للضريبة.

توجد مجموعة من المبادئ أو القواعد التي ينبغي أن تحكم التنظيم الضريبي، بمعنى آخر أن هذه القواعد إذا ما أخذ بها المشرع أصبح النظام الضريبي نظاماً سليماً وصالحاً بحيث يحاول أن يوفق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد، أي بين الحصيلة اللازمة لأداء الدولة لخدماتها والعدالة اللازمة لتحقيق نوعاً من المساواة بين المكلفين، ويعتبر آدم سميث أول من حاول عام 1776 وضع القواعد الساسية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الضريبي وذلك في مؤلفه المشهور ثروة الأمم **Wealth Of Nation** وهذه القواعد هي كالآتي:

1. قاعدة العدالة أو المساواة: حسب هذه القاعدة فإن كل الأفراد المكلفين بدفع الضريبة ملزمون بدفعها ولكن حسب مقدرتهم التكاليفية ومن لا دخل له فهو معفى من ذلك، وكتب آدم سميث في هذا الصدد قائلاً " يجب أن يساهم كل أفراد المجتمع في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة"²، ومعنى ذلك أن آدم سميث كان يفضل مبدأ الضريبة النسبية باعتبارها هي التي تحقق العدالة، ويفسر هذا الموقف على أساس أن الضريبة كانت تؤسس على فكرة "العقد المالي" أي أنها تدفع كثمن للخدمات العامة التي تقدمها الدولة، غير أن تطور فكرة العدالة قد تجعل الكتاب يتخلون تدريجياً على فكرة السعر النسبي للضريبة لصالح السعر التصاعدي أي الذي يرتفع مع إرتفاع الدخل، فالعدالة الضريبية تقتضي المساواة في التضحية بين المكلفين أي أن يخضع صاحب الدخل الكبير لضريبة ذات سعر أعلى مما يتحمله صاحب الدخل المحدود³.

2. قاعدة اليقين: أي أنه يجب أن تكون الضريبة المفروضة على كل فرد محدودة على سبيل اليقين دون غموض أو تعسف، بمعنى أن يكون موعد الدفع وطريقته ومقدار المبلغ المدفوع واضحاً ومعروفاً للجميع أي المكلف أو أي شخص آخر، وهذا التحديد يتيح للممول مراقبة الضريبة وإتفاقها مع النصوص القانونية المقررة لها⁴، فكل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها وزمان جبايتها ومكان دفعها معرفة تامة تعتبر ضريبة

¹ المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب والموازنة العامة، الكتاب الثاني، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 13

² محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص ص: 18-19

³ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، ط1، الجامعة المفتوحة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1994، ص ص: 115-116

⁴ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 19

تعسفية بحيث تؤدي في النهاية إلى التهرب والغش وعليه لا يجب دفعها، ولقد أخذت التشريعات الضريبية المعاصرة بقاعدة الوضوح واليقين وأولتها إهتماماً كبيراً بحيث أصبحت الضريبة واضحة ومحددة من جانب مكوناتها¹.

3. قاعدة الملائمة: حسب آدم سميث "كل ضريبة يجب أن تكون في الوقت وبالطريقة الملائمة للمكلف بدفعها" فكل ضريبة يجب أن تجمع في الوقت وبالطريقة المناسبة وبدون صعوبة في دفع الضريبة من المكلف بها²، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، كأن تجبى ضريبة المرتبات والأجور من المكلفين في أوقات إستلام أجورهم، وتجبى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في نهاية الدورة المالية وعند تحقيق الأرباح³، وبحيث أيضاً يجب أن يكون النظام الضريبي مكيّفاً مع المجتمع الذي يطبق عليه، وهكذا فإنّ الضرائب الغير مباشرة ويتعلق الأمر بالضرائب الجمركية تنتج بطبيعة الحال أهم مداخيل الدول الفقيرة والنامية، في حين أنّ الدول الصناعية يمكن لها إستخدام أنظمة ضريبية أكثر ملائمة، كذلك فإنّ الفن الضريبي يجب أن يعدّ بطريقة تحقق الهدف المنشود⁴.

4. قاعدة الإقتصاد: حسب هذه الطريقة يجب أن تكون تكاليف تحصيل الضرائب في حد أدنى فالنظام الضريبي يجب أن لا يكون مكلف⁵، والمقصود من هذا المبدأ هو أنّ الفارق ما يدخل الخزينة العامة من حصيلة الضرائب وبين ما يدفعه المكلفون فلا يجب أن يكون ضئيلاً إلى أقصى حد ممكن، بمعنى آخر تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بما يتم تحصيله، فلا فائدة من ضريبة تكلف جبايتها الجزء الأكبر من حصيلتها، وهذا يعني أنّ الجهاز الحكومي الذي تشكل الإدارة الضريبية أحد أجزائه والذي يسدّد نفقاته وأجور موظفيه مما توفره له إيرادات الضرائب وجب عليه إستعمال أساليب وتقنيات علمية حديثة، كالإعلام الآلي وتعيين موظفين أكفاء وذلك ربّما للوقت والمال العام بهدف تخفيف العبء على المكلفين وعدم جرهم للتفكير في التهرب من دفع الضريبة⁶.

¹ T.R Jain, Others, Macroeconomics, Vk Publications, New Delhi, 2006,P 397

² محمود جمام، مرجع سابق، ص 19

³ عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفق للتطورات الراهنة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص:

100-99

⁴ T.R Jain, Others, Macroeconomics, Op Cit,P 397

⁵ محمد لعلاوي، مرجع سابق، ص 8

⁶ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الإقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001، ص 154

ثالثا: أنواع الضرائب.

تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان ولكل نوع من هذه الأنواع مزاياه وعيوبه، لذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من أنواع الضرائب دون سواه بل تحاول كل دولة أن تختار مزيجا متكاملًا وذلك لتحقيق أهداف المجتمع، وهذا هو سر اختلاف الأنظمة الضريبية من دولة إلى أخرى، ويتوقف نجاح الدولة في إختيار النظام الضريبي الأمثل على المعرفة الكاملة بإيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى هذا الأساس سوف نحاول أن نستعرض أهم أنواع الضرائب.

1. الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة: تنقسم النظم الضريبية من حيث عدد الضرائب المكونة لهيكلها إلى نوعين، نظام الضريبة الوحيدة وفيه تكفي الدولة بفرض ضريبة واحدة تسعى بها إلى تحقيق كافة أهداف سياستها الضريبية، ونظام الضرائب المتعددة حيث يتضمن الهيكل الضريبي أنواع متعددة من الضرائب¹، بمعنى آخر هناك أنظمة تتضمن ضريبة تفرض على عنصر واحد فقط من العناصر المحتمل أن تخضع للضريبة وتسمى هذه الأنظمة وحيدة الإنفاق أو الناتج... الخ، وخير مثال على ذلك مانادى به الطبيعيون بضرورة إلغاء كافة الضرائب المفروضة و فرض ضريبة على الناتج الزراعي الصافي، بإعتبار أنّ الأرض الزراعية هي عنصر الإنتاج الوحيد المنتج وما عداها من عناصر إنتاجية عقيمة، وهناك أنظمة تتضمن ضرائب متعددة تفرض على أكثر من عناصر الإخضاع الضريبي، حيث يتضمن النظام الضريبي الواحد أكثر من ضريبة مثل ضريبة على الدخل و أخرى على الثروة و ضريبة ثالثة على الإنفاق و هكذا²، بالرغم ماتتميز به الضريبة الوحيدة من حيث سهولة التحصيل نتيجة عدم طول الإجراءات الإدارية وصعوبة التهرب منها نتيجة تعذر إخفاء الموارد المستخدمة في الإنتاج وجهت لها عدّة إنتقادات حيث يصعب إضفاء الطابع الشخصي عليها مما يجعل من الصعب إمكانية مراعاة الظروف الشخصية للمكلف سواء من ناحية حجم الدخل أو الحد الأدنى للمستوى المعيشي³، كما يؤدي عدم تعدد العناصر الخاضعة للضريبة الوحيدة وقصرها على فئات معينة من المكلفين دون غيرهم إلى عدم مرونتها من جهة وإنخفاض حصيلتها من جهة أخرى، فضلا عن إزدياد شعور الخاضعين لها بعبئها مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي، وذلك بعكس الحال بالنسبة للضرائب المتعددة التي ينخفض عبء كل

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماني، إقتصاديات الضرائب، سياسات، نظم، قضايا معاصرة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 60

² محمد علاوي، مرجع سابق، ص 20

³ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماني، إقتصاديات الضرائب، سياسات، نظم، قضايا معاصرة، مرجع سابق، ص 61

منهما كما يتسع نطاقها وتختلف مواعيد إستحقاقها الأمر الذي يزيد من إنتاجيتها ويقلل من شعور المكلفين بعبئها ويحد من إنتشار التهرب الضريبي¹.

2. الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال: لاجدال في أنّ كافة أنواع الضرائب أيا كان وعائها وإجراءات ربطها وأساليب تحصيلها سوف يدفعها في النهاية شخص ما، سواء أكان شخص طبيعي أو شخص معنوي، ولكن الضرائب على الأشخاص التي نعنيها هنا هي الضرائب التي تتخذ من الشخص نفسه وعاءًا للضريبة أي أنّ الوجود الإنساني هو المادة الخاضعة للضريبة، فالضريبة تفرض على الشخص بغض النظر عما في حوزته من مال لذلك سميت بضريبة الفرد أو ضريبة الرؤوس²، وقد استخدم هذا النوع في كثير من العصور وفي عديد من الدول كمورد رئيسي من موارد الحكومة المركزية أو موارد الحكومات المحلية ولكنها فقدت تلك الأهمية في العصور الحديثة، فمع إرتقاء المجتمعات وتعدّد الحياة الإقتصادية إزدادت حاجة الدولة للأموال مع تزايد دورها في النشاط الإقتصادي فعجزت الضرائب على الرؤوس من أن تفي حصيلتها الضئيلة بهذه الإحتياجات المتزايدة، كما أنّ تطور المجتمعات الحديثة أدى إلى ظهور صعوبات كثيرة في إجراءات الربط والتحصيل مما زاد من تكاليف الجباية وضاعف من حالات التهرب الضريبي، وفضلا عن ذلك فإنّ تطور الأسس العلمية للضريبة أوضحت فشل مثل هذا النوع من الضرائب في تحقيق العدالة الضريبية، فقد إتجهت كافة الدول الحديثة إلى فرض ضرائبها على المال في كل صوره وأوضاعه أي سواءً كان عاملا من عوامل الإنتاج أو عائداً من عوائده، عقار أو منقول، سلعة إستثمارية أو استهلاكية متخذاً صورة دخل أو ثروة أو إنفاق³.

3. الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة: لقد شاع تقسيم الضرائب على الأموال إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة من كتاب المالية، وبالرغم من الإنتقادات العديدة التي يمكن توجيهها إلى هذا التقسيم للضرائب إلا أنّ العديد من الكتاب مازالوا يستندوا إليه في مؤلفاتهم وأصبح هذا التقسيم شائع الإستخدام في نظام المالية العامة، وتقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة يستند إلى عدّة معايير وهي:

- **المعيار الإداري (طريقة التحصيل):** يقوم هذا المعيار على أساس علاقة الإدارة المالية بالمكلف من حيث طريقة التحصيل، فتقوم الإدارة المالية بفرض الضريبة وتحصيلها بناءً على كشوف أو جداول تدون فيها أسماء المكلفين بها، أي يكون لشخصية المكلف أهمية في تحديد الضريبة ويتم التحصيل كل سنة، أي أنّ الضريبة هنا تكون مباشرة بين كل من الإدارة والمكلف دون وجود أي وسيط، أمّا إذا كانت الضريبة تفرض دون أي علاقة مباشرة بين المكلف والإدارة الضريبية أي يتم فرضها وتحصيلها بمناسبة

¹ حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 131

² سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشاوي،، **اقتصاديات الضرائب، سياسات، نظم، قضايا معاصرة**، مرجع سابق، ص 63

³ حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الإقتصاد العام**، مرجع سابق، ص 158

واقعة أو تصرف إقتصادي معين دون أي إعتبار للشخص المكلف بالضريبة هنا تصبح غير مباشرة¹، وبناء على ذلك فإنّ ضريبة الأجرور والمرتببات التي يتم حجزها من المنبع لاتستلزم إصدار كشف إسمي للممول ومن ثم فإنّ هذه الضريبة تعد استناداً إلى هذا المعيار ضريبة غير مباشرة، والأمر كذلك بالنسبة للضريبة على إيرادات الأسهم والسندات والتي تحجز أيضاً من المنبع فإنّها تعد من الضرائب الغير مباشرة، بالإضافة إلى الضرائب التي تفرض على بعض السلع ويحتاج تحصيلها إلى إصدار كشف إسمي يوضح إسم الممول ومبلغ الضريبة فإنّ هذه الضرائب تعد ضرائب غير مباشرة، أمّا الضرائب على الدخل والثروة هي ضرائب مباشرة².

وينتقد هذا المعيار حيث أنّه يقوم على إعتبرات شكلية تستند إلى أسلوب التحصيل وليس إلى طبيعة الضريبة، ويترتب على الأخذ به إعتبر الضرائب ذات الخصائص الواحدة مباشرة أو غير مباشرة وفقاً لأسلوب الإدارة في جبايتها، ولا يمكن منطقياً أن يترك أمر التفرقة بين نوعي الضرائب لإدارة المشروع إذ شاء قرر جبايتها بجدول إسمية فجعلها ضريبة مباشرة وإن شاء العكس إعتبرت ضريبة غير مباشرة³.

- معيار نقل العبء الضريبي (المعيار الإقتصادي): وفقاً لهذا المعيار الضرائب المباشرة وهي الضرائب التي تفرض على قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحملها الشخص المكلف نفسه ولا يمكنه نقل عبء هذه الضريبة إلى غيره، أمّا الضرائب الغير مباشرة هي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة⁴، ويستند هذا المعيار على إمكانية نقل العبء الضريبي من عدمه من شخص المكلف القانوني إلى شخص آخر تربطه به علاقة إقتصادية، ومن أمثلتها الضريبة العامة على الإيراد أو الدخل فهي ضريبة مباشرة لأنّ من يقوم بدفعها هو ذات الشخص المكلف بها بموجب القانون، بينما تعتبر الضرائب الجمركية ضرائب غير مباشرة لأنّ المستورد يدفع الضريبة ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر هو المستهلك برفع ثمن السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة⁵، ورغم وضوح هذه التفرقة إلاّ أنّه يعاب عليها أنّه في بعض الأحوال نجد أنّ ظاهرة العبء الضريبي تخضع لعدّة عوامل إقتصادية وإجتماعية لا يمكن معرفتها مسبقاً، كما أنّ هناك بعض الضرائب لا يمكن نقل عبئها لشخص آخر وهي ضريبة غير مباشرة أو يمكن نقلها على الرغم من أنّها ضريبة مباشرة، فالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة مباشرة لكن يمكن للمنتج أن ينقل عبئها للمستهلك وذلك في أوقات الرخاء عن طريق رفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة، أمّا الضريبة

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 122

² سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، ، إقتصاديات الضرائب، سياسات، نظم، قضايا معاصرة ، مرجع سابق، 74

³ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 110

⁴ عيد الناصر نور، وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 17-18

⁵ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعيين، الإسكندرية، 2000، ص 143

على الإنتاج فهي ضريبة غير مباشرة يتحمل عبئها المستهلك لكن في أوقات الكساد يتحمل المنتج عبئها وذلك بقصد بقاء السعر ثابت ويزيد الطلب على سلعته فتزيد أرباحه وبالتالي لا يصلح المعيار الإقتصادي كأساس للتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة¹.

- **معياري الثبات والإستقرار:** ويقصد به مدى ثبات وإستقرار المادة الخاضعة للضريبة، فتكون الضريبة مباشرة إذا كانت مادة الضريبة تتميز بالثبات والإستقرار كالضريبة على الدخل أو الضريبة على الأملاك أو الثروة، أما الضرائب الغير مباشرة فهي تفرض على وقائع خاصة وعلى تصرفات ظرفية ومتقطعة مثل الضرائب على الإستيراد أو إستهلاك بعض السلع التي تتميز بعدم الإستقرار²، ومع ذلك فإن فكرة الثبات النسبي للحصيلة الضريبية فيما يتعلق بالضرائب المباشرة فقدت أهميتها في الوقت الحاضر خاصة أنها لا تتناسب إلا بعض أنواع الدخل مثل الدخل الناتجة عن العقارات أو الدخل الناتج عن العمل (الأجور) أو من العمل ورأس المال (الأرباح التجارية والصناعية)، إذ تكون تلك الدخل أكثر تأثراً بالتغيرات والأزمات الإقتصادية خاصة في فترات الإنكماش وما يترتب عليه من بطالة وإنخفاض في مستوى الإنتاج والدخل القوميين، وبالتالي فإنّ حصيله الضرائب تنخفض في تلك الفترات أي أنّ حصيله هذا النوع من الضرائب على الدخل يتأثر إرتفاعاً وإنخفاضاً بحسب الظروف الإقتصادية³، لكن على الرغم من ذلك فما زالت الضرائب المباشرة تحتفظ بالثبات الدوري والمنتظم في الحصيله ويترتب على ذلك سهولة التقدير المسبق للضرائب المباشرة عن الضرائب الغير مباشرة، كذلك فإنّ توريد حصيله الضرائب المباشرة للخزانة العامة يتطلب مرور وقت طويل لأنها تفرض على أساس سنوي وذلك على عكس الضرائب الغير مباشرة تورد منذ بداية السنة المالية إلى الخزانة العامة لأنها تفرض على وقائع وتصرفات متقطعة تحدث كل يوم⁴.

الفرع الثاني: الرسوم.

تعتبر الرسوم أيضاً من مصادر الإيرادات العامة للدولة ولها أهمية كبيرة في تمويل النفقات العامة وتحقيق النفع العام.

أولاً: تعريف الرسوم

يعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة نظير خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له بناءً على طلبه وهذه الخدمة يستفيد منها الفرد الذي طلبها ومجموع أفراد المجتمع، كتنسيق عقود الملكية،

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص ص: 123-124

² محمد لعلاوي، مرجع سابق، ص 13

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 146

⁴ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 126

قيد الدعاوي القضائي، دخول الإمتحان، وتحدد قيمة الرسم بناءً على نسبة المنفعة الخاصة إلى المنفعة العامة من توفير الخدمة المطلوبة¹.

ثانياً: خصائص الرسم.

يتميز الرسم بالخصائص التالية:

1. الصفة النقدية: والمقصود بذلك أنّ الرسم يتم دفعه في شكل نقدي وإشترط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلائم مع التطور الحديث في مالية الدولة من حيث إتخاذ نفقاتها وإيراداتها الصفة النقدية.

2. الصفة الجبرية: والمقصود بذلك أنّ الفرد يدفع مبلغ الرسم جبراً للهيئة أو الجهة العامة التي تقدم له الخدمة، ويظهر عنصر الجبر خاصة في إستغلال الجهات العامة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله وكيفية الإستفادة من الخدمة المقدمة كمقابل له²، ويكون الإيجاب والإكراه في دفع الرسم على نوعين³:

- **الإيجاب القانوني:** حيث يكون الفرد مجبراً على طلب الخدمة ولا خيار له في رفضها، كما هو الحال في رسوم التقاضي ورسوم الحصول على الوثائق مثل وثيقة التخرج من الجامعة، ورسوم المعالجة في المؤسسات الصحية الحكومية، أو رسوم التعليم أو التسجيل العقاري.

- **الإيجاب المعنوي:** يكون الفرد حرّاً في طلب الخدمة أو رفضها وبالتالي هو حرّ في دفع الرسم أو عدم دفعه، مثال ذلك رسم الحصول على جواز السفر، ولكن كثيراً من الخدمات إذا لم يطلبها يعرض نفسه إلى المسائلة القانونية أو يحرم نفسه من إمتيازات مهمة.

3. الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة: من النقاط الرئيسية في تحديد طبيعة الرسم هو عنصر المقابل، فالرسم يتحقق بطلب الفرد لخدمة معينة من الهيئات العامة ومنه تعتبر تلك الخدمة مقابلاً للرسم وما يشترط في الخدمة أن تكون من الخدمات العامة، أي لا يقصد بها مجرد تحصيل الرسوم التي تجب من أجلها بل لابد أن يكون هدفها هو تحقيق المصلحة العامة وهذا ما يعرف بالمقابل المزدوج للرسم⁴.

¹ المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 26

² منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 72

³ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 112

⁴ مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 292

ثالثا: تحديد سعر الرسم.

الأصل في الرسوم أنها تمول النفقات العامة التي تستخدم لتقديم الخدمات العامة القابلة للتجزئة، أي التي يمكن أن يستفيد منها بعض الأفراد دون غيرهم، ولا يحدد سعر الرسم عن طريق المساومة أو التعاقد بين الدولة وطالب الخدمة ولا يحدد على أساس ما يعود على طلب الخدمة من منفعة لأنه لا يمكن إخضاع هذه المنفعة لمقياس موضوعي لذلك فإنّ الدولة تتبع قواعد عند تحديدها لسعر الرسم وهذه القواعد هي¹:

- أن يكون هناك تناسب بين سعر الرسم وكلفة إنتاج الخدمة المقدمة: ويعرف ذلك من خلال تغطية حصيله الرسوم لتكاليف إدارة المرفق العام الذي يقدم الخدمة، هذا التحديد لسعر الرسم يقوم على أساس أنه ليس من أهداف المرفق العام تحقيق أرباح إقتصادية من جراء تقديمه للخدمات العامة.

- أن يكون الرسم أقل من نفقة إنتاج الخدمة: مثل رسم التعليم والصحة....، ويكون ذلك بسبب أن هذه الخدمات يستفيد منها الفرد والمجتمع معاً لذا من المناسب أن يتحمل تكاليفها الفرد والمجتمع، فالفرد يدفع الرسم والمجتمع يمول الباقي عن طريق الضرائب.

- تحديد سعر الرسم بأعلى من تكلفة إنتاج الخدمة: لا يتم ذلك عادة لأسباب مالية بل لرغبة الدولة في تقليل الطلب على بعض الخدمات لأسباب إجتماعية أو سياسية، وغالبا ما يكون ذلك في الخدمات الغير أساسية، مثال على ذلك لتقليل السفر إلى خارج البلد تفرض رسوم بأسعار مرتفعة على طالبي جواز السفر، وحقيقة الأمر أنّ الفرق بين سعر الرسم وكلفة إنتاج الخدمة يمثل ضريبة مستقرة.

رابعا: الفرق بين الرسم وبعض الإيرادات العامة.

مع التسليم بوجود أوجه شبه بين الرسم وبعض الإيرادات، فإنّ فروقا جوهرية تبقى تميز الرسم عن باقي الإيرادات الأخرى.

1. أوجه الاختلاف بين الرسم والضريبة:

هناك اختلافات بين الرسم والضريبة أهمها مايلي:

- الرسم يدفع مقابل خدمة معينة تقدمها الجهات العامة للفرد، أمّا الضريبة فهي تدفع دون مقابل مباشر، أي أنّ دافعها لا يحصل على خدمة تساوي قيمة مادفعه بل هو يقوم بدفعها مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة².

¹ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص ص: 114-115

² منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 78

- تحدد قيمة الرسم على أساس تكاليف المنفعة التي يحصل عليها الفرد، أمّا قيمة الضرائب فهي تحدد وفقا للمقدرة التكاليفية للفرد دون الرجوع إلى مايتحصل عليه من خدمات عامة.
- لايمكن للرسم أن يستعمل كأداة مالية للتأثير في النشاط الإقتصادي، أمّا الضريبة فتستخدم كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق مختلف الأهداف الإقتصادية والإجتماعية¹.

2. أوجه الإختلاف بين الرسم والتمن العام:

يختلف الرسم عن التمن العام من خلال مايلي²:

- يحدد سعر الرسم بقانون بينما يحدد التمن العام بقرار إداري.
- دفع الرسم يكون مقابل تحقيق نفع خاص مقترن بنفع عام، بينما التمن العام يدفع مقابل تحقيق نفع خاص فقط.
- يحدد الرسم بصورة إجبارية ليس للفرد دور فيه، بينما يحدد التمن العام بشكل تعاقدى تؤثر فيه ظروف العرض والطلب وموقع المشروع في السوق.

3. أوجه الإختلاف بين الرسم والغرامة:

تتضح نقاط الفرق بين الرسم والغرامة في النقاط التالية³:

- تدفع الغرامة بسبب مخالفة معينة، أمّا الرسم فيدفع دون الوقوع في أي مخالفة للقانون.
- يعود الرسم بالنفع المباشر على الفرد، بينما الغرامة لا تعود عليه بالنفع لأنها تعتبر بمثابة عقاب.

4. أوجه الإختلاف بين الرسم والأتاوة (مقابل التحسين):

هناك فروق جوهرية بين الرسم والأتاوة نذكر منها مايلي⁴:

- إنّ الأتاوة لا تفرض إلّا على أصحاب العقارات المستفيدين من المشروعات العامة، أمّا الرسم فإنّه يفرض في حالات كثيرة ومتنوعة، وعليه فمجال الرسم أوسع بكثير من مجال مقابل التحسين.

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص

علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 81

² سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 115

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 103

⁴ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص ص: 79-80

- إنَّ الأتاوة تدفع مرة واحدة وإن تم ذلك على أقساط، أما الرسم فتتعدد حالات دفعه بتعدد مرات الخدمة التي يحصل عليها الفرد.

- الإختلاف من حيث درجة الإجبار، ففي حالة الأتاوة يلزم ملك العقار بدفع قيمة الإستفادة الحاصلة من قيام الهيئة العامة بالمشروعات العامة حتى ولم يقيم بطلب هذه الخدمة، أمّا في حالة الرسم فإنّه يمكن عدم دفع المقابل النقدي إذا إمتنع الفرد عن الإنتفاع بالخدمة التي قرر هذا الرسم في مقابلها وذلك في حالات عدم وجود إجبار قانوني.

المطلب الثالث: القروض العامة (الإيرادات الإئتمانية).

قد تحتاج الدولة في أحيان كثيرة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجه محدد من وجوه الإنفاق العام لا تسمح الإيرادات الإعتيادية وخاصة الضرائب بتمويلها، ولذلك تقوم الدولة بالبحث عن مصادر مختلفة لتلبية حاجات ومتطلبات الأفراد من مختلف الأعباء العامة، إنَّ إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والإيرادات السيادية لا تكفي لتغطية النفقات العامة، وفي نفس الوقت لا تستطيع الدولة أن تقوم بفرض المزيد من الضرائب والرسوم لأنّه قد يؤدي إلى تدهور النشاط الإقتصادي للدولة، الأمر الذي يجعل من الدولة إيجاد مصدر آخر من مصادر الإيرادات العامة ألا وهي القروض العامة.

الفرع الأول: مفهوم القرض العام وخصائصه.

أعطيت عدّة تعاريف للقرض العام، ولكن رغم تعددها إلّا أنّ لها معنى واحد وخصائص واحدة وهذا ماسوف نقف عنده.

أولاً: مفهوم القرض العام

يمكن تعريف القرض العام كمايلي:

التعريف 1:

يعرف القرض العام بأنّه «مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من خلال اللجوء للغير (الأفراد، المصارف، المؤسسات المالية) وتعهد برده مع الفوائد المترتبة عليه خلال مدّته المحددة وفقاً لشروطه»¹.

¹ عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 187

التعريف 2:

القرض العام هو « مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الخارجية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة »¹.

من خلال التعريفين السابقين يمكننا القول أنّ القروض العامة هي عبارة عن عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية وذلك بالتعهد برد الدين مع الفوائد المستحقة في التاريخ المحدد وذلك وفقا لشروط العقد.

ثانيا: خصائص القرض العام.

إنطلاقا من تحليل التعاريف السابقة يمكننا إيجاز بعض خصائص القرض العام والمتمثلة فيما يلي:

1. القرض العام مبلغ من المال: والمال قد يكون عينا أو نقداً والصفة النقدية هي الغالبة في العصر الحاضر على القروض العامة، ومع ذلك يبقى للقرض العام شكل عيني أكثر شيوعا من النفقة العامة ومن الضرائب، فقد يحاول المقرض وخاصة عندما يكون دولة أو مؤسسة صناعية تصريف منتجاته عن طريق قرض يمول مشروعا معيناً تستخدم في تنفيذه تلك المنتجات، كأن تمنح الدولة (أ) قرضا للدولة (ب) بشرط أن يمول هذا القرض منتجات صناعية تستوردها الدولة (ب) من الدولة (أ)²، كما تتخذ القروض العامة شكلا عينيا بواسطة التسهيلات الائتمانية التي تحاول الدول النامية عن طريقها تنفيذ خطة تنمية سريعة لبناء إقتصادها وزيادة الدخل القومي فيها³.

2. القرض العام يتم بموجب عقد: تحصل الدولة على القروض العامة بموجب عقد بين طرفين، الطرف الأول هو المقرض وهو الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة التي تتعهد برد مبلغ القرض مضافا إليه فوائد سنوية مترتبة بموجب أحكام العقد طوال فترة القرض، والطرف الثاني هو الدائن (المقرض) الذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال إلى الطرف الأول لمدة محددة وبفوائد معينة⁴، وإذا كان القرض العام يمثل عقد من طبيعة خاصة عقد من عقود القانون العام ذلك أنّ الدولة تحدد وحدها شروطه والمزايا التي يتضمنها وليس للمكاتب إلا أن يقبل أو يرفض التعاقد دون نقاش أو تفاوض حول الشروط أو المزايا⁵، بمعنى أنّ القرض في طبيعته القانونية عبارة عن عقد من العقود الإدارية التي تسري عليه كافة القواعد

¹ عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، دراسة نظرية تطبيقية، ط2، المطبعة الكمالية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 405

² منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 81

³ محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص168

⁴ خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 237

⁵ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 82

والأحكام والذي ينشأ من توافق إرادتين وهما إرادة الدولة وإرادة الغير المتمثلة بالجمهور والمؤسسات المالية أي الطرف المقرض، ويترتب عن تلاقي هاتين الإرادتين إلترام الغير بدفع مبلغ من المال (مبلغ القرض) إلى الدولة مع تعهد المقرض بسداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه في الآجال المتفق عليها¹.

3. القرض العام يصدر طبقاً لإذن من السلطة المختصة: حتى يصبح القرض مشروعاً لابد من صدور أمر به من السلطة المختصة سواءً كان البرلمان أو أي سلطة تشريعية أخرى، ومن ثم لايجوز للدولة أن تبرم قرضاً مع أي جهة قبل ذلك الإذن حتى يتمكن البرلمان أو مايمثله من أحكام رقابته على موارد الدولة وأوجه إنفاقها².

4. القرض العام يدفع بصورة إختيارية: الأصل أن يتم القرض العام بإدارة حرة لا أثر لإكراه فيها، فيدفع المقرض مبلغاً بصورة إختيارية وفق الشروط الناضمة لأحكام العقد وتكون هذه الشروط محددة مسبقاً من قبل الدولة أو الجهة المقترضة وعلى الطرف الثاني أن يقبل بهذه الشروط كاملة ويشترك في القرض أو يرفضها، كما أن الدولة وإن كانت تفرض شروط العقد إلا أنها لاتمتلك مبدئياً سلطة إجبار المقرض على الإشتراك في القرض، حيث تفقد هذه الخاصية الكثير من قيمتها عندما تقع الدولة بأزمات إقتصادية ومالية خطيرة، فتسارع في مثل هذه الحالات إلى فرض القروض على مواطنيها بصورة إجبارية فتكون القروض إلزامية³.

5. القرض العام يتضمن مقابل الوفاء: والمقصود بذلك أنه يدخل الخزينة العامة بصورة مؤقتة⁴، فحصوله القرض إذا كانت تمثل إيراداً للدولة في سنة عقده فإنها ترتب عبئاً سنوياً على الموازنة نظير الفوائد الناجمة على مبلغ القرض، كذلك يتعين على الدولة رد القرض بعد إنتهاء مدته والدولة تدفع أصل القرض وفوائده من إيراداتها العامة وعلى رأسها الضرائب⁵.

الفرع الثاني: أنواع القروض العامة.

يمكن تقسيم القروض العامة من حيث صورها وأنواعها إلى عدة تقسيمات بحيث تختلف هذه الأخيرة بإختلاف المعيار الذي يستند إليه كل تقسيم، حيث توجد عدة معايير يعتمد عليها وهي: معيار مصدر القرض، معيار طبيعة القرض، معيار مدة القرض.

¹ بان صلاح عبد القادر، إصدار القرض العام، مجلة كلية التراث الجامعية، العدد 17، جامعة بغداد، 2015، ص 148

² عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 69

³ محمد جمال ذنبيات، مرجع سابق، ص 169

⁴ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 69

⁵ عبد الباسط علي جاسم العبيدي، مرجع سابق، ص 69

أولاً: القروض العامة وفقاً لمعيار مصدر القرض.

ووفق هذا المعيار تصنف القروض العامة إلى قروض داخلية وقروض خارجية.

1. القروض الداخلية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواءً كانوا مواطنين أو أجانب، وبالتالي يكون القرض داخلياً عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض داخل الدولة¹، حيث يتم تأمين هذه الديون وسدادها وسداد فوائدها بعملة البلاد، حيث تساعد هذه القروض على التوزيع العادل للدخل، غير أنّ هذه الديون الداخلية غير قادرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية لذلك يتم اللجوء إلى الديون العامة الخارجية².

2. القروض الخارجية: وتعني الديون الخارجية تلك القروض التي تقترضها الحكومة من الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات الأجنبية، وكذلك التي تحصل عليها من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي³ وعادة ما يتم الإكتتاب في هذه القروض بالعملة الأجنبية، وتلجأ الدول بعقد القروض الأجنبية عندما تكون السوق المالية الداخلية عاجزة عن توفير الأموال اللازمة لتغطية مبلغ القرض وكذلك عندما تعاني من عجز في مدفوعاتها الخارجية وتحتاج لعملة أجنبية لسد هذا العجز، كما تلجأ الدول النامية إلى مثل هذه القروض بقصد تمويل برامج التنمية التي ترغب القيام بها⁴، فالقروض العامة في الدول النامية والمتخلفة لها أهمية كبيرة، فهي تعمل على تغطية النقص في رؤوس الأموال وتساعد على جذب النقد الأجنبي والتي بواسطتها يمكن لأي بلد أن يصحح الخلل في ميزان المدفوعات، إلى جانب ذلك يجب استخدام القروض العامة الخارجية بحذر لأنّ لها عيوب ففي بعض الحالات تكون الدولة معتمدة على بشكل كبير على الديون الخارجية الأمر الذي يجعل من الدولة المقرضة تتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية للدولة المقرضة وهذا خطر على حرية البلد، وتساعد في هجرة رؤوس الأموال من البلد وذلك في شكل معدلات فائدة على القروض الخارجية⁵.

ثانياً: القروض العامة وفقاً لمعيار طبيعة القرض.

تصنف القروض العامة حسب طبيعتها إلى نوعين من القروض هما القروض الإجبارية والقروض الاختيارية.

¹ محمد جمال ذنبيات، مرجع سابق، ص 202

² T.R Jain, S.J Kaur, Public Finance And International Trade, Op, Cit, P 96

³ P. K Suri, J.K Budhiraja, Namita Rajput, A Text Book Of I.S.C Economics, Op Cit, P414

⁴ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 86

⁵ T.R Jain, S.J Kaur, Public Finance And International Trade, Op, Cit, P96

1. القروض الإختيارية: في الغالب القروض العامة هي قروض إختيارية إذ يكون للأفراد حرية الإكتتاب في القرض من عدمه وفقا لظروفهم المالية والإقتصادية، وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض وتلك التي يحصلون عليها من فرص الإستثمار الأخرى¹، وغالبا ما تتضمن القروض الإختيارية إعلانا من الدولة عن مقدارها وشروط الإكتتاب فيها وتترك للأفراد حرية إقراضها دون أن تباشر عليهم أي نوع من أنواع الضغط المادي، ويغلب على القروض الإختيارية أنّ سعر فائدتها أدنى من سعر الفرق²، حيث تقوم الدولة بسداد دين القرض مع الفوائد المستحقة وذلك وفقا لشروط العقد³.

2. القروض الإجبارية: القروض الإجبارية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الجمهور⁴ حيث لا يترك للأفراد حرية الإكتتاب أو عدم الإكتتاب في سنداتهم وإنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقرها القانون، هذا ويلاحظ أنّ القرض الإجباري غالبا ما يكون داخليا لأنّ سلطة الدولة في جبر الأفراد على الإكتتاب في قروضها لا تمتد خارج حدودها الإقليمية⁵، وتستخدم الدولة سلطتها في الحصول على القروض العامة خلال فترات الحروب والأزمات وكذلك أثناء فترات التضخم، وذلك من أجل خفض القوة الشرائية المتاحة لدى الجمهور والعمل على خفض الأسعار، في معظم الحالات يتم تغطية القروض التي طرحتها الحكومة لأنّ هذه الأخيرة تتميز بالجدارة الإئتمانية أكثر بكثير من الأفراد والمؤسسات⁶.

ثالثا: القروض العامة وفقا لمعيار مدة القرض.

ويقصد بهذا المعيار المدة التي تلتزم فيها الدولة بسداد القرض مع فوائده ووفق هذا تنقسم القروض العامة إلى الأنواع التالية:

1. القروض العامة الغير قابلة للسداد: عندما تكون الدولة غير مقيدة بدفع الديون في هذه الحالة يسمى هذا النوع من القروض العامة بالقروض الممولة أو الغير قابلة للسداد⁷، ولكنها تتعهد بدفع فوائد منتظمة لهذا القرض⁸ ودون تحديد آجال لتسديد القرض في المستقبل⁹، حيث يجوز لها الوفاء بهذا الأخير في أي

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 243

² محمد جمال ذنبيات، مرجع سابق، ص 208

³ T.R Jain, S.J Kaur, **Public Finance And International Trade**, Op, Cit, P95

⁴ P .K Suri, J.K Budhiraja, Namita Rajput, **A Text Book Of I.S.C Economics**, Op Cit, P414

⁵ عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام مرجع سابق، ص 192

⁶ J.R Gupta, **Public Economics In India, Theory And Practice**, Atlantic Publishers And Distributors (P) Ltd, New Delhi, 2007, P 224

⁷ T.R Jain, S.J Kaur, **Public Finance And International Trade**, Op, Cit, P95

⁸ J.R Gupta, **Public Economics In India, Theory And Practice**, OP CIT, P 223

⁹ P .K Suri, J.K Budhiraja, Namita Rajput, **A Text Book Of I.S.C Economics**, Op Cit, P413

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

وقت دون أن يحق للمقرضين الاعتراض على ذلك، لكن يعيها أن الحكومات المتعاقبة قد تتوكل كل منهما الوفاء بالقرض فتتراكم القروض مع فوائدها¹.

2. القروض القابلة للسداد (المؤقتة): هي تلك القروض التي تتعهد الدولة بسدادها في المستقبل وفي الوقت المحدد²، وتلتزم الدولة بسداد الفوائد بصفة منتظمة³، وتنقسم هذه القروض إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

- **القروض قصيرة الأجل:** القروض العامة التي لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة هي قروض قصيرة الأجل⁴ ويطلق عليها أيضا قروض الخزانة⁵، وهي عبارة عن صكوك تصدرها خزانة الدولة لحاملها لمدة قصيرة تتراوح بين خمسة عشر (15) يوما وواحد وتسعون (91) يوما، وغالبا ماتصدر لمقابلة الغطاء المترتب على زيادة الإصدار النقدي أو لمقابلة العجز الموسمي المتوقع على زيادة الصرف في أوقات لا تتوافر فيها الإيرادات الكافية⁶.

- **القروض متوسطة الأجل:** فهي التي تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات، وهي تستخدم في الغالب لسد ما يسمى بالعجز المالي الذي قد يظهر في الميزانية نتيجة لتزايد الإنفاق العام وعجز الإيرادات العامة عن مواجهته⁷.

- **القروض طويلة الأجل:** وهذه القروض تكون لفترات تزيد عن خمس سنوات، وهذا النوع من القروض يستخدم في تمويل المشاريع العامة مثل الري، وسائل النقل، وكذلك تستخدم لإعداد الصناعات الثقيلة، حيث أن هذه القروض لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد⁸.

المطلب الرابع: الإيرادات الأخرى.

إلى جانب الضرائب والرسوم والقروض العامة توجد إيرادات أخرى قد تلجأ إليها الدولة من أجل تغطية نفقاتها كالإصدار النقدي الذي تلجأ إليه الدولة عند عجز الضرائب والرسوم على تمويل النفقات العامة، بالإضافة إلى إيرادات أخرى تتمثل في الغرامات والأتاوات والإعانات، لكن هذه الأخيرة إيرادات قليل مقارنة بالضرائب ونادراً ماتحصل فهي ليست منتظمة، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى هذه الإيرادات.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص ص: 72-73

² J.R Gupta, **Public Economics In India, Theory And Practice**, OP CIT, P 223

³ P .K Suri, J.K Budhiraja, Namita Rajput, **A Text Book Of I.S.C Economics**, Op Cit, P413

⁴ T.R Jain, S.J Kaur, **Public Finance And International Trade**, Op, Cit, P94

⁵ هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، **المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 431

⁶ محمد سعيد انور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 448

⁷ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 84

⁸ T.R Jain, S.J Kaur, **Public Finance And International Trade**, Op, Cit, P95

الفرع الأول: الإصدار النقدي.

عندما تعجز وسائل التمويل الأخرى عن توفير مبالغ نقدية كافية لتغطية النفقات العامة، تلجأ الدولة إلى زيادة وسائل الدفع عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو التوسع في الإئتمان المصرفي، ويعني الإصدار النقدي خلق كمية من النقد الورقي تستخدمه الدولة في تمويل نفقاتها العامة، أما التوسع في الإئتمان فإنّ الدولة تقترض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع جديد من النقود يسمى نقود الودائع وبالتالي إضافة كمية جديدة إلى وسائل الدفع¹، ويؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى انخفاض قيمة النقود مما يشكل عبئا إضافيا على دخول وثروات الأفراد ويطلق على هذه الطريقة أيضا (التمويل عن طريق عجز الميزانية) أو (التمويل عن طريق التضخم)، بمعنى زيادة وسائل الدفع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الإستهلاكية وبصورة لا يستجيب لها العرض الكلي لهذه السلع مما يؤدي إلى إرتفاع الأثمان وإنخفاض قيمة النقود².

وقد ثار الخلاف في الفقه المالي بشأن استخدام وسيلة الإصدار النقدي، فالفكر التقليدي يرى أنّه في حالة وصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل أي عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإنّه يكون من غير الملائم الإتجاه إلى الإصدار الجديد كوسيلة لتمويل أعباء النفقات العامة لتفادي الآثار الإقتصادية التي تحدث لهذا الإقتصاد، أما الفكر الكينزي الذي يهدف إلى معالجة البطالة والكساد فهو يرى إمكانية اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية عجز الميزانية في حال عدم وصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل أي أنّ الجهاز الإنتاجي يكون أكثر مرونة، ولكن يكون من الضروري عند وصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل التوقف عن الإصدار النقدي على الفور حتى لا يؤدي إلى تضخم جديد وهكذا³، وبشكل عام عند اللجوء إلى هذه الطريقة في تمويل النفقات العامة يجب الأخذ بعين الإعتبار عدّة أمور منها⁴:

- مدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته في الإستجابة للمتغيرات التي تحصل في الطلب.

- استخدام هذا السلوب في تمويل النفقات الإستثمارية خاصة في المشاريع الإنتاجية ذات العائد المرتفع والتي تتطلب فترة حمل قصيرة لكي يمكن كبح الأثر التضخمي الذي يحدثه التدفق النقدي اللازم لإنشاء المشروع، أي أنّ الإنتاج الجديد يساهم في إشباع الطلب المتولد من التدفقات النقدية في فترة إنشاء المشروع.

¹ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 176

² عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 85

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص: 223-224

⁴ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 179

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

- ضرورة دراسة مرونة الطلب الداخلية للسلع المختلفة ومعرفة السلع التي يزداد الطلب عليها عند زيادة الدخول ومن ثم العمل على إنشاء المشاريع التي تنتج هذه السلع.

الفرع الثاني: الغرامات والأتاوات.

بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من الإيرادات توجد إيرادات لكنها تقل أهميتها مقارنة بالإيرادات الأساسية سابقة الذكر وهي الأتاوات والغرامات.

أولاً: الغرامات.

وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية فهي عقوبة مالية رادعة، وليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة وقلة حصيلتها وعدم إنتظامها في الموازنة العامة¹.

ثانياً: الأتاوات.

وهي ما تحصل عليه الدولة من مبالغ نقدية من أصحاب العقارات والأراضي مقابل النفع المادي الخاص الذي يعود عليهم من جراء قيامها بأعمال ذات نفع عام، فعندما تقوم الدولة بتبليط الطرائق وشبكات الكهرباء والماء والهاتف وهي أعمال ذات نفع عام فإن أصحاب العمارات والأراضي سوف تزداد قيمتها الرأسمالية وتزداد إيجاراتها، لذلك تجبرهم الدولة على دفع أتاوة تتناسب مع مقدار النفع الذي حصلوا عليه وأهمية هذه الإيرادات قليلة جداً²، وتسمى الأتاوة أيضاً بمقابل التحسين³.

الفرع الثالث: الإعانات.

تعد الإعانات إحدى أهم أدوات السياسة المالية نظراً لأنها تدعم جانب العرض في حال كانت الدولة بحاجة إلى زيادة الإنتاج وإيقاف الإستيراد، وتدعم جانب الطلب في حال رغبت الدولة بإخراج الإقتصاد من حالة الركود (إعانات الطلب)⁴.

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 82

² سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 182

³ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 82

⁴ بلوافي محمد، مرجع سابق، ص 84

أولاً: تعريف الإعانات.

ويمكن تعريفها بأنها «كافة الأساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني بغرض تحسين وضعه التنافسي سواءً في السوق المحلي أو في الأسواق الدولية، ويكون الهدف منها الحدّ من الواردات من خلال وضع المنتج الوطني في وضع تنافسي أفضل من حيث السعر فيؤدي إلى كساد السلعة المستوردة فينخفض الضغط على الإقتصاد الوطني»¹.

حيث تهدف الإعانات إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها مايلي:

- تهدف الإعانات إلى تصحيح الخلل الهيكلي في الإقتصاد، فإذا كانت بعض القطاعات تعاني من العجز فإنّ ذلك سيساعد هذا القطاع على زيادة الإنتاج أو التحسن، وبالتالي يمكن أن تتطور جميع القطاعات مع بعضها البعض، أي تقديم الإعانات للقطاعات ذات الإنتاجية المتدنية يساعدها على زيادة الإنتاج والنمو كباقي القطاعات.

- تهدف الإعانات إلى تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع الأساسية وذلك ليتمكن المستهلك من الحصول عليها بأسعار منخفضة الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الأجور متدنية².

- معالجة الأزمات الإقتصادية، حيث يمكن للدولة عن طريق تقديم الإعانات في أوقات الكساد التوسع في الإنفاق مما يساعد على تدعيم سياسة الإنتعاش الإقتصادي، وفي أوقات الرخاء تستطيع أن تخفض من هذه الإعانات حتى تحد من الإنتاج خشية أن يؤدي ذلك إلى حدوث أزمات إقتصادية.

- التخفيف من العبء الضريبي المحلي، إذ أنّ العبء الضريبي يزيد في الجماعات المحلية الفقيرة عنه في الجماعات المحلية الغنية، فإذا قدمت السلطات المركزية إعانة للجماعات المحلية الفقيرة فإنّها تتيح لها فرصة التخفيف من العبء الضريبي³.

ثانياً: أنواع الإعانات.

هناك عدّة معايير معتمدة في تقسيم الإعانات وذلك حسب وجهة نظر الإقتصاديين ومن بين هذه التقسيمات مايلي:

¹ عبد الرضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 108

² بلوافي محمد، مرجع سابق، ص 86

³ لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، جامعة بسكرة، 2005، ص 8

1. الإعانات من حيث مصدرها: هناك الإعانات الداخلية وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة من داخل البلد أي من الأفراد والمؤسسات الوطنية وتقدم بدافع وطني لمساعدة الدولة في تنفيذ برامج معينة، أما الإعانات الخارجية فهي الإعانات التي تقدم للدولة من خارجها من دول أو أفراد أو مؤسسات.

2. الإعانات من حيث طبيعتها: توجد الإعانات النقدية وهي التي تقدم للدولة في شكل نقود سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، أما الإعانات العينية وتعني تقديم سلع وخدمات حقيقية مثل تقديم المواد الغذائية أو سلع مدنية أو عسكرية¹.

3. الإعانات من حيث الإلتزامات: وتوجد حسب هذا النوع الإعانات المشروطة وهذه عادة ما تكون الإعانات الخارجية، حيث تفرض الدولة المانحة شروطها على الدولة الممنوحة ويجب الإلتزام بها مقابل حصولها على الإعانات مثل إتخاذ مواقف سياسية أو عسكرية معينة، أما الإعانات الغير مشروطة فهي التي تقدم للدولة من غير أن يترتب عليها أي إلتزام قد يقدم في إستغلالها السياسي أو الإقتصادي.

4. الإعانات من حيث أسبابها: هناك إعانات لأسباب سياسية وهي التي تقدمها بعض الدول الغنية للدول الأخرى رغبة في أن تسير هذه الدولة في ركابها وأن تتبنى مواقف معينة أو أن تدخل معها في أحلاف سياسية أو عسكرية، وهناك إعانات لأسباب إقتصادية بحيث قد يكون لبعض الدول فائض في إنتاج بعض السلع يفوق الطلب عليها ولتفادي إنخفاض الأسعار أو حصول البطالة تلجأ هذه الدول إلى تقديم جزء من هذا الناتج على شكل مساعدات الدول الأخرى².

المبحث الرابع: الموازنة العامة.

إن معرفة الموازنة العامة للدولة يتطلب منا دراسة نشاط الدولة الإنفاقي ومعرفة حجم إيراداتها، وبهذا فهي المرآة التي من خلالها نتطلع على حقيقة النظام المالي والسياسي والإجتماعي والإداري لتلك الدولة، فهي تعد الأداة الرئيسية في تحقيق إنجازات الأداء العام والوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للإستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية أو الرقابية من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أساسيات حول الموازنة العامة.

¹ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 80

² علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص 294

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها.

تعتبر الموازنة العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة في أي دولة والتي لها جملة من الخصائص التي تجعل منها أداة هامة تعتمد عليها الحكومات في توجيه الإقتصاد وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من خلال تقدير كل من النفقات والإيرادات ووفق ما يتطلبه الإقتصاد.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة.

هناك عدّة تعاريف حول الموازنة العامة حسب إختلاف وجهات النظر والإختلاف في طريقة الصياغة، إلا أنّ جميع هذه التعاريف توصلنا إلى نفس السياق ومن بين هذه التعاريف مايلي:

أولاً: التعريف اللغوي للموازنة العامة.

- الموازنة: الموازنة على صيغة مفاعلة من الفعل وازن، يقال وازن بين الشيئين موازنة ووازنساوي وعادل، والشيء الشيء ساواه في الوزن وعادله وقابله وحاذاه، فمن هذا يتبين أن المعنى اللغوي للموازنة هو المعادلة والمساواة أو المقابلة.

- العامة: معنى الفعل عم، شمل، تقول عمهم الأمر عموماً أي كلهم فالعام هو الشامل وخلاف الخاص، والعامة خلاف الخاصة¹.

- إن كلمة "Budget" ذات الأصل الأنجوسكسوني هي تعريف للموازنة العامة والتي تعبر عن الحافظة التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بالموازنة الخاصة بمؤسسة أو دولة، وهي في اللغة العربية مشتقة من كلمة "ميزان" ويكن معناها يختلف عن ذلك².

ثانياً: التعريف الإصطلاحي للموازنة العامة.

الموازنة العامة هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف إقتصادية ومالية وإجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية توضع سنوياً ومعتمدة قانونياً وتتضمن عدداً من البرامج والمشاريع التي سوف تتجزأها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية³.

¹ كركودي صبرينة، مرجع سابق، ص 107

² بن اسماعيل حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة، دراسة نظرية، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 6

³ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 97

ثالثاً: بعض المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة.

وقد عرّفها الإقتصاديون من وجهة النظر المالية أو الإقتصادية أو السياسية وغيرها ولذلك يمكن تحديد المفاهيم الرئيسية للموازنة العامة بضوء ماورد من تعاريف مختلفة.

1. المفهوم المحاسبي للموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة أداة مالية ومحاسبية بصفة أولية تقع عليها مسؤولية جمع الأموال المقدرة لإحتياجات النفقات السنوية، وينظر المحاسبون للموازنة العامة على أنّها مجموعة جداول لأرقام حسابية تتعلق بالإعتمادات المخصصة والمتوقع إنفاقها في الأغراض التي رصدت من أجلها وجداول للإيرادات العامة المتوقع الحصول عليها.

2. المفهوم الإداري للموازنة العامة: يتمثل المظهر الإداري للموازنة العامة في توزيع المسؤوليات على السلطات التنفيذية والتشريعية بما ينسجم مع طبيعة العلاقات السياسية والتنظيمية القائمة بينها في ظل شكل نظام الحكم السائد وقواعده الدستورية¹.

3. المفهوم الرقابي للموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة الأداة الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال الإلتزام بالإعتمادات المخصصة كمّا لصرفها لأنواع المحددة وضمن الفترة المخصصة لها للتحقق بأنّ الوحدات قد قامت بتحقيق الأهداف المطلوبة².

4. المفهوم السياسي للموازنة العامة: الأصل أنّ السلطة التنفيذية تقوم بتقديم برنامج عملها في الوثيقة المالية (الميزانية) والتي تحتوي على إيرادات ونفقات الحكومة لسنة مالية قادمة، وإنّ هذا العمل لكي ينفذ لابد من المصادقة عليه وإقراره من السلطة التشريعية ليصدر قانون يرفق مع الوثيقة المالية يسمى قانون الموازنة، فقبل إقرار الموازنة يناقش البرلمان هذا البرنامج المالي وينظر فيما إذا كان متماثلاً مع متطلبات المجتمع أم لا³.

5. المفهوم القانوني للموازنة العامة: يعتبر فقهاء القانون أنّ الموازنة العامة للدولة هي قانون لأنّها تمر بنفس الإجراءات التي يمر بها تشريع أي قانون، وشمولها على أحكام قانونية تنظم مالية الدولة، كما أنّ معظم الدساتير تتضمن أسس وقواعد إعداد الميزانية العامة للدولة من حيث الإعداد إلى التشريع وتصدر أرقامها بموجب قانون الموازنة السنوي⁴.

¹ جمال لعمارة، مداخل للموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جوان، جامعة بسكرة، 2002، ص ص 2-4

² حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، 2007، ص 96

³ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص 89-90

⁴ حسين عبد الكريم سلوم، مرجع سابق، ص 97

6. المفهوم الإقتصادي للموازنة العامة: الموازنة العامة عملية سنوية متكاملة المراحل من تحضير وثيقة الموازنة وإعدادها إلى متابعة ومراقبة التنفيذ وتقييم النتائج المحققة بعد التنفيذ، فالموازنة العامة تتكامل مع عملياتها السنوية الأخرى في إطار حركة النشاط الإقتصادي العام، ومن وجهة النظر الإقتصادية تشمل الموازنة العامة وظائف متنوعة تجعل منها وسيلة فعّالة لتنفيذ السياسة الإقتصادية، التي من أولوياتها المحافظة على أهداف العمالة الكاملة، استقرار الأسعار، والتوازن في القطاعات الخارجية، وكذا المحافظة على معدلات مقبولة من النمو الإقتصادي¹.

ويتبين لنا من هذه التعاريف مايلي²:

- أن الموازنة العامة عمل تقوم به السلطة التنفيذية (وزارة المالية) أي السلطة الإدارية والذي يحتوي على تقديرات لإيرادات ونفقات الدولة.

- الموازنة العامة تعتمد وتقر من قبل السلطة التشريعية وبذلك تصبح قانون يسمى "بقانون الموازنة".

- الموازنة العامة وثيقة مالية لإيرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية قادمة.

- الموازنة العامة تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة والمجتمع معاً.

رابعا: تعاريف الموازنة العامة في تشريعات بعض الدول.

قد عرّفت الموازنة العامة للدولة بالقوانين المالية الخاصة بها كما يأتي:

- عرفها القانون الجزائري: في المادة (3) من القانون 21/09 المؤرخ في 15 أوت 1990 بأنها «الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الإستثمار، منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس المال وترخص بها»³.

- عرفها القانون المصري: في المادة 01 من القانون 53/ 1973 بأنها « هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة»⁴.

¹ جمال لعامرة، مداخل للموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص: 7-9

² اعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص: 89-90

³ المادة 03 من القانون 90-21 الصادر في 15 اوت 1990 يتعلق بالحاسبة العمومية، ص 1132

⁴ كركودي صبرينة، مرجع سابق، ص 109

- عرفها قانون أصول المحاسبات العامة العراقي : المعدل بالفقرة 01 من المادة الثانية بأنها«الجدول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة».
- عرفها القانون المالي الأساسي للدولة في سوريا: بموجب المادة 02 «الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطة الإقتصادية وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنائها العام والتفصيلي».
- عرفها القانون الأمريكي: بأنها « صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم وإقتراحات الجباية المعروضة فيها».
- عرفها القانون الروسي: بأنها « الخطة المالية الرئيسية لتكوين الصندوق المركزي العام للدولة وإستخدامه من الموارد النقدية للدولة الروسية الإتحادية».
- عرفها القانون الفرنسي: بأنها « وثيقة تنبؤ وإقرار الإيرادات العامة والنفقات العامة السنوية للدولة أو لأنواع الخدمات التي تخضع هي الأخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية»¹.

من خلال ماسبق من التعاريف يمكننا أن نستخلص إلى أنّ الموازنة العامة للدولة هي خطة مالية مستقبلية من خلال تقدير كل من النفقات والإيرادات العامة لفترة لاحقة عادة تكون السنة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسعى إليها الدولة، والعمل على توجيه الأوضاع الإقتصادية السائدة إلى المسار الصحيح، أي هي عبارة عن وثيقة مالية محاسبية تقديرية بفترة مقبلة تضم البرامج الإنفاقية والإيرادية والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة.

يمكننا رصد أهم الخصائص والصفات التي تمتاز بها الموازنة العامة وذلك إنطلاقاً من التعاريف السابقة وهي كما يلي:

أولاً: الصفة التقديرية.

إنّ الموازنة العامة للدولة تتضمن تقريراً تفصيلياً لجميع برامج الإنفاق الحكومي وعلى مختلف المستويات الإدارية خلال فترة زمنية مقبلة عادة السنة، كما أنّها أيضاً تتضمن وفي نفس الوقت تقريراً لمختلف بنود الإيرادات العامة المتوقعة ومن مختلف المصادر الإيرادية الفعلية والمحتملة، إنّ الأرقام التي تتضمنها موازنة الدولة أرقاماً تقديرية وليست أرقاماً فعلية² ومدى الدقة في التقديرات يشكل عاملاً مهماً في

¹ حسن عبد الكريم سلوم، مرجع سابق، ص: 95-96

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعة، بيروت، 2008، ص 572

كسب أعمال الحكومة من قبل المجتمع والسلطة التشريعية، لهذا عند تقدير كل من الإيرادات والنفقات العامة لابد من وضع تقديرات للوضع الإقتصادي والإجتماعي المتوقع أن يكون خلال نفس الفترة والذي يعد بمثابة برنامج الحكومة في الفترة القادمة، حيث أنّ هذا البرنامج يعكس سياستها في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وطالما أنّ الموازنة العامة هي تنبؤ وتقدير فتجدر الإشارة إلى أنّ مسار العمل المالي لا يمكن رسمه مقدّمًا بشكل تام لذلك يجب السماح بوجود مرونة كافية لكي تساعد على التكيف مع الإحتمالات الغير متوقعة¹.

ثانيا: الموازنة العامة محدودة المدة (سنوية).

إنّ الإذن من السلطة التشريعية بصرف النفقات وجباية الواردات يعطى عن سنة واحدة، رغم أنّ هذه القاعدة السنوية لم تعد تتلائم مع التطورات الإقتصادية والمفاهيم العلمية الجديدة، وإنّ هناك موازنات توضع لأكثر من سنة أو لمدّة غير محدودة كالمشاريع الإنشائية الكبرى².

ثالثا: الموازنة العامة هي خطة مالية.

إنّ الموازنة العامة هي الوسيلة التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق برنامج العمل (الخطة) الذي تعتمزم تنفيذه خلال السنة القادمة سعيا في تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وبصورة أكثر تحديداً إنّها تعبير مالي عن البرامج الحكومية التي تعبر عن أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية، فإذا كانت الموازنة العامة تعبر عن توقعات لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة قصيرة نسبيا (السنة) إلا أنّها في الواقع تعبر عن الخطط قصيرة الأجل التي تسعى الوحدات الحكومية إلى تنفيذها ولكن بعد ترجمتها في صورة مالية³.

رابعا: الموازنة العامة وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية.

حيث أنّها ينبغي أن تصادق من قبل السلطة التشريعية والتي يمثلها مجلس النواب ومايمثله في الأنظمة ذات الطبيعة الديمقراطية أو أي سلطة تشريعية أخرى وحسب طبيعة نظام الحكم في الدولة⁴، حيث أنّه⁵:

¹ كركودي صبرينة، مرجع سابق، ص 110

² محمد خالد المهديني، الموازنة العامة في سوريا، الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد 1، جامعة دمشق، 2000، ص 14

³ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 573

⁴ فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص 279

⁵ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق ص ص: 575-576

- تختلف الإجراءات التفصيلية لإعتماد مشروع الموازنة العامة من مجتمع لآخر وفقا لإختلاف العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والإقتصادية، حيث تختلف عدد المجالس التي تتكون منها السلطة التشريعية، عدد اللجان الفنية التي يعرض عليها مشروع الموازنة .

- تختلف المدّة اللازمة لإتمام إعتماد مشروع الموازنة كما يختلف الموعد الذي يجب أن يقدم فيه مشروع الموازنة للسلطة التشريعية.

- بالرغم من أن إعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة يعد إجازة للسلطة التنفيذية للقيام بعمليات الجباية والإنفاق إلا أن الإجازة بالإنفاق تختلف بطبيعتها عن الإجازة بالجباية، فإجازة الإنفاق لا تتعدى قيمة الإعتمادات المخصصة والموافق عليها، أما إجازة الجباية فإنها تشكل الإطار القانوني العام لقيام السلطة التنفيذية بعمليات الجباية، وبالتالي فإنّ هناك إمكانية لأن تتجاوز الإيرادات الفعلية الإيرادات المقدرّة.

- توجد بعض الإجراءات القانونية المؤقتة تلجأ إليها السلطة التنفيذية في حالة تأخر السلطة التشريعية إعتماد الموازنة العامة خلال المدّة المحددة قانونا، وذلك ضمانا لإستمرار العمل بالدولة وعدم توقف تنفيذ البرامج والمشروعات الحكومية التي بدأ تنفيذها من مراحل سابقة، وهذه الإجراءات قد تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لإختلاف التشريعات القانونية.

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة.

يوجد عدد من المبادئ والقواعد العلمية التي من الضروري مراعاتها عند إعداد وتحضير الموازنة العامة، حيث تهدف هذه المبادئ العامة التي ظهرت مع ظهور الفكر التقليدي للمالية العامة إلى تسهيل مهمة السلطات العامة في التعرف بوضوح ودقة على مختلف أوجه الإنفاق العام بالإضافة إلى مصادر الإيرادات العامة، كما أنّها أيضا توفر للهيئات الرقابية الوسائل الفعّالة في الرقابة على تنفيذ الموازنة، وبالرغم من التطورات التي حصلت في الموازنة خلال السنين الماضية فإنّ أهمية هذه المبادئ مازالت واضحة وأغلب الدول مازالت تتقيد بعناصرها الأساسية وهذا مايستدعي منا دراسة هذه المبادئ.

الفرع الأول: مبدأ وحدة الموازنة العامة.

إن مبدأ وحدة الموازنة ينطوي على مدلولين: مدلول مادي ويتطلب أن تحتوي الموازنة على جميع العمليات المالية للدولة أي مجموع الإيرادات والنفقات، ومدلول شكلي وبموجبه يجب أن تجمع جميع الإيرادات والنفقات كافة في وثيقة واحدة شاملة، فمن الناحية المادية يمكن أن تظهر موازنة الدولة في عدّة وثائق ولكن المهم أن تعرض جميعها على السلطة التشريعية حتى ولو قدمت في جداول متعدّدة، أمّا من

الناحية الشكلية فإنّ تطبيق مبدأ وحدة الميزانية يتطلب أن تدرج كل إيرادات الدولة ومصروفاتها في وثيقة واحدة شاملة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها¹، وإنّ لهذه القاعدة أهدافها وهي²:

- إنّ قاعدة وحدة الموازنة يسهل على السلطة التشريعية معرفة محتويات الموازنة والإطلاع بصورة واضحة على البرنامج المالي للحكومة مما يجعله أكثر فعالية على النشاط المالي للدولة.

- إنّ الأخذ بقاعدة وحدة الموازنة يعطي للسلطة التنفيذية فكرة واضحة عن الوضع المالي للدولة، ويساعد المهتم والمعني بشؤون الموازنة أن يتعرف على حقيقة المركز المالي للدولة من دون صعوبة ومعرفة فيما إذا كانت الموازنة تعاني من عجز أو في حالة فائض.

- إنّ قاعدة وحدة الموازنة تفوت على الحكومة فرصة اللجوء إلى القروض بسهولة، ففي حالة تعدد الموازنات يمكن للسلطة التنفيذية أن تلجأ إلى القرض وتسديد بعض نفقاته من موازاناتها المستقلة أو الملحقة والتي لا يعرض بعضها ولا يخضع لرقابة البرلمان، وهذا يعني إضعاف رقابة البرلمان لما تتمتع به بعض هذه الموازنات من إستقلالية عن القواعد المالية المعمول بها.

الفرع الثاني: مبدأ شمولية الموازنة.

يراد من هذا المبدأ أن تكون الميزانية العامة للدولة شاملة لجميع نفقاتها وجميع إيراداتها دون أي إنقاص أو إقتطاع أو إغفال، أي أن يذكر في الميزانية كافة النفقات والإيرادات أيًا كان مصدرها أو نوعها، بمعنى ذكر حتى رواتب الموظفين وتعويضاتهم وأجور النقل وعائدات التحصيل المبذولة في سبيل الجباية³، وإنّ هذا المبدأ له مزايا عديدة أهمها⁴:

- يسمح بإظهار حقيقة الأوضاع المالية وبالتالي مساعدة السلطات المالية على متابعة الإيرادات والنفقات العامة بدقة ويسهل مهمة الحكومة في التسيير الفعّال للأموال العمومية.

- يؤمن حق السلطة التشريعية في الرقابة، حيث يسهل دراسة الموازنة والمصادقة عليها وإعطاء الإذن بالجباية بأحسن الظروف، فإنّ إدراج جميع المداخل والأعباء في الموازنة من شأنه تمكين ممثلي الأمة من ممارسة حقوقهم، فضلا عن ذلك فإنه يسهل لممثلي الأمة فيما بعد إجراء رقابة دقيقة للحساب السنوي الختامي حول صحة تنفيذ الموازنة والتأكد من مطابقة ذلك للترخيص الذي أعطوه للحكومة.

¹ محمد عبد العزيز المعارك، علي شفيق، أصول وقواعد الموازنة العامة، مطابع جامعة عبد الملك سعود للنشر والتوزيع، الرياض، 2006، ص 16-17

² اعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص: 108-109

³ أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية، الجزائر، ص 87 (لا توجد سنة نشر)

⁴ محمد عبد العزيز المعارك، علي شفيق، مرجع سابق، ص: 44-45

- يحول دون الإسراف في النفقات الذي يرافق عادة طريقة الناتج الصافي لأنّ الحكومة وفق هذه الطريقة إذا أسرفت في نفقات الجباية كان من السهل عليها إخفاء هذه النفقات وراء الإيرادات التي تجيبها، في حين أنّ إتباع مبدأ الشمول يتطلب أن تكون أغراض الإنفاق محددة بالنسبة للإعتمادات المخصصة لها.

الفرع الثالث: مبدأ سنوية الموازنة.

تعد تقديرات الميزانية العامة للدولة لفترة زمنية محددة تكون غالباً سنة والسبب في إختيار المدة بالسنة يرجع إلى أنّ إعداد الميزانية ومناقشتها وإعتمادها يتطلب وقتاً وجهداً لا يقل عن السنة¹، وتطبيق هذا المبدأ يستلزم من السلطة التنفيذية بكامل وحداتها الإدارية أن تقوم خلال تنفيذ موازنة العام الجاري بإعداد مشروع العام القادم وعرضها على السلطة التشريعية وإجازة العمل بها، فإذا ما إنتهت سنة الموازنة يكون على الحكومة أن تعود مجدداً إلى السلطة التشريعية بمشروع موازنة جديد عن سنة جديدة لإعتمادها وإجازتها والعمل بها في عام تالي وهكذا بإستمرار، ولقد إستقر الرأي لدى غالبية الدول إن لم يكن جميعها على أنّ السنة هي الفترة الطبيعية لموازنة الدولة، ويلاحظ أنّ كافة الموازونات التي تم إعدادها عن فترات أكبر أو أقل من السنة كانت موازونات إستثنائية تم وضعها نتيجة لظروف غير عادية كحالات الحرب أو الأزمات الإقتصادية أو عند تعديل بدايات ونهايات السنوات المالية، أمّا فيما عدا ذلك فيتم الإلتزام بمبدأ سنوية الموازنة²،

وإنّ هذا المبدأ يسمح ب³:

- ✓ تحديد دوري ودائم للنفقات والإيرادات العامة.
- ✓ مراقبة السلطة التشريعية للحكومة.
- ✓ معرفة الإتجاه العام للإنفاق العام.
- ✓ توافق الميزانية العامة وميزانيات الشركات خاصة عند فرض الضريبة وتحصيلها.

¹ بوسبعين تسعديت، حوكمة المؤسسات وانعكاسات تطبيقها على السياسة والموازنة العامة للدولة، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات ارساء

مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، ص 12

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص ص: 584-585

³ ابو منصف، مرجع سابق، ص 86

الفرع الرابع: مبدأ عدم التخصص.

وهو أن تخطط جميع الإيرادات التي تحصلها الخزنة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة للدولة دون التمييز بين إيراد وآخر حسب مصدره¹، بمعنى أن الحكومة تقوم بتغطية جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة فلا يجوز تخصيص إيراد معين من أجل تمويل إنفاق معين.

فتخصيص إيرادات معينة من أجل تمويل نفقات معينة يفقد الموازنة العامة مرونتها زيادة إلى ذلك قد يؤدي إلى الإسراف إذا كان حجم الإيراد المخصص للإنفاق العام كبيراً، أو قد يخل بأداء الخدمة إذا كان حجم الإيراد يقل عن النفقات اللازمة للخدمة².

الفرع الخامس: مبدأ توازن الموازنة العامة.

إن المقصود بالتوازن في الميزانية العامة التساوي بين مجموع النفقات والإيرادات العامة³، وتعود أصول قاعدة التوازن التي يطرحها التقليديون والتي يرون أنها تتحقق طبقاً للتوازن بين قوى العرض وقوى الطلب في السوق في ظل الحرية التامة لتلك القوى، وقد كانت النظرية التقليدية في المالية العامة تستلزم التوازن بين تقديرات النفقات العامة وتقديرات الإيرادات العامة، بمعنى الإيرادات العامة التي مصدرها الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة، بحيث أنه تتطلب توازناً سنوياً للموازنة العامة وذلك إستناداً إلى حسن الإدارة المالية وإلى الرغبة في تفادي مخاطر وجود عجز في الموازنة بما قد يكون لوسيلة تغطيته من أثر تضخمي أو وجود فائض لا تستطيع الدولة التصرف فيه، ويبدو العجز في الموازنة العامة في نص المالية التقليدية بمثابة الخطر الرئيسي والذي يترتب عليه اللجوء إلى الإصدار النقدي، وبالتالي حدوث زيادة في وسائل الدفع دون أن تقابلها زيادة في السلع والخدمات ونتج عن هذا الإرتفاع في الأسعار الدخول في حلقة تضخمية تتدهور معها القيمة الحقيقية للنقود⁴.

مما سبق نستنتج أن مبدأ التوازن في الفكر المالي التقليدي يعد هدفاً رئيسياً يتعين على الحكومة أن تسعى إلى تحقيقه، فهذا المبدأ يتسم ويتسق تماماً مع الأفكار التي يؤمن بهذا الفكر تجاه دور الدولة في النشاط الإقتصادي ومن ثم دور الموازنة العامة، فالموازنة العامة لها دور حسابي فقط وليس لها أي بعد إقتصادي أو إجتماعي⁵، لكن بعد الأزمة الإقتصادية عام 1929 التي أعقبتها الحرب العالمية الثانية

¹ بوسيعين تسعديت، مرجع سابق، ص 12

² لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 105

³ أبو منصف، مرجع سابق، ص 88

⁴ قرومي حميد، الموازنة العامة لبيت المال، دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم

الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 76

⁵ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 611

أصبح من غير الممكن الإلتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الإعتيادية لذلك تلجأ الدولة إلى المصادر الغير إعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة¹، حيث إنتهجت معظم دول العالم الفكر الإقتصادي والمالي المعاصر لمواجهة التقلبات الإقتصادية بالخروج عن قاعدة توازن الموازنة العامة وهو السلوك العام، ثم أصبح الأخذ بمبدأ الموازنة الدورية وهو أفضل سياسة مالية لمواجهة الأزمات وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وهي النظرية المعمول بها في المالية الحديثة، خصوصاً بعد إتساع نطاق دور الدولة وتدخلها في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والإجتماعي مما أدى إلى ظهور المالية الوظيفية، بحيث أصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة المالية تستعمل في تحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية،

إذ يمكن زيادة النفقات أو الحد منها ورفع أسعار الضرائب أو خفضها وعقد القروض وسدادها تبعاً لأوضاع الدولة، وبالتالي فقدت قاعدة توازن الموازنة العامة صفتها، ومنه أصبح توازن الموازنة العامة ليس هدفاً في حد ذاته إنما الهدف هو تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي حتى ولو كان ذلك من خلال العجز فيها أو الفائض².

المطلب الثالث: أنماط الموازنة العامة.

إلى جانب الموازنة الرئيسية توجد أنماط أخرى للموازنة العامة، فميزة التنوع هاته تسمح بتحقيق مختلف الأغراض والتواكب مع الوضع السائد في هذه الدولة وخدمة المجتمع وتحقيق أفضل النتائج، ففي بعض الحالات يتطلب وجود نوع محدد من الموازنات تتفق مع الحالة الإقتصادية ومع نوع المؤسسة، وفي هذا المطلب سوف نقف عند هذه الأنواع المختلفة من الموازنات العامة وأهدافها.

الفرع الأول: الموازنة الغير عادية.

تشمل الموازنة الغير عادية المبالغ التي تضطر الحكومة لإنفاقها بصفة إستثنائية كنفقات الحروب ونفقات مكافحة الفساد ونفقات المشروعات الكبرى للدولة، ولا تمول مثل هذه النفقات الإستثنائية من الإيرادات العادية بل تواجه بمصادر إيرادية إستثنائية كالقروض والتمويل التضخمي³، ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه يؤدي ببعض الأحيان إلى الإسراف في النفقات العامة كما أنه يغري الحكومة بإحداث توازن ظاهري في الموازنة وذلك عن طريق إخراج بعض النفقات من الموازنة العادية وعمل موازنة خاصة فتبدوا

¹ الحسن درديوري، مرجع سابق، ص 104

² قرومي حميد، مرجع سابق، ص: 76-77

³ جمال لعارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص77

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

الموازن العادية متوازنة وهو ما يخالف الحقيقة التي توضح عكس ذلك¹، ويؤخذ على هذا النوع من الموازنات أنه²:

- قد أصبح يجافي الواقع حيث أنّ كثيرا من النفقات التي كانت تعتبر غير عادية في ظل المالية التقليدية قد أصبحت مألوفة في الدول الحديثة، إذ لا تخلو موازنة عامة اليوم من إتمادات كبيرة للأهداف العسكرية.

- يساعد الحكومات على إحداث توازن ظاهري في الموازنة العامة للدولة عن طريق إخراج بعض النفقات منها بدعوى أنها نفقات غير عادية تحتاج في تغطيتها إلى إيرادات غير عادية.

الفرع الثاني: الموازنة المستقلة.

هي موازنات المؤسسات العامة التي لها شخصية معنوية (إعتبارية) وتمنحها الدولة نوعا من الإستقلال في إدارة شؤونها المالية والإدارية ولكي تتمكن من القيام بأعمالها بسهولة وسرعة حسب الأنظمة والتعليمات الخاصة بها، وتشمل المؤسسات العامة التي لها صفة زراعية أو صناعية أو تجارية أو مالية³، ويبرر وجود ميزانيات مستقلة برغبة الحكومة في تحرير بعض المشروعات الإقتصادية العامة من قيود ولوائح النظم الحكومية وحثّها على الإعتتماد على نفسها عند تدبير مصادر إيراداتها من ثم تستطيع تطبيق النظم التجارية كالمشروعات الخاصة، ولذلك فإنّ المؤسسات العامة المستقلة ليست سوى أجزاء من كيان الدولة أعطاها المشرع الشخصية المعنوية لإعتبارات معينة مما يستتبع أن تكون لها مالية وميزانية مستقلة، وتبرز مظاهر إستقلالية هذا النوع من المؤسسات الإقتصادية العامة في عدم خضوع موازنتها للقواعد الفنية للموازنة العامة للدولة وفي وجوب توازن إيراداتها ونفقاتها، غير أنّ إستقلالها لا يستتبع ضرورة تغطية نفقاتها الذاتية، فقد يغطي عجزها من الموازنة العامة للدولة كما قد يرحل فائضها إلى هذه الموازنة⁴.

ويمكن تبين خصائص الموازنة المستقلة كما يلي⁵:

- أنّها مصلحة عامة أو شركة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم هناك إرتباط مباشر بين الموازنة المستقلة وفكرة المؤسسة العامة.

¹ بن سماعيل حياة، مرجع سابق، ص 12

² جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 78

³ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 52

⁴ جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص ص: 78-79

⁵ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 527-529

- أن الموازنات المستقلة تخضع لأحكام الموازنة الخاصة بها ولا تسير عليها الأحكام المتعلقة بالموازنة العامة إلا بنص صريح ويبدو ذلك من الجوانب الآتية:

- ✓ من حيث وضع تقديرات هذه الموازنات وإقرارها وإعتمادها ونشرها.
- ✓ من حيث القواعد المالية والمحاسبية المتبعة في إدارتها ومسك حساباتها.
- ✓ من حيث المالىون الموظفون والمحاسبون والمسؤولون عن تنفيذها.
- ✓ من حيث بداية ونهاية السنة المالية.
- ✓ إن الموازنات المستقلة تحتفظ بفائض إيراداتها لنفسها دون أن تحول إلى الموازنة العامة للدولة، كما أنها تغطي العجز الذي تعانيه إمّا بإعانة تنالها من الدولة ويكون لها حكم الإعانة الممنوحة للمشروعات الخاصة وإمّا بقروض تعقدتها لهذه الغاية.

الفرع الثالث: الموازنة الملحقة.

هي موازنة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة وتتضمن إيرادات ونفقات بعض الإدارات أو الجهات العامة التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، كما تسري على هذه الموازنة القواعد التي تحكم الموازنة العامة للدولة¹، فهي موازنة وسط بين الموازنة العامة للدولة والموازنة المستقلة تتمتع بدرجة إستقلالية عن الموازنة العامة أقل من تلك التي تتمتع بها الموازنة المستقلة وتحكمها قوانين ولوائح خاصة تتفق مع طبيعة نشاطها وتختلف مع طبيعة أحكام الإنفاق العام²، فهي موازنات بعض المؤسسات العامة التي تغلب عليها الصبغة التجارية أو الصناعية أو الإجتماعية أو التعليمية وتمنحها الدولة الإستقلال المالي ولا تتمتع بالشخصية الإعتبارية (المعنوية) المستقلة عن الدولة وتظهر مع الموازنة العامة للدولة كأجزاء ملحقة بوثيقة الموازنة العامة للدولة³، ويمكن تحديد خصائصها بما يأتي⁴:

- ✓ تطبق عليها القواعد التي تطبق على الموازنة العامة.
- ✓ تخضع للإشراف والرقابة.
- ✓ تعرض على البرلمان لمناقشتها وإعتمادها.
- ✓ إرتباطها بالموازنة العامة للدولة أي أنّ رصيدها الدائن يظهر في جانب نفقات الدولة.

¹ محمد خالد المهاني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة، تجارب عربية مقارنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، 2012، ص 27

² جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 80

³ محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 53

⁴ بن اسماعيل حياة، مرجع سابق، ص 11

الفرع الرابع: الموازنة الإضافية.

ولما كانت الموازنة العامة توقعات وتقديرات مستقبلية فقد تطرأ ظروف سياسية أو مالية تدعو الحكومة إلى إعداد موازنة تكميلية أثناء السنة المالية، ولذلك فإن مشروع الموازنة الإضافية يقدم إلى البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه خلال سنة تنفيذ الموازنة العامة كميزانية تكميلية لها من أجل تعديل بعض الإعتمادات أو تقدير الإيرادات الواردة في الموازنة الأصلية أو إضافة تقديرات نفقات أو إيرادات بغرض مواجهة نفقات لم تدرج في الموازنة العامة عند تشريعها، ويرى الفقهاء أن اللجوء إلى الموازنة التكميلية أمر له خطورته لأنه يؤدي إلى الإخلال بوحدة الموازنة وتوازنها¹.

الفرع الخامس: الحسابات الخاصة على الخزينة.

هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات الموازنة ونفقاتها، إذ أنها عبارة عن مبالغ مالية تخرج من خزانة الدولة بصيغة نفقة عامة إلا أنها ليست كذلك لأنها سترد إليها في وقت لاحق كالسلف المؤقت، كما قد يدخل فيها مبالغ هي الأخرى لا تعد إيرادات عامة نظراً لأن الخزينة ستخرجها إلى مستحقيها في وقت لاحق كما هو الحال في مبالغ التأمينات²، أو كالهبات النقدية التي يقدمها بعض الأفراد بشرط إنفاقها على أوجه مخصصة، كما تقوم الحكومة بصرف بعض الأموال بصفة غير نهائية كالقروض التي تمنح للمزارعين ورد مبالغ التأمينات إلى المقاولين بشروط عقودهم، ومن الطبيعي أن مثل تلك الإيرادات والنفقات لا تأخذ صفة العموم ولا تدرج في الميزانية العامة للدولة لذا تعد لها حسابات خاصة لمتابعتها حتى يتم سدادها أو تصفيتها دون أن تعد إيراداً عاماً أو نفقة عامة وذلك حتى يمكن تقادي تضخم فعلي للإيرادات والنفقات³، ويمكن تقسيم تلك الحسابات على النحو التالي⁴:

- **حسابات السلف:** هي حسابات تسجل في السلف الدائمة والمؤقتة أو الممنوحة من أموال الخزينة بموجب قرار من وزير المالية لغايات معينة ووفق شروط خاصة، أبرزها أن تكون هذه السلف معدة لتأدية نفقات لا تسمح طبيعتها بتنفيذها مباشرة وأن تكون هناك إعتمادات بالموازنة تسمح بتسديدها.

¹ جمال لعامرة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 80

² زينب كريم الداودي، دورة الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 168

³ جمال لعامرة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 81

⁴ زينب كريم الداودي، مرجع سابق، ص ص: 168-169

- حسابات الأمانات: تقبل الجهات المشمولة بالنظام المحاسبي للهيئات العامة ذات الطابع الإداري أمانات الودائع المختلفة ولا ترد هذه الأمانات والودائع إلا بعد تحقيق الغاية الاقتصادية التي وضعت لأجلها بناءً على موافقة المراجع الإدارية المختصة.

- حسابات حركة النقود: هي سائر العمليات المتعلقة بالمبالغ المرسلة والمأخوذة من الإدارة المركزية إلى المحافظات أو من محافظة إلى أخرى أو من منطقة إلى مركز المحافظة التي تتبع لها.

المطلب الرابع: دورة الموازنة العامة.

ويطلق عليها أيضا مراحل الموازنة العامة ونعني بها المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها تحقيقا لهذه المسؤوليات المشتركة بين السلطات التنفيذية والتشريعية، والمراحل الأساسية للموازنة العامة إلى جانب إتصافها بالإستمرار والتداخل تتصف بوجود مراحل زمنية مميزة تتعاقب زمنيا وتتكرر عاما بعد عام، بحيث تشكل دورة زمنية تتداخل فيها تجارب الماضي مرورًا بالحاضر ووصولاً إلى طموحات المستقبل، وتحتوي كل دورة على أربعة مراحل تمر بها في كافة الدول وهي: مرحلة الإعداد، مرحلة الإعتدال، مرحلة التنفيذ، ومرحلة الرقابة، وعموما تعتبر مراحل دورة الموازنة العامة عبارة عن إجراءات تقوم بها أجهزة مختلفة في الدولة فهي عمل جماعي يساهم فيه كل جهاز له علاقة بجزء من هذه الإجراءات، وبالتالي كلما قام كل جهاز بدوره مراعيًا الأسس العلمية الصحيحة فقد ساهم في إخراج وتنفيذ الموازنة العامة.

الفرع الأول: مرحلة التحضير والإعداد.

وهي مرحلة من إختصاص السلطة التنفيذية التي تهتم بأمر الإنفاق العام أو بتحصيل الإيرادات العامة وذلك من خلال وضع بيان بالنفقات والموارد في فترة مقبلة وبصورة منفصلة، ويرجع سبب قيام السلطة التنفيذية بهذه المهمة لأنه عليها مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فإن تحضير الموازنة العامة ما هو إلا ترجمة مالية وفنية لتلك البرامج والسياسات¹، وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى صغر الوحدات الحكومية، حيث تتولى كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة إعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد ميزانيتها، ويختلف الفاصل الزمني بين هذه المرحلة من التحضير وبين بداية السنة المالية التي يجرى لها هذا التقدير من دولة إلى أخرى²، حيث ترسل كل وحدة تقديراتها إلى الوزارة التابعة لها وتقوم كل وزارة بدراسة هذه التقديرات وبعد الدراسة تقوم بوضع التقديرات النهائية وتقوم بإرسالها إلى وزارة المالية، ومن هنا يأتي

¹ خليف عيسى، هيكلم الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، دار نفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 36-37

² حامد عبد المجيد دراز، د. سميرة ابراهيم ايوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، 79

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

الدور الحقيقي لوزارة المالية حيث تقوم بدراسة ومراجعة هذه التقديرات وتعديلها لتتماشى مع سياسة الميزانية للدولة والموارد المالية لها، فالخطة الاقتصادية والإنمائية للدولة وحجم إيراداتها من أهم الركائز الأساسية في إعداد الموازنة العامة للدولة¹.

الفرع الثاني: مرحلة اعتماد الموازنة.

يقصد بإعتماد الموازنة العامة إقرارها أو إجازتها أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم السلطة المختصة بإعتماد الموازنة العامة² ويجب اعتمادها قبل البدء في تنفيذها، أي أنّ السلطة التنفيذية لا تستطيع أن تبدأ في تنفيذ مشروع الموازنة المعروف على السلطة التشريعية إلاّ بعد موافقة هذه الأخيرة عليه، وحتى تتمكن السلطة التشريعية من ممارسة اختصاصها كاملاً يجب على السلطة التنفيذية أن تقدم مشروع الموازنة في شكل مبسط وبأسلوب واضح حتى يتيسر لأفراد الشعب أو أعضاء السلطة التشريعية دراسته ومناقشته مناقشة معمقة قبل إعداده³، ومن بين الإجراءات القانونية والإدارية لمرحلة الإعتقاد مايلي⁴ :

- بعد تسلم مشروع الموازنة من الحكومة يوزعه رئيس المجلس على اللجان المختصة.
 - يدلي وزير المالية بالبيان حول السنة المالية الجديدة والخطوط الرئيسية والأهداف العامة للمشروع.
 - تقوم اللجان المختصة بدراسة المشروع وإعداد التقارير حوله و تتضمن التعديلات والإضافات المقترحة.
 - يعرض المشروع على الجلسة العامة للبرلمان للمناقشة العلنية والمصادقة في نهاية الأمر.
- وبإمضاء رئيس الدولة على مشروع الموازنة يصبح جاهزاً للتنفيذ في بداية السنة المالية، إنّ الإعتقاد يعد بالنسبة إلى الإيرادات واجبا على الحكومة جبايتها حسب ماهي موجودة نوعاً لا رقماً، حيث يجوز للحكومة تجاوز تقديرات الإيرادات التي جاءت في الموازنة، أمّا بالنسبة إلى النفقات فإنّ الإعتقاد يعد إجازة بالصرف فقط وفق حدود ما إعتد مع تخصيص كل نفقة لما إعتدت له، كما لا يشكل الإعتقاد إذناً بإنفاق كل ما إعتد من نفقة وإنّما يمثل السقف الذي لا يمكن تجاوزه إلاّ بإذن من سلطة الإعتقاد.

¹ لحسن درديري، مرجع سابق، ص 106

² محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 102

³ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 199

⁴ حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوطني، دار نفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013،

الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الموازنة.

وهي المرحلة الأساسية التي تتضمن تحويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات لتحقيق فعلا، والسلطة التي تختص بتحقيق مهمة التنفيذ هي السلطة التنفيذية والتي تمثلها الجهات والدوائر الحكومية والهيئات العامة بما في ذلك المؤسسات العامة، سواءً تلك التي تؤدي نشاطات خدمية ترتبط بتوفير الحاجات العامة للمجتمع أو الجهات والمؤسسات والمشاريع التي تقوم بنشاطات إقتصادية، أو تلك التي تؤثر من خلال عملها على النشاطات الإقتصادية وإرتباطها بدور الدولة ومدى تدخلها في عمل الإقتصاد والمجتمع¹، ويلاحظ أنّ مبالغ الإيرادات الواردة في الموازنة ماهي إلا أرقام تقريبية لأنّها قائمة على توقعات لما يمكن تحصيله منها ولذلك فعند التنفيذ الفعلي للموازنة فإنّ المبالغ التي يتم تحصيلها فعلا قد تكون أكثر أو أقل من تلك الواردة في الموازنة، ولاشك أنّ ذلك يتوقف على مدى جدية التقديرات وعلى مدى تأثير الإقتصاد الوطني بالتقلبات الإقتصادية الداخلية أو الدولية، أمّا بالنسبة للنفقات فإنّ الإعتمادات الواردة في الموازنة تمثل الحد الأقصى لما يجوز إنفاقه لكل قطاع من القطاعات، وبعبارة أخرى فإنّ النفقات الفعلية قد تكون أقل أو مساوية للإعتماد المخصص لكل غرض من الأغراض في الموازنة العامة²، أمّا خطوات التنفيذ تتمثل فيما يلي³:

أولاً: تنفيذ النفقات.

رسمت معظم البلدان أربع مراحل لتنفيذ النفقة العامة وهي:

- ✓ مرحلة عقد النفقة.
- ✓ مرحلة تصفية النفقة.
- ✓ مرحلة الأمر بصرفها.
- ✓ مرحلة أداء النفقة.

إنّ المراحل الثلاثة الأولى من إختصاص الموظف الإداري، أمّا المرحلة الرابعة فهي من إختصاص محاسب الإدارة.

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 305-306

² منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 201

³ حمدي بن محمد صالح، مرجع سابق، ص: 82-84

ثانيا: تنفيذ الإيرادات العامة.

يجرى تحصيل الإيرادات الضريبية إستنادا إلى قواعد وأصول مختلفة عن تلك المتبعة في الإيرادات الغير ضريبية، إذ أنّ تنفيذ الضرائب والرسوم له صفة إلزامية مصدرها قانون الموازنة ذاته، وتختلف الإجراءات الواجب إتخاذها في الضرائب المباشرة عنها في الضرائب الغير مباشرة.

1. إجراءات تنفيذ الضراب المباشرة: وتتطلب الخطوات التالية:

- ✓ تحديد وعاء الضريبة.
- ✓ تصفية الضرائب.
- ✓ تنظيم جداول التكلفة.
- ✓ جباية الضرائب.

تتميز بالفصل بين الجانب الإداري والجانب التنفيذي، إذ يقوم الجانب الإداري بالخطوات الثلاثة الأولى بينما يقوم الجانب التنفيذي بجباية الضريبة، ما يتبين لنا أنّ مهمة تنفيذ الضرائب المباشرة تقوم به مصلحتان منفصلتان عن بعضهما، الأولى هي دائرة الدخل أو الواردات والثانية هي دائرة الخزينة تطبيقا لقاعدة الفصل بين الوظائف الإدارية والتنفيذية.

2. إجراءات تنفيذ الضرائب الغير مباشرة: تقوم مصلحة واحدة بحساب هذا النوع من الضرائب وجبايتها ولا يرى أثر لجداول التكلفة الإسمية لعدم معرفة الإدارة إسم المكلف بها ولا مقدار الضريبة المستحقة عليه بصورة مسبقة.

الفرع الرابع: مرحلة الرقابة على التنفيذ.

تمثل الرقابة على الموازنة العامة الوسيلة الفعّالة لمراقبة كيفية تحصيل الأموال العامة وكيفية صرفها، ولذلك فهي تمثل الضمان الحقيقي لتحقيق الصالح العام والإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة للمجتمع، وتستهدف هذه الرقابة رفع مستوى الأداء وتجنب كل تبذير أو إسراف في المال العام، وحتى تتحقق هذه الرقابة بشكل فعّال يجب أن تكون القوانين واللوائح المالية واضحة وأن تتميز بالإستقرار النسبي الذي يسهل مهمة القائمين على الرقابة¹، فهي ملاحظة ومتابعة النفقات والإيرادات التي يقوم بصرفها وتحصيلها الأشخاص الذين خوّل لهم القانون ذلك والتحقق من مدى مطابقتها للقواعد والمقاييس الموضوعة لتنظيمها، كأن يتأكد من أنّ الإلتزام أو الأمر بالصرف الخاص بنفقة معينة قد تم صرفه،

¹ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 202

فالمراقب يقيم المسؤولية الملقاة على عاتقي مرتكبي الأخطاء¹، و تبدو الرقابة المالية وفق هذا المفهوم العام متمثلة في تلك الإجراءات التي يتم من خلالها التأكد من سلامة تنفيذ التوجيهات التي تضمن الحفاظ على الأموال العامة وحسن إدارتها²، ويمكن تقسيم الرقابة المالية للموازنة العامة إلى عدة أنواع أهمها:

أولاً: الرقابة المالية من حيث الزمن.

تنقسم مهام الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة من حيث وقت ممارستها إلى ثلاثة أنواع وهي الرقابة السابقة على التنفيذ، الرقابة المتزامنة مع التنفيذ، الرقابة اللاحقة على التنفيذ.

1. الرقابة السابقة على التنفيذ: وتتمثل هذه الرقابة في إجراء عمليات المراجعة (التدقيق) والرقابة قبل الصرف، ويعني ذلك عدم جواز الإرتباط بأي نوع من أنواع الإنفاق إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة من قبل الدولة بالرقابة عليه، ومن البديهي أنّ الرقابة السابقة إنّما تتم على جانب النفقات دون جانب الإيرادات في الموازنة العامة، إذ من غير المتصور أن تتم أو أن تجرى رقابة سابقة على تحصيل الإيرادات وقد تتم الرقابة السابقة من قبل الجهة ذاتها التي تتولى عملية الإنفاق مثل أقسام التدقيق أو الموازنة في الوزارات والدوائر المركزية التابعة لها أو قد تتم من قبل جهة خارجية عنها³، وهذا النوع من الرقابة وظيفته وقائية أي العمل على منع وقوع الأخطاء والانحرافات، وهو يستند إلى قاعدة هامة هي أنّه لايجوز لأية وحدة إدارية أن ترتبط بدفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة السلطة المختصة بالرقابة على الإنفاق⁴.

2. الرقابة المتزامنة للتنفيذ: إذا كانت الرقابة السابقة تقع قبل عملية التنفيذ فإنّ الرقابة المتزامنة تقع أثناء عملية التنفيذ، وتتمثل هذه الرقابة بالمتابعة التي تجريها أجهزة الرقابة المختصة في الدولة على نشاطات السلطة التنفيذية المتعلقة بالنفقات العامة الواردة في موازنة الدولة وتأخذ شكل الجرد والزيارات التفثيشية أو الإشراف عليها، ويتميز هذا النوع من الرقابة بالإستمرار والشمول، حيث يبدأ مع تنفيذ الأعمال ويتابع خطوات التنفيذ وكذلك بالقدرة على إكتشاف الخطأ والإهمال حال وقوعه فيساعد على إتخاذ مايلزم من إجراءات تصحيحية، أمّا عن الجهة التي تمارس هذه الرقابة فقد تكون من الداخل الوحدة الإدارية أو من الوزارة المشرفة على أعمال الوحدات التنفيذية، وتختلف مستويات هذه الرقابة وكفاءتها

¹ صرارة عبد الوحيد، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات

والحكومات، 08-09 مارس، جامعة ورقلة، 2005، ص 135

² جعفر معروف، ابراهيم خليل حيدر السعدي، تحديث طرق الرقابة الحكومية العليا وفقاً لمتطلبات الخصوصية دراسة تطبيقية في الأردن، مجلة

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، عمان، 2013، ص 288

³ عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق، ص 562

⁴ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص ص 202-203

حسب وفرة البيانات والتقارير المالية الصحيحة اللازمة وسهولة الحصول عليها في الوقت والكيفية المطلوبة¹.

3. رقابة لاحقة على التنفيذ: وتبدأ بعد إنتهاء السنة المالية وإستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة وهي تخص جانب النفقات والإيرادات العامة معا خاصة جانب الضرائب، وتمتاز بعدم إعاقة العمليات المالية وكذلك تكون ملاحظات الهيئة الرقابية على أساس الواقع لأنها تتم بعد التنفيذ بالإضافة إلى إرتباطها بالسلطة التشريعية²، وهذا النوع يحقق ما عجزت عن تحقيقه الرقابة قبل الصرف وهو يتم بمراجعة جميع المستندات والوثائق الخاصة بالصرف لكشف الأخطاء والمخالفات التي إرتكبت، ولضمان نجاح هذه الرقابة يفضل أن تمارسها أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية كما يجب أن يتوفر لهذه الأجهزة الإمكانيات الفنية والكفاءات البشرية اللازمة لتحقيقها لعملها وهذا ما تتبعه أغلب البلدان، إن تسميت هذه الأجهزة تختلف من دولة إلى أخرى (ديوان المحاسبة، محكمة الحسابات، قسم الحسابات، لجنة الحسابات، جهاز المتابعة)، وفي الغالب يتسع نطاق هذه الأجهزة ليشمل علاوة على الإدارات العامة جميع الهيئات والشركات والمنشآت التابعة لها وجميع الجهات التي تقوم الدولة بإعانتها³.

ثانيا: الرقابة المالية من حيث الجهة التي تمارسها.

ووفقا لهذا التقسيم تنقسم الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من خلال الجهة التي تمارس الرقابة إلى رقابة خارجية ورقابة داخلية.

1. الرقابة الخارجية: قد تمارس الرقابة من داخل الإدارة التي تقوم بالتصرف المالي وقد تنهض بها جهة خارجية والتي تعرف بأنها « رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية»، وعرفت كذلك على أنها « نشاط تقييمي مستقل عن السلطة التنفيذية تهدف إلى التأكد من صحة العمليات المالية والبيانات المحاسبية ومشروعيتها والتحقق من كفاءة وفعالية أداء الأجهزة الحكومية في إنجاز برامجها وأهدافها»⁴.

2. الرقابة الداخلية: عند التحدث عن مفهوم أو تعريف نظام الرقابة الداخلية فإننا نجد أنفسنا أمام عدّة تعريفات لعدّة جهات:

- تعرّفها لجنة حماية المنظمات COSO المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA على أنها « العملية المتخذة من طرف مجلس الإدارة، الإدارة والموظفين الآخرين من أجل توفير ضمان

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 252

² خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 43

³ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 203

⁴ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص ص: 255-256

معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة وفعالية وكفاءة العمليات وهذا بالإعتماد على التقارير المالية والإلتزام بالقوانين والنظم».

- تعريف معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا « يشير نظام الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموع عمليات مراقبة مختلفة من مالية ومحاسبية وضعتها الإدارة لحسن سير العمل في المنشأة».

- تعريف نشرة معايير المراجعة الدولية « خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها والتأكد من دقة وإمكانية الإعتماد على بياناتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية»¹.

- تعريف المعهد الأمريكي عام 1936 « مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبناها المنظمة بقصد حماية النقدية والموجودات الأخرى وكذلك ضمان الدقة للعمليات المحاسبية المنبثقة في الدفاتر»².

تعرف الرقابة الداخلية على الموازنة العامة للدولة بأنها مجموعة النظم والتعليمات والقرارات واللوائح المنظمة للأعمال في الوحدة الإدارية والتي تعمل من أجل حماية المال العام، فهي الرقابة التي تباشرها السلطة التنفيذية على أجهزتها للتأكد من أنّ جميع الأعمال المناطة بها تسير وفقاً للمنهج والموضوع وضمن الأهداف التي خططتها السلطة التنفيذية وأقرتها السلطة التشريعية³.

ثالثاً: الرقابة المالية من حيث الموضوع.

ووفقاً لموضوع الرقابة المالية تقسم الرقابة إلى رقابة إقتصادية، رقابة محاسبية.

1. الرقابة الإقتصادية: هي رقابة حديثة ترتبط بالدورة الحديثة للمالية العامة من خلال قيام الدولة بالعديد من النشاطات الإقتصادية وعن طريق الخطط التي توضع من أجل ذلك، وهو الأمر الذي يفرض معه وضع ميزانيات إستثمارية خاصة بهذه الخطط، وقد تكون موحدة بالميزانية العامة أو منفصلة عنها، الذي يقتضي معه ضرورة ممارسة رقابة ذات طبيعة إقتصادية على ما تتضمنه الميزانية العامة والذي يتصل بالجوانب الإقتصادية وبالذات الإنتاجية وذلك بإستخدام مؤشرات ومعايير في الرقابة الإقتصادية يتم

¹ سامح رفعت ابو حجر، ايمان احمد رويحة، دور المراجعة الداخلية كألية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر،

المؤتمر السنوي الخامس، جامعة القاهرة، ص ص 9-10

² ابراهيم يوسف جويقل العبادي، دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي، دراسة ميدانية على

الوحدات الحكومية في محافظة جرش، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد2، جامعة الأردن، 2014، ص

270

³ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 257

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

من خلالها قياس مدى الكفاءة المتحققة في قيام الدولة ومن خلال نشاطها المالي بمهامها ذات الطبيعة الاقتصادية¹.

2. الرقابة المحاسبية: هي الرقابة التقليدية التي تقتصر على مراجعة الحسابات وتنفيذ الموازنة، فهي مراجعة حسابية مستندية بحتة بقصد التحقق من أنّ النفقات العامة قد تمت فعلا وفقا لبنود إتمادها وفي الأغراض المخصصة لها².

رابعا: الرقابة المالية من حيث الوظيفة.

تقسم الرقابة المالية من حيث سلطتها أو الصفة التي تمارس بها الرقابة إلى نوعين ، الرقابة المالية القضائية والرقابة المالية الإدارية.

1. رقابة قضائية: وهي التي تمارسها المحاكم على إختلاف درجاتها في حالة النظر في المخالفات المالية أو الإدارية التي تعرض على القضاء³، تتولى فحص الحسابات وإكتشاف المخالفات المالية وحوادث الغش والسرقة، ويعهد إلى هذه الهيئة بمحاكمة المسؤولين أو إحالتهم للقضاء الجنائي، ومن أمثلة هذه الرقابة القضائية محكمة المحاسبة في كل من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأيضا ديوان المحاسبة العمومية في لبنان⁴.

2. رقابة مالية إدارية: وهي الرقابة التي تتولاها جهات إدارية تابعة لجهات التنفيذ في أجهزة الدولة ومؤسساتها، أو من خلال جهات إدارية تكون تابعة لوزارة الخزانة أو وزارة المالية⁵، إنّ هذه الرقابة تمارس بصفة إدارية على الملائمة وتقوم الأداء وفعاليتها وتكون فيها نتائج الرقابة غير ملزمة (إستشارية) سواء قدمت للسلطات العليا في الدولة أو إلى الجهات موضوع الرقابة، ويتضمن تقرير التنبيه على الأخطاء والكشف عن المخالفات وطلب إتخاذ إجراءات بشأنها⁶.

¹ فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 315

² عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 254

³ منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 203

⁴ المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 228

⁵ فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 312

⁶ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 255

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مختلف الجوانب التي تتعلق بالسياسة المالية وأدواتها من النفقات والإيرادات العامة بالإضافة إلى سياسة الموازنة العامة بحيث تحصلنا على النتائج التالية:

- تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لأي بلد وخاصة بعد أزمة الكساد 1929 التي كانت نقطة تحول لدور السياسة المالية في إقتصاديات الدول، فإنتقال دور الدولة من حارسة إلى دولة متدخلة كان له أثر كبير في علاج الأزمات والإختلالات، ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة ودورها كان مقتصر على توفير الأمن والدفاع وبعض الخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة، أما في الفكر الكينزي الذي دعى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فأصبحت السياسة المالية تمس كافة المجالات والتخلي عن مفهوم الحياد.

- يختلف هدف السياسة المالية في الدول النامية عنه في الدول الرأسمالية المتقدمة، ففي الدول النامية مازال أداء السياسة يتصف ببعض الثغرات كضعف الجهاز الإنتاجي على عكس الدول المتقدمة التي تملك جهاز إنتاجي مرن وطاقات إنتاجية غير مستغلة فهدف سياستها هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

- تعد النفقات العامة أداة مهمة تعتمد عليها الدول لما تتميز به من خصائص بمختلف أنواعها، فهي وسيلة مهمة لتوفير الأموال للأفراد وتحقيق الإشباع لهم.

- لتغطية النفقات العامة التي قامت الدولة بصرفها تلجأ إلى مصادر أخرى وهي الإيرادات العامة والتي تتنوع مصادرها، فهناك إيرادات أملاك الدولة والمتمثلة في الدومين العام والدومين الخاص والإيرادات السيادية والمتمثلة في الضرائب والرسوم والتي تحصل عليها الدولة بصفقتها السيادية وهي أهم الموارد في ميزانية الدولة، أضف إلى ذلك الإيرادات الإنتمانية والمتمثلة في القروض العامة التي تحصل عليها الدولة في حالة عدم كفاية الضرائب والرسوم وتحصل عليها الدولة سواء داخل إقليمها أو خارجه، وهناك إيرادات تلجأ إليها الدولة في حالة العجز الكبير كالإصدار النقدي أما المصادر الأخرى والمتمثلة في الأتاوات والغرامات والإعانات تكون حصيلتها قليلة مقارنة بالإيرادات الأخرى

- تشكل النفقات والإيرادات العامة ما يسمى بالموازنة العامة التي هي عبارة عن خطة مالية تهدف إلى تحقيق الأهداف سابقة الذكر وهذه الخطة تحكمها شروط وقواعد ينبغي إحترامها، ويمر إعداد هذه الموازنة بعدة مراحل من مرحلة التحضير إلى غاية مرحلة الرقابة عن كل سنة مالية، فالإستخدام الأمثل للموازنة العامة يعطي نتائج أفضل ويعبر عن سلامة المركز المالي لأي دولة على عكس عدم إحترام قواعدها وطرق تطبيقها يؤدي إلى الوقوع في الإختلالات.

الفصل الأول: مدخل للسياسة المالية وأدواتها

بما أنّ للسياسة المالية أهمية كبيرة تكمن في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتمثلة في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي، فالسؤال المطروح هنا ماهو النمو الإقتصادي؟ وهو ماسوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

النمو الإقتصادي

نظريات ونماذج

تمهيد:

إهتم عدد كبير من الإقتصاديين في دراساتهم بالنمو الإقتصادي ومدى فعالية العوامل المكونة له بهدف دراسة الإستقرار على المدى البعيد، حيث يعتبر من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الى تحقيقها معظم الدول وأيًا كان نظامها الإقتصادي سواءً كانت متقدمة أو متخلفة والعمل على ضمان مستوى كاف لمعدل نموها الإقتصادي والقضاء على الفقر والبطالة وكل مظاهر التخلف، فهو هدف من أهداف السياسة المالية ومن أهم المعايير التي تعكس صورة الإقتصاد، ولا يأتي ذلك إلا عن طريق زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، والذي يعتبر من أهم مؤشرات النمو الإقتصادي.

الأمر الذي دفع الباحثون والمفكرين الإقتصاديين على إختلاف معتقداتهم وأفكارهم إلى دراسة هذا الموضوع، ومن أمثالهم آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، كارل ماركس، الذين يعتبرون من رواد المدرسة الكلاسيكية، بعدها جاءت النظرية النيوكلاسيكية نظرية " **J.Schumpeter** " ثم النظرية الكينزية المتمثلة في نموذج **Harrod-Domar**، وما تلاها من نماذج قامت بتفسير النمو الإقتصادي مثل نموذج النمو الخارجي **Solow-Swan**، إضافة إلى نماذج النمو الداخلي والمتمثلة في النظريات الحديثة، بمعنى أنّ كل نظرية جاءت لسد الثغرات الموجودة في سابقتها وقصد الإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بالنمو الإقتصادي والعوامل المؤثرة فيه.

وللتطرق الى الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الإقتصادي سنتناول في هذا الفصل مايلي:

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي.

المبحث الثالث: نموذج النمو الخارجي Solow-Swan.

المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي.

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي.

حيث يعتبر مصطلح النمو الإقتصادي مصطلحا جديداً نسبياً في تاريخ الفكر الإقتصادي، حيث إقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، ليصبح هذا المصطلح في العصر الحديث مؤشر هام أكثر شيوفاً لقياس مدى تقدم إقتصاد أي دولة، وكثيراً ما يرتبط مصطلح النمو الإقتصادي بمصطلح التنمية الإقتصادية، حيث تثار مسألة الفرق بينهما، فبعض الإقتصاديين يفضلون عدم التفرقة ويستعملونهما كمترادفين، ويميل البعض الآخر إلى التفرقة بينهما.

المطلب الأول: مفاهيم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

عادة ما يتم الخلط بين مفهومي النمو والتنمية الإقتصادية لصعوبة التمييز بينهما، فالنمو في اللغة الفرنسية يعني "la croissance" والتنمية تعني "Le Développement"، فالإختلاف بين المصطلحين لا يعطينا الفرق الجوهرى من الناحية الإقتصادية، ولكي نعرف الفرق بينهما يجب معرفة النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية كل على حدى وثم تحديد الفروقات.

الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي.

لا يختلف الإقتصاديون كثيراً في تحديد مفهوم النمو الإقتصادي فكل التعاريف المقدمة تدور حول التغيرات الكمية للمؤشرات الإقتصادية، كالزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، التغيرات الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product)، ومن بين التعاريف التي قدمت نذكر منها مايلي:

أولاً: تعاريف بعض الإقتصاديين.

رغم تعدد آراء وأفكار الإقتصاديين حول موضوع النمو الإقتصادي، إلا أنّ معظم التعاريف تصب في معنى واحد، حيث عرّفه الإقتصاديون كما يلي:

- حسب Paul A. Samuelson: "يعتبر النمو الإقتصادي التوسع في الناتج المحلي الإجمالي GDP أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، بمعنى آخر يحدث النمو الإقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج (Production Possibility Frontier) PPF نحو الخارج، ويرتبط النمو الإقتصادي بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده مستويات المعيشة

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

مرتفعة، فالدول تهتم بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى إرتفاع متوسط الدخل الفردي"¹.

- حسب **François Perroux**: "يعتبر النمو الإقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدّة فترات طويلة في الإنتاج لبلد ما: الناتج الصافي الإجمالي بالقيمة الحقيقية"².

- حسب **Peterson**: "النمو الإقتصادي هو زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، وكذلك زيادة في قدرة الإقتصاد على إنتاج السلع والخدمات"³.

- يعرف **Kuznets Simon** النمو الإقتصادي على أنه "زيادة قدرة الدولة في الأجل الطويل على عرض مجموعة من السلع الإقتصادية لسكانها، وتعتمد الزيادة في القدرة الإنتاجية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية التي يحتاج الوضع إليها"، ويحتوي هذا المفهوم على ثلاث مكونات هامة وتتمثل في:

- ✓ إستمرارية الزيادة في الناتج القومي هي مظهر من مظاهر النمو الإقتصادي، أمّا القدرة على توفير القدر الكافي من السلع فهي إشارة للنضج الإقتصادي.
- ✓ إنّ الإمداد بالتكنولوجيا المتقدمة هو الشرط الرئيسي لإستمرارية النمو الإقتصادي.
- ✓ لتحقيق إمكانية النمو المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من إجراء تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، حيث أنّ التكنولوجيا بدون الإبتكارات الإجتماعية الملازمة لن تصبح ذات جدوى كما ينبغي تحقيق التكامل بين المدخلات⁴.

- أما **محمد زكي شافعي** فيرى أنّ "النمو هو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي" ويشير **عمرو محيي الدين** الى أنّ "النمو هو الإرتفاع بمستوى المعيشة وإعتباره زيادة في الحجم"⁵، ويرى **عبد القادر عطية** أنّ "النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أنّ متوسط الدخل الفردي يمثل نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان، أي أنّه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أنّ النمو الإقتصادي لا يعني مجرد الزيادة في

¹ Paul A. Samuelson, William D Nordhaus ; **economics**, TATA Mc Graw Hill Education private Limited, 19th edition, New Delhi, 2010:p650

² Paul Massé, **histoire économique et sociale du monde , De l'origine de l'humanité au XXe siècle**, TOM2 ; l'harmattan ; paris, 2011 ,p 357

³ T.R Jain, OP Khana, Vir Sen, **Development and environmental economics and international trade**, VK Publications, New Delhi, 2009,p 2

⁴ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، اطروحة نيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 6

⁵ اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 10

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"¹.

ثانياً: تعاريف أخرى

يمكننا أيضاً رصد بعض التعريفات العامة للنمو الإقتصادي من بينها مايلي:

التعريف 1:

النمو الإقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الإقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى إستغلالها، فكلما إرتفعت نسبة إستغلالها في جميع القطاعات الإقتصادية إزدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح.²

التعريف 2:

يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.³

التعريف 3:

وعرّف النمو الإقتصادي كذلك على أنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل، ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة، بل الزيادات المضطربة في الدخل نمو إقتصادي، ويشترط أن تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان حتى يحدث النمو الإقتصادي.⁴

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 11
² اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 376
³ محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 71
⁴ محمد كريم قروف، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل اقتصادي، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 87

وتوضح المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي أنّ حدوث هذا الأخير يرتبط بالعناصر التالية:

- أنّ النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أنّ معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني¹، وعندما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما بمعدل أقل من زيادة عدد السكان فإنه لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويتم حساب معدل النمو الإقتصادي حسب المعادلة التالية²:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

- أنّ النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أمّا الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي + المستوى العام للأسعار، أي أنّه يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة³، ففي حالة ما إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) إنخفض الدخل الحقيقي للفرد وتدهورت مستوى معيشتة، أمّا إذا زاد بنفس المعدل فسيظل الدخل الحقيقي ثابتاً⁴، وبالتالي يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة التالية⁵:

معدل النمو الإقتصادي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الإقتصادي أي أنّها لا تحدث بسبب ظروف طارئة⁶، حيث لا يمكن أن نقول أنّ النمو العابر والغير مستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنّه نمو إقتصادي، ولا بد أن تكون الزيادة في الدخل الوطني على المدى الطويل ولا يجب أن تختفي بمجرد زوال الأسباب، ومثال ذلك الإعانات المقدمة من طرف الدول الغنية إلى الدول

¹ محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص: 71-72

² بلال ملاحسو، أثر التأمينات على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2010، اطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2015-2016، ص 43

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص 12

⁴ نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة

2000-2014، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2015-2016، ص 58

⁵ محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 74

⁶ ايمان عطية ناصف، النظرية الإقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص: 335-336

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الفقيرة، والتي تؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد لمدة عام أو عامين والتي لا يمكن اعتبارها نمواً إقتصادياً لأنها زيادة مؤقتة لا أكثر¹.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الإقتصادية.

إستخدم مصطلح التنمية لأول مرة في كتاب (خطة تنمية العالم) في عام 1939 من قبل Eugene Steele²، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح لمصطلح التنمية مفاهيم خاصة و من بين هذه التعاريف ما يلي:

- عرفها الإقتصادي **Kindle Berger** " بأنّ التنمية ماهي إلاّ عبارة عن الزيادة في الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة مع صورة إحداث تغييرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإقتصادية القائمة.

- أما **Nicolass Kaldar** " فقد عرّف التنمية الإقتصادية على أنّها مجموعة من إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة و موجهة لتغيير بنية و هيكل الاقتصاد القومي، و تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع³.

- حسب **Bruce And Charles Kindle berger**: " التنمية الإقتصادية تتضمن التحسينات في الرفاهية المادية خاصة للأفراد الذين يكون دخلهم منخفض، القضاء على الفقر، الأمية، المرض، و الوفاة المبكرة، التغييرات في المدخلات والمخرجات والتي عموماً تتضمن التحولات في البنية الأساسية للإنتاج بعيداً عن الأنشطة الزراعية بإتجاه الأنشطة الصناعية⁴.

- يعرف **فؤاد موسى** التنمية الإقتصادية على أنّها " عملية بالغة الدقة تتمثل في النهاية في الإرتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الإجتماعي، وإحلال تكتيك أرقى وإستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والإجتماعية⁵.

¹ نسيمة سابق، مرجع سابق، ص 58

² بشار محمود قبلان، أثر سياسة البنك المركزي على التنمية الإقتصادية والسياسية، ط1، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 54

³ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 302

⁴Jacques V. Dinavo, **Privatization In Developing Countries Its Impact On Economic Development And Democracy**, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 1995,P23

⁵محمد أحمد الدوري، **التخلف الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 53

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

- أما الدكتور زكي الشافعي فيرى أنّ " التنمية الإقتصادية ماهي إلا تغير بنياني ودفعة قوية وإستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر الأساسية التي تهدف إليها"¹.

- يعرفها الدكتور مدحت العقاد بأنها " العملية التي تستخدمها الدولة الغير مكتملة النمو في إستغلال مواردها الإقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"².

إنطلاقاً من التعاريف السابقة يمكننا رصد بعض عناصر التنمية الإقتصادية على النحو التالي:

- ✓ تحقيق نمو اقتصادي بالمعنى الذي سبق إيضاحه أي بمعنى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.
- ✓ حدوث تغير في هيكل الإنتاج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية، وذلك من خلال تحويله من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية سواءً زراعية أو معدنية إلى هيكل إنتاجي يتميز بارتفاع نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج القومي.
- ✓ حدوث تغير في نوعية السلع والخدمات بما يتلائم وإحتياجات الطبقة الفقيرة.
- ✓ حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر التنمية الإقتصادية³.
- ✓ التغير في هيكل التجارة الخارجية وذلك عن طريق التحول من هيكل يعتمد على تصدير المواد الأولية وإستيراد السلع الصناعية إلى هيكل يتميز بارتفاع نسبة الصادرات المصنعة، على أن تبدأ بتصدير الصناعات التي تستطيع أن تنتجها اعتماداً على المواد الأولية المتوفرة فيها أو اعتماداً على عنصر العمل المتوفر نسبياً لديها.
- ✓ تغير الجوانب الثقافية والسياسية والإجتماعية، فالتنمية لا تعني تغير في الجانب الإقتصادي فقط، ولكن التنمية الإقتصادية تعني التحديث بما ينطوي عليه هذا المفهوم من تغير في كافة جوانب الحياة الإجتماعية بما يتلائم والقيم الأخلاقية المتعارف عليها، وأيضاً في الجوانب الثقافية بفرض استخدام المعرفة العلمية في إتخاذ القرارات المختلفة⁴.

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 302

² خبابة عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 22

³ أحمد محمد مندور، وآخرون، مقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية، قسم الإقتصاد للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003-2004، ص ص:

384-383

⁴ إيمان عطية ناصف، النظرية الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص: 337-338

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

من خلال ماسبق يمكننا القول بأن التنمية الإقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تهدف الى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الإقتصادي، لبناء آلية إقتصادية ذاتية تتضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا للدخل الفردي الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل للدخول بين طبقات المجتمع المختلفة والقضاء على الفقر والبطالة.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية.

نظرا لوجود علاقة بين النمو والتنمية فإنّ هناك خلط بين المفهومين، حيث يستخدم البعض تعبير النمو الإقتصادي محل التنمية الإقتصادية أو العكس على الرغم من وجود إختلاف في دلالة كل منهما، إنّ هذين المصطلحين كلاهما يشيران إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك فروقات أساسية بينهما، فالنمو الإقتصادي يشير إلى الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى الناتج القومي الإجمالي حدوث تغييرات هيكلية مهمة واسعة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة¹، ويرى البعض الآخر أنّ اصطلاح النمو الإقتصادي يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الإقتصادي أو دلائله وعلى الأخص الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل، أمّا اصطلاح التنمية الإقتصادية فيستخدم للإشارة الى التغييرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التقدم².

والجدول الموالي يوضح الفروقات الواضحة بين مفهومي النمو والتنمية:

¹ خبايا عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص: 37-38

² ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي من منظور الإقتصاد الإسلامي والأنظمة الإقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص: 59-60

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الجدول(1): الفرق بين النمو والتنمية.

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية	
1	يعني زيادة الإنتاج أو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة طويلة، بحيث يتضمن بالإضافة زيادة الناتج زيادة في الطاقة الإنتاجية أيضا، وبالتالي فإن معدلات النمو تكون تبعا لذلك عالية أو منخفضة حسب الظروف التي يمر بها البلد.	تغير حالة المجتمع وليس مجرد تحقيق نمو في الناتج، فالتنمية الإقتصادية هي مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن.
2	النمو الإقتصادي هدفه زيادة الإنتاج دون إحداث تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الإقتصاد الوطني، كما تكون معدلات النمو غير محددة وتتذبذب وفقا لتغير الشروط المحيطة وغالبا ماتكون منخفضة في الفترة الطويلة	أما التنمية الإقتصادية فهدفها زيادة قسدية في الإنتاج تحدث نتيجة تدخل الدولة، كما أنّ التنمية تؤدي الى إعادة بناء القاعدة الإقتصادية القائمة بصورة واعية وبشكل يضمن تحقيق إستمرارية النمو المدعم ذاتيا.
3	إنّ رفع معدلات النمو الإقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال عدّة وسائل أهمها: <ul style="list-style-type: none"> ✓ زيادة الصادرات الغير سلعية وتعزيز التبادل التجاري وتحقيق إندمجات إقتصادية مع الدول الأخرى ✓ تأمين بيئة إستثمارية جاذبة للإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ✓ المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ✓ تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل العقبات التي تعترضها ✓ كآمين التمويل اللازم، وتسهيل الحصول على التراخيص، ضمان تصريف المنتجات وغيرها مع التركيز على جانب التأهيل والتدريب الذي يعد أساسي في تحقيق أي نمو منشود والإهتمام بإقامة المشاريع المدرة للدخل للشرائح المختلفة. ✓ تخفيف الفقر والحد من البطالة وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتنمية المناطق الريفية. ✓ رفع كفاءة عمل كل من السياستين النقدية والمالية 	إنّ التنمية تحقق معدلات مخططة ومستقرة وغالبا ماتكون مرتفعة، وبالمحصلة فالتنمية تهدف إلى تحقيق مطلب إنساني ألا وهو أن يجد الإنسان مايكفيه ليعيش حياة كريمة ويؤدي دوره في المجتمع بما يتفق وقدراته وإمكانياته، فضلا عن تنمية هذه القدرات حتى يتمكن من إستثمار موارد المجتمع الذي يعيش فيه، فالتقدم الإقتصادي لايمكن أن يتحقق إلا عن طريق التنمية.

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

<p>4 تتضمن التنمية زيادة الإنتاج وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، كما تذهب الى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، فالتنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني وتسعى إلى تنويع مصادر الدخل.</p>	<p>4 إنَّ النمو الإقتصادي يعني مزيدا من الناتج والذي يحدث عن طريق مزيد المدخلات أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية.</p>
<p>5 إنَّ التنمية الإقتصادية تقتض تطويرا فعّالا وواعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة.</p>	<p>5 إنَّ النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية التي تحدث.</p>
<p>6 التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي مقترنا بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية.</p>	<p>6 يشير النمو الإقتصادي إلى الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو إجتماعية.</p>

المصدر: جمال داود سليمان الدليمي، التنمية الإقتصادية نظريات وتجارب، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، 2015، ص ص: 15-17

من هنا يتضح أنّ مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الإقتصادي، حيث أنّ التنمية الإقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الإنتاج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الإقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع النمو الإقتصادي ومعدلات قياسه.

إذا كان النمو الإقتصادي يعبر بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل فهذا يتطلب معرفة مختلف أنواعه وطرق حساب معدلاته وتقييم هذه الطرق من حيث إيجابياتها وسلبياتها.

الفرع الأول: أنواع النمو الإقتصادي.

يوجد النمو الإقتصادي على عدّة أنواع نذكر منها مايلي:

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

أولاً: النمو الإقتصادي الموسع.

يحدث النمو الإقتصادي الموسع في حالة ما اذا كان معدل نمو الدخل يتماشى بنفس معدل نمو السكان، أي أنّ الدخل الفردي ثابت وساكن¹.

ثانياً: النمو الإقتصادي المكثف.

ويتسم بنمو الدخل بقدر يفوق نمو السكان، وبالتالي فإنّ الدخل الفردي يرتفع، وعليه فإنّ المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة إنقلاب أين المجتمع يتحول تماما والظروف الإجتماعية تتحسن².

ثالثاً: النمو الإقتصادي الطبيعي.

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالإنقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية إجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الإجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق فيه عرض وطلب.

رابعاً: النمو الإقتصادي العابر أو الغير مستقر.

وهو النمو الذي لايملك صفة الإستمرارية وإنّما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ماتكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته³، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي إستجابة لتطورات مفاجأة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى إجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

خامساً: النمو الإقتصادي المخطط.

وهو النمو الذي يحصل نتيجة عمليات تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أنّ قوته وفعالته ترتبط إرتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل

¹ بلال ملاحسو، مرجع سابق، ص 69

² صواليلي نصر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة

الجزائر، 2005-2006، ص ص: 26-27

³ عادل زقير، مرجع سابق، ص 6

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا إستمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطر وبالتالي يتحول إلى تنمية إقتصادية¹.

الفرع الثاني: قياس النمو الإقتصادي.

يرى الإقتصاديون أنّ النمو الإقتصادي يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات الحاصلة في مستوى الدخل الوطني وهذا ما يعرف بالمعدلات النقدية، إضافة إلى ذلك يقاس النمو الإقتصادي عن طريق معايير إجتماعية وهذا ما سوف نتطرق إليه.

أولاً: المعدلات النقدية.

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها إستناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضاً بالعملة النقدية، ورغم كثرة التحفظات حول هذا الأسلوب والتي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى إختلاف الأنظمة المحاسبية المعتمدة دولياً²، ويمكننا عرض طرق قياس النمو الإقتصادي وفق هذه المعدلات كما يلي:

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

على الرغم من وجود عدّة طرق لقياس النمو الإقتصادي إلاّ أنّه يبقى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي هو الأكثر إستخداماً وشيوعاً، ويعرّف الناتج المحلي الإجمالي على أنّه " مجموع القيم النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ماتكون السنة³، بإستخدام الموارد الإقتصادية للبلد أو الإقليم والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"⁴، إنّ النمو في الإقتصاد يعكس الزيادات في الطاقة الإنتاجية (زيادة الناتج المحلي الإجمالي) وكذلك التغيرات الحاصلة في معدل إستخدام هذه الطاقة (نسبة الزيادة)، حيث نعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو Y والطاقة الإنتاجية نعتبرها الدخل أو الناتج الوطني المحتمل ونرمز لها بالرمز Y_p وبالتالي يعطى معدل إستخدام الطاقة الإنتاجية بالنسبة Y / Y_p

¹ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص: 8-9

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية،

1998، ص 118

³ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص

107

⁴ هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 77

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

ويختلف هذا المعدل عن الزيادة في إجمالي الطاقة الإنتاجية ذاتها¹، ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (السنة) باستخدام المقاييس التالية:

أ. طريقة المنتج النهائي:

ويتم بهذه الطريقة قياس الناتج المحلي الإجمالي عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية، لذا يمكن قياس الناتج على أساس أنه مجموع قيم ماتم إنتاجه من مختلف السلع والخدمات النهائية، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (السنة) وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية، أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير²، ويوضح المثال التالي عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال إذا أنتج إقتصادنا ثلاث سلع فقط هي (A ,B,C) وكانت عمليات الإنتاج (Qa,Qb,Qc) على التوالي، وسعر السوق النهائي لكل منتج في ذلك العام (Pa, Pb, Pc) عندها فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها وبالتالي فإنه يساوي³:

$$GDP = (Pa.Qa)+ (Pb.Qb)+ (Pc.Qc)$$

ب. طريقة القيمة المضافة :

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة⁴، وتعرف القيمة المضافة على أنها " القيمة التي يضيفها منتج السلع والخدمات إلى قيمة المواد الخام والمشتريات من المستلزمات المادية الأخرى قبل أن يتم بيع هذه المنتجات إلى الآخرين، ومن ثم فهي تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج المباع (مقيماً بسعر السوق) وبين قيمة الإستهلاك الوسيط، والإستهلاك الوسيط هو قيمة السلع الغير المعمرة وتكاليف تصليح الموجودات والأصول الرأسمالية وصيانتها⁵، ولتوضيح جوهر طريقة القيمة المضافة يجب أن نتذكر دائماً أنّ في الحياة التطبيقية تتوقف العمليات الإنتاجية على بعضها البعض، بمعنى أنّ منشأة معينة تستخدم نواتج منشآت أخرى كمستلزمات للإنتاج الذي تقوم به، ولذا فالقيمة المضافة لمنشأة ما خلال فترة إنتاجية معينة

¹Fidelis Ezeala-Harrison, Economic Development, Theory And Policy Application, Greenwood Publishing Group Inc, USA, 1996, P 7

² حسام علي داوود مبادئ الإقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص 73

³ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 107

⁴ اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 77

⁵ عابد فضيلة، آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق

لعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد2، جامعة دمشق، 2010، ص 162

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

لا تظهر مباشرة من النشاط الإنتاجي لهذه المنشأة بل يقتضي الأمر إستخلاصها من نتاجها الإجمالي، هذا الناتج الإجمالي دخلت فيه مواد وسلع وخدمات إستلزمها هذا الإنتاج، وتكون هذه المنشأة قد إشترت هذه المستلزمات من منشآت أخرى خلال نفس الفترة الإنتاجية أو فترات سابقة وهكذا حتى تصل السلعة إلى مرحلتها النهائية¹، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية² :

$$\text{القيمة المضافة} = \text{القيمة الإجمالية للإنتاج} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج}$$

ج. طريقة الإنفاق:

كذلك يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي من حيث إجمالي الإنفاق القومي السنوي في الإقتصاد، والذي يتكون من إجمالي الإنفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري)، ويضم إجمالي الإنفاق المحلي كل من إنفاق القطاع الخاص (العائلات، الأفراد) أي الإستهلاك C، إجمالي نفقات قطاع الأعمال (الإستثمار I) وإجمالي الإنفاق العام (الإنفاق الحكومي G)، ويعبر عن صافي المعاملات التجارية الخارجية بالفرق بين حجم الصادرات X وحجم الواردات M³، وبالتالي يمكن أن نعبر عن الناتج المحلي الإجمالي GDP بالصيغة التالية⁴ :

$$Y = C + I + G + X - M$$

د. طريقة عوائد الإنتاج :

وهي عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة وهي السنة، أي أنه عبارة عن ريع وأجور وفوائد وأرباح⁵، وعندما نقوم بجمع هذه العوائد نحصل على المعادلة التالية⁶ :

$$GDP = W + R + I + P$$

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 77

² وديع طوروس، الإقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010، ص 156

³Fidels Ezeala- Harrison ,Op Cit, P7

⁴Corona Brezina,Real World Economic, understanding The Gross Domestic Product And The National Product, ROSEN Publishing, New York, 2012,P14

⁵ فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية، ط1، حوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة،

2015، ص 34

⁶K.R.Gupta ,Others ,Macroeconomics, op cit,P27

حيث أن :

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

W: الأجور (Wages)

R: الربح (Rent)

I: الفوائد (Interest)

P : الأرباح (Profits)

وسوف نقوم بشرح كل عائد كمايلي :

- **الأجور** : تمثل الأجور مكافأة لعنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو دخل عنصر العمل، وهو ذلك الجزء المخصص من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد¹ نتيجة مجهود ذهني أو بدني يبذل في سبيل العملية الإنتاجية²، وتتخذ الأجور أشكالاً مختلفة منها : الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما، وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرّة المختلفة ضف إليها المكافأة والعمولات والإيرادات الأخرى، ويتم حساب ذلك قبل خصم الضرائب والإقتطاعات لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة³.

- **الربح** : ويشمل العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي، ويشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية، إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها كأنهم مستأجرين، أمّا السلع التي يمكن إستهلاكها كإستهلاك المزارع لما زرعه في مزرعته فتحسب على أساس مثيلاتها في السوق، وما يحصل عليه أيضا أصحاب براءة الإختراع أو حقوق التأليف لم توضع ضمن الأجور والمرتبات لأنها تعتبر ملك لصحابها⁴.

- **الفوائد** : هي العائد أو المردود الذي يحصل عليه مقدم الخدمة بحجم أو قيمة تزيد عن قيمة الخدمة التي يقدمها لجهة معينة⁵، أو هي المبلغ المستحق على مبلغ معين إقترض لفترة زمنية لأي فرد أو

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 80

² متوكل بن عباس محمد مهلهل، **مبادئ الإقتصاد، مدخل عام**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص 37

³ تومي صالح، **مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 46 (دون ذكر سنة النشر)

⁴ فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، مرجع سابق، ص 3

⁵ سالم جمال الزيدانين، **أساسيات الجهاز المالي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 179

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

مؤسسة إنتاجية لتحقيق أهداف محددة¹، وهي أيضا عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقتراض².

- الأرباح : وهي عبارة عن العائد الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية، حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية بعد دفع تكاليف الإنتاج المتمثلة في شكل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (العمل، الأرض، ورأس المال)³، وتندرج تحت هذا البند أيضا فوائد وأرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين، ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد إستثماره⁴.

وبعد التطرق الى طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي لا بد من تتبع طرق تدفق الإنتاج ومعدات العائد أو تكاليف الإنتاج كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ اسماعيل احمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 20

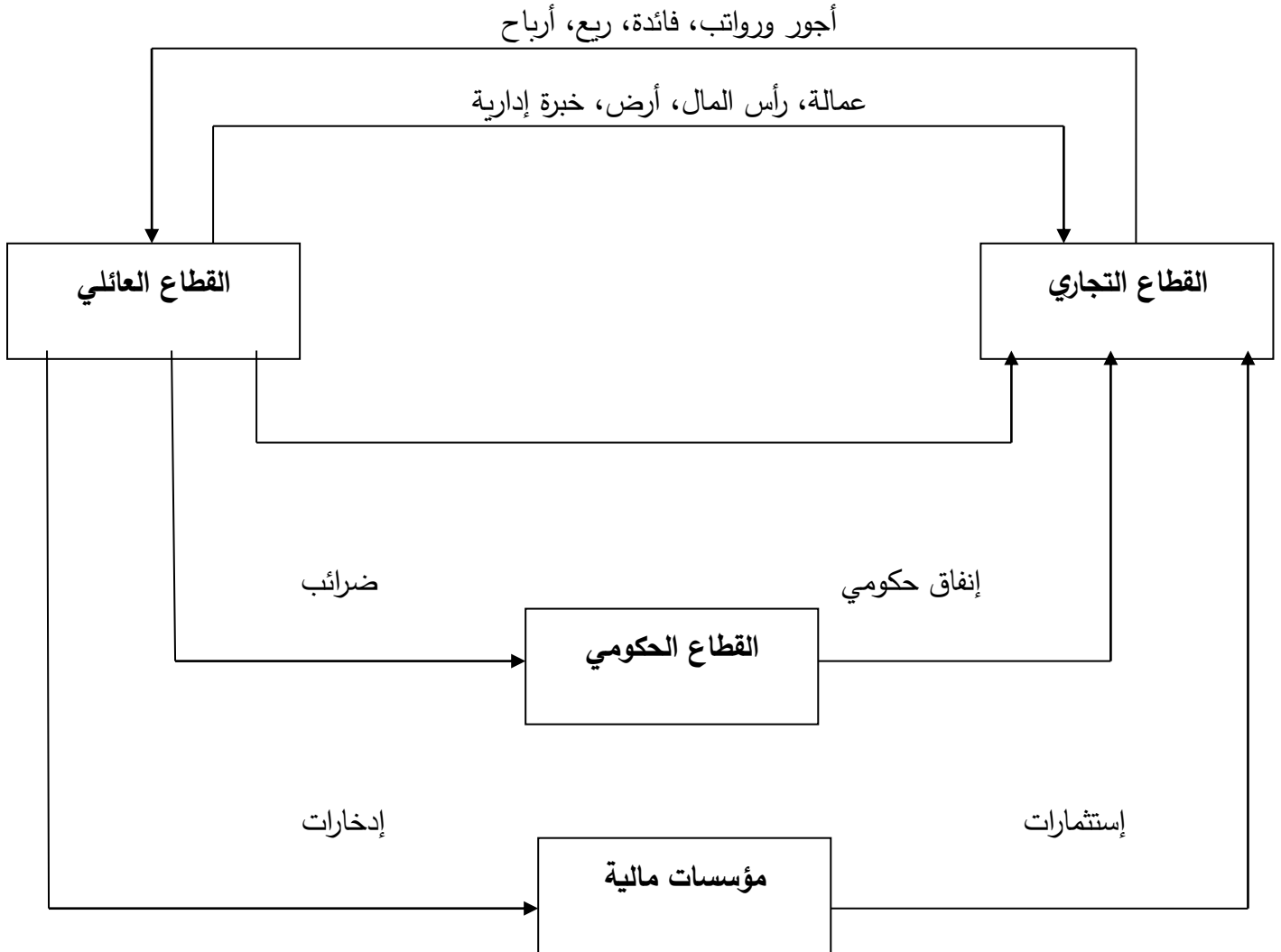
² فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، مرجع سابق، ص 35

³ حسام علي داوود، مرجع سابق، ص 78

⁴ تومي صالح، مرجع سبق، ص 47

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الشكل (4): التدفق الدوري للدخل في الإقتصاد.



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل

للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 115

ففي أعلى الشكل نلاحظ أنّ قطاع المستهلكين أو القطاع العائلي يزود القطاع التجاري بعوامل الإنتاج من عمالة ورأس المال وأرض وخبرة إدارية وفنية، بالمقابل يتلقى هذا القطاع عوائده المالية من جراء تزويد القطاع التجاري بعناصر الإنتاج، أي أنّ العمالة تتحصل على أجورها وأصحاب رأس المال يتحصلون على فوائد وأصحاب الأرض يتحصلون على الربح، وما تبقى من أرباح وعوائد يذهب إلى المدراء والمساهمين في الشركة، وجميع العوائد كلها نحصل على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخل).

وبالنظر إلى أسفل الشكل نرى أنّ القطاع العائلي قد تحصل على الدخل حيث يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات المختلفة، وجزء يقتطع كضرائب يذهب إلى القطاع الحكومي وهذا الأخير يقوم بإنفاقه

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

على مختلف القطاعات والأنشطة، وجزء من الدخل بعد الإقتطاع الضريبي والإنفاق الإستهلاكي يتحول إلى مدخرات تودع لدى المؤسسات المالية، وعند إيداع هذه الأموال في المؤسسات المالية يقوم القطاع التجاري بأخذ القروض للقيام بمختلف الإستثمارات، إذن بإضافة النفقات الإستهلاكية والحكومية والإستثمارات نحصل على الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بإعتبار أنّ الإقتصاد مغلق أي لا يتعامل مع العالم الخارجي.

سواءً تم قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريق المنتج النهائي أو القيمة المضافة أو الدخل أو الإنفاق فإنه توجد بعض الصعوبات تعترض عملية قياسه ومن بين هذه المشاكل نذكر منها مايلي:

- نقص الإحصائيات والمعلومات والبيانات وعدم توافرها لجميع القطاعات الإقتصادية، حيث أنّ الإحصائيات الرسمية قد لا تتمكن من ذكر جميع المنتجات.

- مشكلة الإزدواجية في حساب بعض المنتجات وتظهر عندما يتم حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة السلع الوسيطة.

- صعوبة قياس المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، حيث لا تمر هذه السلع في السوق لذا عند عدم احتسابها تصبح قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من قيمته الحقيقية.

- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها لذلك يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج المحلي الإجمالي¹.

- عدم ملائمة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو في التمثيل الحقيقي لإجمالي الناتج المحقق في الإقتصاد، حيث أنّ الناتج من السلع والخدمات في حساب الناتج المحلي الإجمالي يشير فقط إلى السلع والخدمات السوقية، مع إستبعاد الإنتاج الغير السوقي أو ما يسمى بالإقتصاد السري أي الأرباح في الأنشطة الأكثر إنتاجية ولكن غير رسمية مثل: التهرب الضريبي، المضاربة، التهريب، كل هذه لا يتم إدراجها في حساب الناتج المحلي الإجمالي².

- بالإضافة إلى مشكلة تقدير الخدمات الحكومية مثل خدمات القضاء والشرطة فليس لها أسعار سوقية، وبالتالي ليس هناك من سبيل لإظهار القيمة الحقيقية لها، إذ أنّها تقدر بمقدار ما أنفق عليها من أموال لأدائها³.

¹ هيثم الزغبى، حسين أبو زيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص: 37-38

² Fidelis Ezeala-Harrison, Op Cit, P 8

³ كامل البكري، رمضان محمد مقلد، وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000، ص 42

- عملية بيع وشراء الأسهم والسندات لا تمثل سوى نقل لمليتها حيث أنها لا تمثل إنتاجاً جديداً لذا يجب إستثناء هذا النشاط من حسابات الناتج المحلي، أما العمولات والسمسرة فهي تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي لأنها تعتبر خدمات جديدة¹.

2. معايير الدخل:

يستخدم معيار الدخل سواءً كان في شكله الإسمي أو الحقيقي لقياس النمو الإقتصادي ودرجة التقدم من بلد لآخر، ويتم وفق المعايير التالية :

أ. معيار الدخل القومي الكلي:

حيث يعتمد هذا المعيار من إسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياساً بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة إقتصادية²، إلا أن هذا المقياس لن يقابل في الأوساط الإقتصادية بالقبول لأن زيادة الدخل أو (نقصانه) قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً إقتصادياً عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً إقتصادياً عند إنخفاض عدد السكان، كذلك يتعذر الإستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة التي تتم من وإلى الدولة³.

ب. معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثاني وهو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الإعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكاناتها المختلفة لذلك يرمي بعض الإقتصادييين بالأخذ بهذا المعيار.

ج. معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الإعتبار حجم الدخل وعدد السكان معاً، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان أي:

متوسط دخل الفرد = الدخل القومي / عدد السكان⁴، ومن ثم فإنّ إختلافه من دولة لأخرى يشير إلى إختلاف مستوى معيشة الفرد بين هاتين الدولتين، كما أنّ نموه مع مرور الزمن يشير إلى حدوث تحسن

¹ هيثم الزغبى، حسين أبو زيت، مرجع سابق، ص 38

² اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، 247

³ محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص 88

⁴ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 247

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

في مستوى معيشة الفرد داخل نفس البلد¹، ويمكن قياس النمو الإقتصادي وفقا لهذا المعيار بإستخدام معياري معدل النمو البسيط والمركب :

✓ **معدل النمو البسيط:** والذي يحسب بالعلاقة التالية² :

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي للفترة } t - \text{متوسط الدخل الحقيقي للفترة } t-1}{\text{متوسط الدخل الحقيقي للفترة } t-1}$$

✓ **معدل النمو المركب :** والذي يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ويحسب بالصيغة التالية³:

$$CR = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث أن:

CR: معدل النمو المركب

Y_n: دخل سنة الأساس

Y₀: دخل آخر فترة

n: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه يعاني عدد من النقائص فهو لا يعكس توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، ويقاس متوسط الدخل في صورة رقمية لا تعكس كمية ونوعية السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد من خلال إنفاقه لهذا الدخل، فهو لا يعكس نوعية التعليم أو الخدمات الصحية أو نوعية الخدمات الثقافية التي يحصل عليها الفرد عند إنفاقه لهذا الدخل، ومن هذا المنطلق لا يعتبر متوسط الدخل الفردي مقياس صادق لمستوى رفاهية الأفراد، بالإضافة إلى ذلك بالرغم من أن الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي قد تعكس الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد للحصول عليها، إلا أنها لا تعكس التغير في الآثار السلبية التي تصاحب نمو الدخل، مثال على ذلك الزيادة في معدل تلوث البيئة أو الزيادة في معدل الحوادث.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد مقلد، النظرية الإقتصادية الكلية، قسم الإقتصاد للنشر، الإسكندرية، 2004-2005، ص

² محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 89

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد مقلد، النظرية الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 280-281

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

وتتضمن المعدلات النقدية أيضا المعدلات التالية:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية** : عادة ما يتم قياس الإقتصاد الوطني بإستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة إستنادًا الى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات قصيرة، ومن أهم هذه المعدلات المستخدمة نجد معدل نمو الناتج القومي، معدل نمو الدخل القومي¹.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة**: حيث لا تعتبر الأسعار الجارية تعبيرًا صحيحًا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم إستخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة التضخم وذلك بالإعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس².

- **معدلات النمو بالأسعار الدولية**: غالبا ما يتم إستخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب قياسها خاصة في مجال التجارة الخارجية بدلا من إستخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الإقتصادية المقارنة، وعلى هذا الأساس تقوم العملات المحلية وتحوّل الى مايعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم³.

ثانيا: المعدلات العينية (المعايير الإجتماعية).

مع التأثير الكبير لإرتفاع معدلات إزدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم إستخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الإقتصادي وعلاقته بمعدلات النمو السكاني، ونظرًا لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من إستخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الإقتصادي ومنها: نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية... الخ⁴.

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص 7

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد ، مرجع سابق، ص 118

³ نسيم سابق، ص 65

⁴ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، اطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم

الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 13

ويمكننا توضيح ذلك كمايلي¹:

1. معايير صحية:

حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- ✓ عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
- ✓ معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- ✓ عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ويمكن إستعمال هذه المعايير وغيرها بإيجاد عتبة معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه العتبة مأخوذة عن هيئة غالبا ماتكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة **WHO**.

2. معايير تعليمية:

نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الإقتصادي لذلك وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها نقيس درجة تقدم أو تخلف أي بلد، ومن المعايير الأكثر استخداما نجد:

- ✓ نسبة الذين يعرفون القرآن والكتابة من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي ، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

وبنفس طريقة المعايير الصحية فإنه يمكننا معرفة عتبة معينة تحدها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب لها صلة بالجوانب التعليمية كمنظمة التربية والثقافة والعلوم اليونسكو **UNESCO**.

3.معايير التغذية:

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى إنخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض القدرة على العمل فتتخفيض إنتاجية الفرد، مما يؤدي إلى إنخفاض دخله فتسوء تغذيته أكثر فأكثر، ومن المعايير المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد :

¹ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص : 249-251

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

- ✓ متوسط تصيب الفرد اليومي على السرعات الحرارية .
- ✓ نسبة النصب الفعلي من السرعات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

ثالثا: المعايير الهيكلية.

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه إقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية وبأسعار ملائمة، وحتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواق لتصرف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن هذا الوضع وعلى الأخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات إنعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، ومنها إستمرار إتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها و كذلك إستمرار تبعيتها الإقتصادية للعالم الخارجي، ومن هنا إتجهت تلك الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بيئتها الإقتصادية عن طريق الإتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه، إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة¹، وكل هذه المتغيرات أخذت كمعايير لقياس درجة نمو بلد عن بلد آخر فأستخدمت² :

- ✓ الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- ✓ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- ✓ نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج المحلي.

رابعا: مقارنة القوة الشرائية.

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بأسعار الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الإقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف إستناداً لذلك المقياس، ومن عيوبه أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الإقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية³، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لإقتصاديات الدول النامية ولذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها

¹ محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 108

² اسماعيل محمد بن ناقة، مرجع سابق، ص 252

³ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 120

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

(بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملة في الدول الأخرى)¹.

المطلب الثالث: محددات النمو الإقتصادي.

لقد إنصب إهتمام الدول بصورة أساسية حول المسائل التي تعمل على تسريع وتيرة النمو الإقتصادي سواءً كانت هذه الدول متقدمة أو نامية، لأنّ التباين في معدلات النمو من دولة إلى أخرى جعل من الضروري معرفة الأسباب الكامنة وراء إختلاف معدلاته والعوامل التي تؤدي الى زيادته.

في واقع الأمر إنّ هناك عوامل محددة للنمو الإقتصادي وتعمل على إحداثه وتتمثل أساسا في كمية ونوعية الموارد البشرية، تراكم رأس المال، التقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية والتنظيم الإقتصادي الكفء، وهناك عوامل أخرى تتعلق بشروط التوازن أي تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي على النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: كمية ونوعية الموارد البشرية.

نعلم أنّ: $\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$ ، فمن المعادلة نستنتج أنّه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الإقتصادي، أمّا إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي مع تضاعف عدد السكان فإنّ الدخل الفردي لا يتغير².

إنّ أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعيتهم والهزم السكاني، وزيادتهم في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل³، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سلبي على النمو الإقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على إستيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر المهارات الإدارية والتنظيم⁴.

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص 8

² اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 278

³ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 470

⁴ عادل زقير، مرجع سابق، ص 9

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل هي¹:

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل.
- ✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارات الفنية للعمال.
- ✓ كمية ونوعية المكاثن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.
- ✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

الفرع الثاني: تراكم رأس المال.

يطلق إصطلاح رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الإنساني وإستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو الحصول عليها²، بمعنى آخر هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأسمال الإستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق، والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الإقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع³.

إنّ المزيد من الأدوات المعاونة في عمليات الإنتاج تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد من الناتج والسلع والخدمات، وعلى ذلك يصبح الناتج للفرد من تراكم رأس المال مرتفعا⁴، فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته إقتطاع هذا المجتمع جزء من دخله في مرحلة ما وإدخاره، ومن ثمّ تحويل هذه المدخرات إلى الإستثمار⁵، فهو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الإقتصادي، فكلما زاد هذا الأخير كلما زاد النمو الإقتصادي والعكس صحيح، ويتخذ كميّار للتفريق بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ومن ناحية أخرى فإنّ التأثير الإيجابي للتكوين الرأسمالي أي زيادة معدل النمو الإقتصادي تأتي من منطلق أنّه كلما زاد التكوين الإستثماري كلما زادت الطاقة الإنتاجية كلما زاد الإنتاج وأمكن الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يؤدي الى المزيد من التخصص والتقدم التكنولوجي وزيادة معدل النمو الإقتصادي

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 279

² زهير عماري، تحليل قياسي اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، اطروحة

نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 9

³ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 13

⁴ فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، مرجع سابق، ص 354

⁵ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 13-14

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الذي يفوق معدل النمو السكاني¹، أمّا العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الإستثمار وأولها توقعات الأرباح والسياسات الحكومية، ويختلف تأثيرها من بلد لآخر².

الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي.

إنّ التطور التقني أو التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس الكمية من الموارد، ذلك أنّ التقدم التقني يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاجية حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أي أنّ العمال يتمكنون من إنتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل إستخدام هذه الأساليب، ويحدث التطور التقني من خلال التكوين الرأسمالي والإستثمار في مجالات البحث العلمي، فالتطورات التقنية السريعة إنّما هي وليدة الإستثمار المستمر في البحث والتطوير، وعلى ذلك فإنّ التقدم العلمي والتقني مثل أي تحسينات تتطلب نفقات إستثمارية، أي تتطلب تضحية بالإستهلاك الحالي³، فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الإقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال⁴.

الفرع الرابع: الموارد الطبيعية.

حيث أنّ إمتلاك الأراضي الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في عملية النمو والتنمية الإقتصادية، ولذلك فإنّ إستثمارها بشكل إقتصادي وكفؤ يجعل منها أداة في إنجاح عمليات النمو⁵، يعتمد إنتاج اقتصاد ما ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية من مياه ومعادن وخصوبة التربة، وقد تفقد هذه الموارد الصفة الطبيعية إذا لم يتم إستغلالها بشكل جيد لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، ومن ثم سوف يبقى النمو ثابتاً دون تغيير، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون شروط الطلب والتكاليف مشجعة من أجل تحويل الموارد من حالة غير مستغلة (الحالة الطبيعية) إلى حالة مستغلة ولعلّ ذلك يحتاج الى مايلي⁶:

✓ لا بد أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير إستغلال هذه الموارد.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الإقتصادية (تحليل كلي وجزئي للمبادئ)، مرجع سابق، ص 469

² اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 280

³ جيمس جواريتي، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي، الإختبار العام والخاص، دار

المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 587

⁴ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 14

⁵ عدنان مناتي صالح، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد

للعلوم الإقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد، 2013، ص 363

⁶ نسيمة سابق، مرجع سابق، ص 71

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

✓ لابد أن يكون عرض رأس المال والمهارات الفنية متطور بصورة تؤدي إلى تحويل هذه الموارد إلى إستعمالات أخرى ذات جدوى.

الفرع الخامس: التنظيم الإقتصادي الكفاء.

إنّ الدولة التي تستطيع أن تحسن كفاءة إستخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج وأن ترفع معدل نموها الإقتصادي، وإذا كان التنظيم في دولة ما يفتقد الكفاءة ويتسم بالإسراف فإنّه يعوق النمو¹، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي إستخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور مؤزّع للموارد على القطاعات الإقتصادية بعيدًا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الإقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الإقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعومة للسلوك الإنتاجي والإستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية².

الفرع السادس: عوامل أخرى.

إلى جانب العوامل التقليدية السابقة توجد محددات أخرى تؤثر على النمو الإقتصادي والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: القطاع العام.

يلعب القطاع العام دورًا كبيرًا في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تدخل الدولة عبر السياسة المالية حيث يتم ذلك من خلال:

1. الضرائب:

تهدف السياسة الضريبية إلى تحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع وذلك من خلال منح إمتيازات ضريبية والمتمثلة في خفض معدل الضريبة أو الإعفاء من أدائها للأنشطة الإقتصادية التي ترغب الدولة من رفع معدل النمو الإقتصادي فيها، حيث أنّ زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع يؤدي إلى عرقلة النمو الإقتصادي خاصة إذا تجاوز هذا العبء الطاقة الضريبية للأفراد، بالإضافة إلى التغيرات المتكررة في التشريع الضريبي تؤثر سلبا على محددات النمو الإقتصادي³.

¹ جيمس جواريتي، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص 588

² محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 12

³ عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص ص: 126-127

2. الإنفاق العام.

يعتبر الإنفاق الحكومي محركاً للنمو الإقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد الوطني وذلك إذا تم توجيه هذا الإنفاق نحو قطاعات الإقتصاد بصورة صحيحة، لأنه إذا تم توجيهه نحو القطاعات الغير حيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة سوف يؤدي إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الركود الإقتصادي¹.

وسوف يتم التفصيل في أثر الضرائب والنفقات العامة على النمو الإقتصادي في الفصل الموالي.

ثانياً: القطاع المالي.

يلعب النظام المالي دوراً هاماً في عملية النمو الإقتصادي، حيث أنه عادة ما يعتبر مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي وأساس التقدم التكنولوجي، كما أنه وسيلة لتعبئة المدخرات وأداة لتوفير السيولة للإقتصاد الوطني وتشجيع الإستثمار ورفع معدلات النمو الإقتصادي²، والنظام المالي المتطور يعني³:

- ✓ تعبئة المدخرات، وذلك من خلال توجيه الموجودات نحو الإستثمارات المربحة في الوقت الذي يوفر فيه درجات عالية من السيولة.
- ✓ يحمي المستثمرين من خلال السماح لهم بتنوع الإستثمارات.
- ✓ يقلل من تكاليف الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخططة لها.
- ✓ مراقبة الإستثمارات من أجل التقليل من المخاطر المتعلقة بسوء إدارة الموارد.

ثالثاً: الإدخار المحلي.

إنّ دراسة الإدخار في الأمد الطويل هي في مركز التحليل الإقتصادي، وذلك أنّ الإدخار المحلي هو مصدر العرض لرأس المال والذي يعتبر العامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل ونموها عبر الزمن، وإنّ أحد الأركان الأساسية لعملية النمو الإقتصادي هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الإستثمار) وحيث أنّ كل إستثمار يقابله إدخار، فإنّ رفع معدل الإستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الإدخار المحلي الذي له أهمية كبيرة في الإسراع بعمليات النمو الإقتصادي وتحفيز الإستثمار، فهو السبيل لرفع معدلات الناتج الكلي والدخول، ويؤدي الإنخفاض في معدلاته إلى تفاقم التبعية لرؤوس الأموال الأجنبية وإضعاف الإقتصاد الوطني، وقد أصبحت الدول تراهن على المدخرات الوطنية لإحداث التنمية وتؤكد

¹ عادل زكريا، مرجع سابق، ص 14

² نسيم سابق، مرجع سابق، ص 70

³Jean Philippe Cotis .Comprendre La Croissance Economique, Analyse Au Niveau : Macroéconomique, Sectoriel De L'entreprise, Les Editions De L'OCDE, France, 2004, P45

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

على دورها كوسيلة إقتصادية لتأجيل الإستهلاك وتفادي الضغوط التضخمية وضمان الإستقرار الإقتصادي¹.

رابعاً: الإستثمار.

يؤدي الإستثمار كما ذكرنا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية ولهذا فهو يمثل الإنفاق على إنتاج السلع كالمكائن والآلات ووسائل النقل والمباني الجديدة وزيادة مخزون المواد الأولية والسلع الوسيطة، ويلعب دوراً أساسياً في عمليات النمو الإقتصادي وذلك من خلال²:

- ✓ زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان.
- ✓ توفير فرص العمل وتخفيض نسب البطالة.
- ✓ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد.
- ✓ حصول البلد على العملات الصعبة وذلك من خلال عمليات التصدير، وبالتالي تأثيره الإيجابي على ميزان المدفوعات.

خامساً: التضخم.

إستنتج كل من **Fisher** و **Gregorio** سنة 1993 أنه توجد علاقة عكسية بين تقلب معدلات التضخم والنمو الإقتصادي، ومن جهة أخرى أثبتت دراسة **Rajhi** و **Vieilieu** سنة 1993 أنّ التضخم لا يعتبر بمثابة متغير له صلة تفسير النمو الإقتصادي ولكن الأمر يرجع إلى سرعة تقلب الأسعار، كما خلاص **Barro** سنة 1997 في دراسته أنّ إنخفاض التضخم هو في الواقع متغير مساعد على الوصول إلى أعلى درجات النمو الإقتصادي في الأمد الطويل³.

من الناحية النظرية قد تم توضيح أنّ التضخم يسبب تشوهات في الإقتصاد، حيث عندما ترتفع أسعار المواد الأولية والإستهلاكية ينخفض الدخل الحقيقي للأسر وبالتالي ينخفض الإدخار، وفي الأجل الطويل يعمل التضخم على التقليل من النمو الإقتصادي لأنّ الإقتصاد بحاجة إلى إدخارات لتمويل المشاريع الإستثمارية المختلفة التي تحفز النمو، بالإضافة إلى تعذر أصحاب المشاريع لتخطيط أنشطتهم خاصة

¹ أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص ص: 35-36

² عدنان مناتي صالح، مرجع سابق، ص 360

³ بربري محمد أمين، إختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 184

فيما يتعلق بكم الإنتاج في فترات التضخم وصعوبات التنبؤ بالطلب ومتوسط تكاليف الإنتاج، إضافة إلى ذلك أنّ ارتفاع معدلات التضخم يضعف من أداء المؤسسات المالية والأسواق ويثبط تعاملها مع الأسواق العالمية، إضافة إلى ذلك يؤدي إلى عدم اليقين حول الأسعار المستقبلية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وهذا يزيد من المخاطر بين الشركاء التجاريين المحتملين، وبالتالي تثبيط التجارة الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالمصارف التجارية فإنّ ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل قيمة مدخرات المودعين وقيمة القروض المصرفية والإعتمادات المالية¹.

سادسا: سعر الصرف.

لقد أثبتت الدراسات التجريبية العلاقة السلبية القوية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الإقتصادي مثل دراسة **Bosworth , Collins And Chen 1995** حيث أوضحت هذه الدراسة أنّه قد توجد عواقب على الأجل الطويل، في حين أوضحت دراسة **Collin And Razin 1997** أنّ التغيرات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي ترتبط بعدم اليقين حول وضعية الأسعار النسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر كبيرة وضعف الإستثمار وهذا يؤدي إلى إرتفاع تكاليف التكييف مع هذا الوضع مثل الإنخفاض في الإنتاج، إنتقال النشاط الإقتصادي من القطاعات القابلة للتداول إلى القطاعات الغير قابلة للتداول، تقلبات أسعار الفائدة الأمر الذي يؤدي الى عدم الإستقرار المالي.

وحسب **Ghura And ،Cottani ،Cavallo And Khan 1990 ،Edwards 1988** و**Gvennes 1993 ،Sekat And Varoudakis 1998** أنّ اختلال سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض في الكفاءة الإقتصادية وسوء توزيع الموارد، وهروب رؤوس الأموال، إنخفاض الأرباح².

على الرغم أنّ هذه الدراسات أوضحت أنّ هناك علاقة بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي إلاّ أنّها لم توضح نظام سعر الصرف الأكثر ملائمة، وهناك عدد من الدراسات النظرية التي تناولت هاته المسألة، وحسب **Bailliu** أنّ درجة مرونة سعر الصرف تؤثر على النمو الإقتصادي، حيث يرى البعض أنّ سعر الصرف المرن يمكن أن يعزز النمو الإقتصادي من خلال السماح للإقتصاد في ظل عدم مرونة الأسعار والأجور الإسمية إلى إمتصاص الصدمات الإقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك سعر الصرف المرن يسمح للبلاد بإدارة السياسة النقدية بإستقلالية من أجل إمتصاص الصدمات الداخلية والخارجية ورفع الإنتاج،

¹Christian R.K Ahortor ,Deodat Emilson Adenutsi, **Inflation, Capital Accumulation And Economic Growth In Import Dependent Developing countries**, A Paper Prepared For The 14th Annual Conference On Econometric Modeling For Africa, 8-10 July, Nigeria ,2009, P7

² Naoufel Ziadi, Ali Abdallah, **Taux De Change, Ouverture Et Croissance Economique Au Maghreb**, Projet De Communication Soumis Au Colloque International : (Enjeux Economiques, Sociaux Et Environnementaux De La Libéralisation Commerciale Des Pays Du Maghreb Et Du Proche-Orient, 19-20 Octobre, Rabat, Maroc, 2007 ,p 3

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

ووفقا لبعض الكتاب فإن إقتصاديا العديد من الأسواق الناشئة لايمكنها تطبيق سياسة نقدية مستقلة بسبب سياسات الإقتصاد الكلي الخاصة بها وإرتباط عملتها بعملة قوية، حيث أكد **Masson 2000** أن التغيير في نظام الصرف يؤثر على النمو الإقتصادي¹.

ويوضح أيضا **Levy-Yeyati And Edwards** سنة 2003 في دراسة شملت 183 بلد خلال الفترة من 1974 إلى 2000 إلى أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الإقتصادي في الدول الناشئة والصناعية على حد سواء، إستخلص الباحثان أن نمو الإنتاج الحقيقي كان أكثر حساسية للصدمة السلبية مقارنة بالصدمة الإيجابية، وبشكل دقيق وجد المؤلفان أن التدهور في شروط التبادل بنسبة قدرها 10% أحدث تقلصا في الإنتاج الحقيقي بنسبة قدرها 0.4% في الدول المستخدمة لنظام سعر الصرف الثابت فالتأثير كان مضاعفا².

سابعا: الإنفتاح التجاري.

إن نمو وإزدهار الدول يعتمد على طبيعة التفاعل الذي يتم بينها، لكن أثر هذا الأخير لا يعني بالضرورة حتمية المكاسب، بل أن حصة تفاعل كل دولة مع العالم الخارجي تعتمد على إستعداد هذه الدولة للإستفادة من الفرص المتاحة من الإندماج في الإقتصاد العالمي، وهناك مجموعة من القنوات التي يمكن أن يؤثر بها إندماج دولة ما في الإقتصاد الدولي على نموها الإقتصادي، فإذا كانت الدولة تنتج سلعة أو خدمة بكفاءة أكبر من غيرها هذا يعني إنفتاحها على العالم يوفر لها سوقا أوسع لمنتجاتها مما يعني زيادة نموها الإقتصادي³، ويمكن أيضا للدول النامية أن تستفيد من حرية التجارة الدولية التي بواسطتها يسهل الولوج إلى التكنولوجيات الحديثة والمعارف الجديدة والتي تكون أكثر توافرا لدى الدول المتقدمة، ومن منطلق نقل التكنولوجيا يمكن التحسين من نوعية وجودة منتجات الدول النامية مما يسمح لها بتطوير هياكل الإنتاج وقد ترتقي إلى الأسواق العالمية، حيث أنه كلما زاد الإنفتاح التجاري وحركة رؤوس الأموال إرتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، ويقاس مستوى التحرير التجاري من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام⁴:

$$\text{Openness To Trade Rate} = \text{Exports} / \text{GDP}$$

¹Jeannine Bailliu, Et Autre, **Régimes De Change Et Croissance Economique Dans Les Marches Emergents**, Revue De La Banque Du Canada, N 17, 2002, P 350-351

² جبوري محمد، تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي، دراسة نظرية قياسية باستخدام بيانات بانل، اطروحة نيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود، بنوك، ومالية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 285

³ محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص 105

⁴ عادل زقير، مرجع سابق، ص 15

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

كما أنه يدعم تزايد كفاءة تخصيص الموارد، ومنه على المدى القصير تتم عملية تحفيز النمو الإقتصادي، ولعل من أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات والنمو الإقتصادي مايلي¹:

- أن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدولة من التخصيص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الإقتصادية المتاحة وزيادة معدلات الإنتاجية، ومن ثم زيادة معدلات النمو الإقتصادي.

- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

- إن التوسع في الصادرات يساعد أيضا في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة لتطوير العمليات الإنتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي لإستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يساهم في زيادة الإستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الإقتصادي.

- إن سياسة التوسع في الصادرات تساهم في زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب، وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى إستغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة وزيادة الوفرة الإقتصادية المتاحة لها ومن ثم دعم النمو الإقتصادي.

المطلب الرابع: فوائد وأعباء ومعوقات النمو الإقتصادي.

يعبر النمو الإقتصادي على مدى رفاهية المجتمع وتقدمه وتطوره، حيث يلعب هذا المؤشر دورا هاما على المستوى الإقتصادي والإجتماعي لأي بلد نظرا لأهميته في تحقيق فوائد تعود على شعوبها، والأكد أن أي هدف يتطلب تحقيقه ينجر عنه تحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه وقد تكون هناك معوقات تجعل من الصعب حدوث نمو إقتصادي والإرتقاء بالبلد وهذا ما سوف نتطرق اليه.

¹ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر ، مصر ، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص: 49-50

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الفرع الأول: فوائد النمو الإقتصادي.

من بين أهم الفوائد التي تتجم على النمو الإقتصادي مايلي:

أولاً: تحسين مستوى المعيشة.

يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الإقتصادي، حيث أنّ الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى فإنّ تحسين مستوى الدخل سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل للسلع الإستهلاكية الضرورية (الغذاء، الملابس.....)¹.

ثانياً: زيادة العمر المتوقع للسكان ومحاربة الفقر.

زيادة العمر المتوقع للسكان وذلك بتوفير الرعاية الصحية لهم وتحسين بيئة العمل مما تمكنهم من العيش لفترة طويلة، ومكافحة الفقر من خلال إتخاذ الإجراءات المختلفة من طرف الحكومة كزيادة الدخل والأرباح، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية التي تمكن الدولة من تخصيص جزء من موازنة الدولة لخلق فرص العمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية المجانية التي تستهدف الطبقة الفقيرة².

ثالثاً: تحسين مستوى الخدمات العامة.

إنّ زيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة مستوى الدخل وكنتيجة للنمو الإقتصادي من الممكن إستخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل (رأس المال البشري) مما يساهم ثانية في تعزيز إجراءات الإنماء الإقتصادي³.

¹ محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص 107

² طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم

التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 97

³ محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص ص: 107-108

الفرع الثاني: أعباء النمو الإقتصادي.

تعتبر تكاليف النمو الإقتصادي أو أعباءه بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل تحقيق معدلات إيجابية في قيمة الناتج، ومن بين أهم هذه الأعباء مايلي:

أولاً: التكاليف البيئية والصحية.

لقد أثبتت العديد من الدراسات والتجارب أنّ النمو الإقتصادي السريع يرافقه تلوث بيئي مرتفع، وذلك لكونه يمثل السمة المصاحبة لعملية النمو الإقتصادي في معظم دول العالم وخاصة المتقدمة، وأيضاً الدول التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الإقتصادي، حيث أنّ العامل البيئي بإمكانه أن يؤثر على الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والقادمة، سواءاً من خلال الغازات السامة المنتشرة في الجو، أو من خلال التلوث المائي الذي يضر النشاطات الزراعية¹.

ثانياً: التكاليف الإجتماعية.

وذلك من خلال زيادة الفوارق الطبقيّة في أكثر البلدان، حيث حملّ النمو الإقتصادي بعض الفئات الإجتماعية تكاليف لا تطاق²، حيث كان مصدر لحالات فقر خاصة المزارعون، صغار التجار والحرفيون، ومما لا شك فيه أنّ النمو الإقتصادي أوجب على بعض الفئات الإجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق وكذلك بالنسبة لبعض الدول (شروط العمل للعمالة المتخصصة والعمالة المهاجرة، إستغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي هي في طريق النمو)، وفي التحليل الكلاسيكي لا تؤخذ هذه التكاليف بعين الإعتبار خاصة الكميات الإقتصادية المجمعة التي تعنى بحساب النمو الإقتصادي كالناتج المحلي الإجمالي³.

ثالثاً: التضحية بالإستهلاك.

كلما زاد معدل النمو الإقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والإستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الإستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل⁴.

¹ نسيمة سابق، مرجع سابق، ص 73

² طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 97

³ محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص 108

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الإقتصادية تحليل كلي وجزئي للمبادئ، مرجع سابق، ص 472

رابعاً: التضحية بالراحة الآنية.

إنّ الرفح من حجم الإنتاج ومن ثم معدل النمو الإقتصادي يعني زيادة الموارد الإقتصادية للمجتمع، ويتطلب ذلك زيادة حجم العمالة والحجم الساعي للعمل، حيث تعبر كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل عن التضحية بالراحة الآنية للأفراد والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو إستغل ذلك الوقت في العمل مقابل أجر ما¹.

الفرع الثالث: معوقات النمو الإقتصادي.

ومن بين المعوقات التي تقف كحاجز يصد تحقيق النمو الإقتصادي مايلي²:

أولاً: التعليم.

لا جدل في أنّ التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حدّ كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة في سير العمل في مختلف ميادين الإنتاج بات من الضروري الإرتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، إنّ شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لابد من أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ أو لا يكتب ولا يحسب، كما أنّ مديرا متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيها هو أحسن بكثير من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال، فإنّ معظم الدراسات تحث على زيادة الإنفاق على التعليم لأنّ النقص فيه يشكل عائقا خطيرا للنمو الإقتصادي.

ثانياً: الصحة.

من الثابت تاريخيا أنّ الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بإرتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، ويكون الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين أكثر فعالية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع مقارنة عندما يكون المستوى الصحي متدني.

ثالثاً: حجم ونوعية الموارد الطبيعية.

يمكن القول أنّ الموارد الطبيعية ذات أهمية لعمليات النمو لأي دولة تتوفر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو سوف يكون هذا الأخير أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلاّ موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها أو الإستفادة منها.

¹ نسيمه سابق، مرجع سابق، ص 74

² فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، مرجع سابق، ص: 361-358

رابعاً: الأنظمة والإجراءات الحكومية.

حيث يلاحظ في كثير من الدول النامية سيطرة الأنظمة و الإجراءات الحكومية على مناخ الإستثمار والتنمية بشكل متزايد أو مبالغ فيه أو عقيم، كما أنه مازال بعضها الذي ينظم النشاط الإقتصادي في حاجة إلى تطوير أو تحديث، ما يعني أن تركها بهذه الحالة سوف يؤدي إلى إعاقة النمو الإقتصادي أو فشله.

المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي.

حضي النمو الإقتصادي بإهتمام واسع في الفكر الإقتصادي، حيث تمّ تناوله من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين خلال فترات زمنية متتالية وكل فترة تختلف عن الأخرى، وهذا ماجعل النظرة إليه تختلف عبر مراحل تطوير الفكر الاقتصادي، حيث حاولت النظريات الإقتصائية تفسير النمو الاقتصادي حسب إتجاهاتهم الفكرية والتي كان لها تاريخ طويل يمتد على الأقل إلى بدايات المذهب الفكري لدى آدم سميث وإنهاءً بنظرية النمو الحديثة.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الإقتصادي.

ظهرت النظرية الكلاسيكية مع بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتعود إسهاماتها إلى كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس مالتوس، ولقد إستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى سيادة حالة الإستخدام الكامل للموارد، وسوف نتطرق إلى أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية المتعلقة بالنمو الإقتصادي.

الفرع الأول: أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية.

لقد اختلفت نظرة الإقتصاديين للنمو الإقتصادي رغم إنتماهم إلى نفس المدرسة، ومن بين هذه الأفكار نذكر منها مايلي:

أولاً: آدم سميث Adam Smith (1723-1790).

لقد كان لكتاب **Adam Smith** " دراسة في طبيعة ومسببات ثروة الأمم" والذي صدر لأول مرة عام 1776 تأثير كبير على الدارسين وواضعي السياسة الإقتصادية، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الإقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعيقه وتقف في طريقه، وتتمثل أهم نقاط نظريته فيما يلي:

1. تراكم رأس المال Capital Accumulation:

حسب **Adam Smith** يحدث النمو الإقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج السنوي والتي تتطلب التوسع في تراكم رأس المال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة نمو الناتج أو الدخل القومي¹، وحسب **Smith Adam** فإنه يجب طرح التساؤل التالي: كيف يتحدد معدل الإستثمار؟ والإجابة عنه تكون: من خلال معدل الإدخار، ففي الواقع أنّ رأس المال يزيد من خلال تقليل الإسراف²، ونظرًا إلى أنّ سلوك المجتمع يسير في نفس إتجاه سلوك الأفراد فإنّ تزايد حجم التراكم الرأسمالي في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل، وبالتالي فإنّ معدل الإدخار يتوقف على معدل الإستثمار، أمّا مصدر الإدخار فيتمثل في جزء من عائدات إستثمار رأس المال وجزء من عائدات إيجار الأراضي، وعلى ذلك فإنّ أفراد طبقتي الرأسماليين وملاك الأراضي هم أكثر الأفراد قدرة على الإدخار، أمّا الطبقات العاملة فهي غير قادرة على تحقيق مدخرات نظرا لسيادة قانون " الأجر الحديدية " **Iron Laws Of Wages** الذي ينص على أنّ أجر العمال تميل للتساوي مع حاجاتهم الضرورية بما يكفي للحفاظ على حياتهم³.

2. تقسيم العمل Division Of Labour:

يعتبر **Adam Smith** بأنّ العمل مصدر لثروة الأمم وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد إهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص⁴، وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها⁵:

✓ الزيادة في مهارات وبراعات العمال.

✓ توفير الوقت.

✓ زيادة الإبتكارات، فهذا الإبتكار هو نتيجة تركيز إهتمام العامل لأداء مهمة سببها تقسيم العمل.

فتقسيم العمل يولد وفرة خارجية وتحسن مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإنّ التخصص يسهل عملية تراكم رأس المال وإستخدام المكائن⁶.

¹ Christopher J, And Others, **The Oxford Hand Book Of Adam Smith**, Oxford University Press- United Kingdom, 2013, P 672

² Irma Adelman, **The Theories Of Economic Growth And Development**, Standford University Press, Standfor, California, 1961, P33

³ محمد مدحت مصطفى، سهير عيد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 61

⁴ مدحت القرشي، **التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 56

⁵ Robert B. Ekelund, Jr. Rpbert F. Hébert, **A History Of Economic Theory And Method**, 6thed, Waveland, Press INC, USA, 2014,P 128

⁶ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 56

3. القانون الطبيعي Natural Law:

دعى **Adam Smith** إلى فلسفة العمل الحرّ والمستقل، فحرية العمل تزيد من ثروة المجتمع ورغبة الأفراد في كسب الدخل بالطريقة التي يراها أفضل¹، حيث اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الإقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه، وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشده إلى السوق، فإن كل فرد إذا ماترك حراً فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان **Adam Smith** ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة².

4. أعوان النمو الإقتصادي Agents Of Economic Growth:

يعتبر **Adam Smith** أنّ المزارعين والمنتجين ورجال الأعمال هم الأعوان الإقتصادية الرئيسية للنمو الإقتصادي، حيث إعتبر أنّ التجارة الحرة والمنافسة في السوق الحرة تدفع المزارعين والمنتجين ورجال العمال إلى توسيع الأسواق المحلية والعالمية والذي بدوره يحفز عملية النمو الإقتصادي بسرعة كبيرة، فحسب رأيه أنّ الزراعة والصناعة والتجارة هي أنشطة مكملة لبعضها البعض³.

ثانياً: دافيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823):

يرى **Ricardo** أنّ الزراعة أهم القطاعات الإقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، لكنّها تخضع لقانون الغلة المتناقصة⁴، حيث يقوم **Ricardo** بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود بالإستناد إلى أفكار آدم سميث فإنه يعتبر أنّ حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أي أنّ المردودية في هذه الحالة متناقصة⁵.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الإقتصادي عند **Ricardo** والذي يحل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هم الرأسماليون والعمال الزراعون وملاك الأراضي⁶، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية النمو إذ يوفرون الرأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال إندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين

¹Ne.Thi.Somashekar, **Development And Environmental Economics**, New AGE International (P) Limited Publishers, New Delhi, 2003, P56

² خبايا عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، مرجع سابق، ص 42

³Ne.Thi.Somashekar ,op ,cit, p 56

⁴ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 58

⁵ صوابيلي صدر الدين، مرجع سابق، ص 32

⁶ Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, **Elements De Croissance Economique**, Centre De Publication Universitaire, Tunisie, 2009,P43

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو، أما العمال الزراعون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء إستخدام الأراضي المملوكة لهم¹.

يعطي كذلك **Ricardo** أهمية للعوامل الغير إقتصادية في عملية النمو الإقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والإستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الإقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل².

ثالثا: روبرت مالتوس **Robert Malthus (1766-1834)**:

نشر **Malthus** أفكاره في كتابه " **An Essayon The Principle Of Population** " سنة 1798³ حيث يفسر فقر جزء كبير من السكان من خلال الفجوة الطبيعية الموجودة بين نمو السكان بالمتوالية الهندسية (1,2,4,6,8,16,32.....) وبين نمو سبل العيش والذي يعبر عنه بالمتوالية الهندسية التالية (1,2,3,4,5,6.....)، وهذه الفجوة ناتجة عن القوانين الطبيعية⁴، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(2): أثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي حسب **Malthus**.

اليوم	بعد	بعد	بعد	بعد	بعد	بعد	بعد	بعد	بعد
	25	50	75	100	125	150	175	200	سنة
عدد السكان	1	2	4	8	16	32	64	128	256
كمية الغذاء	1	2	3	4	5	6	7	8	9

المصدر: نسيم سابق، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2015-2016، ص 79

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 58

² صوابلي صدر الدين، مرجع سابق، ص 32

³James M . Cypher , **The Process Of Economic Development**, 4th Edition,Routledge, London, 2014, P129

⁴Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Op,Cit,P 45

من خلال الجدول نلاحظ أنّ **Malthus** إعتبر أنّ نمو السكان يتزايد بعد كل 25 سنة وبمعدلات أسرع من معدلات تزايد إنتاج الأغذية وبالتالي تكون نهاية السكان بالفناء، حيث يرى أنّ الطبيعة هي الكفيلة بتحقيق التوازن بين معدل نمو السكان وكمية الأغذية المتاحة ويكون ذلك بإنتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات والفقر، ويؤكد **Malthus** أنّ نمو السكان يحبط مساعي النمو الإقتصادي وأنّ نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأنّ أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف¹، ولعلاج هذه المشكلة يقترح **Malthus** مايلي²:

- أن يتحقق التوازن بين السكان والموارد الغذائية بالحروب والكوارث وإنتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنّه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.

- يجب الإمتناع الإختياري عن الزواج مدى الحياة أو إلى زمن محدود، وكأنّه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الإنسان، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد وتنظيم النسل.

- يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال العمال من الرأسماليين، أي الإهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أنّ تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أمّا تزايد الفقراء فيؤدي إلى التخلف.

- منع المنح والمساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظّمات الخيرية لأنّها تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون علة على العالم.

وتتمثل النظرية المالتسية في التنمية والنمو في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء أكبر من الإستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة مما يوفر فرص ربحية الإستثمارات فيه، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلّة المتزايدة والتقدم التكنولوجي لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد **Malthus** بأهمية القطاعين معا وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر³.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 60

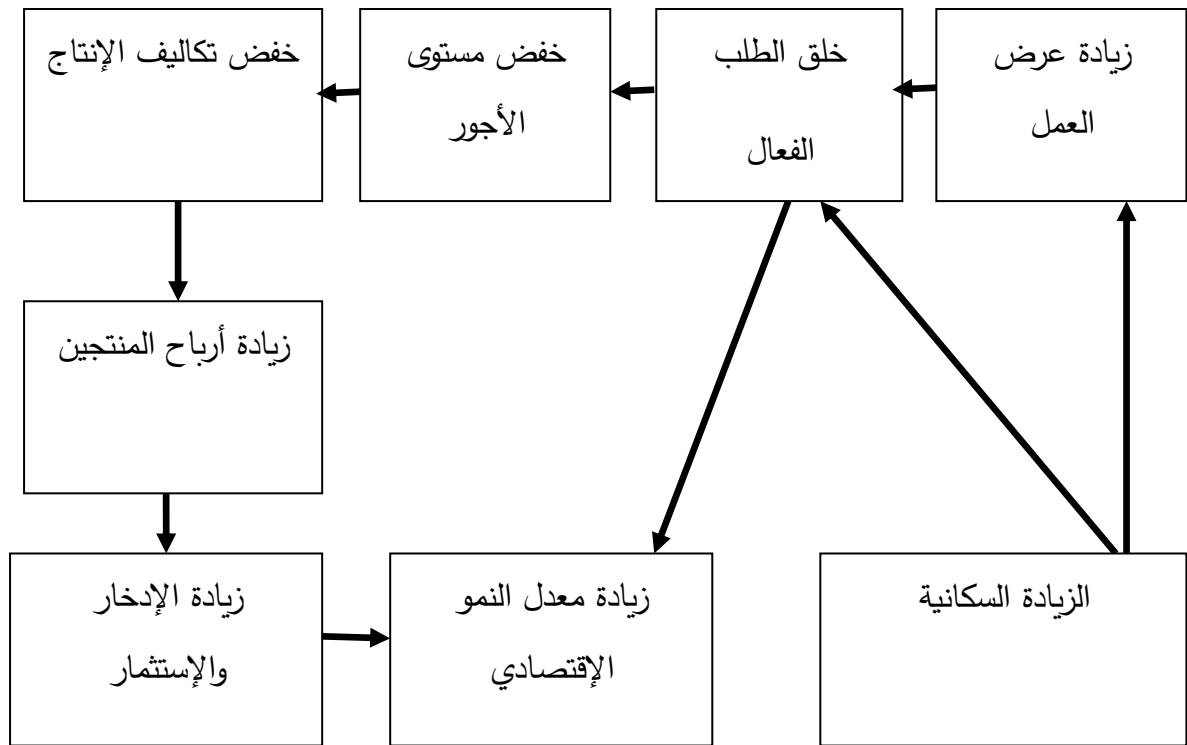
² ضيف أحمد، مرجع سابق، ص ص : 18-19

³ جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص 31

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

ويرى **Malthus** بأنه على الطلب الفعّال أن ينمو بالتناسب مع إمكانية الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية لكنّه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز أيضا على إدخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الإستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وأنّ انخفاض حجم الإستهلاك يعيق النمو، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للإقتراض فيقترح **Malthus** فرض ضرائب على ملاك الأراضي¹، والشكل التالي يوضح نموذج **Malthus** حول النمو الإقتصادي:

الشكل (5): نموذج **Malthus** للنمو الإقتصادي.



المصدر: نسيم سابق، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2015-2016، ص 80

يوضح **Malthus** من خلال الشكل أنّ الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة في عرض العمل الذي يؤدي بدوره إلى خفض مستويات الأجور وتكاليف الإنتاج، وزيادة أرباح المنتجين مما يحفز على الإدخار والإستثمار في آن واحد وهو ما يدفع بعجلة النمو الإقتصادي الى الأمام.

¹ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 19

رغم أنّ تحليلات وإستنتاجات **Malthus** تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلاّ أنّه بشكل عام فإنّ التحليلات والنظرة المتشائمة عنده لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان، ولأنّ إنتاج الغذاء قد إزداد بمعدلات أعلى مما توقعه **Malthus** وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد¹.

رابعاً: كارل ماركس **Karl Marx (1818-1883)**.

إنّقد **Marx** في كتابه " رأس المال" المنشور سنة 1867 النظام الرأسمالي وآلياته وإستنتاج بأنّ القوى الإقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطوراً²، وتقوم النظرية الماركسية في النمو الإقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أنّ النظام الإقتصادي هو أساس النظم الإجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فلقد تعاقبت على الإنسانية عدّة نظم إقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الإقتصادي، أمّا النظام الإجتماعي الذي ركز عليه **Marx** إهتماماته فهو النظام الرأسمالي الذي يرى أنّه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الدخلية والتي تحول دون تحقيق عملية نمو ناجحة³، وذكر بأنّ الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدّة الصراع الطبقي، ثم ظهرت كتابات أخرى لاحقة تستند إلى منهج **Marx** وتضع أسس وفرضيات النظام الإشتراكي كما يلي⁴:

- الملكية العامة لموارد الإنتاج، حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل.
- أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة، طالما أنّ عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة، فإنّ دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.
- إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي، حيث تجرى عملية الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي، حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.
- التوزيع في النظام الإشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 60

² أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 19

³ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 20

⁴ أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 19

وحسب **Marx** توجد طبقتان في هذا النظام هما طبقة الرأسماليين وطبقة العمّال، فالطبقة الأولى تمتلك وسائل الإنتاج وأمّا الطبقة الثانية فهي تمتلك قوة العمل¹، بحيث يهدف الرأسماليون إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح أو فائض القيمة، أمّا العمل فيمثل المصدر الرئيسي لعملية الإنتاج².

ويرى **Marx** أنّ الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمّال، وأنّ فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإنّ حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، ولم يرى **Marx** أي مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور الى الأسفل لكنه تنبأ بأنّه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإنّ مايسميه بالجيش الاحتياطي للعمال **Reserved Army Of Unemployed** سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، إنّ ردّ فع الرأسماليين على ذلك إمّا بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محلّ العمل، وبسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال وإتجاههم إلى إحلاله محلّ العمل تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على إستهلاك جميع السلع المنتجة وبالتالي فإنّ فشل الطلب الفعّال يدفع الرأسمالية إلى الإنهيار من جراء تناقضاتها الداخلية³.

مما سبق يتضح أنّ فكر الكلاسيك في النمو الإقتصادي يتركز في أنّ النظام الإقتصادي الرأسمالي يعد سبّاقاً بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم التكنولوجي النمو السكاني تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الإنتعاش الإقتصادي وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فتظهر موجة جديدة من الركود ثمّ النمو فالإنتعاش وهكذا⁴.

كما يمكن تلخيص النموذج الكلاسيكي عبر الدوال التالية⁵:

- دالة الإنتاج:

$$O = f(L.K.Q.T) \dots(1)$$

¹Mohamed Tlili, Rami Abdelkafi, Op, Cit, P 50

²NE.Thi.Somashekar, Op, Cit, P 69

³ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 61

⁴ جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص 32

⁵ بلال ملاخسو، مرجع سابق، ص ص : 74-75

Output الإنتاج **O**

Labor Force قوة العمل **L**

Known Resources المتاح من الأرض **K**

Capital رأس المال **Q**

Technique التقدم التقني **T**

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لإعتباره عاملا غير إستراتيجي.

✓ مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الإستثمار:

$$T = T(I).....(2)$$

✓ الإستثمار يتوقف على الأرباح:

$$I = dQ = I(R)....(3)$$

حيث يقصد بالإستثمار هنا الإستثمار الصافي I والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال).

✓ الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي وعرض العمل:

$$R = R(T, L)....(4)$$

✓ حجم قوة العمل يتوقف على مستوى الإستثمار:

$$L = L(W)...(5)$$

✓ الأجور تتوقف على مستوى الأسعار:

$$W = W(I)...(6)$$

علما أنّ مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي أي $O = R + W$ ، أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون $W = WL$ حيث أنّ W معدل الأجر الأدنى.

وعلى ذلك فإنه وبإفتراض أنّ الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي ستكون الكيفية التي يسير بها النموذج على النحو التالي:

$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT \rightarrow dW \rightarrow dL \rightarrow dR$$

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

بمعنى أنّ أي زيادة في مستوى الأرباح تدفع إلى زيادة مستوى الإستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال أو التغيير في المستوى التقني، ثم التغيير في مستوى الأجور والتغيير في مستوى الطلب على عنصر العمل وبالتالي تغيير في مستوى الأرباح وهكذا¹.

ورغم الإختلاف في آراء المفكرين الكلاسيك بخصوص نظرية النمو الإقتصادي إلا أنّهم إتفقوا في نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي²:

- إتفاق الكلاسيك على أنّ الإنتاج دالة لعدّة عوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي)، كما أنّ التغيير في قيمة الإنتاج تحصل بتغيير إحدى هذه العوامل أو كلها، كما إعتبر الكلاسيك بأنّ الموارد الطبيعية ثابتة وأنّ بقية العوامل متغيرة، وعليه فإنّ القوى الدافعة للنمو الإقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال الذي يعتمد على الأرباح وإنّ التقدم التكنولوجي لا يتم إلاّ من خلال تكوين رأس المال وبذلك فإنّ الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

- إعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أنّ تزايد هذا الأخير يؤدي إلى تزايد حجم السكان وفي نفس الوقت تزايد عدد السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

- إعتقد الكلاسيك بأنّ الأرباح تتجه نحو الإنخفاض حيث يقولون بأنّ الأرباح لا تتزايد بشكل مستمر بل تتجه إلى الإنخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي والسبب يعود حسب **Smith Adam** إلى زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

- يعتقد الكلاسيك بأنّه عند وجود السوق الحرّة فإنّ اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني.

- الحاجة إلى العوامل الإجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، حيث أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الإجتماعية والمؤسسية التي تساعد على النمو الإقتصادي، وهذه البيئة تتمثل في قوانين إجتماعية وإدارية مستقرة ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع إجتماعية مناسبة.

وخلاصة لما سبق يمكن القول بأنّ الإقتصاديين الكلاسيك إعتبروا أنّ التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأنّ الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار، وأنّ توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الإقتصاد، كما أنّ وجود المؤسسات والأوضاع الإجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان لعملية النمو

¹ جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص 33

² فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص 122

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الإقتصادي، وإعتقدوا بأنّ النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو الإقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني: نقد النظرية الكلاسيكية.

من بين الإنتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية مايلي:

- إعتقدوا أنّ الأرباح هي مصدر الإدخار لكن في الواقع توجد مصادر أخرى للأرباح مثلا القطاع الحكومي.

- كانت نظرتهم تشاؤمية للنظام الرأسمالي، والقوانين التي وضعوها غير واقعية كقانون تناقص الغلة ونظرية مالتوس في السكان.

- أكدوا على أنّ كل من الإدخار موجه للإستثمارات، ولكن في الحقيقة يمكن للإستثمار أن يزيد عن الإخار من خلال القروض البنكية¹.

- إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام، فيؤكد بعض الإقتصاديين بأنّ هذه النظرية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الإقتصادي.

- عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي، حيث إفتترضت النظرية الكلاسيكية بأنّ المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنّها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على النمو الإقتصادي².

- تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح، حيث أظهرت التجربة العملية للنمو أنّ الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول إنخفاض في معدلات الأرباح³.

وكخلاصة للقول فإنّ البعض يعتبر بأنّ النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الإقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية، فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة وخصوصا في الدول النامية.

¹ خبايا عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية، مرجع سابق، ص: 43-44

² أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 21

³ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 66

المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي "J. Schumpeter".

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز كل من ألفريد مارشال **A.Marshall**، وفيكسل **K.Wicksll**، وكلارك **J.Clark**، فهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الإقتصادي دون حدوث ركود إقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتلخص فيما يلي¹:

- أن النمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو، لتبرز فكرة **A.Marshall** والمعروف بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- إن النمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

- إن النمو الإقتصادي كما يقول **A.Marshall** لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل إنطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

لقد تخلى معظم الإقتصاديين النيوكلاسيك عن المنهج المبسط الذي إتبعه الكلاسيك رغم شموله، وقد إعتبرت التغيرات السكانية في نظرية النيوكلاسيك بأنها من المعطيات وبذلك لم يفسروها كجزء من تحليل عملية التنمية، فضلا عن ذلك فقد إعتبر التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا ويعتمد أكثر على عوامل غير إقتصادية، وقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي وجعله أكثر إنطباقا على الهياكل الإقتصادية القائمة، فقد نظر الكلاسيك إلى هذه العملية نظرة ميكانيكية وذلك أنهم إعتبروا أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة إستثمار معظم دخولهم طالما أن معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا، إلا أنه بالنسبة للنيوكلاسيك فليس من الضروري أن يكون المدخر هو المستثمر، فمن ناحية يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية وذلك بإستخدام أرصدة مقترضة، وأفراد المجتمع من الناحية الأخرى يمكنهم الإدخار عن طريق شراء السندات بدلا من شراء

¹ جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص ص: 34-35

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الأصول العينية، ويجمع سوق رأس المال **Capital Market** فيما بين المدخرين والمستثمرين حيث يعمل على تحقيق التوازن بين عرض و طلب الأرصدة النقدية¹.

ورفض النيوكلاسيك فكرة حالة الركود معتمدين في ذلك على التقدم التكنولوجي الذي هو حسب رأيهم يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد، بالإضافة الى مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية، وبذلك فإن الوصول إلى الركود يتطلب وقتا طويلا حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي، وتفترض وجهة النظر المتفائلة توفر الرغبة في الإدخار من جانب السكان، كما رأى النيوكلاسيك أن النمو ذو طبيعة تدريجية متسقة، حيث أن **Schumpeter** انطلق في تحليله على الافتراضات التالية²:

- سيادة المنتج الذي يكيّف وفقا لمصلحة أذواق الناس وبما يتلائم ونوعية المنتجات التي يطرحها.
- يعمل الإقتصاد إبتداءً عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك فرص لا يراها سوى الرواد الذين يوفرهم المستلزمات اللازمة لإستغلالها.
- إن تعذر إرتقاء الحسابات العقلانية إلى درجة اليقين في عالم غامض تجعل المغامرة هي القاعدة في إندفاع رجال الأعمال نحو الإستثمار.

الفرع الأول: نظرية شومبيتر J.Schumpeter

طرح الإقتصادي الألماني **Joseph Alois Schumpeter** نظريته في النمو الإقتصادي من خلال كتابه " **The Theory Of Economic Development** " سنة 1911 باللغة الألمانية³ ثم الإنجيزية في سنة 1934 ومن ثم باليابانية سنة 1937⁴، وقد قدم مفهوما مغايرا للتنمية الإقتصادية مقارنة بالكلاسيك، حيث قال بأن التنمية هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري أي اضطراب التوازن والذي يغير ويزيح حالة التوازن السائدة سابقا⁵، وقد قدم الكتاب موضوعين رئيسين هما: أولا الإبتكار بما فيه من طرح لمنتجات وطرق إنتاج جديدة وفتح أسواق أخرى وتطوير موارد جديدة، وإيجاد أشكال تنظيمية جديدة في الصناعة، يدخل هذا الإبتكار في صلب التطور الإقتصادي ويسهل

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مفهوما - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص ص: 77-78

² محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص ص: 26-27

³ Ne.Thi.Somashekar, Op,Cit,P 74

⁴ فريدريك م. شرر، تعريب: علي أبو عمشة، نظرة جديدة الى النمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، ط1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 45

⁵ Walt Whitman Rostow, Theorists Of Economic Growth From David Hume To The Present, With A Perspective On The Next Century, Oxford University Press, INC, New York, 1992, P235

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

تتامي الإزدهار المادي، ثانيا لا تأتي الإبتكارات لوحدها ولكنها تتطلب مجهودًا رائدًا من أصحاب المشاريع وهو مجهود ضروري للتخلص من رتابة القواعد الإقتصادية¹.

كما تطرق إلى ما يعرف بعملية الهدم الخلاق التي مفادها أنّ المبتكرات الناجحة تطيح بالتقنيات التي هي في أدنى مستوى وتتوزع من خلال التقليد والنشر في كل النظام الإقتصادي، وقد رأى أنّ التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة وإندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة وذلك بسبب التجديدات والإبتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع وتيرة النمو²، ويمكن تلخيص مضمون هذه النظرية فيما يلي³:

أولاً: دور الإبتكارات التكنولوجية.

يلعب الإبتكار دوراً أساسياً في تحليل **Schumpeter** للنمو الإقتصادي، حيث تتمثل هذه الإبتكارات في التقدم الفني أو إكتشاف موارد جديدة أو كلاهما مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكين تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي، ويميز **Schumpeter** خمسة أصناف من الإبتكارات:

- ✓ إنتاج سلعة جديدة.
- ✓ إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- ✓ التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- ✓ الحصول على مواد أولية جديدة.
- ✓ إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

ثانياً: العملية الدائرية.

إنّ تمويل الإستثمارات من الإئتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة الدخل كما يؤدي إلى زيادة القدرات الشرائية، ومع ظهور المنتجات ينقص الطلب على المعروض من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجياً، وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإنّ العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الإنخفاض، ويرى **Schumpeter** بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالإكتشافات، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود

¹ فريدريك م. شرر، تعريب: علي أبو عمشة، مرجع سابق، ص ص: 45-46

² عادل زقير، مرجع سابق، ص 23

³ أشواق بن قنور، **تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 74-75

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الإقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم إبتكارات جديدة ويعود الإزدهار مرة أخرى، وفيما يلي نعرض نموذج **Schumpeter**¹:

✓ دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots (1)$$

✓ المدخرات تتوقف على الأجر والأرباح وسعر الفائدة:

$$S = (W, R, i) \dots (2)$$

✓ الإستثمار يتكون من جزأين مسبب وتلقائي:

$$I = Ii + Ia \dots (3)$$

حيث Ii إستثمار مسبب يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح، Ia إستثمار تلقائي يتولد نتيجة إعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

✓ الإستثمار المسبب يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$Ii = Ii(R, r, Q) \dots (4)$$

✓ الإستثمار التلقائي يتوقف على إكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:

$$Ia = Ia(K, T) \dots (5)$$

✓ التقدم التكنولوجي ومعدل إكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين :

$$T = T(E) \dots (6) \quad K = K(E) \dots (7)$$

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الإقتصادي لدى **Schumpeter**.

✓ عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الإجتماعية وحيث أن X ترمز إلى البيئة الإجتماعية:

$$E = E(R, X) \dots (8)$$

✓ الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الإدخار والإستثمار والمضاعف:

$$O = M(I - S) \dots (9)$$

حيث M هي المضاعف و $I - S$ يعبر عن الفجوة بين الإستثمار والإدخار.

✓ الأجر تتوقف على مستوى الإستثمار:

$$W = W(I) \dots (10)$$

¹ جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص ص: 47-48

✓ توزيع الدخل يعكس البيئة الإجتماعية للمنظمين:

$$X = X(R / W)...(11)$$

من خلال ماسبق يمكننا إستخلاص أنّ **Schumpeter** حاول أن يسد الفجوة بين آراء الكلاسيك وآراء الماركسيين المتعلقة بعملية النمو الإقتصادي، حيث لم يكن مقتنعا بأنّ النمو الإقتصادي وعمليات التنمية ذات طبيعة تدريجية متسقة كما صورها الكلاسيك، فالنمو لا يمكن أن يحدث إلاّ من خلال إستثمارات جديدة مفاجئة وعلى نطاق واسع، كما يوافق ماركس أنّ عملية النمو هي عملية متقلبة وغير مستقرة ولكنه يخالفه في تفسير أسباب هذه التقلبات إلى عدم التأكد والمخاطرة، فعدم التأكد من شأنه أن يعرقل قرارات الإستثمار وبالتالي عمليات النمو، ولا بد من وجود فئة قادرة على تحريك عمليات الإستثمار ليدفعو عمليات النمو الى الأمام.

الفرع الثاني: نقد نظرية **Schumpeter**.

وعلى الرغم من تلك الإضافات التي قدمها الإقتصادي **Schumpeter** إلاّ أنّ نظريته تعييبها بعض النقائص حسب وجهة نظر الإقتصاديين ومن بين هذه العيوب نذكر منها مايلي:

- أنّ عملية النمو تستند على المبتكر الذي يعتبره **Schumpeter** شخصا مثاليا، في حين أنّ وظيفة الإبتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها ولهذا فإنّ نموذج **Schumpeter** يعتبر غير ملائم للواقع الحالي، كما أنّ الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر¹.

- يعطي **Schumpeter** أهمية كبيرة للإئتمان المصرفي، ولكن في الأمد الطويل عند عجز الجهاز المصرفي عن تقديم أموال فإنّها تلجأ لمصادر أخرى كإصدار الأسهم والقروض من سوق رأس المال².

- إفتراضه لتأثر الإدخار بسعر الفائدة رغم أنّ هذه العلاقة لاتزال غامضة ولم يكن العنصر الوحيد الذي يؤثر في مستوى الإدخار.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها التي تعاني منها معظم دول العالم الأقل نموًا³.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 71-72

² خياطة عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية، مرجع سابق، ص: 45-46

³ جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص 51

رغم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية لايمكن أن نقول أنّها خاطئة فهي أعطت فكرة حول الإبتكار والتقدم التكنولوجي ودوره في دفع عجلة النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: التحليل الكينزي ونموذج Harrod-Domar للنمو الإقتصادي.

لقد كان النمو الإقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخلله أيّة مشكلات حتى جاء الركود الإقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الإهتمام بالنمو الإقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

الفرع الأول: التفسير الكينزي للنمو الإقتصادي.

قدم **J.M.Keynes** سنة 1936 كتابه المشهور **The general theory of employment, interest money** وأحدث ثورة في مجال النظرية الإقتصادية الكلية، فكسر الاعتقاد السائد عند الكلاسيك وهو إستحالة الوصول إلى توازن إقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل¹، ومن بين فرضيات **J.M.Keynes** مايلي²:

- يمكن أن يتوازن الإقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لايمكن للإقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة إجتماعية باهضة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الإقتصادي والحفاظ عليه .
- الطلب الكلي هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

لقد إنتقد **J.M.Keynes** النظرية الكلاسيكية وقانون "ساي" وأكد بأنّ مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الإستهلاك والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الإستهلاك الكامل، وتجدر الإشارة إلى أنّ مستوى الإستهلاك عند **J.M.Keynes** يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأنّ المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعّال **Effective Demand**، وإعتبر **J.M.Keynes** أنّ قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية وأنّ

¹ بلال ملاخسو، مرجع سابق، ص 76

² خبايا عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية، مرجع سابق، ص 47

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الإستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأنّ الإدخار هو دالة للدخل، وأكد **J.M.Keynes** أنّ دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم على إعتبار أنّ الإقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة¹.

إعتبر **J.M.Keynes** أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب الفعال وليس أزمة فائض في العرض وهو يرى حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي إستعادة عملية النمو سيرورتها، وتحريك الطلب يكون إما بتحريك الطلب الإستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل أو بتحريك الطلب الإستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة أو بتحريكهما معا، لكن هناك مشكلة حسب **J.M.Keynes** وهي إستحالة تحريك الطلب الإستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، وإستحالة تحريك الطلب الإستثماري عن طريق تخفيض سعر الفائدة لإنعدام الكفاية الحدية لرأس المال²، فالحلّ الذي إقترحه **J.M.Keynes** هو تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي، فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الإستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين، كما أنّه يحرك الطلب الإستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الإستهلاكي الخاص، الطلب الإستثماري العام³.

الفرع الثاني: نموذج Harrod-Domar.

لقد بيّنت النظرية الكينزية أنّه من الممكن للإقتصاد أن يتوازن ويستقر عند معدل أقل من التشغيل الكامل وذلك بسبب المستوى الغير كافي من الطلب الكلي، وفي إطار نظام **Keynes** ظهرت نماذج للنمو معروضة من طرف الأمريكي **Ray Harrod** في سنة 1939 في كتابه "النظرية الديناميكية الإقتصادية"، ومن طرف الإقتصادي **Domar** سنة 1946⁴.

يعتبر نموذج **Harrod-Domar** كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي للنمو⁵، وينطلق هذا النموذج من عدّة إفتراضات وهي:

- علاقة إقتصادية مباشرة ثابتة بين الحجم الكلي لرصيد الرأسمال القومي والنتاج الوطني.
- إدخار الإقتصاد القومي بنسبة معينة وثابتة من دخله الوطني.
- الإستثمار القومي هو مقدار الإضافة في الرأسمال القومي.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 73

² جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص: 52-53

³ خباية عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية، مرجع سابق، ص 48

⁴ بصدار زوليخة، المتغيرات المؤسسية رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه،

تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016، ص 65

⁵ جويوري محمد، مرجع سابق، ص 266

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

- أن الإقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي¹.
- إفتراض تحقيق كفاءة إنتاجية كاملة للإنفاق الإستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل².

وقد توصل النموذج إلى إستنتاج مفاده أن للإستثمار دور مهم في عملية النمو، وقد ركز النموذج على العلاقة بين الإدخارات والإستثمارات والنواتج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمع الرأسمالي³.

وحسب نموذج **Harrod-Domar** فإنّ على كل إقتصاد إيدار نسبة من دخله الوطني بهدف تعويض ما إهتك من أصوله الرأسمالية (مباني، معدات، أدوات) ثم يقوم بإستثمار هذه المدخرات لتحقيق إضافات إستثمارية صافية جديدة الى رأس المال التي سوف تؤدي الى زيادة الدخل⁴.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج القومي Y لتعرف هذه العلاقة والمتمثلة بنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الإقتصادي بمعامل رأس المال **Capital Output Ratio** ونرمز له بالرمز K ، فإنّ نموذج **Harrod-Domar** يقوم على الفروض التالية⁵:

✓ الإدخار نسبة معينة من الدخل القومي:

$$S = S*Y \dots(1)$$

✓ الإستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال:

$$I = \Delta K \dots(2)$$

وطالما أنّ رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإنّ :

$$\Delta K = K*\Delta Y \dots(3)$$

¹ حاج بن زيدان، دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول مينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص

29

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 131

³ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 74

⁴ جمال بلخباط، حدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة نيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014-2015، ص 89

⁵ جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص 62-63

✓ الإدخار لابد أن يتعادل مع الإستثمار

$$S = I \dots \dots \dots (4)$$

ومن المعادلات (1)،(2)،(3) يتبين أن:

$$I = \Delta K = K * \Delta Y \dots \dots \dots (5)$$

أو بإختصار

$$S * Y = K * \Delta Y \dots \dots \dots (6)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$$S/K = \Delta Y/Y = g \dots \dots \dots (7)$$

بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج القومي ونرمز له بالرمز g والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الإدخار طرديا ومعامل رأس المال عكسيا، وعلى ذلك فإن نموذج **Harrod-Domar** يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الإدخار وبالتالي الإستثمار لزيادة سرعة النمو.

الفرع الثالث: نقد النظرية.

إنّ الإنتقادات الموجهة للنظرية الكينزية فيما يخص تفسير النمو الإقتصادي تتمحور في الإنتقادات الموجهة لنموذج **Harrod-Domar** حيث بالرغم من الإضافات التي توصل إليها هذا النموذج إلا أنه لم يخلوا من بعض النقائص:

- ثبات ميل الإدخار، إفتراض قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى الطويل¹.

- أنّ النموذج لم يهتم بإحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

- إنّ فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج K/Y والمعامل الحدي لرأس المال $\Delta K/\Delta Y$ غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد².

- إغفال وجود القطاع الخارجي بسبب الأخذ بفرضية الإقتصاد مغلق، إذ أنه لو كان الإقتصاد مفتوحا على العالم الخارجي سيؤدي نقل التكنولوجيا من هذا الأخير إلى تغيير تركيبات عناصر الإنتاج وكذلك

¹ أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 84

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 77

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

الإنتاجية، كما أنّ إقتصاديات الدول النامية لا يتوقف إدارها على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا والذي كلما ارتفع ارتفع معه الإستثمار ومعدل النمو الإقتصادي وهذا ما يجعل الإقتصاد المفتوح هو الفرضية الأصح والأكثر واقعية¹.

ومن حيث ملائمة هذا النموذج فهو يعتبر بالنسبة للبلدان النامية غير مناسب للأسباب التالية²:

- إختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أنّ النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
 - إنّ مثل هذه النماذج تتصف بإرتفاع معدل الإدخار ومعدل رأس المال الناتج، بينما أنّ الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتميز هذه المعدلات بالإنخفاض.
 - إنّ النموذج يبدأ من حالة توازن الإستخدام الكامل في حين أنّ هذا غير موجود في البلدان النامية.
 - يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أنّ الأسعار تتغير في البلدان النامية.
- ورغم الإنتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج فإنّه بفضل التغيرات التي طرأت عليه سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.

المبحث الثالث: نموذج النمو الخارجي Solow-Swan.

في سنة 1956 حاول كل من الإقتصادي **Robert Solow** في كتابه " مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي" والإقتصادي **Swan Trevor** في كتابه " النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال" تفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الإقتصادي في العالم وإشتملت على مايلي³:

- ✓ أنّ معدلات النمو الإقتصادي تتفاوت تفاوتًا كبيرًا فيما بين الأقطار.
- ✓ إنّ معدلات النمو الإقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- ✓ إنّ المكانة النسبية للقطر في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تتعدل بحيث يمكن أن يصبح القطر الفقير غنيا والعكس صحيح.

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص 30

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 77

³ وديع طاووس، المدخل إلى الإقتصاد النقدي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 175

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

كما قدم الإقتصادي **Solow Robert** نموذا للنمو الإقتصادي طويل الأجل في مقاله **Contribution To Thr Theory Of Economic Growth** سنة 1956 والذي يعتبر بديلا عن نموذج **Harrod-Domar** الذي يستند على إفتراضات غير واقعية كثبات نسب عوامل الإنتاج وثبات معامل رأس المال مما جعل نتائج هذا النموذج غير دقيقة¹، ومن بين الإفتراضات التي بني عليها النموذج مايلي :

- الإقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الإقتصاد مغلق وتسود فيه المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدّي للإحلال².
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءً على الإنتاجية الحدية لهما.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال فعن طريقة نسبة (رأس المال / العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل النمو نحو التوازن³.
- يفترض في البداية إنعدام العامل التكنولوجي وإن وجد فهو متغير خارجي يحدد خارج النموذج.
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو عدد السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n ويكون الطلب على العمل مساويا دوما للعرض⁴.
- الإدخار الصافي S والإستثمار الصافي I يمثلان جزءا ثابتا من الإنتاج الصافي Y أي أن الإدخار متغير سلوكي يستخدم في السياسة الإقتصادية بوصفه متغير خارجي⁵.

¹ Robert Solow, **A Contribution To The Theory Of Economic Growth**, The Quarterly Journal Of Economics, Vol70, No 1, 1956,P65

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص: 189-190

³ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 29

⁴ نسيم سابق، مرجع سابق، ص 88

⁵ عادل زقير، مرجع سابق، ص 31

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نموذج **Solow-Swan** بدون تقدم تكنولوجي وبإضافة التقدم التكنولوجي.

المطلب الأول: نموذج Solow-Swan بدون تقدم تكنولوجي.

لقد إعتد **Solow** في بناء نموذجه على دالتين هما دالة الإنتاج ودالة تراكم الرأسمال، وفيما يلي سوف يتم عرض وفهم هذه الدوال.

الفرع الأول: دالة الإنتاج النيوكلاسيكية.

يفترض **Solow** وجود إقتصاد يضم سلعة واحدة فقط تمثل في نفس الوقت سلعة رأسمالية وسلعة إستهلاكية وعاملين للإنتاج هما رأس المال K والعمل L مع إمكانية الإحلال فيما بينهما¹ وبإهمال التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تأخذ الشكل الموالي²:

$$Y = F(K, L) \dots \dots \dots (1)$$

وتمتاز دالة الإنتاج بالخصائص التالية³:

أولاً: ثبات العوائد بالقياس الى الحجم.

وتعرف هذه الخاصية بالتجانس من الدرجة الأولى في L و K وهذا التعريف يتضمن فقط المدخلتين المتنافستين رأس المال والعمل، فإذا ضربنا كل من رأس المال والعمل في نفس القيمة الموجبة λ سوف نحصل على كمية λ من الناتج كما هو موضح:

$$F(\lambda L, \lambda K) = \lambda F(L, K), \lambda > 0 \dots \dots \dots (2)$$

ثانياً: العوائد المتناقصة والموجبة للمدخلات الخاصة.

فلكل $L > 0$ و $K > 0$ تعرض دالة F عوائد ذات إنتاجية حدية متناقصة وموجبة فيما يتعلق بكل مدخلة :

$$\frac{\delta F}{\delta K} > 0, \frac{\delta^2 F}{\delta K^2} < 0 \dots \dots \dots (3)$$

¹Katheline Schubert, **La Croissance**, Analyse Macroéconomique 1, Edition La Découverte, Paris, 2000, P 389

² Robert J Baro Xaveier Salsa-I-Martin, **Economic Growth**, 1th Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 1999, P 16

³Robert J Baro, Xaveier Salsa-I-Martin, **Economic Growth**, 2nd Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, p 26-27

$$\frac{\delta F}{\delta L} > 0, \frac{\delta^2 F}{\delta L^2} < 0 \dots \dots \dots (4)$$

وهكذا يفترض النيوكلاسيك أنه عند أرصدة ثابتة من مستويات التكنولوجيا والعمل فأى وحدة مضافة من رأس المال تقدم إضافات إيجابية للإنتاج، ولكن هذه الإضافات تنخفض عند ارتفاع عدد الآلات ونفس الخاصية بالنسبة للعمل.

ثالثا: شروط Inada.

الخاصية الثالثة المميزة للنموذج النيوكلاسيكي أو لدالة الإنتاج النيوكلاسيكي تسمى بشروط **Inada** نسبة إلى **Inada** سنة 1963 وتعني هذه الخاصية أن الناتج الحدي لرأس المال أو العمل يقترب من ما لا نهاية عندما يؤول رأس المال أو العمل إلى 0 ويؤول إلى 0 عندما يذهب رأس المال أو العمل إلى ما لا نهاية.

$$\lim_{K \rightarrow 0} \left(\frac{\delta F}{\delta K} \right) = \lim_{L \rightarrow 0} \left(\frac{\delta F}{\delta L} \right) = \infty \dots \dots \dots (5)$$

$$\lim_{K \rightarrow \infty} \left(\frac{\delta F}{\delta K} \right) = \lim_{L \rightarrow \infty} \left(\frac{\delta F}{\delta L} \right) = 0 \dots \dots \dots (6)$$

رابعا: الاستخدامات الأساسية.

بعض الإقتصاديين أضافوا افتراض الاستخدامات الأساسية لتعريف دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، بحيث تكون مدخلة أساسية إذا كانت هناك حاجة إلى مقدار موجب منها لإنتاج كمية من الناتج الموجب، إن الخصائص الثلاثة لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية تعني أن كل المدخلات ضرورية للإنتاج وهي $F(0, L) = F(K, 0) = 0$ والثلاث خصائص تعني أيضا أن الناتج يؤول إلى ما لا نهاية عندما تؤول المدخلة إلى ما لا نهاية.

الفرع الثاني: التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج.

قبل التطرق إلى التمثيل البياني لابد من التطرق إلى التحليل الرياضي للدوال كما يلي:

✓ **بالنسبة لدالة الإستثمار:**

ولتبسيط التحليل يتم افتراض أن الإقتصاد مغلق وأن الإنفاق الحكومي يبقى مستقرا عند الصفر، وباستخدام المصطلحات لكل عامل واحد، هذا يعني أن الطلب الإجمالي على الإنتاج يساوي الإستهلاك زائد الإستثمار للعامل الواحد

$$Y = C + i \dots \dots \dots (7)$$

بافتراض أن المستهلكين يدخرون نسبة ثابتة من دخلهم خلال فترة كل سنة، وبالتالي ادخار العامل الواحد هو :

$$Y - C = SY \dots \dots \dots (8)$$

ومن المعادلة (7) لدينا $Y - C = i$ أي أن :

$$i = SY \dots \dots \dots (9)$$

وهي معادلة مألوفة تفيد بأن الإدخار يساوي الإستثمار في الإقتصاد المغلق¹.

✓ بالنسبة لتغيرات نصيب الفرد والتراكم الرأسمالي:

طالما أن النمو الإقتصادي يمثل زيادة قيمة الناتج الحقيقي للفرد الواحد، فلقد ركز **Solow** بدوره على دالة الإنتاج للفرد الواحد كما يلي:

$$y = \frac{Y}{L} \Rightarrow y = \frac{F(K, L)}{L} = \frac{K^\alpha L^{(1-\alpha)}}{L}$$

$$\Rightarrow y = F\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha$$

$$\Rightarrow y = F\left(\frac{K}{L}, 1\right) = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha$$

وبإهمال العدد 1 بإعتباره ثابت، والتعبير عن $\frac{K}{L}$ قيمة رأس مال الفرد الواحد بالرمز K نجد :

$$y = F(K) = K^\alpha \dots \dots \dots (10)$$

ولعل العبارة النهائية لدالة الإنتاج توضح أن المحدد الوحيد لمستوى ناتج الفرد أو لكل وحدة عمل هو مستوى مخزون رأس مال الفرد، وبعبارة اخرى يمكن إستنتاج أن دخل الفرد y تابع لكمية رأس المال الفرد K وبتعويض المعادلة (10) في المعادلة (9) نجد:

$$i = SK^\alpha \Rightarrow SF(K) \dots \dots \dots (11)$$

¹ عادل زكريا، مرجع سابق، ص 32

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

وباعتبار أنّ رأس المال يهتك بمقدار δ وأنّ عدد السكان ينمو بمعدل ثابت n ، فإنّ رأس المال المهتك الفعلي يقدر ب $(\delta + n)K$ ، وباعتبار المعادلة الأساسية في النموذج تعتمد على قيمة رأس المال فإنّه يجب الإهتمام بتطوير وتغيير قيمته عبر الزمن¹.

حيث يمكن التعبير عن التغيير في المخزون الرأسمالي عبر الزمن بواسطة المعادلة التالية²:

$$K = I - \delta K = S.F(K, L) - \delta K \dots \dots \dots (12)$$

وبقسمة طرفي هذه المعادلة على L نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{K}{L} = S.F(K) - \delta K \dots \dots \dots (13)$$

ومن أجل تحويل هذه المعادلة الى معادلة تفاضلية بدلالة K يمكن أخذ مشتق $\frac{K}{L}$

$$K \equiv \frac{d\left(\frac{K}{L}\right)}{dt} = \frac{K}{L} - nK \dots \dots \dots (14)$$

حيث $n = L/L$ وبتعويض عبارة $\frac{K}{L}$ من المعادلة (13) في المعادلة (14) نحصل على :

$$K^* = S.F(K) - (n + \delta)K \dots \dots \dots (15)$$

تمثل العبارة $(n + \delta)$ في الجانب الأيمن من المعادلة (15) معدل الإهتلاك الفعلي لمعامل رأس المال/ العمل $K \equiv K/L$ ، اذا كان معدل الإدخار S يساوي 0 فإنّ رأس المال سينخفض جزئياً بسبب إهتلاك رأس المال بالمعدل δ وجزئياً بسبب زيادة عدد السكان بمعدل n ³.

ويمكن تحليل المعادلة (15) الى معادلتين كما يلي⁴:

✓ المعادلة الأولى: $S.F(K)$ أو SK^α وتمثل كثير الحدود من الدرجة α

✓ المعادلة الثانية: $(n + \delta)K$ وهي عبارة عن خط مستقيم .

¹ نسيمه سابق، مرجع سابق، ص ص: 89-90

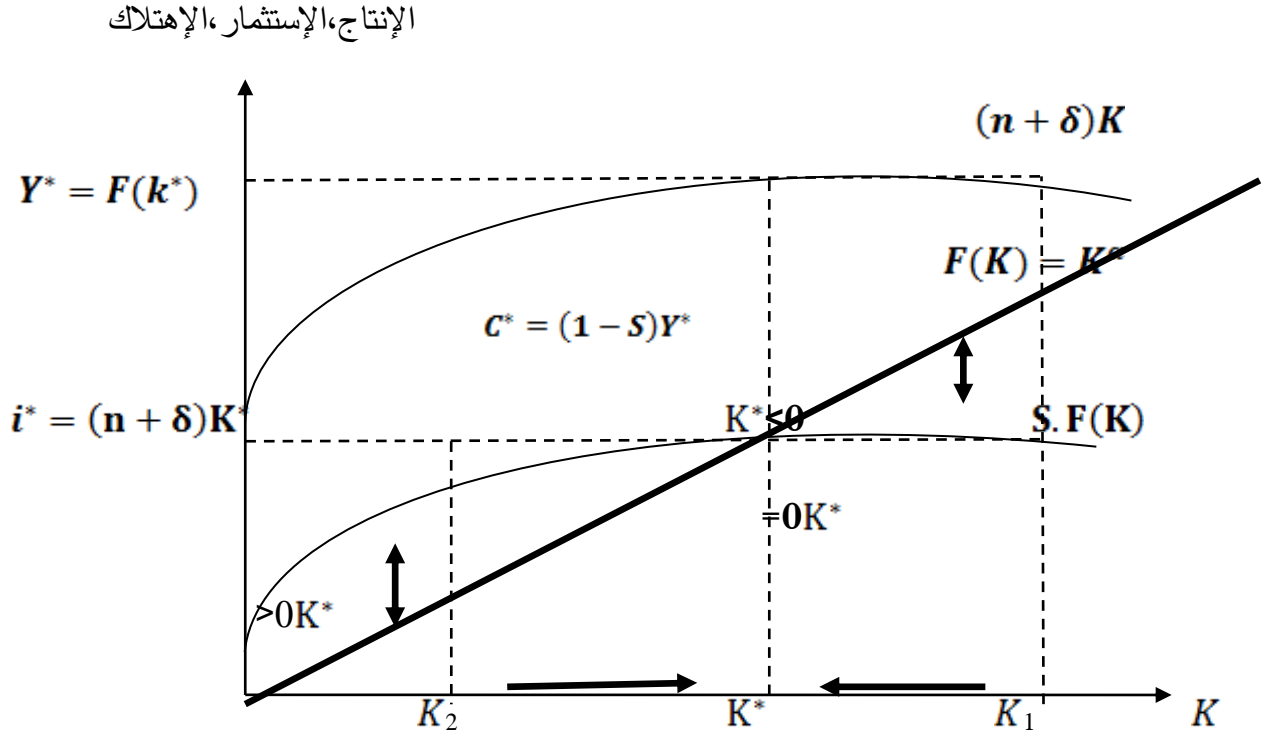
² Robert J Barro, Xavier Salsa-I Martin, **Economic Growth** 2nd Edition, op, cit, P30

³ Robert J Barro, Xavier Salsa-I Martin, **La Croissance Economique**, Traduit Par Fabrice Mazerolle, Ediscience International Et Mc Graw-Hill Book Co, Paris, 1996, P21

⁴ نسيمه سابق، مرجع سابق، ص 90

ويمكننا توضيح نموذج Solow-Swan من خلال الشكل الموالي:

الشكل (6): نموذج solow-swan



Source: Frederic Mishkin, Macroeconomic policy And Practice, Pearson Education, Inc, Publishing As Adison-Wesley, Boston, United States Of America, 2012, P 153

إنّ استقرار التوازن في نموذج Solow-Swan متعلق بثلاث حالات كما هو موضح في الشكل (6)

وهي¹:

✓ الحالة الأولى:

$S.F(K) = (n + \delta)K$ وأنّ $K^* = 0$ وهي الحالة التوازنية، والمتغيرات الرئيسية (رأس المال،

الإنتاج، الإهلاك) تزداد بمعدل نمو متعادل وتنمو بنفس معدل نمو القوة العاملة (n).

✓ الحالة الثانية:

$S.F(K) > (\delta + n)$ وأنّ $K^* > 0$ وفي هذه الحالة رأس المال الفردي في الإقتصاد يتزايد.

✓ الحالة الثالثة:

$S.F(K) < (\delta + n)$ وأنّ $K^* < 0$ وفي هذه الحالة رأس المال الفردي في الإقتصاد يتناقص.

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 33

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

يرى Solow أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد فإنه لابد من ثبات النسبة بين العمل ورأس المال K ويعود ذلك إلى اتجاه S دوماً إلى المعدل الذي يسمح بتحقيق المساواة $K = K^*$ أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الإقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان n .

الفرع الثالث: تحليل حالة الإستقرار في نموذج Solow.

تحظى حالة الإستقرار بأهمية بارزة تميزها عن غيرها من الحالات التي يعيشها الإقتصاد وذلك كون معرفة هذه النقطة يحدد مسار النمو الإقتصادي على المدى الطويل¹، وفي النموذج تعرف حالة الإستقرار التي يكون عندها رأس المال الفردي ثابتاً $K^* = 0$ وهي نقطة تقاطع المنحنى $S.F(K)$ مع الخط $(n + \delta)K$ ، ويرمز لـ K^* لمخزون رأس المال الفردي

ويجب التركيز هنا بشأن قيمة K عند التقاطع على أنها $K > 0$ وإهمال الواحد عند $K = 1$ ، وجبرياً K^* تفي بالشرط:

$$S.F(K^*) = (n + \delta)K^*$$

عند ثبات K في الحالة المستقرة فإن C و Y ثابتين عند $Y^* = F(K^*)$ و $C^* = (1 - S)F(K^*)$ على التوالي.

وهكذا في النموذج النيوكلاسيكي فإن الكميات K ، Y ، C هي ثابتة في هذه الحالة، وهذا يعني أن ثبات هذه المقادير تنمو في الحالة المستقرة بنفس معدل نمو القوى العاملة n ².

ومن أجل ذلك نضع المعادلة (15) مساوية للصفر كما يلي³:

$$\Delta K = K^* = 0 \Rightarrow K^* = S.F(K) - (n + \delta)K = 0$$

$$S(K^*)^\alpha = (n + \delta)K^*$$

$$\frac{K^*}{(K^*)^\alpha} = \frac{S}{(n + \delta)}$$

¹ نسيمة سابق، مرجع سابق، ص 33

² Robert J Barro, Xavier Salsa-I Martin, La Croissance Economique, Traduit Par Fabrice Mazerolle, op, cit, p 22

³ نسيمة سابق، مرجع سابق، ص 34

$$K^* = \left(\frac{S}{(n+\delta)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(16)$$

وبتعويض المعادلة رقم (10) في المعادلة رقم (16) نجد:

$$y^* = \left(\frac{S}{(n+\delta)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(17)$$

من المعادلتين (16) و (17) يتبين أنّ هناك علاقة طردية بين معدل الإدخار ونصيب الفرد من رأس المال والناتج في حالة الإستقرار، في حين يرتبط النمو السكاني بعلاقة عكسية بهما.

وتفسّر هذه القيمة التوازنية على أنّها تحمل جوانب للسؤال: لماذا يتم مشاهدة بعض الأقطار فقيرة بينما الأخرى غنية؟ وذلك بملاحظة بقاء العوامل الأخرى على حالها فإنّه كلما كانت معدلات الإخار مرتفعة كلما كان القطر غنيا نسبيا ومع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، فإنّه كلما كان معدل النمو السكان مرتفعا كلما كان القطر فقيراً¹.

الفرع الرابع: الديناميكية الإنتقالية لنموذج Solow.

تظهر ديناميكية النمو الإقتصادي كيف يتقارب الدخل الفردي لإقتصاد معين إلى حالة مستقرة به والدخل الفردي للإقتصاديات الأخرى، و بقسمة طرفي المعادلة (15) على K نحصل على معدل نمو الرأس المال الفردي K²:

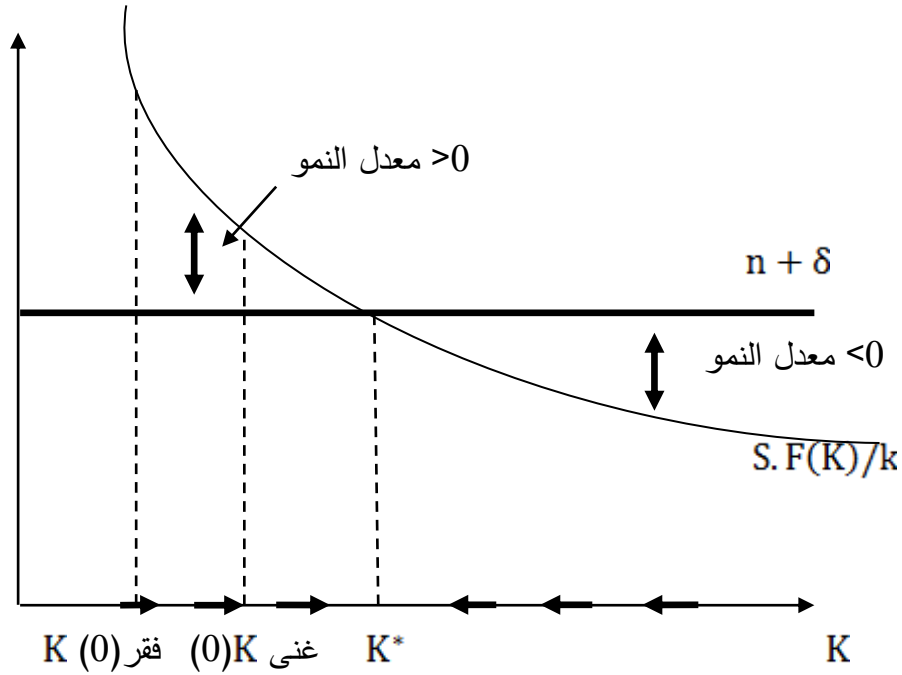
$$Y_k \equiv \frac{K}{K} = S \cdot F(K)/k - (n + \delta) \dots\dots\dots(18)$$

حيث يمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 34

² Robert J Barro, Xavier Salsa-I Martin, La Croissance Economique, Traduit Par Fabrice Mazerolle, op, cit, p26

الشكل (7): ديناميكية نموذج Solow-Swan.



Source : Robert J Barro, Xavier Salsa-I Martin, **La Croissance Economique**, Traduit Par Fabrice Mazerolle, Ediscience International Et Mc Graw-Hill Book Co, Paris, 1996,P27

يوضح الشكل أنّ معدل النمو K يتوافق مع المسافة العمودية بين منحى الإدخار $S. F(K)/k$ وبين خط الإهلاك الفعلي أي $n + \delta$ إذا كان $K < K^*$ فإنّ معدل النمو K هو موجب و K يتزايد نحو K^* ، وإذا كان $K > K^*$ فإنّ معدل النمو K سالب و K يتناقص نحو K^* ، وهكذا فإنّ الحالة المستقرة للرأس المال الفردي K ثابتة

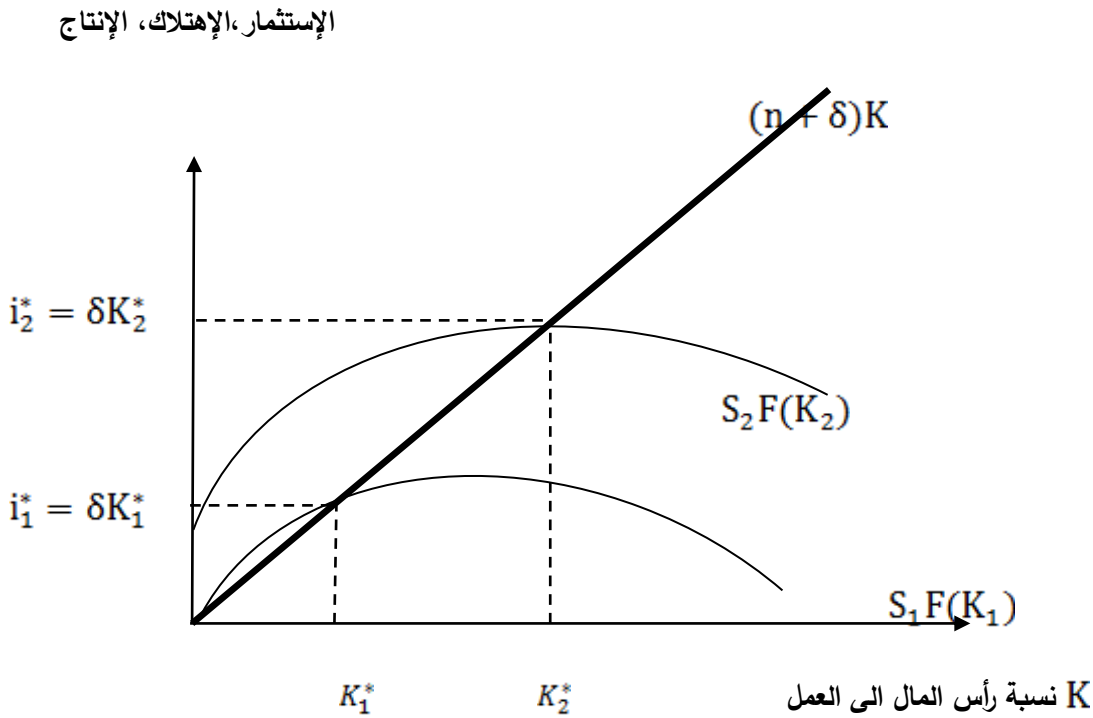
إنّ الإنتقال في المدى الطويل يتم حسب رأس مال فردي مبدئي منخفض، وإنخفاض معدل النمو K باتجاه الصفر، والأسهم الموجودة على المحور الأفقي تدل على اتجاه K .

وفي هذا الصدد فإنّ نموذج **Swan-Solow** يطرح تساؤلين هما: ماذا يحدث لنصيب الفرد من رأس المال والنتاج حينما تحدث زيادة مفاجئة في معدل الإدخار؟ وماذا يحدث لو حدثت زيادة مفاجئة في النمو الديموغرافي؟ ويتم الإجابة على هذين السؤالين من خلال مايلي:

أولاً: زيادة الإيدار

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الإيدار من S_1 إلى S_2 فإنّ هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الإستثمار والذي يكون له أثر على نصيب الفرد من رأس المال K وعلى الناتج Y^1 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (8): أثر زيادة معدل الإيدار



Source: Frederic Mishkin, **Macroeconomic policy And Practice**, Pearson Education, Inc, Publishing As Adison-Wesley, Boston, United States Of America, 2012 , p157

من خلال هذا الشكل نلاحظ زيادة معدل الإيدار يدفع بالإستثمار إلى الإرتفاع بالإضافة إلى إرتفاع نصيب الفرد من رأس المال من الحالة المستقرة K_1^* إلى الحالة المستقرة K_2^* فزيادة الإيدار من S_1 إلى S_2 تعمل على رفع دالة الإستثمار من $S_1 F(K_1)$ إلى $S_2 F(K_2)$.

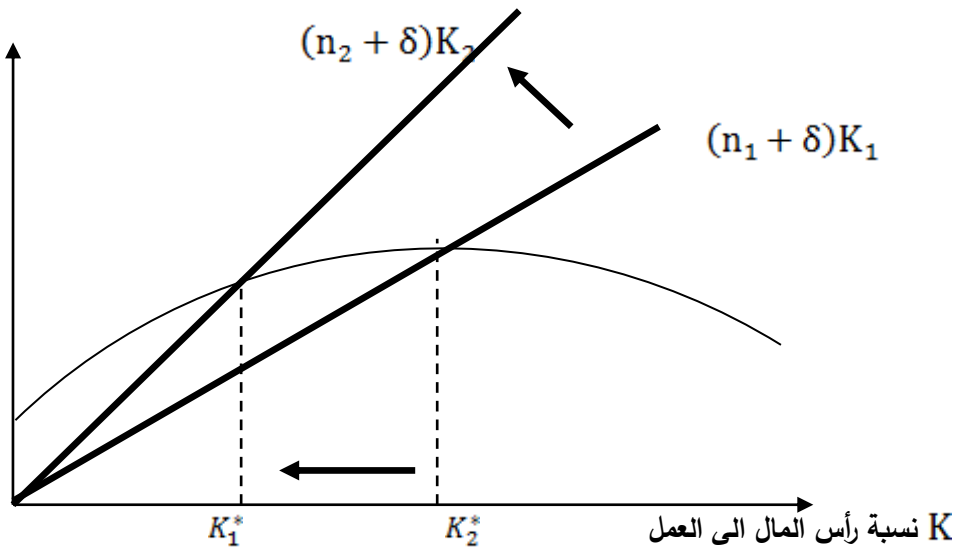
¹ ايمان بو عكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015، ص 124

ثانيا: زيادة النمو الديموغرافي.

تعني هذه الزيادة زيادة في عرض قوة العمل، وكل عامل لديه رأس مال أقل يستخدمه في العملية الإنتاجية وبالتالي ينخفض إنتاج كل عامل، ويشير الشكل الموالي إلى أنّ ارتفاع معدل النمو السكاني يقلل المستوى المعيشي للأشخاص¹.

الشكل (9): أثر زيادة النمو الديموغرافي.

الإستثمار، الإهلاك



المصدر: عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص36

حيث أنّه عندما يرتفع معدل النمو السكاني من n_1 الى n_2 يرتفع خط الإهلاك نحو الأعلى من $(n_1 + \delta)K_1$ الى $(n_2 + \delta)K_2$ حيث أنّه عند K_1^* الإستثمار أقل من الإهلاك وهكذا تنخفض نسبة رأس الى العمل لتنتقل في نهاية المطاف الى K_2^* .

المطلب الثاني: نموذج Solow-Swan في وجود التقدم التكنولوجي.

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

بما أنّ دخل الفرد في الأجل القصير لا ينمو ويبقى ثابتا في الحالة التوازنية لذا يتم إدخال مفهوم التقدم التكنولوجي A في نموذج Solow من طرف الإقتصادي Uzawa عام 1961 وذلك بغية زيادة النمو في متوسط الدخل الفردي في المدى الطويل ويعتبر التقدم التكنولوجي في نموذج Solow متغير خارجي

إذا كانت دالة الإنتاج بالشكل العام هي $F(K,L)$ يمكن النظر الى التقدم التقني A على أنه زيادة في الناتج المحلي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي¹:

✓ التقدم التكنولوجي الذي يعضد إنتاجية العامل ويأخذ الشكل $Y = F(K, AL)$ حيث A هي مؤشر التقدم التكنولوجي، ويسمى هذا النوع من التقدم التكنولوجي تقدما حياديا من وجهة نظر Harrod

✓ التقدم التكنولوجي الذي يعضد إنتاجية رأس المال ويأخذ الشكل $(AK, L)Y = F$ ويسمى هذا النوع من التقدم التكنولوجي تقدما حياديا من وجهة نظر Solow.

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التكنولوجي الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل الموالي²:

$$Y = F(K, AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (1)$$

ويعد التقدم التكنولوجي في نموذج Solow كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث³:

$$G(A) = g \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = g \dots \dots \dots (2)$$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج Solow المدعوم بالتقدم التكنولوجي، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي⁴:

$$\dot{K} = SY - \delta K = \frac{\dot{K}}{K} = S \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots (3)$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

¹ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 110

² البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الإقتصادي، حالة الإقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى الإقتصاديين المغاربة، حول تطورات نظريات النمو الإقتصادي، جامعة الشلف، ص 11

³ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 110

⁴ البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، مرجع سابق، ص ص: 11-12

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \left(\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \right) \dots \dots \dots (4)$$

ونفترض أن:

$$\Rightarrow y = K^\alpha \cdot A^{1-\alpha}$$

$$\tilde{y} = \frac{y}{A}, \tilde{K} = \frac{K}{A}$$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{K^\alpha \cdot A^{1-\alpha}}{A} = K^\alpha \cdot A^{1-1-\alpha} = K^\alpha \cdot A^{-\alpha} \dots \dots \dots (5)$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني $\tilde{y} = \frac{Y}{A}$ وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = S \frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = S \frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

حيث لدينا :

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{L} \cdot \frac{L}{K} = y \cdot \frac{1}{\tilde{K}} = \frac{y}{\tilde{K}}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{\tilde{K}} = \frac{y}{A} \cdot \frac{A}{\tilde{K}} = \tilde{y} \cdot \frac{1}{\tilde{K}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{\tilde{K}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$$

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$ مكان $\frac{y}{K}$ في المعادلة الأساسية نجد :

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = S \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = S \tilde{K}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) \dots \dots \dots (6)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\left(\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}}\right) = 0$ وبالتالي يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = 0 \Rightarrow S \tilde{K}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \tilde{K}^* = \left(\frac{S}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots \dots \dots (7)$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الزمني الطويل، كما نلاحظ أنّ \tilde{K}^* ثابتة بمعنى أنّها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة، كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{S}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \dots \dots \dots (8)$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرًا أكثر قيمة للفارق بين الغنى والفقير بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أنّ بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع أو معدل نمو ديمغرافي ضعيف أو رقي تقني قوي والعكس بالنسبة للدول الفقيرة، فإنّ أسباب الفقر يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديمغرافي أو ضعف التقدم التقني.

المطلب الثالث: تقييم نموذج Solow-Swan.

رغم الإضافات على الساحة الإقتصادية التي جاء بها نموذج Solow-Swan إلا أنه كان محلّ إنتقاد من طرف بعض الإقتصاديين.

الفرع الأول: نتائج نموذج Solow-Swan.

من بين النتائج التي توصل إليها نموذج Solow-Swan مايلي:

- يقترب الإقتصاد في الأجل الطويل من حالة ثابتة لا تعتمد على الحالة الإبتدائية.

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

- مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الإدخار وعلى معدل نمو السكان ويزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثاني.
- معدل نمو الدخل الفردي في الحالة الثابتة يعتمد على التقدم التقني ومعدلات الإدخار وزيادة السكان.
- في الحالة الثابتة ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل، فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة¹.
- الإقتصاديات التي لديها دالة إنتاج ومعدل إدخار، ونصيب منخفض للفرد من الدخل متماثلة ستملك أكبر معدل نمو، في حين تلك التي لديها نصيب مرتفع للفرد من الدخل متماثلة ستملك أقل معدل نمو.
- يتنبأ النموذج بأنّ التحسينات طويلة الأجل في مستويات المعيشة تعتمد على المقومات الرئيسية للإقتصاد وهي شاملة لمعدلات كل من: النمو السكاني، معدل الادخار، معدل التغير التكنولوجي، ومعدل الإهلاك، وبناءً على ذلك فإنّ تطبيق النموذج هيكلياً من الإقتصاد يتطلب: خفض معدل النمو السكاني، تشجيع الإدخار، تحفيز التقدم التكنولوجي، وخفض معدل إهلاك رأس المال².

الفرع الثاني: نقد نموذج Solow-Swan.

- رغم فائدة هذا النموذج إلا أنه قد وجهت له عدّة إنتقادات والمتمثلة فيما يلي:
- إفتراض أنّ كمية العمل مستقرة على المدى الطويل وبالتالي فإنّ زيادة رأس المال ستزيد من الإنتاج، ولكن وبسبب إفتراض تناقص الغلة وكون أنّ الإنتاجية الحدية تؤول إلى الصفر فإنّ الإقتصاد سيصل في نهاية المطاف إلى حالة مستقرة، وبالتالي فإنّه لا يمكن تحفيز النمو الإقتصادي سوى بزيادة كمية العمل بإعتباره عامل يتحدد خارج النموذج والتقدم التكنولوجي.
 - كون أنّ التقدم التكنولوجي في نمودجه متغير خارجي وثابت، حيث أنه لم يحدد الكيفية التي يتحقق بها، فلو كان ثابت لكان من السهل على الدول الأقل نمواً أن تحرز التقدم المطلوب بتحصيل التكنولوجيا اللازمة دون أي عوائق ولتلق بغيرها من الدول الغنية وهو الشيء الغير ممكن.
 - مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي إعتد عليها Solow في نمودجه.

¹ أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 36

² عادل زقير، مرجع سابق، ص 44

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

- لا يتضمن النموذج النيوكلاسيكي وجود للسلع العامة لذلك فإنّ أي حجم من الإنفاق العمومي لن يلاحم المدخرات الخاصة وبالتالي فإنّ الدولة لا تلعب أي دور في الإقتصاد¹.

- إفتراض أنّ الإقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع، ويكون أكثر ابتعادًا في البلدان المتخلفة.

- إفتراض النمو لتمائل السلع إفتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية².

ومما سبق يمكننا إعتبار أنّ نموذج النمو الخارجي لـ **Solow-Swan** كان نقطة إنطلاق لدراسات جديدة ساعدت على نشوء نظريات أو نماذج جديدة سميت بنظريات النمو الداخلي وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي.

تسمى كذلك بالنظرية الحديثة للنمو وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات وهي تبحث في تفسير النمو الإقتصادي عن طريق التراكم دون إعتبار العوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظريات إلى النمو المستمر الذي عرفته ولا تزال تعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبًا، بالإضافة إلى الإختلاف الكبير في معدلات النمو مابين البلدان³.

لقد ساعد فشل النظريات النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو طويل الأجل على ظهور نماذج جديدة للنمو تتبلور في مفهوم النمو الذاتي أو النمو من الداخل، وهذا يعني أنّه يمكن تحديد مصادر هذا النمو طويل الأجل بدون الإعتماد على التغيرات الخارجية في التكنولوجيا، وتتمثل الخاصية لهذه النماذج في التحديد الداخلي لمعدل النمو من خلال زيادة العائد الكلي بالنسبة للحجم المستحق بواسطة تراكم رأس المال البشري، ويعني النمو الداخلي أنّه يحدث في غياب الزيادة الخارجية في الإنتاجية كالتالي تتسبب للتقدم التكنولوجي في نماذج النمو بفعل العوامل الخارجية⁴، ويعتمد هذا النوع من النماذج على مجموعة من الفرضيات التي يمكن جمعها في النقاط التالية:

- التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الإقتصادي أي أنّ المعدل الكلي للإكتشافات والإختراعات متغير داخلي يتحدد بالأشياء والتصرفات التي يقوم بها الأفراد.

¹ إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 129

² محمد مدحت مصطفى، سهيلا عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 196

³ اشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 94

⁴ ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الإقتصادي، قسم الإقتصاد للنشر، جامعة حلوان، القاهرة، 2002، ص 148

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

- إمكانية مضاعفة الإنتاج من خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواءً كانت رأس المال المادي أو العمل أو رأس المال البشري أو المعرفة، ويعني ذلك أنّ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.

- إنّ المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وأنها متلقية للسعر وعليه فإنّ كل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي¹.

- ثبات كل من عدد السكان وعرض العمل.

- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وزيادة عدد المخترعين والإبتكارات التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي باستمرار.

- إنّ تحقيق معدلات أعلى من خلال التعليم والتدريب ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

- إنّ حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل حافزاً على البحث والتطوير².

المطلب الأول: نموذج Paul Romer.

إنّ دراسة نموذج Paul Romer تتم من خلال دراسة نموذجين رئيسيين والمتمثلين في النموذج الأول تراكم رأس المال المادي والذي يولد المعرفة 1986 والثاني متعلق برأس المال التكنولوجي 1990.

الفرع الأول: نموذج Paul Romer تراكم الرأس المال المادي 1986.

حاول Paul Romer أن يقدم نموذجاً بديلاً على النموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على إفتراض تناقص العائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما يتبع هذا الفرض من نتائج من أنّه في غياب التغير التكنولوجي فإنّ الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع إنعدام النمو، حيث يوجد في نموذج Paul مخزونين مترابطين هما مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للإقتصاد أن يتطور في معدل ذاتي طويل الأجل وثابت وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للإدخار ومن التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر إرتفاعاً³، وعلى ذلك فقد إفترض Paul Romer فرضيتين أساسيتين هما⁴:

¹ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 137

² عادل زقير، مرجع سابق، ص 46

³ اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص ص: 137-138

⁴ Robert J Barro, Xavier Salsa-I Martin, La Croissance Economique, Traduit Par Fabrice Mazerolle, op, cit, p164

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

✓ التعلم بالتمرن، من خلال هذه الفرضية فإنّ المعارف والأرباح تأتي من خلال الإستثمار في الرأس المال البشري.

✓ المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أنّ هناك أثر إيجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية.

ولقد إعتد **Paul Romer** في تحليله على دالة الإنتاج **Cobb Douglas** حيث إفترض في النموذج وجود n مؤسسة كل على حدى ولكل مؤسسة دالة إنتاجها كما يلي¹:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta} (A_t L_{it})^\beta \dots\dots\dots (1)$$

حيث أنّ:

Y_{it} : انتاج المؤسسة i في الفترة t

K_{it} : رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة i خلال الفترة t

L_{it} : كمية العمل المستعملة من طرف المؤسسة i في الفترة t

A_t : يمثل المعرفة لكل المؤسسات والمرتبب بالرأس المال الإجمالي $\sum K_i$ وبالتالي يمكن كتابة A_t كما يلي:

$$A_t = A^{\frac{1}{\beta}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^\alpha \dots\dots\dots (2)$$

حيث A ثابتة، وعليه من المعادلة (1) والمعادلة (2) يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة i كما يلي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta} \left[A^{\frac{1}{\beta}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^\alpha L_{it} \right]^\beta \dots\dots\dots (3)$$

في حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عامل رأس المال وعامل العمل (تساوي قيمة رأس المال في جميع المؤسسات ونفس الشيء بالنسبة للعمل) فإنّ الإنتاج الإجمالي للإقتصاد الكلي يكتب كما يلي:

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص ص: 45-46

$$\sum_{i=1}^{i=n} Y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^{1-\beta} \cdot \left[A^{\frac{1}{\beta}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^{\alpha} \sum_{i=1}^{i=n} L_{it} \right]^{\beta}$$

$$= \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^{1-\beta} A \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^{\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it} \right)^{\beta}$$

اذن :

$$\sum_{i=1}^{i=n} Y_{it} = A \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it} \right)^{1-\beta+\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it} \right)^{\beta} \dots\dots\dots (4)$$

والإنتاج الكلي يساوي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} Y_{it}$$

وأن رأس المال الكلي:

$$K_t = \sum_{i=1}^{i=n} K_{it}$$

وأن العمل الكلي:

$$L_t = \sum_{i=1}^{i=n} L_{it}$$

ومنه يمكن كتابة نموذج **Paul Romer** الكلي كما يلي:

$$Y_t = A(K_t)^{1-\beta+\alpha\beta} (L_t)^{\beta} \dots\dots\dots (5)$$

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

ويمتاز نموذج **Paul Romer** بالخصائص التالية¹:

- الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر آلتين، تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الإستثمار في إحدى الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وهكذا الشركات الأخرى، وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه.

- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهو ما يشكل وجه الإختلاف بين نموذج **Romer** و **Solow**.

- التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو بسبب تأثر مخزون رأس المال (المعرفة) والذي يكون إنعكاسه طويل الأجل حتى إستعادة التوازن المستقر.

- وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو وهي: حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أي المعرفة الخاصة والجماعية أقل من الواحد صحيح، حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد صحيح، حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من واحد صحيح.

الفرع الثاني: نموذج **Paul Romer** تراكم رأس المال التكنولوجي 1990.

ينطلق نموذج **Romer 1990** من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي الذي إعتبره بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والإختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الإختراع، كما تعتبر الأفكار والمعارف غير قابلة للتنافس حيث يمكن إستخدامها عدّة مرات من عدّة أطراف في الوقت نفسه دون أن تتدهور، كما يتم إنتقال المعلومات والمعارف بتكلفة مباشرة شبه معدومة- التكلفة الحدية للمعلومة معدومة- وتكون كذلك حصرية جزئيا لا يمكن للمالك أن يراقب إستعمالها من طرف متعاملين إقتصاديين آخرين إلا جزئيا، وبالتالي لا يمكن إفتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعضوا على ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن حالة المنافسة الإحتكارية لا المنافسة التامة²، ومن الإفتراضات التي قام عليها النموذج ما يلي³:

- عرض العمل ثابت.

- إجمالي مخزون رأس المال البشري ثابت.

- عملية البحث هي ضرورية وحتمية.

¹ اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص: 138-139

² عادل زقير، مرجع سابق، ص 50

³ Lars Weber, **Demographic Change And Economic Growth**, Simulation On Growth Models, Springer Verlag Berlin Heidelberg, London, 2010,P 133

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

- يمثل رأس المال العامل الوحيد للإنتاج في قطاع البحث والتطوير لإظهار أهمية هذا العامل.
- يمثل الابتكار توسيع لرأس المال.
- يخلق البحث فقط السلع الوسيطة الجديدة وليس السلع الإستهلاكية .
- الإقتصاد مغلق.

ويضم نموذج **Romer** ثلاث قطاعات: قطاع إنتاج السلع النهائية، قطاع إنتاج السلع الوسيطة الرأسمالية وقطاع البحث.

- قطاع السلع النهائية:

يتم إنتاج السلعة النهائية بكمية Y باستخدام ثلاث عوامل: العمل L ، ورأس المال البشري H ، ورأس المال المادي، حيث أن رأس المال المادي هو غير متجانس، حيث هناك A صنف مستخدم بالكمية X ¹.

- قطاع البحث:

ذكر **Frenkel** و **Hemmer** سنة 1999 أن لقطاع البحث خاصيتين أساسيتين هما: إنتاج التصاميم والابتكارات لمنتجات محددة، خلق معرفة جديدة لمزيد من البحث² والذي يستخدم رأس المال البشري ورصيد المعرفة لإنتاج معرفة جديدة، وبصورة خاصة إنتاج تصاميم لمنتجات الآلات الرأسمالية.

- قطاع إنتاج السلع الوسيطة:

والذي يستخدم التصاميم التي أنتجها قطاع الأبحاث والتطوير لإنتاج عدد كبير من السلع (الآلات) الرأسمالية الإنتاجية الجديدة والتي تم بيعها إلى قطاع السلع النهائية³، فقطاع السلع الوسيطة ليس له مؤسسة واحدة تمثله، فكل سلعة وسيطة أ تدل على مؤسسة متميزة ومستقلة أ تقوم بإنتاجها⁴.

وبالتالي يمكن كتابة دالة الإنتاج والتي هي إمتداد لدالة إنتاج **Cobb-Douglas** كمايلي⁵:

$$Y(H_Y, L, X) = H_Y^\alpha L^\beta \int_0^A X(i)^{1-\alpha-\beta}$$

¹Philippe Darreau, **Croissance Et Politique Economique**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2003,P 169

²Lars Weber,op, cit,p 136

³ عادل زقير، مرجع سابق، ص 50

⁴Lars Weber,Op,Cit, P 135

⁵Mihamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Op,Cit,P 169

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

وبالنسبة لهذا النموذج فهو يتلخص في آثار الجانب التكنولوجي بما في ذلك آثار المنافسة الغير كاملة في سوق السلع المعمرة، وتتجسد هنا تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال البشري وهي الدخل من الأجور التي يمكن الحصول عليها على الفور في قطاع التصنيع، وبالرجوع إلى إستثمار رأس المال البشري في قطاع البحوث فهو يولد تيار من صافي إيرادات التصاميم في المستقبل.

المطلب الثاني: نموذج Lucas 1988.

ركز **Robert Lucas** على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو الإقتصادي وبنى عليه نموذجه، وحرص مثل **Romer** على إثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال تركيزه بصفة خاصة على إبراز مواطن الضعف في نموذج **Solow**¹، إنَّ الفكرة التي طرحها **Lucas** هي أنَّ الإختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الإختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، وإنَّ المصدر الرئيسي للنمو الإقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، ويضيف **Lucas** في تحليله لهذا العامل أنَّ فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الإقتصاد، فإن كان الفرد يمتلك مخزون رأسمال جيد فهذا يعني أنَّ مستوى إقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطوراً²، وتكتب دالة الإنتاج والتي هي دالة **Cobb-Douglas** كما يلي³:

$$Y = AK^\beta \cdot (UH)^{1-\beta} H_\alpha^Y \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

K: هو مخزون رأس المال المادي.

U: الوقت المخصص للإنتاج.

H: المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج.

A: المستوى التكنولوجي.

H_α^Y: المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الأفراد.

β: يمثل معامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي و **1 - β** تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.

¹ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 140

² احمد ضيف، مرجع سابق، ص 54

³Mihamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Op,Cit,P 165

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي نظريات ونماذج

ومنه يكون تراكم رأس المال البشري على الشكل التالي¹:

$$\dot{H} = \beta H(1 - U) \dots \dots \dots (2)$$

في المعادلة (2) يمثل \dot{H} التغير في التراكم الرأس المال البشري و β هو مقدار فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري و H تراكم رأس المال البشري، و $(1 - U)$ هو الزمن المسخر للتعليم والحصول على المعارف المتعلقة بتراكم رأس المال البشري، وتشرح لنا هذه المعادلة كيفية تراكم المعارف لدى الفرد، وفي هذا الصدد هناك طريقتين للتفكير الأولى: العمال يتعلمون عندما يدرسون، إذًا نستطيع ربط تراكم رأس المال البشري بقضاء الوقت دون عمل، أما الثانية: العمال يراكمون رأس المال البشري من خلال التدريب المهني وهنا يمكن ربط رأس المال البشري بوقت العمل.

هذا وقد استخلص **Lucas** من نموذجه نتيجتين مهمتين²:

✓ الأولى: سبق الإشارة إليها في نموذج **Romer** الأول والتي تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل الناتج عن واقع وجود وفرة خارجية إيجابية، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعاً عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الفعالية الجماعية.

✓ الثانية: أنّ الإقتصادي الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره سيظل على الدوام في وضع نمو أفضل من غيره، مما يعني أنّ النموذج يأخذ في عين الاعتبار إستمرار التباعد في مستويات الدخل بين الدول.

ولعلنا نستخلص أنه حتى يتولد نمو ذاتي (أو داخلي) يتركز على رأس المال البشري وفقاً لنموذج **Lucas** فإنه يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري (المخصص للتكوين والإعداد) ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق.

المطلب الثالث: نموذج **AK** لـ **Robelo** 1991.

إنّ المشكل المطروح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو هو إستبعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة)³، فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال K ويعود غياب هذا التناقص إلى رأس المال البشري.

¹ عادل زقير، مرجع سابق، ص 49

² اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 141

³ أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 61

وتعطى صيغة النموذج العام ل **AK** كما يلي¹:

$$Y = AK \dots \dots \dots (1)$$

حيث: **A** هي مستوى التكنولوجيا وهي ثابتة، كما يعبر عن الإنتاج الفردي ب $Y = AK$ والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية ل **A**.

وبالرجوع الى المعادلة رقم (15) لنموذج **Solow** نجد²:

$$K^* = S.F(K) - (n + \delta)K \Rightarrow \frac{K^*}{K} = S. \frac{F(K)}{K} - (n + \delta) \dots \dots \dots (2)$$

وإذا تم وضع $F(K)/K = A$ نحصل على :

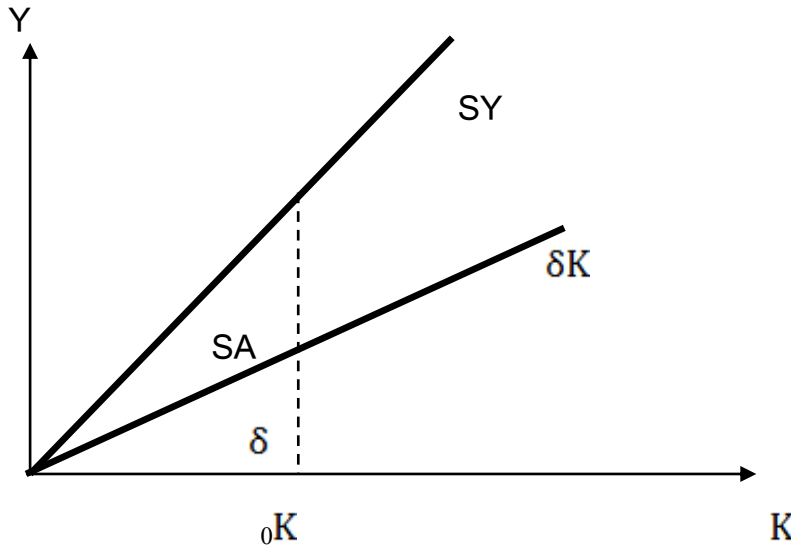
$$\frac{K^*}{K} = S.A - (n + \delta) \dots \dots \dots (3)$$

وتعبر المعادلة (3) عن تراكم رأس المال لكل فرد في نموذج **AK** حيث يتحدد معدل النمو ب δ و n وهذا يعني أنه عندما يكون $\delta < S.A$ فإنّ النمو يكون موجب وغير محدود نفسه بدون فرضية التقدم التكنولوجي الخارجي، كما أنّ إعادة كتابة دالة الإنتاج سمحت بأفضل تمثيل لحركة النمو في الأجل الطويل، في نموذج **Solow-Swan** وبسبب نقصان مردودية رأس المال حينما يصبح معدل الإدخار أقل من مردودية رأس المال فإنّ النمو يتوقف، ويمكننا تمثيل نموذج **Robelo** في الشكل الموالي:

¹أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص ص 94-95

²عادل زقير، مرجع سابق، ص ص: 46-47

الشكل (10): التمثيل البياني لنموذج AK



المصدر: عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة **1998-2012**، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص

47

يبين الخط δK مبلغ الإستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، أما المنحنى SY فيعطينا الإستثمار بدلالة مخزون رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK .

لنفترض أن إقتصاداً ما يبدأ من النقطة $0K$ ، ففي حالة نموذج **Solow** الذي رأيناه سابقاً كان التراكم الرأسمالي خاضعاً للمردودات المتناقصة $\alpha < 1$ أي أن لكل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالإستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى المستوى δ مع توقف تراكم رأس المال بمردودات ثابتة.

أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها وتكون دائماً مساوية ل A

$$\text{حيث: } A = \frac{Y}{K} \text{ و } \frac{\dot{K}}{K} = S \frac{Y}{K} - \delta$$

$$\frac{Y^*}{Y} = \frac{K^*}{K} = SA - \delta = g_y \dots \dots \dots (4)$$

ومنه نستنتج أنّ معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و g_y لإقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الإستثمار - الإذخار - ونتيجة لذلك فإنّ أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الإستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الإقتصادي¹.

المطلب الرابع: نموذج Barro تراكم رأس المال العام 1990.

ظهرت نظرية Barro والتي تعرف بنظرية دور الدولة في النمو الإقتصادي سنة 1990 وأساسها أنّ البنى القاعدية تسمح بزيادة الإنتاجية الحديدية لرأس المال الخاص، فالتكاليف الموجهة لإنشاء البنى التحتية كالطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وشبكات الإتصال تجعل المؤسسات الإنتاجية الخاصة أكثر فعالية، ويرتكز نموذج Barro بصفة عامة على دالة Cobb-Douglas حيث أنّ عوائد حجم هذه الدالة هي ثابتة، فبالنسبة للمؤسسة يمكن كتابة دالة الإنتاج على الشكل التالي²:

$$Y = AK_t^\beta L_t^{1-\beta} G_t^\delta \dots\dots(1)$$

كما أنّ التكاليف العمومية (G) للبنى التحتية تترجم على أنّها عامل إنتاجي خارجي معطى وبدون تكلفة أي غير مكلف، ويفترض Barro أنّ التكاليف العمومية تمول عن طريق نسبة معينة (t) من الضرائب المفروضة على جميع المداخل أي:

$$T=ty$$

ومنه فإنّ دالة الإنتاج محددة عن طريق كل من معدل الضريبة (t) ومقدار رأس المال الخاص (A) على إعتبار أنّ مستوى (A) ومقدار (L) ثابتين تبعا لحالة الإقتصاديات المتطورة، وتكتب على الشكل التالي:

$$Y = A^{\frac{1}{\alpha}} KL^{(1-\alpha/\alpha)} t^{(1-\alpha)/\alpha} \dots\dots\dots(2)$$

ويرى Barro أنّ البنى القاعدية هي ملكية عمومية، وهو ما يسبب مشكلة في تمويل رأس المال العام (السلعة العمومية)، فكلما ساهمت المؤسسات الخاصة في هذه العملية كلما إستفادت أكثر من السلعة العمومية، بإعتبارها عامل إنتاجي مهم لها، وبتفاهم حدّة مشكلة التمويل لرأس المال العام فإنّ ذلك قد يؤدي إلى عدم وجود سوق للسلع العمومية، كما أنّ إنتاجية السوق ستكون غير كافية في ظل عدم وجود سوق لهذه السلع أو لصغره، فالقطاع الخاص غير قادر على مساعدة الدولة في تمويل هذه المنشآت القاعدية.

¹ البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص 15

² بلال ملاخسو، مرجع سابق، ص ص: 85،86

وكخلاصة لما سبق لقد أعطت نظرية النمو الداخلي أهمية كبيرة للعديد من تراكمات رأس المال التي تتبع من الداخل (كرأس المال المادي والبشري والتكنولوجي، والبنى القاعدية) في نماذجها إنقلبت على آراء التيار النيوكلاسيكي، ورغم ذلك وجهت لها العديد من الإنتقادات¹:

- تعتمد النظرية على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.
- أوضحت بعض الدراسات أنّ تزايد العائد والوفرات الخارجية ليس ضروريان لإحداث النمو النابع من الداخل طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجية استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج مثل الأرض.
- هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تنمو بشكل ملحوظ على الرغم من أنّ معدل الإستثمار البشري فيها كالتعليم كان أعلى منه في العديد من الدول الأخرى الأكثر تقدماً.
- هناك العديد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الإقتصادي لم تلتفت إليها النماذج الحديثة للنمو مثل التنظيم والذي أكدت بعض الدراسات العلمية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواءً في الأجل المتوسط أو الطويل.
- في النهاية فإنّه يجب الإشارة إلى أنّه رغم الإختلافات الحاصلة بين النظرية النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي إلاّ أنّه من الخطأ القول أنّ هذه النماذج هي بديل كامل عن النظرية النيوكلاسيكية، لذا يستحسن النظر إليها على أنّها مكمل لها ليست بديل عنها.

¹ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص : 157-158

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لموضوع النمو الإقتصادي الذي يعد من أهم المواضيع التي شغلت المفكرين الإقتصاديين وواضعي الخطط والسياسات الإقتصادية حيث توصلنا الى النتائج التالية:

- تترجم عملية النمو الإقتصادي بواسطة الزيادة المستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي بحيث تتحدد هذه العملية بمجموعة من العوامل والمحددات التي تعمل على تباين معدلات النمو من دولة الى أخرى متمثلة في كمية ونوعية الموارد البشرية وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية، التنظيم الإقتصادي الكفاء، القطاع العام والمتمثل في سياسة الإنفاق والضرائب، القطاع المالي بالإضافة إلى المتغيرات الإقتصادية الكلية من إستثمار، إيدار، سعر الصرف والإفتاح التجاري.

- تناولت عدّة نظريات موضوع النمو الإقتصادي، فالنظرية الكلاسيكية بروادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس وكارل ماركس ركزوا في مجال النمو الإقتصادي على التراكم الرأسمالي وأنّ القوى الدافعة للنمو الإقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال، أمّا النظرية النيوكلاسيكية ل **J.Schumpeter** فقد إهتمت بالإبتكارات التكنولوجية ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي، أمّا التفسير الكينزي من خلال نموذج **Harrod-Domar** الذي شرح متطلبات النمو المستقر.

- تم تفسير النمو الإقتصادي من خلال نماذج النمو الخارجي خاصة نموذج **Solow-Swan** الذي إهتم بموضوع التقدم التكنولوجي بإعتباره خارجي حيث يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل، وبالتالي أعطى هذا النموذج تفسير لأسباب التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة.

- بالإضافة إلى نموذج النمو الخارجي تطرقنا إلى نماذج النمو الداخلي والمتمثلة في نموذج **Paul Romer** ونموذج **Lucas** ونموذج **AK**، ونموذج **Barro**، بحيث إهتم الأول بأهمية تراكم رأس المال المادي والتكنولوجي في تحقيق النمو الإقتصادي، وإهتم الثاني برأس المال البشري كمحرك للنمو الإقتصادي، والثالث فقد إهتم بدور رأس المال المادي في عملية النمو الإقتصادي، أمّا الرابع فقد إهتم بالبنى القاعدية والتي إعتبرها وسيلة تسمح بزيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

وبعد التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وكذلك النظريات والنماذج التي قامت بتفسير النمو الإقتصادي لابد من معرفة العلاقة بين السياسة المالية و النمو الإقتصادي وكيف تعمل مكوناتها للوصول إلى معدلات النمو المطلوبة وهذا ما سوف نتوصل إليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دور السياسة

المالية في

تحفيز النمو

الإقتصادي

تمهيد:

تعد دراسة العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الإقتصادي من المواضيع الهامة والمثيرة للجدل في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وإذا كان إهتمام الباحثين في الدول النامية بدراسة تلك العلاقة قد جاء مدفوعاً بالحاجة إلى ترشيد أو تخفيض حجم القطاع العام كشرط ضروري لتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي خاصة في ظل إرتفاع حجم الدين الخارجي، فإن حاجة الحكومات بالدول المتقدمة إلى المفاضلة بين البدائل المختلفة للسياسة المالية بهدف تحقيق الإستخدام الكفاء للموارد المتاحة وبلوغ معدلات مستدامة من النمو الإقتصادي قد دفع الباحثين في تلك الدول إلى الإهتمام بدراسة مثل تلك الموضوعات، حيث تنبع أهمية دراسة أثر مكونات السياسة المالية على النمو الإقتصادي من الإعتقاد بأن السياسات العامة إجمالاً تعد مهمة للنمو الإقتصادي سواءً قصير أو طويل الأجل.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى تأثير كل من الضرائب والنفقات العامة وعجز الموازنة على النمو الإقتصادي في الأجل القصير وعلى المدى البعيد.

المبحث الأول: دور النفقات العامة والضرائب في تحقيق النمو الإقتصادي قصير الأجل.

المبحث الثاني: النفقات العامة و النمو الإقتصادي طويل الأجل.

المبحث الثالث: الضرائب و النمو الإقتصادي طويل الأجل.

المبحث الرابع: عجز الموازنة العامة والنمو الإقتصادي.

المبحث الأول: دور النفقات العامة والضرائب في تحقيق النمو الإقتصادي قصير الأجل

لمعرفة فعالية السياسة المالية وآليات إنتقال آثارها على الإقتصاد الكلي في الأجل القصير يكفي معرفة هذه السياسة ضمن سوق السلع والخدمات والسوق النقدي ومن ثم معرفة كيفية تأثيرها في السوقين من خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب.

قبل التطرق إلى السياسة المالية في نموذج $IS - LM$ يجب أولاً معرفة نموذج السياسة المالية في سوق السلع والخدمات IS ثم في السوق النقدي LM كل على حدى، وبهذه الطريقة وعلى هذا الأساس يمكننا الربط بين السوقين ومعرفة مدى فعالية أدواتها.

المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات IS .

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات IS عند تساوي الإدخار مع الإستثمار، إذ يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال العلاقة بين الطلب على رأس المال لغرض الإستثمار وأسعار الفائدة، فعند أي مستوى معين من سعر الفائدة يوجد مستوى معين من الإستثمار.

الفرع الأول: بناء النموذج.

ويمكننا أن نعبر عن هذا النموذج من خلال دالة الإستهلاك، دالة الإستثمار، دوال القطاع الحكومي والقطاع الخارجي وسوف يتم توضيح ذلك كمايلي:

أولاً: دالتي الإستهلاك والإدخار.

كان العالم الإقتصادي كينز أول من أشار إلى أنّ الإنفاق الإستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مقدار الدخل، كما أشار كينز إلى أنّ الإنفاق الإستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل¹، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الإستهلاك وأهمها²:

- الثروة: وتعرف على أنّها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة فكثيراً ما يوجد أفراد يمتلكون أموالاً وعقارات ولكن ليست لهم وظيفة يتقاضون عنها أجرًا وهذا يعني أنّ الثروة أشمل بكثير من الدخل، وإمتلاك الفرد المتزايد للثروة سيؤدي إلى زيادة إستهلاكه حتى ولو ظل دخله ثابتاً، والعكس صحيح في حالة نقصان الثروة.

¹اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص 102

²شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص: 196-197

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

- **مستوى الأسعار:** تتأثر معدلات الإستهلاك بمستوى الأسعار السائدة، فعند إرتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للثروة وبالتالي تقل معدلات الإستهلاك.

- **معدلات الفائدة:** تعتبر معدلات الفائدة عوائد وحوافز للإدخار فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للإستهلاك وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الإدخار، أي بمعنى إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة عند نفس مستوى الدخل تؤدي إلى نقص الكمية الإستهلاكية.

- **التوقعات:** تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الإستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة دخله في العام القادم فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على إعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد إلا أن سلوك المستهلك قد تغير وإنعكس على شراء كميات أكبر، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما زاد إستهلاك الأفراد والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الإستهلاك والميل أكثر نحو الإدخار.

- **الآثار الديمغرافية:** مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الإستهلاك في حين أن البعد السكاني للإستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه إلى التوزيع العمري والبعد التعليمي والثقافي وغيرها، ومن هنا فإن كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الإستهلاك فإن التوزيع العمري والبعد التعليمي والثقافي لهم يخلق أنماطا إستهلاكية متنوعة ومتجددة بإستمرار.

ومع ذلك يمكن القول أن الدخل هو المحدد الرئيسي لإستهلاك الفرد، وهذا يؤكد أن الإنخفاض في دخل الفرد يؤدي إلى الإنخفاض في إستهلاكه¹، يربط كينز الإستهلاك C بالدخل المتاح Y_d والذي يمثل ذلك الدخل الموضوع فعلا تحت تصرف الأشخاص $Y_d = Y - T + R$ حيث T الضرائب المباشرة، R التحويلات الحكومية، كما يرى كينز أن الفئات التي لا تملك دخلاً أو لا يكفيها دخلها الجاري المتاح لتغطية احتياجاتها الإستهلاكية يمكنها الإستهلاك خارج الدخل بإعتبار أن الفرد لا يمكنه الإستغناء عن الإستهلاك، ويسمى هذا النوع "بالإستهلاك التلقائي" وسوف نرسم له بالرمز "a"، كما أن الأشخاص الذين يملكون دخلاً يتصرفون فيه إستهلاكاً وإدخاراً حسب عاداتهم وميولهم وهذا ما يدعى "بالميل الحدي للإستهلاك" ونرمز له بـ "b" ويمثل النسبة المستهلكة من الزيادة في الدخل المتاح أي التغير في الإستهلاك على التغير في الدخل وبالتالي تكون دالة الإستهلاك الكينزية بالشكل التالي²:

$$C = a + bY_d$$

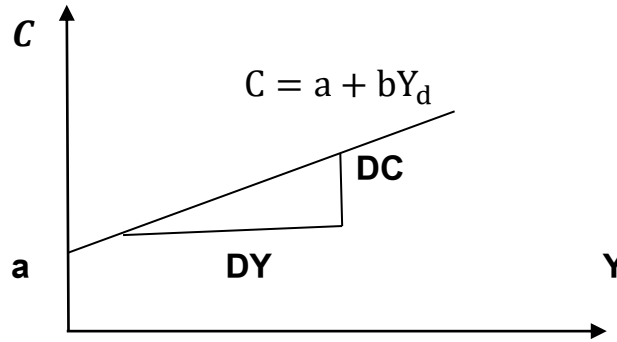
¹ اسماعيل عيد الرحمان، حربي محمد عريقات، مرجع سابق ص 102

² علاش أحمد، يروس وتمارين في التحليل الإقتصادي الكلي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 42

حيث: $0 < b < 1$

ويمكن تمثيل دالة الإستهلاك بدلالة الدخل المتاح كما يلي:

الشكل (11): دالة الإنفاق الإستهلاكي.



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص25

ويرى كينز أنّ الإستهلاك يتحدد أولاً ثم يتحدد بعده الإيداع، وعليه فإنّ الإيداع هو الفرق بين الدخل المتاح والإستهلاك¹، فالإيداع هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الإستهلاك وعلى هذا فالدخل ينقسم بين الإستهلاك والإيداع أي أنّ²:

$$Y = C + S$$

$$Y = a + bY_d + S$$

$$S = -a + (1 - b)Y_d$$

وتعتبر هذه العلاقة عن دالة الإيداع حيث أنّ a هو إيداع مستقل عن الدخل، S هو الإيداع، و Y_d هو الدخل التصرفي، $(1 - b)$ هو الميل الحدي للإيداع والذي يعبر عن مقدار التغير في الإيداع نتيجة التغير في الدخل.

ثانياً: دالة الإستثمار.

يعتبر الطلب على الإستثمار أحد مكونات الطلب الفعلي والإنفاق الكلي، وبالتالي يعتبر أحد محددات الدخل القومي والإنتاج والتشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات الإقتصادية أنّ أهم عامل يكمن وراء التقلبات الإقتصادية الدورية هو الإستثمار³ الذي هو عبارة عن جزء من الدخل لا يستهلك وإنما يعاد

¹ علاش أحمد، مرجع سابق، ص 44

² محمد العربي ساكر، محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص26

³ محمد مروان السمان، وآخرون، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، 209

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

إستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بالإعتبار بالإضافة إلى المخزون السلعي، ويعتبر الإستثمار الوجه الثاني من أوجه الفعاليات الإقتصادية الرئيسية في الإقتصاد¹، وتؤثر في الإستثمار العديد من المتغيرات مثل²:

- ✓ سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الإقتصادي للإستثمار).
- ✓ الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي.
- ✓ درجة المخاطرة وهي عدم التأكد من الحصول على العائد.
- ✓ مدى توفر الإستقرار الإقتصادي والسياسي والمناخ الإستثماري.
- ✓ عوامل أخرى مثل: توفر الوعي الإذخاري والإستثماري، وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة، إضافة إلى عدّة عوامل تساهم الظروف الإقتصادية المتشابكة في خلقها خاصة مع الإفتتاح التجاري على العالم الخارجي.

ولبناء أي نموذج إقتصادي يجب التركيز على أهم العوامل المؤثرة في التابع (الإستثمار)، وعلى ذلك ركز كينز على عامل معدل الفائدة حيث إعتبره عامل مهم جداً في تحديد قيمة الإستثمارات، حيث إذا إرتفعت معدلات الفائدة في البنوك ستغري الأفراد والمؤسسات على وضع أموالهم لديها مما ينقص من الأموال المستثمرة في القطاع الحقيقي، وعليه نستنتج وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والإدخار وعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والإستثمار، وعليه يمكن كتابة دالة الإستثمار كما يلي³:

$$I = I_a - gi$$

حيث I الإستثمار، I_a الإستثمار المستقل، g حساسية الإستثمار لتغيرات سعر الفائدة (الميل الحدي للإستثمار)، i معدل الفائدة.

ثالثاً: دوال القطاع الحكومي.

إنّ إدخال قطاع الحكومة في نموذج الإقتصاد الكلي هذا يفترض الأخذ بعين الإعتبار ثلاث متغيرات إضافية، فالطلب الكلي يجب أن يحتوي الإنفاق الحكومي G والذي نفترضه في مرحلة أولى بأنّه مستقل

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مرجع سابق ص 117

² شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص 211

³ أحمد ضيف، مرجع سبق، ص 121

عن الدخل، بالمقابل يجب أن نأخذ بعين الإعتبار الإقتطاعات الضريبية T والتي تكون في الغالب دالة للدخل، وأخيراً نجد التحويلات المدفوعة من طرف الدولة R ¹.

1. دالتي الضرائب T والتحويلات R : إنَّ الضرائب على الدخل تنقص من قدرة الأفراد على الإستهلاك والإدخار وهذا بإعتبارها تقلل من الدخل المتاح، أمَّا التحويلات فهي إضافة للدخل المتاح وبالتالي تزيد من قدرة الأفراد على الإستهلاك والإدخار، يمكن إدراج الضرائب على حالتين: الأولى كضرائب مستقلة وبالتالي هي تأخذ قيمة ثابتة $T = T_0$ ، والثانية تابعة للدخل وبالتالي تأخذ قيمة متغيرة حسب تغير الدخل الوطني $T = T_0 + tY$ ، حيث T هي قيمة الضرائب الكلية، T_0 الضريبة المستقلة عن الدخل، t معدل الضريبة، Y الدخل، أمَّا دالة التحويلات فنعتبرها ثابتة $R = R_0$.

2. دالة الإنفاق الحكومي G : لقد تم تعريف النفقات سابقا على أنها تمثل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات لفائدة إداراتها ومصالحها، ويمثل أحد عناصر الطلب الفعّال الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني²، حيث إعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي، أي يتحدد بعوامل خارج النموذج كالسياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الدولة $G = G_0$ ³.

رابعاً: إدخال القطاع الخارجي.

وهو عبارة عن حركة السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول المختلفة سواءً كانت الصادرات الموجهة خارج الحدود ويرمز لها بالرمز X أو الواردات التي تجلب من الخارج ويرمز لها بالرمز M ، حيث إعتبر كينز بأنَّ الصادرات ثابتة تتغير بعوامل خارج النموذج⁴، ومنه يمكن كتابة دالة الصادرات كما يلي: $X = X_0$ ، أمَّا الواردات فتتأثر بقيمة الدخل بعلاقة طردية أي كلما زاد دخل البلد زادت قدرته على الإستيراد، ومنه تكون دالة الواردات كما يلي: $M = M_0 + mY$ ، حيث M قيمة الواردات، M_0 قيمة الواردات المستقلة عن الدخل، m الميل الحدي للإستهلاك، Y الدخل⁵.

وهناك طريقتين لحساب معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات هما طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي، وطريقة الموارد تساوي الإنفاق.

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ط3، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 147

² علاش أحمد، مرجع سابق، ص ص 56-60

³ ضيف احمد، مرجع سابق، ص 122

⁴ محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 28

⁵ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 122

- طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي: ويحدث التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى العرض مع الطلب، ويتمثل العرض الكلي في الإنتاج المحلي و الواردات، أما الطلب الكلي فيتمثل في الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري، والطلب الحكومي و طلب العالم الخارجي، ومنه يمكننا كتابة معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات كما يلي:

$$Y + M = C + I + G + X \dots \dots \dots (1)$$

من خلال هذه المعادلة يمكننا إستنتاج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات:

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$Y = a + bY_d + I_a - gi + G_0 + X_0 - (M_0 + mY)$$

$$Y = a + b(Y - T_0 - tY + R_0) + I_a - gi + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y(1 - b + bt + m) = (a + bT_0 + bR_0 + I_a + G_0 + X_0 - M_0) - gi$$

$$Y_{IS}^* = \frac{(a+bT_0+bR_0+I_a+G_0+X_0-M_0)}{1-b+bt+m} - \frac{g}{1-b+bt+m} i \dots \dots \dots (2)$$

إن المعادلة (2) هي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات IS وهي معادلة خط مستقيم يعكس العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، وإشارته سالبة دلالة على أنّ هذا المنحنى متناقص وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة، إنّ هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة اليسار إذا تغير ثابت المعادلة وإنّ العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي، الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل، الصادرات، الواردات المستقلة، فإذا زاد أحد العوامل السابقة فإنّ منحنى IS ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الضرائب المستقلة تؤدي إلى إنتقال منحنى IS جهة اليسار ويترتب عن ذلك إنخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

- طريقة الموارد = الإنفاق: وتكمن هذه الطريقة في المساواة بين موارد الدولة التي تتمثل في الإيداع S والضرائب T والواردات M ، وإنفاقها المتمثلة في الصادرات X ، الإستثمار I ، الإنفاق الحكومي G ، وكذلك التحويلات R للحصول على الدخل التوازني¹، وبالتالي يمكن التعبير عن معادلة التوازن كما يلي:

$$S + T + M = X + I + G + R \dots \dots \dots (3)$$

$$-a + (1 - b)Y_d + T_0 + tY + M_0 + mY = X_0 + I_a - gi + G_0 + R_0$$

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 29

$$-a + (1 - b)(Y - T_0 - tY + R_0) + T_0 + tY + M_0 + mY \\ = X_0 + I_a - g_i + G_0 + R_0$$

$$-a + Y - T_0 - tY + R_0 - bY + bT_0 + btY - bR_0 + T_0 + tY + M_0 + mY \\ = X_0 + I_a - g_i + G_0 + R_0$$

$$Y - tY - bY + btY + tY + mY \\ = a + T_0 - R_0 - bT_0 + bR_0 - T_0 - M_0 + X_0 + I_a - g_i + G_0 \\ + R_0$$

$$Y(1 - t - b - bt + t + m) \\ = a + T_0 - R_0 - bT_0 + bR_0 - T_0 - M_0 + X_0 + I_a - g_i + G_0 \\ + R_0$$

ومنه:

$$Y_{IS}^* = \frac{a + T_0 - R_0 - bT_0 + bR_0 - T_0 - M_0 + X_0 + I_a + G_0 + R_0}{(1 - t - b - bt + t + m)} - \frac{g}{(1 - t - b - bt + t + m)} i \dots \dots (4)$$

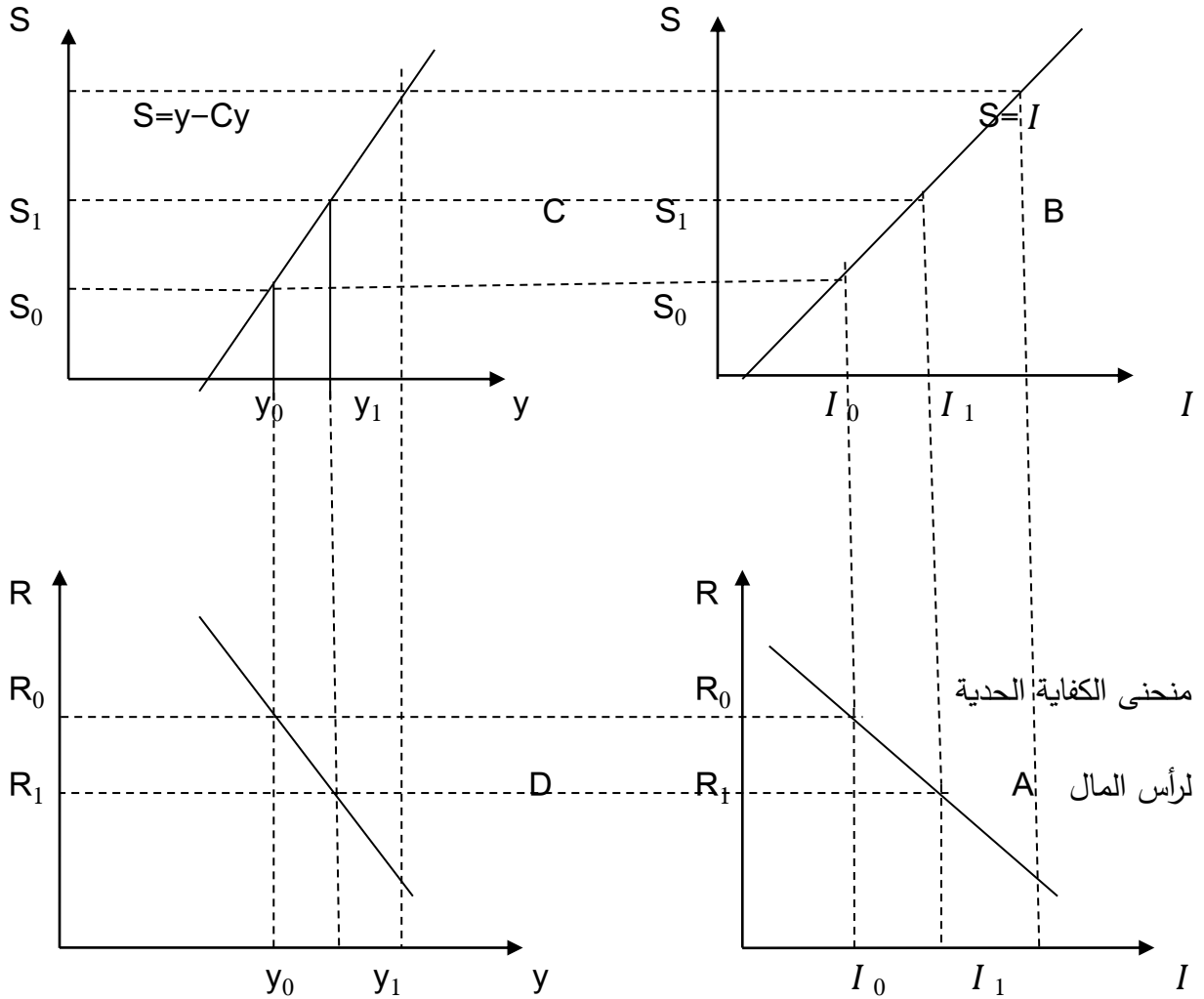
وهي عبارة عن معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

الفرع الثاني: التمثيل البياني.

يمكننا توضيح حالة التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل (12): التوازن في سوق السلع والخدمات IS .



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،

2004، ص 89

يتضمن الشكل البياني (12) أربعة مجموعات، الشكل (A) يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال الذي يبين أن الإستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة.

أما الشكل البياني (B) فيبين شرط تساوي الإستثمار I مع الإدخار S ، حيث يتمثل الإستثمار على المحور الأفقي والإدخار على المحور العمودي ويتحقق هذا التساوي عند كل نقطة تقع على الخط الذي

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

يبدأ من نقطة تلاقي محور الإستثمار ومحور الإِدخار (نقطة المركز) والذي ينصف زاوية الأصل ويطلق عليه الخط الإسترشادي عند الزاوية 45°.

أما الشكل (C) فيوضح أنّ الإِدخار هو دالة متزايدة في الدخل ميلها موجب وهو يقل عن الواحد الصحيح، ويمثل الميل الحدي للإِدخار حيث يبين أثر الزيادة في الدخل.

في حين الشكل (D) يبين العلاقة القائمة بين مستويات الدخل وأسعار الفائدة التي يعبر عنها بالمنحنى (IS) والذي يشير إلى علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة والتي من خلالها يتحقق التوازن بين الإِدخار والإستثمار ومن ثم يتحقق التوازن العام في السوق السلعي¹.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أبرز بعض الملاحظات ذات الصلة بالمنحنى فيما يلي²:

- من الممكن أن نفسّر منحنى (IS) على أنّه منحى للطلب الكلي على السلع والخدمات عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة في حالة ثبات المستوى العام للأسعار.

- يعتبر منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) عادة سالب كما هو مبين في الشكل (D) والسبب هو وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، حيث كلما إنخفض سعر الفائدة كلما زاد الطلب على الإستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الإستثمار وهو ما يدفع الإِدخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الإستثمار.

- سوف يؤدي إنتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال نتيجة حدوث تقدم تكنولوجي مثلا أو إنتقال دالة الإِدخار نتيجة التغير في توقعات ميول المستهلكين إلى إنتقال مماثل في منحنى (IS) في الإتجاه نفسه وبمقدار يعادل الإنتقال في أي منهما مضروبا في قيمة المضاعف، فإذا ماكانت التوقعات توجي بإنتقال منحنى الكفاية الحدية للإستثمار لرأس المال إلى اليمين (الزيادة) فإنّ هذا سوف يؤدي إنتقال المنحنى بنفس المقدار والحجم الذي إنتقل به منحنى الكفاية الحدية لرأس المال الشكل (A) والشكل (D).

- إنّ انتقال المنحنى (IS) إلى اليمين أو إلى اليسار يكون مرتبطا بطبيعة السياسة المالية والنقدية للحكومة فيما إذا كانت توسعية أو إنكماشية، فينتقل إلى اليمين عندما تتوسع الحكومة في نفقاتها مثلا وينتقل إلى اليسار عندما تقلص الحكومة من نفقاتها.

¹ بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 91

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص: 90-91

المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي LM .

إنّ التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتعادل الطلب على النقود مع كمية النقود المعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة وهذا التوازن يمكن أن يتحقق في الأجل الطويل، إنّ منحنى LM يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

الفرع الأول : بناء النموذج.

يصاغ نموذج التوازن في السوق النقد لكيّنز من خلال تساوي كل من النقود المعروضة مع الطلب عليها.

أولاً: عرض النقود

نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، وعلية يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية وهي¹:

- **المفهوم الضيق M_1** : ويعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جداً.
- **المفهوم الواسع M_2** : تعرف بالسيولة المحلية الخاصة وتشمل على M_1 مضافاً إليها الودائع لأجل وودائع الإدخار قصيرة الأجل بالبنوك، وودائع التوفير لدى صناديق التوفير وهي أقل سيولة من M_1 .
- **المفهوم الأوسع M_3** : تشتمل على M_2 السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة وهي أقل سيولة من M_2 .

والنتيجة أنّ المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود الورقية المساعدة (ورقية ومعدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزانة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة، فالمعروض النقدي يتم تحديده من جانب السلطات النقدية

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 49

وفقا لعدّة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الإقتصادية (حالة النشاط الإقتصادي)، معدل النمو ومستوى الرفاهية الإقتصادية.

يعتبر عرض النقود متغيرًا خارجيًا بإعتبار إصدار النقد مراقب من طرف الدولة عن طريق سلطاتها النقدية، وهذه المراقبة تسمى النقد القانوني والكتابي على حد سواء¹، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات² ومن أهمها مايلي³:

- **الإحتياطي النقدي القانوني:** تجبر البنوك التجارية على نسبة محددة من الودائع التي تتلقاها من زبائنها كالإحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي، وتزيد هذه النسبة وتتقص حسب الوضع الإقتصادي السائد.

- **سعر إعادة الخصم:** تقوم البنوك التجارية بقبول الأوراق التجارية من زبائنها والتي لم يحن بعد أجل إستحقاقها وتقدم لهم السيولة بأقل من القيمة الإسمية للورقة التجارية، على أن تحل البنوك في الدائنية محلّ التجار لتحصل على قيمة الأوراق التجارية كاملة عند حلول أجل الإستحقاق، إلا أنّ البنوك التجارية قد تحتاج إلى السيولة وهذا قبل حلول أجل إستحقاق الأوراق التجارية التي بحوزتها فتتوجه بها إلى البنك المركزي لإعادة خصم تلك الأوراق ليحل البنك المركزي في الدائنية محل البنوك التجارية، عندها يطبق البنك المركزي سعر إعادة الخصم المناسب، بحيث يكون مرتفعًا في حالة الرغبة في تقليص الكتلة النقدية في التداول والعكس صحيح.

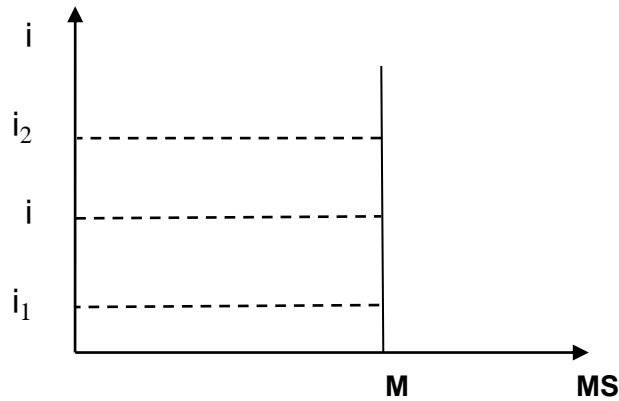
- **سياسة السوق المفتوحة:** يتولى من خلالها البنك المركزي عملية بيع وشراء السندات الحكومية، ففي حالة الرغبة في التوسع النقدي يتم شراء السندات وفي حالة الرغبة في الإنكماش النقدي يتم بيع السندات وينبغي أن يكون سعر الفائدة من هذه السندات مناسبًا حتى يقبل الأفراد على شراءها، ونظرًا لكون السندات الحكومية أكثر الأوراق المالية أمانًا أي لأمخاطرة فيها، فإنّ الأفراد يفضلون شراء هذه السندات على توظيف أموالهم في إستثمارات مالية أخرى عالية المخاطرة وبذلك تقل السيولة في التداول، فتحدد كمية النقود تعود إلى السلطات النقدية وقرارها مستقل تمامًا عن متغير سعر الفائدة (إلا في حدود ضيقة جدًّا)، ومن ثم بات في النظم المصرفية المعاصرة إعتبار الكمية النقدية عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة، أي أنّ عرض النقود يعتبر غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

¹ شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص 258-259

² بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سابق، ص: 49-50

³ علاش أحمد، مرجع سابق، ص: 86-87

الشكل (13): عرض النقود عند كينز.



المصدر: علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص122

يلاحظ من خلال الشكل أنّ عرض النقود عديم المرونة لأنّه عند سعر فائدة (i) تكون كمية النقود (M) وعندما يرتفع سعر الفائدة إلى (i_2) فإنّ عرض النقود هو نفسه (M) وعندما ينخفض سعر الفائدة إلى (i_1) يبقى عرض النقود نفسه، وهذا يعود للسلطات النقدية لأنّه في الفترة القصيرة لا تزيد عرض النقود بل تتحكم في سعر الفائدة لتضبط عرض النقد بينما في الفترة الطويلة يمكن زيادة عرض النقد حسب الحالة الإقتصادية .

ثانياً: الطلب على النقود.

يمكن القول بصفة عامة على أنّ الطلب على النقود هو رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود في صورة سائلة تفضيلاً لها عن الأصول الثابتة والمالية الأخرى، كما يطلق على الطلب على النقود إسم التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة¹.

حصر كينز الطلب على النقود في ثلاث دوافع المتمثلة في دافع المعاملات والإحتياط وهذين الدافعين يعتبرهما كينز كتلة واحدة لإرتباطهما بالدخل وبنفس العلاقة (موجبة)، أمّا الدافع الثالث هو دافع المضاربة الذي يرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسية².

1.الطلب على النقود بدافع المعاملات: يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل حيث يتم إستخدام النقود من أجل تسوية المبادلات، ودافع المعاملات يقصد به رغبة المتعاملين الإقتصاديين سواءً كانوا أفراد أو مؤسسات بالإحتفاظ بقدر معين من النقود في شكلها السائل بغية

¹ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط2، مرجع سابق، ص 177

² محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 36

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

مواجهة نفقاتهم الجارية، ويعتبر هذا الدافع من أهم وأكثر الدوافع إنتشارا للطلب على النقود مقارنة بالدوافع الأخرى، بإعتباره المحفز الأساسي للمتعاملين الإقتصاديين لجعلهم يحتفظون بأرصدة نقدية سائلة¹، ويقصد بالمعاملات الصفقات التي تتم على مستوى الإقتصاد القومي سواءً تلك التي يقوم بها المستهلكون لشراء إحتياجاتهم من السلع والخدمات الإستهلاكية، أو تلك الصفقات التي تقوم بها المشروعات الإقتصادية المختلفة لشراء مستلزمات وخدمات النشاط الإنتاجي، ويطلق على النقود التي يستلزمها النشاط الإقتصادي لإغراض المعاملات مصطلح النقود الفعّالة أو العاملة تمييزا لها عن النقود العاطلة التي يستخدمها الأفراد في المعاملات التي لا تؤدي إلى خلق إنتاج أو دخل أي التي يحتفظ بها الأفراد مثل نوع من الأصول²، وتتوقف كمية النقود أو الأرصدة النقدية التي تطلب بدافع المعاملات على العوامل التالية³:

- مستوى الدخل القومي، فكلما إزداد حجم الدخل القومي يزداد الإستهلاك ويطلب الأفراد النقود لمعاملاتهم، وبالمقابل إنخفاض حجم الدخل القومي يؤدي إلى تدني حجم المعاملات.

- طرق دفع الأجور لكل دولة، وعادة ماتدفع الأجور شهريا وبعضها يدفع أسبوعيا أو على فترات متقطعة، فكلما إنخفضت فترة الحصول على الدخل ينخفض حجم الإحتفاظ بالنقود، والعكس صحيح.

- تطور خدمات النقل والإتصال والرفاهية، فكلما تطوت هذه الخدمات يزداد الإستهلاك وتزداد الرفاهية، ويحتفظ الأفراد بالنقود للقيام بهذه الخدمات.

- زيادة عدد السكان، لأنّ السكان هم القوة المستهلكة فكلما زاد التطور وكان عدد السكان كبيرا كلما زاد تفضيل السيولة بدافع المعاملات، بينما الدول قليلة عدد السكان ينخفض لديها هذا الدافع.

إنّ هذه العوامل مع غيرها من العوامل تحدد حجم الإحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات وعادة ما يكون ذلك بالنسبة للأفراد بحدود 20% من دخولهم، بينما في الشركات في حدود 50% من رأسمال العامل، فالطلب على النقود للمعاملات يشكل نسبة من الدخل فهو تابع له يتغير بتغيره بنفس الإتجاه مما يدل على العلاقة الطردية بينهما، وتصاغ العلاقة الرياضية بين المتغيرين كما يلي⁴:

$$MD_1 = F(Y) = \alpha_1 Y \dots \dots \dots (5)$$

¹ محمود سحنون، الإقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 58

² أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط2، مرجع سابق، ص 177

³ على كنعان، مرجع سابق، ص 116

⁴ علاش أحمد، مرجع سابق، ص: 87-88

حيث أن: MD_1 الطلب على النقود للمعاملات، α_1 النسبة المحتفظ بها من الدخل النقدي لغرض المعاملات، Y الدخل النقدي.

2. الطلب على النقود بدافع الإحتياط: ويقصد كينز بهذا الدافع أن النقود تطلب لمواجهة النفقات الفجائية (سفر، علاج، تعطل عن العمل...الخ) وتزيد الكميات المحتفظ بها لهذا الغرض مع زيادة الغموض وعدم اليقين بأحوال الإقتصاد في المستقبل، وحققي أن هذه النسبة من الدخل تختلف من منشأة الى أخرى ومن فرد إلى آخر¹، ويعتمد مقدار ما يحتفظ به من الأرصدة النقدية لغرض الإحتياطي على حجم الدخل، إذ يزداد حجم الطلب على النقود لغرض الإحتياطي كلما زاد حجم الدخل، بالإضافة إلى حجم الدخل يعتمد دافع الإحتياطي على عوامل أخرى وهي²:

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، ففي فترات الرخاء قد يكون الفرد متفائلاً فيقل طلبه على النقود لغرض الإحتياطي، ويحصل العكس في فترات الكساد، إذ يتشائم الفرد فيزداد طلبه على النقود لغرض الإحتياط خوفاً من تقلبات المستقبل.

- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، ففي أوقات الأزمات يزداد الإقبال على الإحتفاظ بالنقود بغرض الإستعداد لمواجهة الإحتمالات المختلفة التي قد ينطوي عليها المستقبل.

- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية، وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة، إذ كلما كانت إمكانية الحصول على إئتمان من هذا السوق كبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى سيولة نقدية أمراً سهلاً ويتم بسرعة دون التعرض إلى خسائر رأسمالية، قلت الحاجة إلى الإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لغرض الإحتياط.

- مدى إستقرار ظروف قطاع الأعمال، إذ كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين يعد متقلبا تطلب الأمر الإحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة بغرض مواجهة الإحتياط بعكس الحال إذا كانت منتجات المشروع تواجه طلباً مستقراً.

وتعطي المعادلة لغرض الإحتياط بالصيغة الرياضية التالية³:

$$MD_2 = F(Y) = \alpha_2 Y \dots \dots \dots (6)$$

¹ بسام الحجار، عبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، ط3، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص ص: 215-216

² ضياء مجيد الموسمي، النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 250

³ علاش أحمد، مرجع سابق، ص 88

حيث MD_2 هي الطلب على النقود لغرض الاحتياط، α_2 هي النسبة المحتفظ بها الدخل النقدي لغرض الاحتياط.

ويمكننا دمج المعادلتين (الطلب على النقود لغرض المعاملات والطلب على النقود لغرض الاحتياط) في معادلة واحدة كمايلي:

$$MD_1 + MD_2 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y = (\alpha_1 + \alpha_2) Y \dots \dots \dots (7)$$

حيث نجعل $\alpha_1 + \alpha_2 = \alpha$ ومنه :

$$MD_1 + MD_2 = \alpha Y \dots \dots \dots (8)$$

3. الطلب على النقود بدافع المضاربة: يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية بغية الحصول على ربح، وعلى ذلك يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها، ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب بالتنبؤ بأحوال سوق الأوراق المالية، إذ قد يتمكن من تحقيق ربحاً عالياً إذا كان تقديره جيداً لأحوال السوق، وبناءً على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الإستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة¹، فالأفراد والمؤسسات الإستثمارية الذين يتوقعون إرتفاع سعر الفائدة في المستقبل يجمعون عن إستثمار أموالهم في شراء أصول مالية طويلة الأجل، ويفضلون الإحتفاظ بنقودهم لإستثمارها في المستقبل، وعلى العكس فإنّه عندما يتوقع الأفراد والمؤسسات إنخفاض سعر الفائدة في المستقبل فإنّهم يسارعون إلى شراء الأصول المالية لتحقيق فوائد أكبر مما كانوا سيحققونه²، نلاحظ أنّ كينز ركز في دراسته للطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات، وفي هذا المجال نلاحظ بأنّ هناك تناسبا عكسيا بين قيمة السندات وأسعار الفائدة، إذ يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة إلى إنخفاض أسعار السندات، فإذا توقع المضارب إنخفاض أسعار السندات عندئذ سيحاول التخلص من السندات بالبيع والإحتفاظ بالنقود بدلا من السندات، ويحصل العكس تماما إذا توقع إرتفاع أسعار السندات، إذ يحاول توظيف ماله من نقدية مخصصة لهذا الغرض، وبشكل عام ينخفض التفضيل النقدي لغرض المضاربة عندما تصل أسعار الفائدة إلى مستويات يعتبرها المضارب مرتفعة ويزداد هذا

¹ ضياء مجيد الموسمي، مرجع سابق، ص 251

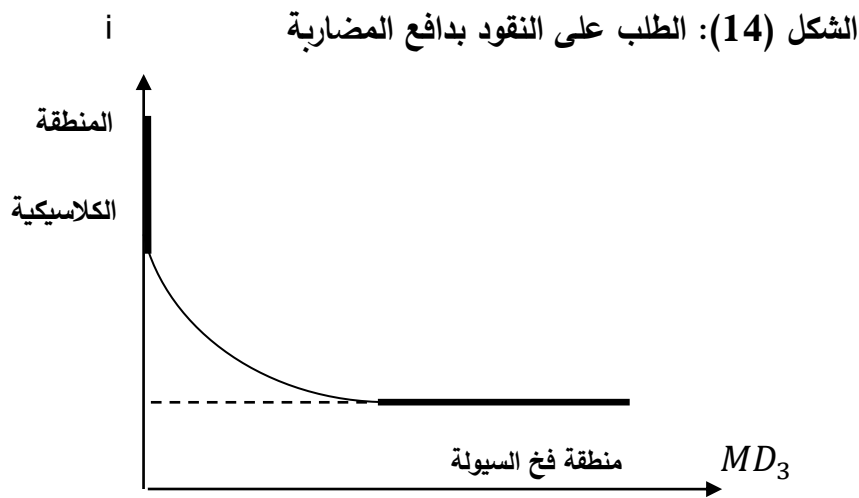
² أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 179

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

التفضيل في الحالة المعاكسة¹، فتكون العلاقة بين العائد والطلب على النقود للمضاربة علاقة عكسية تمثلها بالمعادلة التالية²:

$$MD_3 = F(i) = A - \lambda i \dots \dots \dots (9)$$

حيث أن MD_3 تمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة، A قيمة الدخل المحتفظ به عند وصول سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته، λ مدى حساسية الطلب على النقود للمضاربة لتغيرات سعر الفائدة، i سعر الفائدة السائدة خلال فترة محددة.



المصدر: احمد رمضان نعمة الله، وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 164

هناك حالتين متطرفتين في منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة تستحق الإهتمام، هاتين الحالتين هما منطقة فح السيولة والمنطقة الكلاسيكية وسنحاول فيما يلي التعرف على خصائص هذه المناطق³:

- **منطقة فح السيولة:** هذه المنطقة تتميز بأن أفراد المجتمع يكونوا على إستعداد عند سعر الفائدة شديد الإنخفاض للإحتفاظ بأي كمية من النقود يتم عرضها في السوق مهما كان مقدار هذا العرض، في هذه الحالة يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة لا نهائي المرونة، هذا الوضع يعبر عن تدني مستوى سعر الفائدة إلى مستوى منخفض للغاية بحيث تصبح توقعات الأفراد في إتجاه واحد وهو أن سعر الفائدة يجب أن يتجه في المستقبل إلى الإرتفاع لأنه ببساطة لن ينخفض أكثر من ذلك، في هذه الحالة فإن توقع

¹ محمود سحنون، مرجع سابق، ص ص: 64-65

² علاش أحمد، مرجع سابق، ص 89

³ احمد رمضان نعمة الله، وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 164-166

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

إرتفاع أسعار الفائدة يعني ببساطة توقع انخفاض أسعار السندات وبالتالي يتجه الأفراد إلى التخلص منها والإحتفاظ بالنقود مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود بشدّة.

يجب أن نؤكد على أنّه من المتوقع أن يكون هناك فح للسيولة إذا كان سعر الفائدة مساوي للصفر حيث أنّ الأفراد عند هذا السعر لن يكون لديهم أي إستعداد للإحتفاظ بأي سندات على الإطلاق وإتّما يفضلون في هذه الحالة الإحتفاظ بالنقود والسبب في ذلك إلى أفضلية النقود على السندات.

- **المنطقة الكلاسيكية:** على النقيض من منطقة فح السيولة فإنّ المنطقة الكلاسيكية تعكس إرتفاع سعر الفائدة إلى مستويات عالية حيث تصبح توقعات الأفراد في هذه الحالة تتجه نحو توقع انخفاض أسعار الفائدة في المستقبل وبالتالي يتوقعون ارتفاع أسعار السندات مما يدفعهم إلى تخفيض الطلب على النقود بدافع المضاربة وزيادة الطلب على السندات، وتتميز هذه المنطقة بأنّ الطلب على النقود بدافع المضاربة عديم الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة ولذلك عرفت هذه المنطقة بالمنطقة الكلاسيكية لأنّ التحليل الكلاسيكي لم يرى أي تأثير لسعر الفائدة على الطلب على النقود.

من الواضح أنّه بإستثناء الحالتين المتطرفتين لفح السيولة والمنطقة الكلاسيكية فإنّ العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وأسعار الفائدة تبقى عكسية.

ثالثاً: الدالة الكلية للطلب على النقود ومعادلة التوازن.

بجمع المعادلات الثلاثة للطلب على النقود نتحصل على المعادلة الكلية للطلب على النقود التي تمثل علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة ونرمز لمعادلة الطلب الكلي ب MD حيث:

$$MD = MD_1 + MD_2 + MD_3$$

$$MD = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y + A - \lambda i$$

$$MD = \alpha Y + A - \lambda i \dots \dots \dots (10)$$

ويحدث التوازن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها، أي الكتلة النقدية المتاحة في التداول يتم إستخدامها كلية (المعاملات، الإحتياط، المضاربة) فلا توجد نقود عاطلة، وتحدد على ضوء ذلك معادلة LM التي تحدد علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة، حيث عند مستويات معينة من سعر الفائدة تتحدد لدينا مستويات الدخل الوطني الموافقة.

وفيما يلي نبين كيفية الحصول على معادلة LM^1 :

$$MS = MD$$

$$MS = \alpha Y + A - \lambda i$$

$$MS - A + \lambda i = \alpha Y$$

$$Y_{LM}^* = \frac{MS-A}{\alpha} + \frac{\lambda}{\alpha} i \dots \dots \dots (11)$$

إن المعادلة (11) هي معادلة LM وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (Y, i) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة و العوامل المؤثرة في الثابت هي كمية عرض النقود والطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة، فإذا زاد عرض النقود فإن منحنى LM ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة تؤدي إلى إنتقال منحنى LM جهة اليسار ويترتب عن ذلك إنخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

الفرع الثاني: التمثيل البياني.

ويمكننا إشتقاق منحنى (LM) بيانياً كما هو موضح في الشكل الموالي:

في الشكل (A) تظهر على المحور العمودي مستويات الفائدة R عند مستويات الطلب على النقود لأغراض المضاربة MD_2 ، والرسم البياني يوضح العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة فعند مستوى الفائدة R_0 يكون الطلب على النقود لغرض المضاربة M_0 ، تكون كمية النقود المطلوبة للمضاربة هي M_1 عند سعر فائدة قدره R_1 الذي يمثل أقل مستوى يمكن أن ينخفض إليه سعر الفائدة وهو الذي يناظر منطقة فخ السيولة كما يراها كينز.

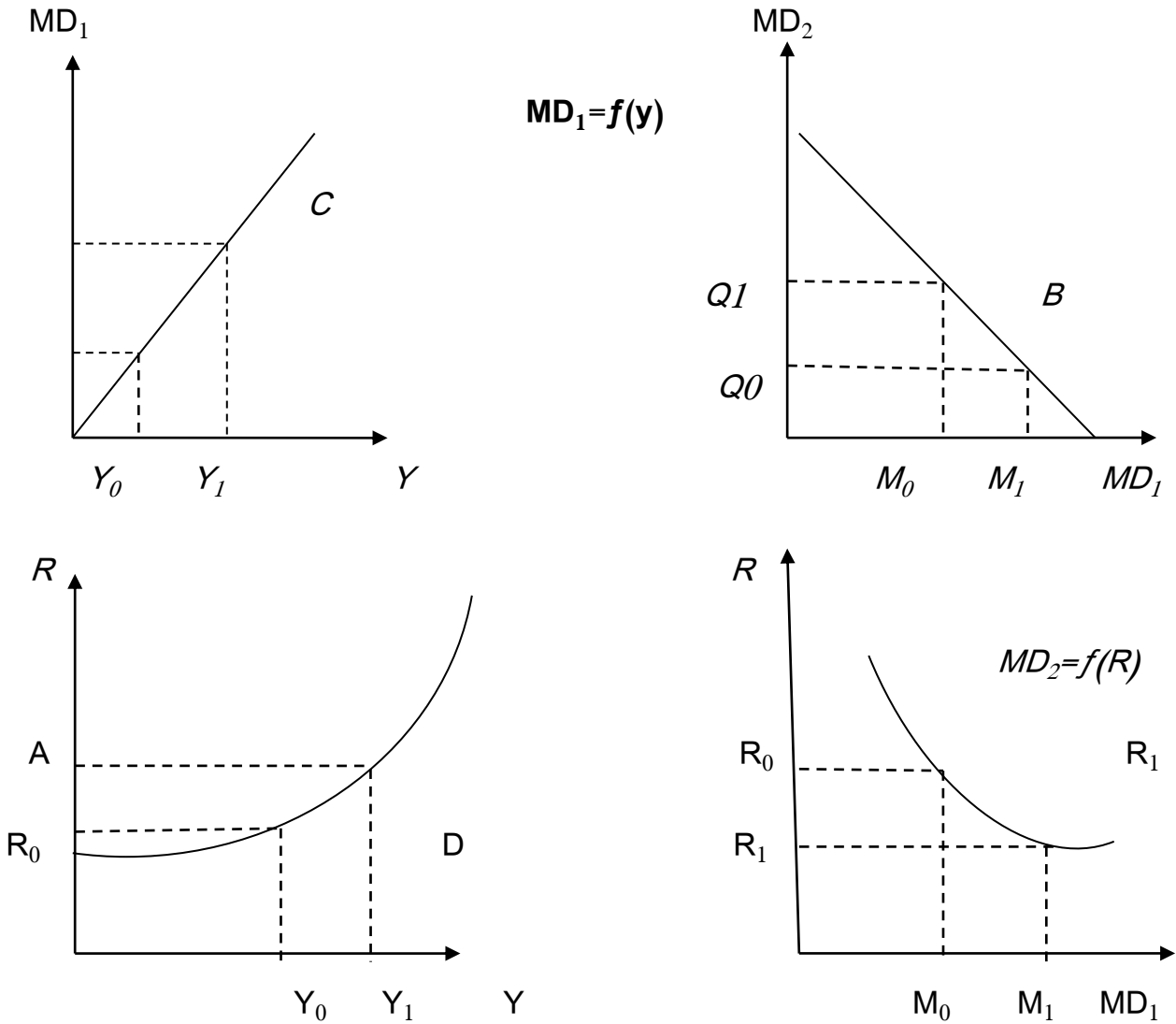
أما الشكل (B) فيبين الطريقة التي يتم بها تقسيم عرض النقود إلى أرصدة نقدية بدافع المضاربة وحجم الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط، حيث يتضح فيه التساوي بين عرض النقود والطلب عليها، في حين الشكل (C) يوضح علاقة الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط بالدخل، ولتوضيح هذه العلاقة نرجع الى الشكل (A) و(B)، فعند مستوى سعر فائدة R_0 يكون حجم الأرصدة النقدية لغرض المعاملات والإحتياط هو Q_0 ، ومن ثم فإن مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق

¹ علاش أحمد، مرجع سابق، ص 90

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

النقد هو Y_0 المبين في الشكل (C)، وبنفس الطريقة نحصل على مستوى الدخل Y_1 عند مستوى سعر الفائدة R_1 ، أما الشكل (D) فإنه يبين كيفية اشتقاق منحنى LM ، نرسم سعر الفائدة في المحور العمودي ومستوى الدخل في المحور الأفقي وأنّ المحل الهندسي لمختلف التوليفات (نقاط التقاطع) بين مستوى الدخل ومستويات أسعار الفائدة تعطينا ما يسمى منحنى LM .

الشكل (15): التوازن في سوق النقد LM



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،

2004، ص 93

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

المطلب الثالث : فعالية السياسة المالية ضمن نموذج (IS - LM).

إبتدأ "جون هيكس" نموذجه بتركيز الإهتمام على العلاقة المشتركة بين مجموعتين من المتغيرات :

✓ الأولى وتمثل الرابطة الدالية بين كل من الإيدار S والإستثمار I وذلك من خلال العلاقة التي تربط الإيدار بالدخل والإستثمار بسعر الفائدة.

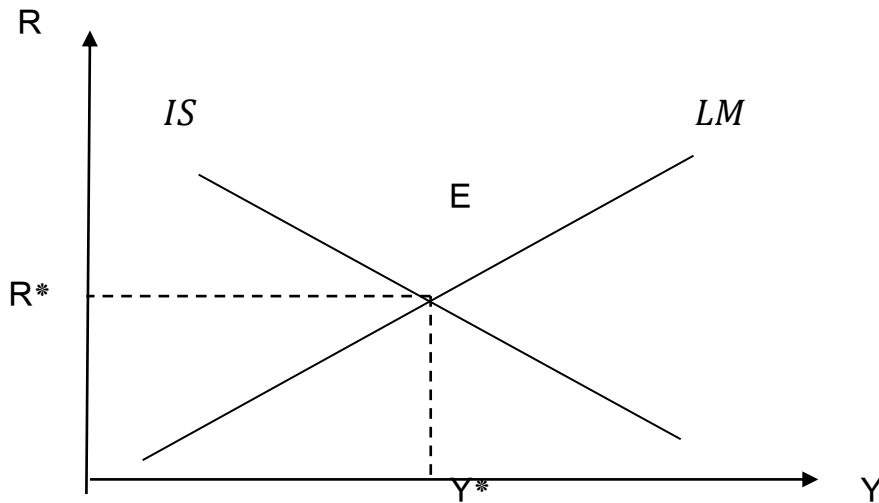
✓ أمّا الثانية فتمثل الرابطة الدالية بين كل من الطلب على النقود MD والعرض من النقود MS وذلك من خلال العلاقة التي تربط الطلب على النقود بكل من مستوى الدخل، معدل الفائدة، في ظل كمية محددة من العرض النقدي¹.

الفرع الأول: التوازن العام $IS-LM$.

ويتحقق التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج والنقد عندما يتقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM في نقطة توازنية واحدة تحدد لنا كل من سعر الفائدة التوازني وحجم الدخل التوازني².

والشكل الموالي يوضح لنا التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي معا

الشكل (16): منحنى التوازن العام ($IS - LM$).



Source : Joulieu Baddour ;Alain Nurbel ;Eléments de macroéconomie
Keynésienne,publibook,Paris ;2010 ;p275

¹ اسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص

127

² عبد الرحمان يسري أحمد ، وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 276

الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية.

ويمكن دراسة فعالية السياسة المالية من خلال تأثيرها على كل من حالة الكساد والتضخم كما يلي:

أولاً: حالة الكساد.

وتعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، وفي هذه الحالة فإنّ الإقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولإنتشال الإقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية وذلك عن طريق :

1. زيادة الإنفاق الحكومي.

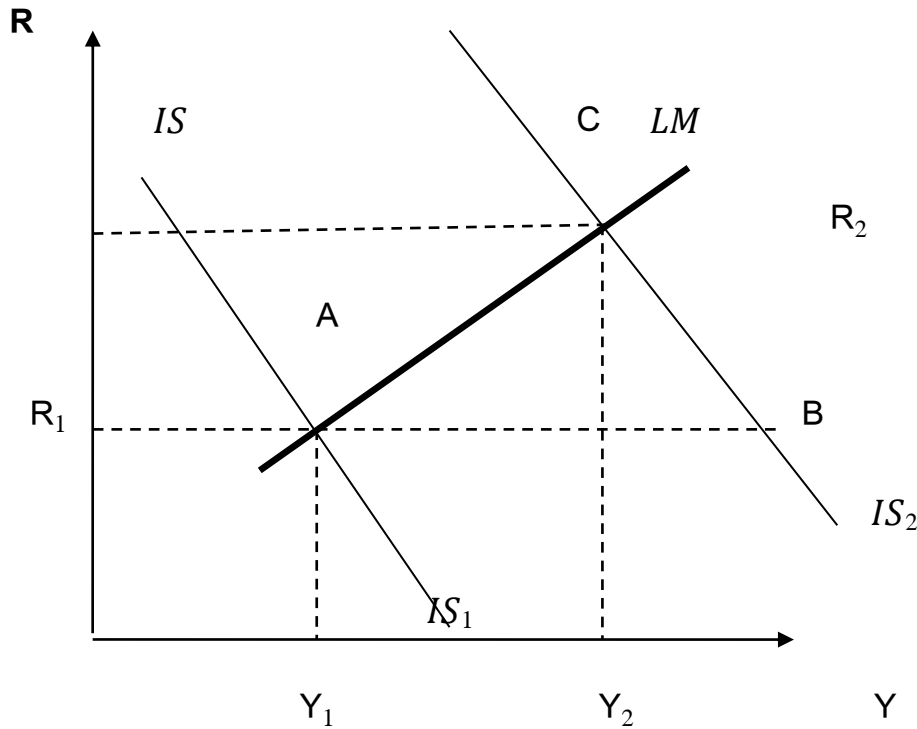
بافتراض أنّ الحكومة قررت زيادة الإنفاق الحكومي G لتقادي إنتشار الكساد، فإنّ هذا يؤدي إلى إنتقال منحنى IS إلى اليمين مع ملاحظة أنّ هذا الإنتقال سيكون بشكل موازي إذا كانت G بمقدار ثابت، أمّا إذا كانت دالة في الدخل مثل: $G = G_0 + g_1 y$ فإنّ الإنتقال لا يكون بشكل موازي على كل حال، وبالتالي زيادة الدخل والذي ينجم عنها زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات والإحتياط، وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض في طلب السوق النقدية وإرتفاع أسعار الفائدة والذي ينتج عنها إنخفاض الإستثمار¹.

ويلاحظ من الشكل (17) أنّ التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إنتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع سعر الفائدة من R_1 الى R_2 مع إرتفاع الدخل الحقيقي من Y_1 الى Y_2 ، ولكن إذا كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع فإنّ هذا لا يتطلب إحداث تغيير في سعر الفائدة لأنّ الدخل يرتفع من Y_1 الى Y_2 إلاّ أنّه عند النقطة B يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، إنّ الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لأبد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقلل الطلب عليها (سعر الفائدة) ويأتي هذا من خلال إرتفاع سعر الفائدة من R_1 الى R_2 ويترتب على ذلك إنخفاض الإستثمار ويكون ذلك في النقطة C التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن².

¹ فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، مرجع سابق، ص 208

² عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص ص 76-77

الشكل (17): فعالية السياسة المالية (زيادة الإنفاق الحكومي).



Source :Isabelle Waquet ;Marc Montoussé ;Macroéconomie ;Breal ;France ;2006 ;p133

2. تخفيض الضرائب.

كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأنّ تلك الضرائب التي كانت تقطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الإقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الإستهلاكي والإدخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الإستثماري والطلب الإستهلاكي.

وقد تستخدم الحكومة الاثنتين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الإقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

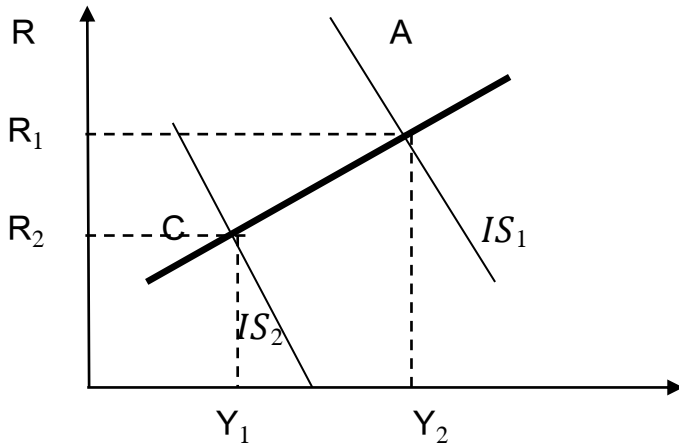
ثانياً: حالة التضخم الإقتصادي.

ودور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية إنكماشية والتي تعتمد على:

1. زيادة الضرائب.

أمّا على جانب الإيرادات إذا قررت الحكومة زيادة الضرائب مثلاً فهذا يؤدي إلى إنتقال المنحنى IS إلى اليسار، مع الملاحظة أنّ هذا الإنتقال سيكون بشكل موازي إذا كانت T مقدار ثابت، أمّا إذا كانت دالة الدخل مثل $T = T_0 + t_1Y$ فإنّ الإنتقال سوف لا يكون بشكل موازي وبالتالي إنخفاض الدخل الوطني ينجم عنه إنخفاض M_1 وهذا يؤدي إلى ظهور عجز في السوق النقدية مما ينتج عنه إنخفاض في أسعار الفائدة وزيادة الإستثمار¹ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(18): فعالية السياسة المالية (زيادة الضرائب).



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 336

2. تخفيض الإنفاق العام.

الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وبالتالي يعمل على كبح مستوى الأسعار.

أو يتم علاج التضخم الإقتصادي من خلال المزج بين الحالتين أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من هذه الأزمة.

¹ فاروق صالح الخطيب، مرجع سابق، ص ص: 209-210

المبحث الثاني: النفقات العامة و النمو الإقتصادي طويل الأجل.

لقد ساعد النمو في حجم الإنفاق العام ولا سيما في الدول النامية على زيادة الإهتمام بدراسة العلاقة بين حجم النشاط الحكومي ومستوى النمو الإقتصادي، حيث فرضت مجموعة من الإعتبارات العملية ضرورة دراسة تلك العلاقة منها التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي.

حيث تقترح النظريات الإقتصادية أن أثر النفقات العامة على النمو الإقتصادي طويل الأجل يتوقف على طبيعة ذلك الإنفاق أو القطاع الموجه إليه، فالإنفاق العام على الصحة والتعليم مثلاً قد يكون له آثار تختلف على الإنفاق العسكري أو الإنفاق العام على البنية التحتية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أثر الإنفاق العام على كل من رأس المال البشري، إستثمارات البنية التحتية، البحث والتطوير والإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: النفقات العامة على رأس المال البشري وأثرها على النمو الإقتصادي.

يلعب العنصر البشري دورًا هامًا في تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم فإنّ العبء الأكبر يقع على عاتقه، ومن هنا بدأ التنبيه إلى الإهتمام به، لأنّ الإستثمار عمومًا سواءً كان في صورته المادية أو البشرية يهدف إلى بناء الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ومن ثم فإنّ الإهتمام بتنمية وإستثمار الموارد البشرية يعمل على تحقيق النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: رأس المال البشري (التعريف - الأهمية).

يعتبر الرأسمال البشري من أهم محددات النمو الإقتصادي على المدى الطويل ومن المفاهيم الحديثة التي كانت موضع إهتمام الإقتصاديين لما له من دور كبير في تحقيق النمو.

أولاً: تعريف رأس المال البشري.

هناك عدّة تعاريف لرأس المال البشري نذكر منها مايلي:

- يعرف رأس المال البشري للمجتمع من قبل **Theodor And Schultz** على أنّه " مجموع الطاقات البشرية التي يمكن إستخدامها لإستغلال مجمل الموارد الإقتصادية، كذلك يمثل المجموع الكلي، الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات

العلمية للسكان، ومن خلال المستوى التعليمي يتم تحديد الجانب النوعي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما الجانب الكمي فيحتسب من خلال الحجم الكلي للسكان¹.

- ينسب **Ashon** رأس المال البشري في المنظمة إلى " المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة عند العاملين، التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل وإتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وعليه فهو يعكس فعالية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة والغير ملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة".

- يرى **Allègre** أن " رأس المال البشري للمنظمة يتكون من مجموع عمالها، كفاءاتهم، خبراتهم المتراكمة، مشاركتهم وقدرتهم على الإبداع، ويمثل رأس المال البشري العنصر الأول من رأسمالها غير الملموس، ويضيف بأن مجموع الرأس مال البشري ونظام المنظمة يشكلان الذكاء الجماعي"².

- حسب **Uliana, Grant, and Macey** "يعد رأس المال البشري العنصر الهام في رأس المال الفكري لكونه يعد محرك الإبداع والمورد الحاسم للقيمة الغير الملموسة في عمر المعرفة ويتمثل في القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والإبتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين"³.

حيث يمكننا استخلاص من تعاريف رأس المال البشري عدّة مفاهيم أهمها⁴:

- ✓ أن رأس المال البشري هو جميع القدرات والخبرات والمهارات العاملة في المنظمة دون إستثناء.
- ✓ يجب أن ينطبق على رأس المال البشري الحد الأدنى من وصف ومواصفات الوظيفة المنصوص عليها بالمنظمة.
- ✓ يتكون رأس المال البشري من أجزاء موروثية وأخرى مكتسبة مقابل تكاليف ومجهودات.

¹ محمد موساوي، الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 39

² عبد الصمد سميرة، دور الإستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بالمنظمات، دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة بباتنة (SCIMAT)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 3-4

³ مؤيد محمد علي الفضل، العلاقة بين رأس المال الفكري وخلق القيمة دراسة ميدانية على الصناعة المصرفية لدول الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009، ص 175

⁴ عبد الصمد سميرة، مرجع سابق، ص 5

- ✓ إكتساب هذا الشكل من رأس المال يتطلب تكاليف مباشرة والتي تتعلق بتكاليف الوسائل اللازمة لتحقيق الإستثمار في العنصر البشري، ذلك أنّ رأس المال البشري هو نتيجة إعداد إستثماري منظم ومقصود من قبل المنظمة ويتم عادة من خلال إدارة الموارد البشرية.
- ✓ بغض النظر عن البعد الكمي لرأس المال البشري والمتمثل في اليد العاملة المتوفرة، فإنّ له أيضا بعد نوعي متمثل في مجموعة الخصائص والمميزات الذاتية للفرد.

ثانيا: أهمية رأس المال البشري.

تتمثل أهمية رأس المال البشري في الدور الذي يلعبه في المجتمع والمنظمات كونه أحد أهم ركائز العملية الإنتاجية من خلال مايلي¹:

- ✓ أنّه أحد المصادر المهمة والفريدة التي تؤثر على الأداء.
- ✓ يساعد على خلق المعرفة الجديدة.
- ✓ يعدّ هو المورد الذي يصعب على الآخرين تقليده.
- ✓ يساعد على تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة.
- ✓ يساعد على زيادة كفاءة الأصول، وتحقيق إنتاجية أعلى وأفضل لخدمة الزبائن.
- ✓ له تأثير على الشركاء والمالكين للأفكار الجديدة، وتوليد المال اللازم لبدء مشاريع جديدة.

ثالثا: مؤشرات قياس رأس المال البشري.

توجد عدّة مؤشرات يتم من خلالها قياس رأس المال البشري من أهمها:

- **مؤشر الأمية:** يعتبر معدل الأمية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميًا، ومن البديهي أنّ زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضًا كميًا ونوعيًا في رأس المال البشري، وأنّ إنتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل قيدا على إمكانية خلق النمو الإقتصادي وإستدامته، ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر، ويمكن حساب هذا المؤشر بإعتباره نسبة مئوية للأفراد الذين لا يستطيعون قراءة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير عن الحياة من مجموع السكان البالغين (15 سنة فما فوق) بمعنى:

¹ غني دحام نتاي الزبيدي، أمانة عبد الكريم مهدي المشهداني، دور رأس المال البشري والأداء المتميز للعاملين في تحقيق التفوق المنظمي، بحث ميداني في وزارة النفط العربية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 38، 2016، ص 273

نسبة الأمية = عدد الأفراد الأميين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق / مجموع عدد السكان 15 سنة فما فوق x 100.

- مؤشر معدلات التمدرس: يشير مؤشر التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة ويتم حسابه كما يلي:

مؤشر معدلات التمدرس = عدد السنوات الدراسية التي يقضيها مجموعة من الأفراد في المؤسسات التعليمية منذ الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي حتى آخر سنة دراسية يصل إليها / عدد أفراد هذه المجموعة¹.

- مؤشر الرقم القياسي للتعليم: وهو عبارة عن توليفة من معدلات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والثانوية والجامعية، ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات التأطير أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاثة بإعتبارها مؤشرًا عن نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة من القطر المعني².

- مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء: ويستهدف هذا المؤشر أكبر عدد ممكن من المؤشرات الدالة على التنمية البشرية، فهو يعتبر مؤشر متعدد العناصر، فهو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم، بل هو وسيلة لقياس مستوى الرفاهية، والرعاية الإجتماعية وخاصة الأطفال، ويستخدم المؤشر للتمييز ما إذا كان البلد متقدم أو نامي أو من البلدان الأقل نموًا، وكذلك لقياس أثر السياسات الإقتصادية على نوعية الحياة.

- هيكل الإنفاق على التعليم: في هذا المؤشر نميز نوعين من نسبة الإنفاق العام على التعليم، الأول يتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الميزانية العامة، والذي يمكن حسابه كما يلي:

نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الميزانية العامة = الإنفاق الحكومي عبر جميع مراحل التعليم / الإنفاق الحكومي الكلي x 100.

أما المؤشر الثاني فيتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يمكن حسابه كما يلي:

¹ أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 150

² عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس الرأسمال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، ص 10

نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الحكومي على جميع مراحل التعليم / الناتج المحلي الإجمالي x 100.

حيث نلاحظ أنّ هذا المؤشر مرتبط مباشرة بالسياسة المالية المتخذة من طرف الحكومة، وبالتالي يمكن تحسينه من خلال سياسات مالية موسعة في جانب الإنفاق الحكومي على التعليم¹.

الفرع الثاني: النفقات العامة على رأس المال البشري والنمو الإقتصادي.

يتفق أصحاب نظريات النمو الإقتصادي بصفة عامة على أنّ جودة الموارد البشرية لها تأثير كبير على النمو الإقتصادي، حيث تتبع هذه العلاقة من حقيقة أنّ نوعية وكمية العمالة تحدد مستوى الإنتاج²، فالعمالة ذات المستوى الأعلى من المهارات هي الأكثر إنتاجية في ظل مستوى معين من التكنولوجيا، كما أنّها الأقدر على تحسين التكنولوجيا من خلال الابتكار، أو إتباع وتنفيذ الأساليب التكنولوجية الحديثة، ووفقا لذلك من المتوقع أن يؤثر رأس المال البشري على النمو الإقتصادي بطريقتين، فقد يدخل رأس المال البشري في دالة الإنتاج بشكل منفصل كأحد المدخلات أو عوامل الإنتاج إلى جانب العمل ورأس المال، كما قد يولد تراكم رأس المال البشري خارجيات موجبة ويقود إلى النمو النابع من الداخل من خلال حفز الابتكار والبحث والتطوير والتأثير على التقدم التكنولوجي أو ما يسمى بإنتاجية العوامل الكلية، وقد يؤثر أيضا على الإستثمار في رأس المال المادي ومن ثم يخلق أثرا على أداء النمو الإقتصادي³، حيث يرى أنصار نظرية رأس المال البشري أمثال (Lucas1988)، (Romer1990)، (Robelo 1991) وغيرهم بأنّ النظام التعليمي له أهمية كبيرة على جميع المستويات في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال نقل المعارف والمكتسبات والمهارات الذي يعمل على تحسين كفاءات القوى العاملة، فإنّ نموذج النمو النابع من الداخل يفترض أنّ خلق أفكار جديدة من قبل الرأس المال البشري، ومنه فالإستثمار فيه يسهل من إستخدام التكنولوجيا الحديثة على الإنتاج مما يعمل على زيادة رأس المال المادي وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي⁴، والإستثمار في رأس المال البشري يعني الإنفاق على المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنيا وعقليا ومهاريا ولذلك فإنّ أهم مجالات الإستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على التعليم والصحة⁵، الذين يعتبران من العوامل الضرورية المحددة لجودة رأس المال البشري ويشكل مكانة هامة في

¹ أحمد ضيف، مرجع سابق، ص ص: 150-151

² Saad Wadad, Kamel Kalakech, **The Nature Of Government Expenditure And Its Impact On Sustainable Economic Growth**, Middle Eastern Finance And Economics, Issue 4, EuroJournals Publishing, Inc, 2009, P41

³ اسراء عادل الحسيني، **العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الإقتصادي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 56

⁴ Kumar Chandra Shekhar, **Human Capital And Growth Empirics**, The Journal Of Developing Areas, Vol 40, No 1, Autumm 2006, P 153-154

⁵ رمضان محمد مقلد وآخرون، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 315

أغلب خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بإعتباره المسؤول عن عرض العمالة المدربة والمنتجة، كما يعتبر ذلك الإنفاق الإجتماعي مكوناً هاماً في موازنات الدول ولا سيما تلك الآخذة في النمو¹.

أولاً: الإنفاق العام على التعليم والنمو الإقتصادي.

يعد التعليم من أهم المجالات التي إزدادت أهميتها لدى كافة الدول سواءً المتقدمة أو النامية، لذلك رصدت له مبالغ طائلة في ميزانياتها لترفع من شأن مواطنيها من خلال برامج التعليم، إيماناً بها بأنّ التعليم وسيلة لتقدم المجتمعات وتطورها، حيث يعتبر من أكثر الحقوق تأثيراً في أعمال باقي حقوق الإنسان، وهو الأداة العملية لإنطلاق الفئات المهمشة من إطار الفقر والجهل للمساهمة الفعالة في الحياة الوطنية، ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر إلى بناء المستقبل.

والتعليم كذلك ليس غاية من غايات الإنسان النهائية كما أنّ قيمة التعليم لا تتشأ عن مقدار المعلومات والمعارف التي تخزنها ذاكرة الفرد من جرائه، بل هو وسيلة لصقل الشخصية الإجتماعية وتمكينها من إستيعاب المعرفة من أجل خدمة الإنسان وإنماء مناهل إرتقائه وسعادته²، وقد حدثت في الآونة الأخيرة عوامل عديدة أثرت إيجاباً على التعليم أهمها³:

- **العولمة:** وهي عملية معقدة من التكامل على رأس المال والتقنية والمعلومات بين الدول والتي قادت إلى زيادة حدة المنافسة بين المنشآت وكذلك بين الدول في الإقتصاد العالمي، وأدت إلى زيادة الطلب على المهارات وبالتالي زيادة العوائد على التعليم.

- **تغير مفهوم التنمية الإقتصادية:** والذي يتطلب أن تكون الدول أكثر قدرة على إستيعاب وتطبيق التقنيات الجديدة، وهذا خلق نموذجاً جديداً من التعليم وهو التعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة **Life long Learning** وهو التعلم المستمر عبر حياة الإنسان بأكملها، من سن الطفولة حتى سن التقاعد، ويشمل التعليم الرسمي والتدريب الذي يقدم من خلال النظام التعليمي القومي بالإضافة إلى التعلم والتدريب الغير رسمي.

- **تطور تقنية المعلومات والإتصالات:** يتمثل التطور العلمي الرئيسي الذي ساعد في نمو إقتصاديات المعرفة في التطور في مجال تقنية المعلومات والإتصالات والذي إنعكس في التقدم الهائل في القدرة على

¹ اسراء عادل الحسني، مرجع سابق، ص 57

² محمد حسن دخيل، اشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص ص: 288-287

³ عيبر شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها، مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 155

تخزين ونقل و الوصول إلى إستخدام البيانات، فضلا عن ذلك فإنّ التقدم في وسائل الإتصال عن بعد وتقنية الأقمار الصناعية إنعكس في تقليل المسافة المادية مما يجعل الإتصال ونقل المعلومات أرخص كثيراً، والنتيجة الهامة لثورة المعلومات هذه أنّها قللت من أهمية وسائل التعليم التقليدية و خلقت أنواعا جديدة للتعليم مثلا لتعليم الإلكتروني **e-learning**.

والإنفاق على التعليم يؤدي إلى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة معدل الإنتاج، ويؤكد البروفيسور **Schultz** أنّ أكثر من 50% من الصعود الذي طرأ على الدخل الأمريكي خلال السنوات الخمسينية من القرن الحالي إنّما يرجع إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدى بدوره إلى تقدم إنتاجية العامل، وهو إذ يؤكد أهمية التعليم في زيادة إنتاجية العامل، بالإضافة إلى ماسبق هناك عائد آخر غير مباشر يعود على المجتمع من جراء الإنفاق على التعليم، يتحصل هذا العائد في زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانات عند جميع أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تطوير وتحسين عملية الإنتاج، ومواجهة الظروف المتطورة وتغيرها إذا لزم الأمر، كما أنّه يساعد الأفراد على المشاركة في الحياة الإجتماعية والسياسية¹.

وفي إطار الإنفاق العام على التعليم عملت بعض الدول على توفيره بالمجان خاصة في مراحله الأولى، وإذا ما قررت الدولة توفير خدمات التعليم مجانا فإنّها ستقوم بشراء ما يلزم من سلع وخدمات إنتاجية لتشبيد المدارس وتأسيسها وتوفير هيئات التدريس بها والإداريين والعاملين، وإمدادها بالخدمات والمرافق التي تلزمها، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات المادية و البشرية وإلى تحسين مستوى المعيشة لأسر الطلاب من خلال الإعفاء الذي تقدمه لأولياء أمورهم من نفقات التعليم وزيادة فرص الإلتحاق بالوظائف التي تدر دخلاً كبيراً على الخريجين، إضافة إلى توفير الأعداد اللازمة من العلماء والمهندسين والمدرسين وغيرهم من الكفاءات والخبرات².

توصلت دراسة (**Mingat 1995**) حول 14 بلدا آسيويا إلى أنّ التعليم الإبتدائي هو الوحيد الذي له أثر على النمو الإقتصادي³، وبين (**Barro And Lee 2000**) من خلال دراستهما لمحددات النمو الإقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة ما بين 1960 و 1995 أنّ من محددات النمو المهمة هو مخزون رأس المال البشري الأولي، فقد بينت هذه الدراسة أنّ النمو مرتبط إيجابيا بمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، ولا يلعب التعليم الإبتدائي دوراً معنوياً

¹ هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 405

² هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية، بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، مرجع سابق، ص 273

³ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الإقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للنشر، بيروت، 2014، ص138

في النمو، إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي، وحسب هذه الدراسة أنه لا يوجد ارتباط ذو معنى بين سنوات التحصيل الثانوي والعالي للإيثار والنمو¹.

كما ميّزت دراسة (Annabi And Al 2011) بين الأثرين قصير الأجل وطويل الأجل للإنفاق العام على التعليم على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الكندي، وأوضحت إمكانية وجود أثر مزاحمة للإنفاق العام على التعليم في الأجل القصير نتيجة الحوافز السالبة التي تفرضها الضرائب المصاحبة لهذا الإنفاق، ولكن في الأجل الطويل تؤدي الخارجيات الموجبة المرتبطة بالتعليم إلى زيادة معدل تراكم رأس المال البشري وهو ما ينعكس بالإيجاب على نصيب الفرد من الدخل.

وأكدت دراسة (Diebol And Grammare 2006) على أنّ الإنفاق العام على التعليم يعتبر أحد العوامل الدافعة لنمو الإقتصاد الياباني خلال الفترة (1940-1968)².

وفي ضوء الخصائص المطلوب أن يتسلح بها الفرد في مجتمع المعلومات فإنّ التحولات اللازم إدخالها على التعليم من قبل الدولة تتضمن مايلي³:

- تحول البيئة التعليمية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية، قد تنهى إحتكار المدرسة بمفردها للعملية التعليمية وتفتح الباب أمام التعليم في البيوت والمؤسسات والتي تعمل على تعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستحدثة.

- التعليم الشخصي الذي يتفق مع قابلية وقدرات كل شخص وإستبدال النظام النمطي الجماعي القائم على الأعمار والفصول والمدرسة بنظام آخر يسمح لقدرات الأفراد بتحديد المستويات التعليمية اللازمة لهم.

- التعليم الذاتي حيث يصبح في ظل توافر شبكات الكمبيوتر في مقدرة كل فرد الإعتماد على ذاته في التعليم.

- خلق المعرفة بمعنى أنّ نظام التعليم السابق هو إستيعاب وحفظ المتاح من المعارف، أمّا النظام الجديد فإنّه سيعمل على خلق معارف جديدة بإستخدام المعارف المتاحة وإستخدام أجهزة الكمبيوتر.

¹ عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، مجلة جسر التنمية، العدد 68، الكويت، ديسمبر، 2007، ص5

² اسراء عادل الحسيني، مرجع سابق، ص58

³ سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 71

- إمتداد التعليم، بمعنى أنّ التعليم كان ينتهي بالحصول على الشهادة أمّا في عصر المعلومات فإنّ التعليم سيستمر ليتجدد وزيادة المعلومات باستمرار.

- تغيير في شكل ومضمون ومحتوى المدرسة بما يلائم عصر المعلومات.

ثانياً: الإنفاق على الصحة والنمو الإقتصادي.

تعتبر الرعاية الصحية حقاً من حقوق الأفراد الرئيسية، فالإنسان هو مصدر العمل والإنتاج وهو العامل الأول في الإقتصاد القومي، والرعاية الصحية تشمل الوقاية من المرض، تصحيح البيئة، وتأمين العافية، ونشر الوعي الصحي، وتوفير الغذاء والماء، والتصدي للأوبئة والأمراض المستوطنة والآفات ومعالجة العلل، ويتطلب ذلك توفير خدمات صحية وإجتماعية متكاملة وفعّالة ذات أهداف واضحة ومحددة ومخططة، وقد كانت الدول تنظر إلى الخدمات الصحية على أنّها خدمات إجتماعية ليست ذات صفة إنتاجية، تجود بها الدولة وتمنحها لشعبها متى توافر لديها فائض في ميزانيتها وتمنعها من الشعب إذا قصرت مواردها عن القيام بها، لكن تغيرت تلك النظرة بعد ما تبين أنّ خطط التنمية لا تتوقف على رأس المال المادي فقط بل لا بد من العامل الذي يستثمر هذا المال ويعمل وينتج فيه وذلك لكي تتحقق معه خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية¹.

يعد الإنفاق الصحي الجزء الأهم من الإنفاق العام حيث يشكل نسبة كبيرة من مكونات الطلب الكلي أو الناتج القومي إذ تصل إلى أكثر من 35% منه، وإنّ القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة مهمة في التأثير على مسار النمو الإقتصادي²، حيث يعتبر تمتع الإنسان بصحة جيدة هدف أساسي للتنمية البشرية وهدف من أهداف الألفية لأن الصحة الجيدة تساهم في النمو الإقتصادي من عدّة نواحي³:

- ✓ من زاوية إنتاجية العمل: إنّ الصحة الجيدة تعطي للفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت طويل خلال نفس اليوم مما يساعد على زيادة الإنتاج.
- ✓ من خلال تحسين استخدام الموارد الطبيعية: تسمح الصحة الجيدة لأفراد المجتمع بإستخدام الموارد الطبيعية التي يتعذر الوصول إليها بسبب المرض.

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، مرجع سابق، ص 276-277

² عبد الله خضر عبطان، قياس أثر العلاقة المتبادلة بين الإنفاق الصحي والنمو الإقتصادي، العراق نموذجاً للمدة 1990-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 50، 2017، ص 35

³ دريسي أسماء، تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في اصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الإقتصادية، العدد 6، 2005، ص 139

حيث إنّ زيادة الثروة والدخول تؤدي إلى تحسين مستوى الصحة ولقد دعم هذه النظرة وجود إرتباط بين العمر المتوقع عند الميلاد ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك يلاحظ أنّ الدول الأغنى أفضل من حيث المستوى الصحي، هذا فضلا عن أنّ تحسين الصحة يعتمد على عوامل كثيرة منها التقنيات والاستثمارات الجديدة في مجال الخدمات الصحية، والكوادر الجديدة من العمال المتخصصين في مجال الرعاية الصحية¹.

ولقد وضع بعض الإقتصاديّين عدّة معايير تستخدم في قياس مدى التقدم الصحي من عدمه ومن أهم هذه المعايير مايلي²:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان: عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان = معدل الوفيات الأطفال دون الخامسة - معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنة)، فإرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد: أي متوسط عمر الفرد، فكلما إرتفع معدل توقع الحياة دلّ ذلك على درجة من التقدم الإقتصادي.

كما توجد مؤشرات أخرى عديدة منها عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل ممرض، عدد الأفراد لكل سرير في المستشفى وهكذا.

وفيما يتعلق بالأدبيات التطبيقية التي ركزت على جانب الإنفاق العام على الصحة وعلاقته بالنمو الإقتصادي فقد أوضحت دراسة (Aurangzeb 2003) والمطبقة على باكستان خلال الفترة (1973-2001)، أنّ هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية قصيرة الأجل، كذلك أوضحت دراسة (Bukanya And Eanyinda 2009) وجود علاقة موجبة بين نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة والنمو الإقتصادي في أوغندا خلال الفترة (1982-2006).

وقد أظهرت دراسة (Bakare And Olubokun 2011) والمطبقة على نيجيريا خلال الفترة (1970-2008) وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الإقتصادي، مع التأكيد على أنّ العامل الحاسم للحصول على نتائج جيدة لا يكمن في الزيادات المعتادة في مخصصات الموازنة

¹ عيبر شعبان عبده، د. سحر عبد الرؤوف الفقاش، مرجع سابق، ص 169

² هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، مرجع سابق، ص 445-446

لقطاع الصحة وإنّما في تنفيذ نظام للمالية العامة يضمن إستخدام الموارد المخصصة بأكبر قدر من الشفافية، مع ضرورة التركيز على الإنفاق الرأسمالي على الصحة نظرًا لما سيؤديه ذلك من تسهيل التنمية السريعة لهذا القطاع¹.

المطلب الثاني: النفقات العامة على البحث والتطوير وأثرها على النمو الإقتصادي.

يعد الإهتمام بالبحث والتطوير من أولويات الدول فهو مقياس لمدى تقدمها وتطورها، فقد أصبح في الوقت الحالي من أهم الآليات التي تراهن عليها فهو الوسيلة التي تمكن من الإبداع التكنولوجي لذا وجب على الدولة تخصيص جزء من نفقاتها لهذا المجال سعياً لتحقيق النمو الإقتصادي، حيث لم تعد الموارد قيّدًا على التنمية وإنّما المعرفة هي الأساس، وحيث تعد التكنولوجيا هي الباب الواسع للتطوير الكمي والنوعي للإنتاج بما يتجاوز التوقعات، وبدون توقف - أي بمعنى إستمرار التطوير وبدون حدود- كما أنّ التكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد وهذا من الأهداف التنموية.

الفرع الأول: ماهية البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي.

كما رأينا سابقاً الأهمية التي أعطيت للتقدم التكنولوجي في مختلف النظريات والنماذج الإقتصادية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى توجيه جهوداتها نحو الإهتمام بمجال البحث العلمي والسعي بكافة الإمكانيات لدعمه لأنّ هناك إرتباط قوي بين عملية البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي.

أولاً: مفاهيم حول البحث والتطوير.

رغم تعدد التعريفات التي أعطيت لمصطلح البحث والتطوير إلا أنّها تتفق على معنى واحد له، فما المقصود بهذا المصطلح؟ وما هي أهميته؟

1. تعريف البحث والتطوير وأهميته:

- يقصد بالبحث والتطوير " كل الجهود المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية في صور أساليب أو طرق إنتاج ومنتجات مادية إستهلاكية أو إستثمارية ".¹

- كما يعرف أيضاً بأنّه " العمل الإبداعي الذي يتم على أسس نظامية لزيادة مخزون المعرفة ، بما في ذلك المعرفة بالإنسان والثقافة والمجتمع وإستخدام ذلك المخزون لإستنباط تطبيقات جديدة"¹.

¹ اسراء عادل الحسيني، مرجع سابق، ص 61

- تهتم هذه البحوث بإكتساب المعرفة والإكتشافات العلمية الجديدة، فهي عملية بحث في الظواهر للوصول إلى إضافة لمخزون المعرفة بدون التركيز على إمكانية تطبيق هذه النتائج، أو توظيفها لأهداف إقتصادية أو تجارية محددة، تقتزن هذه البحوث بعنصر اللاتأكد في تحديد النتائج، كما يصعب تحديد المدّة اللازمة لإنجاز هذه البحوث².

من خلال ماسبق يمكننا أن نميز بين مصطلح البحث العلمي من جهة والتطوير من جهة أخرى³:

- البحث العلمي Scientific Research.

باعتبار أنّ البحث العلمي هو عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة ذخيرة المعرفة العلمية وتطبيقاتها على الواقع العلمي يمكن تصنيفه الى:

✓ **البحث الأساسي Basic Research**: هي الأعمال النظرية والتجارب العلمية التي يتم تنفيذها للحصول على معارف جديدة تستهدف بالأساس إستكشاف وفهم الظواهر والقوانين الطبيعية، ورغم أنّها لا تهدف بالضرورة إلى إيجاد تقنيات جديدة أو تحسين تقنيات قائمة، إلا أنّها تساهم بشكل كبير في إبداع هذه التقنيات وتهيء الأرضية للبحوث التطبيقية أو النظرية.

✓ **البحث التطبيقي Applied Research**: يهدف للحصول على معارف جديدة مرتبطة بأهداف تطبيقية محددة كالأبحاث والتجارب في مجال الفيزياء النووية والكيمياء وفي الهندسة والطب وغير ذلك من المجالات.

- التطوير Development.

أمّا التطوير فهو ذلك النشاط المنهجي الذي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي تم التوصل إليها عن طريق البحث الأساسي والتطبيقي أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف منه إبتكار وإنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة.

مما سبق يمكننا ذكر أهمية البحث والتطوير التي تتجلى فيما يلي¹:

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الإقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، 2013، ص28

² خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 416

³ لامية حروش، محمد طرابلسية، البحث العلمي والتطوير في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص ص: 33-34

- ✓ حل مشاكل الإنتاج و زيادة حجمه بهدف تخفيض التكاليف.
- ✓ تحسين نوعية المنتجات باكتساب المزايا التنافسية.
- ✓ مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية و الدولية.
- ✓ إختيار البدائل الفعّالة لعملية تطوير التكنولوجيا لإستخدامها في نشاطات المؤسسة المختلفة.
- ✓ تطوير أساليب إبداعية جديدة لإستخدام التكنولوجيا في تطوير العمليات الإنتاجية على مختلف المراحل الإنتاجية.
- ✓ تطوير و تنمية الإمكانات الذاتية من أجل تنفيذ الخيارات التكنولوجية بنجاح.
- ✓ يعد البحث والتطوير الركيزة الأساسية لعمليات الإبداع و الابتكار.
- ✓ تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال من أجل تقليص تكاليف الإنتاج و بالتالي إبراز كفاءة الأداء و رفع المنتجات و زيادة المعارف العلمية.
- ✓ تنويع مخرجات الإنتاج و التوصل إليها بصورة أدق، أكفأ و أرخص.

2. متطلبات البحث والتطوير.

ترتكز نشاطات البحث والتطوير على مجموعة من المتطلبات أو المقومات التي من الضروري يجب توفرها لكي تساهم في توفير الظروف الملائمة من أجل مزاولة الأنشطة المختلفة نذكر منها مايلي:

- السياسات الإقتصادية المناسبة:

إنّ البحث والتطوير يتطلب بشكل أساسي توافر إجراءات إقتصادية من شأنها تطوير نشاطات البحث والتطوير، ولما كانت التنمية بحاجة للبناء التحتي من هذا النشاط، فإنّ مثل هذه الإجراءات تتطلب وجود سياسات إقتصادية مناسبة، وهي ترتبط بإجراءات نقدية ومالية وتجارية وإستثمارية، الأمر الذي يستوجب صياغتها وبما ينطوي من خلالها تأهيل البحث والتطوير من خلال إنشاء أو تطوير المختبرات وتوافر الأجهزة وتأسيس المراكز والمعاهد المتخصصة للبحث والتطوير كبنى داعمة للقدرة التنافسية.

- المتطلبات البشرية الكفؤة :

يعتبر البحث العلمي والتطوير مدخلا رئيسا تركز عليه التنمية البشرية من خلال تنمية رأس المال البشري بإتجاه تحقيق التنمية الشاملة، وإنّ الإبداع والابتكار كبنى تحتية للبحث والتطوير تتطلب هي

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، مرجع سابق، ص 29

الأخرى وجود هذه الكوادر، أي أنّ العنصر البشري والبنى التحتية مرتبطان ببعضهما البعض، وتتمثل مثل هذه الكوادر من الباحثين والعلماء وغيرهم من القائمين في هذا المجال¹.

- البيئة الإجتماعية والثقافية :

تعد البيئة الإجتماعية والثقافية من المستلزمات الضرورية لتحفيز الباحثين على الإبداع والإبتكار والبحث المستمر، وفي حالة غياب ذلك فإنّ الكفاءات البشرية ستتقلص وتحدث الهجرة منها إلى خارج بلدانها، إذ أنّ ثقافة البحث والتطوير تساعد الأفراد لمسايرة التطور الإقتصادي، وبالتالي فإنّ النظرة المجتمعية للباحث العلمي ستكون أساس لتطور البحث العلمي.

- المتطلبات التشريعية:

هناك توافق عام على أنّ حقوق الملكية الفكرية تسير عمل الأسواق وتعزز نقل التكنولوجيا بوسائل متعددة منها الترخيص الطوعي والإستثمار المباشر ومبيعات التكنولوجيا والمشاريع المشتركة، إذ تساعد حقوق الملكية الفكرية الشركات متعددة الجنسيات من خلال البحث المشترك بوضع المعايير الصناعية المختلفة قبل الإضطلاع بعملية المنافسة، وعليه يتطلب النهوض بمستوى البحث والتطوير وجود تشريعات تضمن حقوق الملكية الفكرية من خلال ضمان حقوق المخترعين والمبدعين قانونيا لحماية إنتاجهم بهدف تشجيعهم على الإستمرار في تفعيل دور هذا النشاط، فضلا على أنّها تنظم العلاقة بين المؤسسات الإقتصادية المختلفة والباحثين العاملين في هذا النشاط².

- المتطلبات المالية:

إنّ تأمين الموارد اللازمة لضمان تنسيق وإقامة شبكات للبحث والتطوير من مصادر حكومية وغير حكومية لاسيما للنشاطات التي تقيد القدرة التنافسية الكلية للقطاعات المختلفة، يعد بالأمر الضروري لتغطية تكاليفها، إذ إنّ توافر العقلية العلمية وحدها غير كافي دون المقدرة المالية لتوفير المتطلبات مثل الأجهزة والمختبرات المرتبطة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

¹ نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانية البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية

والإقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2010، ص 100

² لامية حروش، محمد طوالبية، مرجع سابق، ص 35

- المتطلبات التقنية والعملية:

تعد المتطلبات التقنية والعلمية من المقومات الرئيسية لتوفير بنية لتطوير التكنولوجيا، ذلك أنّ مسألة توافرها تسهل عملية التطور التكنولوجي وإحتكاره وتبادل المعلومات، فضلا عن الإندماج معرفيا وبالتالي دعم نشاط البحث والتطوير، وإنّ توافر الأدوات اللازمة مثل المختبرات العلمية المجهزة بالأجهزة والمعدات والفنيين ضرورية للنهوض بعملية البحث العلمي¹.

- الإهتمام السياسي:

النظام السياسي يؤثر كثيرا على تطوير البحث العلمي، ذلك أنّ الإتجاهات السياسية الحاكمة إزاء العلم سواء من ناحية تقديره بإعتباره قيمة عليا في حدّ ذاته، ووسيلة ناجعة من ناحية أخرى للتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع، يحدد إلى مدى كبير حجم الإهتمام الذي سيعطى للمؤسسات العلمية، ودرجة التركيز على تأهيل أصحاب العلم، إضافة إلى مقدار التمويل الذي سيخصص للبحث العلمي ونوع الصلة التي ستقام بين أعضاء المجتمع المعرفي والنخبة السياسية الحاكمة وذلك لترشيد صنع القرار، كما أنّ توجهات النظام السياسي قد تفرض توجيهها للموارد بإتجاه بحوث معينة، نظراً لتعلقها بسياسات الأمن القومي، فقد ترى دولة ما أنّ التركيز على بحوث المياه أو الطاقة النووية أو الغذاء أو غير ذلك أهم من غيره، وسوف يؤثر ذلك تأثيراً مباشراً على توجيه موارد تلك الدولة في الإتجاه الذي تحدده².

3. قياس أنشطة البحث والتطوير.

يلجأ المديرون إلى قياس نتائج أنشطة البحث والتطوير من خلال عدّة مقاييس نذكر منها مايلي³:

أ. مقياس المدخلات:

ويشتمل هذا المقياس على مايلي:

- نسبة البحث والتطوير على المبيعات: وهي تقيس قيمة الإنفاق الكلي على البحث والتطوير نسبة إلى قيمة المبيعات ويعبر عنها كما يلي: $\frac{\text{الإنفاق الكلي على R\&D}}{\text{قيمة المبيعات}}$

¹ نزار كاظم صباح الخيكاني، مرجع سابق، ص: 100-101

² لامية حروش، محمد طولبية، مرجع سابق، ص: 34-35

³ عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، مرجع سابق، ص: 30-31

- نسبة عدد الموارد البشرية: تقيس عدد العلماء والمهندسين في وظيفة البحث والتطوير نسبة إلى مجموع العاملين بالمؤسسة، وهي محل إنتقاد لأنها لا توضح بشكل كاف مدى فعالية العلماء والباحثين في مجال نشاطهم، ويعبر عنها بالصيغة التالية:

العدد الإجمالي للمهندسين والباحثين والعلماء في مجال R&D / مجموع العاملين بالمؤسسة

ب. مقياس المخرجات:

يشمل مختلف نتائج البحث والتطوير المحققة والمتمثلة فيما يلي:

- عدد براءات الإختراع: أي العدد الكمي لبراءات الإختراع الممنوحة للمؤسسة في مدّة زمنية معينة، ونجد أنّ هناك إختراعات أساسية وأخرى ثانوية فالغرض التدقيق، لا بد من حساب نسبة الإختراعات الأساسية إلى العدد الكلي للإختراعات مع تقييم نسبة تنفيذها.

- كمية المبيعات من المنتج الجديد: تقاس أنشطة البحث والتطوير بكمية المبيعات في المنتج ومعدل الزيادة فيها.

إضافة إلى ماسبق فإنّ النتاج الفكري ودرجة إسهامه في الإنتاج العالمي يعتبر من المؤشرات المعترف بها للقياس على المستوى الكلي وعلى أداء الأمم.

ثانيا: التقدم التكنولوجي والنمو الإقتصادي.

يعتبر التقدم التكنولوجي ثورة في صناعة الخدمات فهو مؤشر هام يدل على مدى تقدم إقتصاد دولة ما، فهو وسيلة تسريع عجلة النمو الإقتصادي من خلال تطور وسائل الإنتاج وتحسن جودة الخدمات.

1. تعريف التقدم التكنولوجي.

تعددت التعاريف التي تعرضت لمفهوم التكنولوجيا، حيث يتمثل المفهوم العلمي للتكنولوجيا في أنّها " تطبيق العلم على الإنتاج ووسائله، أي تطبيق كل ما هو مستحدث وجديد في العلوم النظرية، لأنّ العلم يقوم بإمدادنا بالمعرفة والفهم الأساسي للحقائق، كما أنّ التكنولوجيا تعتمد على الإستفادة من هذه المعرفة وتطبيقها في المجالات المختلفة"¹.

¹ طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال حالة المديرية العامة لمؤسسة إتصالات الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص95

تعرف التكنولوجيا **Technology** "بأنها ذلك الفرع من النشاط الإنساني الذي يتناول تطبيق العلم في الأغراض العلمية، ويسمى أحيانا (العلم التطبيقي) الذي يعنى بالإستفادة من الموارد البشرية والطبيعية والصناعية المتاحة إستفادة سليمة مرشدة لتحقيق خدمة المجتمع والإنسانية بصفة عامة، وهذا بناءً على تعريف دائرة المعارف البريطانية"¹.

وقد أوضح بعض الباحثين أنّ الفرق بين العلم والتكنولوجيا، يكمن في أنّ العلم يهدف إلى التطوير وفهم وإستيعاب الطريقة التي تكون عليها الأشياء وأسباب حدوثها، بهدف إيجاد قدر من الرقابة عليها ومحاكاتها أو حتى تحسينها، كما يرتبط العلم بالإنسان والتعلم، والعلم أساس المعرفة والتكنولوجيا، أمّا التكنولوجيا فهي تطبيق للمعرفة ومحرك للتنمية والتقدم.

ويرى باحثون آخرون أنّه يمكن النظر إلى العلم والتكنولوجيا في إطار علاقة تكاملية، على أساس أنّ العلم هو البيئة الخصبة التي تنبت فيها التكنولوجيا، إذ تنمو بنموه وتتجدد بتغيره وتجده في الزمن، فالعلم هو أساس التكنولوجيا غير أنّه لا يؤدي بذاته إليها، كما أنّ التطور العلمي لا يؤدي تلقائياً إلى تطور تكنولوجي إنّما هو شرط لإمكانية هذا التطور، ذلك أنّ التطور التكنولوجي يأتي نتيجة التفاعل والترابط بين ما يتوصل إليه البحث العلمي من نتائج وقوانين، وبين التطبيق الفوري والسريع لهذه النتائج في المؤسسات الإنتاجية القائمة².

2. التقدم التكنولوجي والنمو الإقتصادي:

هناك اليوم شبه إجماع بين علماء الإقتصاد على أنّ التقدم التكنولوجي يشكل واحد من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الإقتصادي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، حيث يرى العالم الشهير **simon smith kuznets** " أنّ النتيجة التي لا مفر منها هي أنّ الإسهام المباشر لساعات العمل البشري وتراكم رأس المال لا يزيد عن عشر معدل النمو في حصة الفرد من الناتج القومي، وربما أقل من ذلك" وهذا يعي أنّ 90% من الزيادة في دخل الفرد لا تعود إلى الزيادة في الكميات المستخدمة في العملية الإنتاجية من عنصري العمل ورأس المال وإنّما لعوامل أخرى متبقية يدمجها الإقتصاديون بشكل عام في عنصر التكنولوجيا والتقدم التقني، وعلى هذا الأساس يرجع الإقتصاديون الزيادة في إنتاجية العمل إلى مفهوم التقدم التقني، وهذا الأخير تضاف إليه جملة من العوامل المختلفة كالتحسينات الإدارية وتحسين مستوى التعليم والثقافة وتعميم آثارها الإيجابية على مختلف شرائح المجتمع، ولذلك يعتبر الإستثمار في

¹ أماني أحمد مشهور هندي، بسمة صلاح الدين الرفاعي، تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة على سلوك الإنسان في الفراغات الداخلية، مؤتمر

الفنون التطبيقية والتوقعات المستقبلية الخامس، مصر، 21-23 مارس، 2017، ص2

² طه حسين نوي، مرجع سابق، ص95

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

التكنولوجيا من أهم محفزات النمو الإقتصادي، حيث سيرفع من مستوى التقنية السائدة في الإقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، فالتطور التقني يؤثر على النمو الإقتصادي من عدّة أوجه، حيث أنّ تحقيق نمو مستمر ومستدام في الأجل الطويل يعتمد على النمو في التكنولوجيا، ومن الآثار الإيجابية التي يحققها التقدم التكنولوجي هو تغطية النقص في الأيدي العاملة أو رأس المال¹.

3. آليات التقدم التكنولوجي بين الدول النامية والدول المتقدمة.

لقد أوضحت العديد من الدراسات أنّ هناك إختلاف في درجة الإهتمام بالتقدم التكنولوجي والآليات المرتبطة به داخل كل من الدول النامية والمتقدمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول(3): إختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة.

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي.	تحقيق الريادة التكنولوجية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي.	تلبية الإحتياجات الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي داخل الدولة.
سبل تحقيق التقدم التكنولوجي.	القيام بالإبتكارات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير في المجالات العلمية والتطبيقية معاً.	عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة وتوطينها داخل الدولة.
مصادر التقدم التكنولوجي بالدولة.	الشركات والمؤسسات الكبرى التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير المختلفة.	المؤسسات والشركات القادرة على إستيراد أو تقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة.
توافر الموارد اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي.	إرتفاع حجم الموارد المادية والبشرية التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي.	إنخفاض حجم الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي وإرتباطها بالوضع الإقتصادي والسياسات المتبعة داخل كل دولة.
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي.	تتوافر نظم قوية لتنظيم وحماية عملية الإبتكارات التكنولوجية.	تفتقر معظمها الى النظم والمؤسسات المحفزة للإبتكارات.

المصدر: حمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 95، يوليو- تموز 2010، ص3

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 160-161

ويشير هذا الجدول إلى إختلاف إهتمام الدول النامية والمتقدمة بعملية التقدم التكنولوجي، حيث تستهدف الدول المتقدمة الريادة التكنولوجية عن طريق الإستثمار في الإبتكارات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير في كافة المجالات، وخاصة من جانب الشركات والمؤسسات الكبرى الحكومية والغير حكومية العاملة داخل الدولة، كما تتوافر لدى هذه الدول الموارد المادية والبشرية والنظم التشريعية اللازمة لتحفيز التقدم التكنولوجي، في حين تهتم الدول النامية بعملية التقدم التكنولوجي بهدف تلبية الإحتياجات الأساسية داخل الدولة عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة، وبصفة خاصة من جانب المؤسسات والشركات الكبرى القادرة على تحمل تلك التكلفة داخل الدولة، مع إنخفاض حجم الموارد المادية والبشرية والمهارات والنظم التشريعية اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي وتغيرها بتغير الوضع الإقتصادي والسياسات المتبعة داخل اقليمها.

الفرع الثاني: الإنفاق على البحث والتطوير وأثره على النمو الإقتصادي.

حيث يكتسي الإستثمار في البحث والتطوير أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الكبرى الصناعية منها بشكل خاص، فإذا كان نجاح المؤسسات وتطورها ونمو الدول ورفيها قد إرتبط إلى وقت قريب بالإمكانيات المادية والثروات الطبيعية فإنّ تجارب راهنة تتعلق بدول حققت قفزات عملاقة في مجالي التصنيع والتنمية الإقتصادية، وبمؤسسات إقتصادية تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة وبلوغ مستويات ريادية بينت أنّ كل ذلك تحقق بفضل إعتماها على موارد ذات طبيعة غير مادية تجلت في ما يسمى بالأصول المعرفية، فقد أصبحت العلاقة بين التقدم التقني أو التكنولوجي ومعدلات النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية أقوى من أي وقت مضى، ويقدر الخبراء الإقتصاديون العالميون أنّ أكثر من 45% من تزايد نمو دخل الفرد عبر السنوات الماضية في الغرب يعود إلى التقدم التقني¹.

فالإنفاق على البحث والتطوير أحد المتطلبات المهمة التي تستخدم في قياس فعالية عمليات البحث والتطوير لعملية النمو والتنمية، والمؤشر الأكثر شيوعاً في نسبة ما ينفق على البحث العلمي والتطوير قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان الإنفاق على البحث العلمي والتطوير أقل من 1% من الناتج الوطني فإنّ التأثير المرجو من تلك البحوث سوف يكون محدوداً، وأمّا إذا كان يتراوح ما بين 1% و1.5% فهو في مستوى الحد الأدنى، وإذا كان يتراوح بين 1.5% و2% فإنّه يقع ضمن المستوى المقبول، وأمّا إذا زاد الإنفاق على البحث العلمي والتطوير عن 2% من الناتج الوطني الإجمالي لأية دولة فإنّ البحث العلمي يكون في مستوى مناسب على تطوير قطاعات الإنتاج بتقنيات جديدة²، حيث

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، مرجع سابق، ص32

² لامية حروش، محمد طرابلسية، مرجع سابق، ص35

تضم تكاليف البحث والتطوير كل ما يتعلق بمراحل البحث وتطويره من مرتبات الباحثين ومساعدتهم وتكاليف الأدوات والأجهزة التي يعملون عليها وبها، وتحدد هذه التكاليف بدراسة العلاقة بين المبالغ التي تنفق على البحث ومقدار الدخل الذي يمكن توقعه من إستخدام نتائج البحث، بمعنى نسبة نجاح البحث في التوصل إلى نتائج معينة، ويعد الإنفاق على البحث والتطوير الوقود المحرك للتطور التكنولوجي، ويعتبر إستثماراً عائداً فهو يحتاج إلى التخطيط وفقاً لأساليب علمية دقيقة وإلى توفير الأموال اللازمة لدعمه لتفادي مشاكل ضعف التمويل، وأيضاً إلى مبدعين لديهم خلفية ثرية¹.

المطلب الثالث: النفقات العامة على البنية التحتية وأثرها على النمو الإقتصادي.

تعبر البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالمرافق والتجهيزات والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على تسهيل نشاطاتها وتحقيق أهدافها، وبالتالي فهي الخدمات التي يتم تشييدها لكي تلبي إحتياجات المواطنين وتسهل سير الأنشطة المختلفة على مستوى الإقتصاد، فقد صارت مشروعات البنية التحتية مركز إهتمام الدول سواء متقدمة كانت أو نامية لأنها بمثابة وسيلة لتنمية وتطور الإقتصاد، لذا بات من الضروري على الحكومات توفير كافة الجهود لدعمها وتطويرها.

الفرع الأول: البنية التحتية (تعريف-خصائص-أهمية).

لقد اختلفت الرؤى بشأن مشروعات البنية التحتية تبعاً لإختلاف طبيعتها والغرض من إنشائها، فقد إستخدم هذا المصطلح سنة 1927 وذلك للإشارة إلى الطرق والجسور والسكك الحديدية والأشغال العامة، وقد إرتبط مفهوم البنية التحتية للدول النامية بالدولة من خلال إنفاقها على مثل هذه المشاريع، وذلك لأن القطاع الخاص غير قادر على تمويل مشاريع بمبالغ ضخمة بمفرده.

أولاً: البنية التحتية وخصائصها.

رغم تعدد تعاريف البنية التحتية إلا أنها كلها تؤدي إلى نفس المفهوم، وتتمثل أهم هذه التعاريف فيما يلي:

- تعرف البنى التحتية على أنها " المرافق العامة والمتمثلة في إقامة محطات توليد الكهرباء، الإتصالات السلكية واللاسلكية، البريد ومحطات معالجة المياه وتوصيلها عبر الأنابيب، الصرف الصحي، الغاز بتوصيلاته، ومشاريع الأشغال العامة التي تشمل تشييد وبناء الطرق، الجسور، السدود، القنوات ومشاريع

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، مرجع سابق، ص 31

النقل العام، التي تضمن تشييد وبناء المطارات، الموانئ والسكك الحديدية، إضافة إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة، الأمن والدفاع¹.

- يعرف المفهوم الواسع البنية التحتية على أنها " مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العام، وتتشكل البنى التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب ومحطات توليد الكهرباء وشبكتها، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية².

وتتميز البنية التحتية بالعديد من الخصائص التي يجب أخذها بعين الاعتبار ومن أبرز تلك الخصائص:

✓ صفة الإحتكار الطبيعي لتلك المشاريع، مما يتوجب على الدولة حماية المستهلك من أي تجاوزات محتملة من طرف المحكر.

✓ كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات أهمية إستراتيجية وعادة ما تكون خدمات مشروعات البنية التحتية غير قابلة للتصدير، وبالتالي فإن أسعارها تحدد عادة في السوق المحلي وتكون إيراداتها مقومة بالعملة المحلية، مما قد يجعلها في بعض الأحيان غير ذي جاذبية من قبل المستثمرين الأجانب نظرًا لمخاطر سوق الصرف وعدم القابلية للتحويل.

✓ غالبًا ما تكون شركات البنية التحتية ذات أحجام كبيرة وبالتالي تتطلب إستثمارات أولية ضخمة، وتكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى وتتميز بفترة إسترداد طويلة مما يجعل من الصعوبة بمكان تمويل مشروعات البنية التحتية، كما يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية، إلى جانب ذلك قد تكون بعض الشبكات مثل شبكات الاتصالات غير منسجمة وتتسبب في ازدواجية المعدات وبالتالي زيادة التكاليف، لذلك يعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنى التحتية بين الدول والقطاع الخاص أمرًا مهمًا للمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد كاف على رأسمالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معقول³.

¹ بلغنو سمية، دور الشراكة العمومية الخاصة في إستثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 02، 2018، ص45

² رشدي عبد الفتاح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل، إتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006، ص

45

³ مي موسى سليمان علي، أثر الإستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الإقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2012، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 17، 2016، ص 30

ثانياً: أهمية مشاريع البنية التحتية.

إنّ لمشاريع البنى التحتية أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي¹:

- إنّ بناء وتشديد مشاريع البنية التحتية تتوقف أولوياته على ما فيه من تحقيق لمصالح المواطنين الضرورية ثم التحسينية، وبالتالي فإنّ أهمية تنفيذها تكون مرتبطة في ضوء تحقيق هذه المصالح.

- إنّ بناء وتشديد مشاريع البنية أمر ضروري لمصلحة الإقتصاد الوطني، لأنّ قيام مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية الأخرى في أي دولة يعتمد على مدى توافر البنية التحتية الملائمة، حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات، وبالتالي تزداد إمكانية نجاح هذه المشاريع وتستمر في نشاطها الإقتصادي، فالمشاريع الصناعية متى توفرت لها الطرق، الجسور، الموانئ، وسائل النقل، المواصلات ومحطات الوقود والغاز والكهرباء، فإنّ هذه الوفرة تساهم في التوطن الصناعي، وفي إحداث المدن والمراكز الصناعية، كما تساهم وفرة وسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية والبحرية والجوية في تسهيل تبادل السلع وإنقالها من مدينة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، فتنسج الأسواق المحلية والدولية وتنشأ المراكز التجارية المختلفة، كما أنّ وفرة شبكات الري، الصرف ومحطات معالجة المياه وتحليتها تساهم في قيام المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي.

- إنّ الإستثمارات في البنية التحتية تضع أسس للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، فمن شأن مشاريع الطرق، الجسور وخطوط نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء تحسينات للبنية التحتية خلق فرص العمل، كما أنّ هذه المشاريع تساعد بعد إنجازها المجتمع في زيادة ثروته ورفع مستوى معيشة مواطنيه.

- تعتبر البنية التحتية ضرورة ملحة للتنمية الإقتصادية وجذب الإستثمار الأجنبي، ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلاد، وعليه فإنّ تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي، مما يقلل من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تأثيره على النمو والتنمية الإقتصادية.

الفرع الثاني: الإنفاق على استثمارات البنية التحتية والنمو الإقتصادي.

تعتبر فكرة وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الإقتصادي فكرة مدعومة من جانب كل من النظرية الإقتصادية والمشاهدات العلمية، من خلال نماذج النمو النابع من الداخل فقد كان نموذج **barro** أفضل نموذج درس العلاقة بين الإنفاق على البنية التحتية والنمو الإقتصادي، فقد تعامل

¹ بلغنو سمية ، مرجع سابق، ص ص: 45-46

مع البنية التحتية باعتبارها أحد المدخلات في دالة الإنتاج، وإفترض أنّ تراكم أصول البنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو في الأجل الطويل بشكل دائم من خلال العمل على زيادة العوائد على عناصر الإنتاج الأخرى.

وتوضح الدراسات أنّ العلاقة بين البنية التحتية والنمو الإقتصادي تعد معقدة نظرًا لأنّها لا تؤثر على الإنتاج والإستلاك بشكل مباشر فقط، وإنّما تخلق الكثير من الخارجيات والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية الإقتصاد وزيادة قدرته على النمو، وقد يتحقق ذلك إمّا بشكل مباشر بإعتبار الإستثمار في البنية التحتية عنصرًا إضافيًا من عناصر الإنتاج، أو بشكل غير مباشر من خلال الأثر على زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص وعناصر الإنتاج الأخرى، وحفز الإستثمار الخاص، وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف التجارة، وزيادة التنافسية، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للفقراء وتشغيل الموارد في حالة وجود جزء معطل منها¹، إنّ زيادة الإستثمار على البنية التحتية يؤدي إلى إرتفاع الناتج على المدى القصير من خلال دفع الطلب وعلى المدى الطويل من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد²، والإنفاق على البنية التحتية له أثرين هامين هما:

أولاً: الأثر على إنتاجية عوامل الإنتاج.

يؤدي الرصيد المرتفع من رأس المال العام في البنية التحتية إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل ورأس المال الخاص، ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة، وبشكل عام فإنّ حجم ذلك الأثر سوف يتوقف على حجم الرصيد المبدئي لرأس المال العام، ففي الدول المتقدمة تكون الآثار على الإنتاجية محدودة، والعكس صحيح في الدول منخفضة الدخل والتي يكون فيها حجم الرصيد المبدئي من رأس المال العام محدودًا، ومن ثم تؤدي زيادته إلى رفع إنتاجية رأس المال الخاص وحفز معدل الإستثمار الخاص والنمو الإقتصادي.

في الوقت نفسه يؤدي التحسن في خدمات البنية التحتية إلى رفع إنتاجية العمل من خلال ما تقود إليه نظم النقل الكفاء من تقليل الوقت المهدر في الانتقال بين المنزل ومكان العمل، وتقليل إستهلاك الوقود الحيوي والطاقة بشكل عام، الأمر الذي يحد من الإنبعاثات الضارة والتلوث ذي الأثر المحتمل على إنتاجية العمال، وهناك أدلة متزايدة على أنّ الخارجيات المرتبطة بالإنفاق العام على البنية التحتية في الدول النامية قد تكون أكثر أهمية مما هو متوقع، وأكثر قدرة على رفع إنتاجية العمل من خلال التأثير على النتائج والمخرجات الخاصة بالتعليم والصحة، على سبيل المثال: تساعد القدرة على الوصول إلى

¹ إسرائع عادل الحسيني، مرجع سابق ص ص: 51-52

² نشرة صندوق النقد الدولي، *أفاق الإقتصاد العالمي*، حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية، 30 سبتمبر، 2014، ص 2

المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء على تحسين الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الصحية التي ترفع من الإنتاجية، كذلك تساهم شبكات النقل الأفضل في تسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية ولاسيما في المناطق الريفية، بالإضافة إلى وجود علاقات مباشرة بين تلك المدخلات وتحسين المخرجات التعليمية، حيث تسمح بزيادة عدد ساعات الدراسة، ورفع معدلات الالتحاق بالمدارس، وتحسين جودة التعليم¹.

ثانياً: الأثر المكمل أو المزاحم للإستثمار الخاص.

أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة عالمية مهيمنة خلال السنوات العشرة الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الإستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الإقتصادية مثل: الإتصالات اللاسلكية والطاقة، والمياه والطرق، ولكن بدأ مؤخراً الالتفات إلى البنية الأساسية الإجتماعية مثل: الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، من المتعارف عليه أنّ هذه الخدمات كان يتم تقديمها بشكل أساسي من قبل القطاع العام، إذ يستلزم الكثير منها ضخ إستثمارات كبيرة، وتحتاج إلى وقت طويل قبل أن تبدأ في إعطاء عائد، وعادة ما تكون الحكومات راغبة في أن تستمر قدرتها في السيطرة على تقدم تلك الخدمات نظراً لضرورتها للمجتمعات الحديثة²، حيث هناك علاقة تكاملية بين كل من رأس المال العام ورأس المال الخاص، والنتيجة عن التعامل مع خدمات البنية التحتية المنتجة باعتبارها مدخلات مكملة لرأس المال الخاص في عملية الإنتاج، إذا كانت الزيادة في رأس المال المرتبطة بالبنية التحتية تزيد من الإنتاجية الحدية لخدمات رأس المال الخاص، فإنّه من المتوقع أن يزيد الطلب على قدر أكبر من تدفق خدمات رأس المال الخاص وقدر أكبر من رصيد الأموال الخاصة التي تقوم بإنتاج تلك الخدمات في حالة وجود بنية تحتية عامة كافية، الأمر الذي يشجع على حفز التكوين الرأسمالي وزيادة الناتج، على سبيل المثال: يكون معدل العائد على بناء مصنع ما أعلى في حالة ما إذا قامت الدولة بالفعل بالإستثمار في توليد الكهرباء والنقل والإتصالات في المنطقة التي يقع بها المصنع، في هذه الحالة فإنّ رأس المال العام يلعب دوراً مكملاً أو جاذباً لرأس المال الخاص من خلال حفز تكوينه ورفع إنتاجيته وزيادة معدل العائد عليه³، وإنّ الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع البنى التحتية توفر العديد من المزايا للطرفين حيث تتمثل أهميتها فيما يلي⁴:

¹ إسراء عادل الحسيني، مرجع سابق ص ص: 52-53

² مي موسى سليمان علي، مرجع سابق، ص 30

³ إسراء عادل الحسيني، مرجع سابق، ص 53

⁴ بلغنو سمية، مرجع سابق، ص ص 48-49

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

- الإسراع بتنفيذ المشروعات دفع الحكومة نحو الدخول في مشاركة القطاع الخاص لإنتاج بعض الخدمات العامة.
- الإستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة للقطاع الخاص لإدارة البرامج المعقدة والكبيرة والإستعانة بالتكنولوجيا المتطورة التي توفرها وحدات القطاع الخاص.
- تشجيع القطاع الخاص نحو تقديم الخدمات العامة والإجتماعية في ظل إنسحاب الدولة مع التوجه الليبرالي الذي تتبناه غالبية الدول.
- تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المختلفة، إذ يسمح نظام المشاركة بالحصول على أقل العروض المقدمة تكلفة وأكثرها عائداً من حيث القدرة على تقديم الخدمة.
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم، الإنشاء، والتمويل والصيانة) بعيداً عن الموارد المحدودة للحكومة.

ومع ذلك توجد إحتتمالات أخرى قد تؤدي فيها الزيادة في رصيد رأس المال العام في البنية التحتية إلى التقليل من الموارد المتاحة للقطاع الخاص فيقل إنتاجه بالتبعية، وتوضح الأدبيات أنّ الأصل في أثر المزاحمة هو أن يكون ذا طبيعة قصيرة الأجل، حيث أنّ الزيادة في رصيد رأس المال العام ستؤدي إلى زيادة نمو الناتج في الأجل المتوسط والطويل خاصة مع تراجع إحتياجات الحكومة لتمويل إنفاقها بالإقتراض نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية المرتبطة بالتوسع في الإنتاج، ولكن ما إذا إستمر أثر المزاحمة لفترة طويلة وإستمر التراجع في تكوين رأس المال الخاص عبر الزمن، فإنّه في هذه الحالة قد يتحول إلى أثر سالب طويل الأجل على النمو الإقتصادي¹.

وعلى العموم يمكن القول بأنّ أثر نفقات مشروعات البنية التحتية على النمو الإقتصادي يتوقف على قوتين متعارضتين، من ناحية يحفز رأس المال المرتبط بالبنية التحتية من إنتاجية رأس المال الخاص ويزيد من معدل العائد عليه، ويشجع على المزيد من الإستثمارات، ومن ناحية أخرى فإنّ الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية قد يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي نتيجة لتكلفة الموارد المرتبطة بهذا الإنفاق والتي تؤدي إلى مزاحمة الإستثمار الخاص.

¹ إسرائ عادل الحسيني، مرجع سابق، ص : 53-54

المطلب الرابع: الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي.

في ظل عدم الإستقرار السياسي تسعى الدول إلى زيادة الإنفاق العسكري لما له من مكانة هامة ضمن الإنفاق العام و لما له من آثار على الإقتصاد، يعد موضوع الإنفاق العسكري وأثره على النمو الإقتصادي في غاية الأهمية، حيث تعتبر هذه العلاقة مسألة معقدة فهي تخضع لقدر كبير من الخلاف والجدل بين معظم الإقتصاديين، فمن جهة هناك من يرى العلاقة التكاملية بين النفقات العسكرية والنمو الإقتصادي من خلال التأثيرات الإيجابية عليه، ومن جهة أخرى بعض الإقتصاديين يرى بأنّ للإنفاق العسكري تأثير سلبي على النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العسكري ودوافعه.

تعددت مفاهيم الإنفاق العسكري بين مختلف الإقتصاديين ومن بين التعاريف التي قدمت حوله مايلي:

-عرفه صندوق النقد الدولي بأنه " الإنفاق الإجمالي سواء ما يدرج في بند الدفاع أو البنود الأخرى والمخصصة للمحافظة على القوة العسكرية بما في ذلك المشتريات العسكرية من الذخيرة والمعدات وذلك المخصص للإنشاءات العسكرية، والتعبئة والتدريب، والتجهيز والانتقال والغذاء والكساء وإسكان العسكريين فضلا عن العلاج وخدمات أخرى، كما يضم النفقات الإستثمارية المخصصة لتوفير السكن لأسر العسكريين والإنفاق على المدارس العسكرية ونفقات البحوث والتطوير التي تخدم أساسا أغراض الدفاع"¹.

- تعريف معهد إستوكهولم الدولي لأبحاث السلام فإنّ الإنفاق العسكري يتكون من ²:

- ✓ جميع النفقات الجارية والرأسمالية على أفراد القوات المسلحة وتشمل الأجور والمرتبات والحوافز للأفراد العاملين بالمؤسسة العسكرية والمدنيين العاملين بالقطاع العسكري، ويضاف إليها نفقات التدريب والإعداد والتجهيزات والانتقال، وشراء الأغذية والملابس وكافة السلع التموينية، كما تشمل النفقات الرأسمالية توفير المساكن للعسكريين وأسرهم، والإنفاق على المدارس العسكرية وإنشاء النوادي والفنادق، ومعاشات التقاعد والضمان الإجتماعي للذين خدموا في القطاع العسكري متضمنة معاشات التقاعد للمدنيين الذين خدموا في القطاع العسكري.
- ✓ عمليات الصيانة ونفقات التشغيل والإصلاح للأسلحة والذخائر والمعدات والآليات الحربية.
- ✓ نفقات القوات الشبه عسكرية كقوات الأمن وحرس الحدود ونفقات الدفاع المدني.

¹ علي كاظم هلال، الإنفاق العسكري وأثره في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 20، 2015، ص ص: 2-3

² والي الدين فضل الله ضوالبيت عمر، آثار الإنفاق العسكري على التنمية الإقتصادية دراسة حالة السودان في الفترة 2000-2013، مجلة الدراسات العليا، المجلد 7، العدد 27، 2017، ص 278

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

- ✓ الإنفاق على جهود البحث والتطوير الموجه لصالح النهوض بالقطاع العسكري.
- ✓ الإنشاءات والتحصينات العسكرية والتي تستخدم للأهداف العسكرية.
- ✓ الإعانات العسكرية.
- ✓ النفقات ذات الطابع العسكري للأنشطة المشتركة بين القطاعين العسكري والمدني كنفقات الأبحاث والصناعات المتعلقة بالطاقة الذرية وبحوث عمليات الفضاء.

إنّ أهم الدوافع الإقتصادية التي تساهم برفع درجة التسلح وزيادة الإنفاق العسكري مايلي¹:

- حماية الإقتصاد الوطني بشكل عام وما تتمتع به الدولة من موقع إستراتيجي وثروات طبيعية ذات صبغة إستراتيجية.

- حماية البنية التحتية والهياكل الإرتكازية الصناعية على وجه التحديد لأنها تمثل الحلقة التقنية المتقدمة التي تعد من الحلقات المهمة لتنفيذ متطلبات التنمية.

- تقليل الضغط السياسي الناجم عن العوائق الإقتصادية التي تواجهها الدولة، إذ تجد اللجوء إلى زيادة التسلح كما ونوعا، وتعزيز قدرتها العسكرية إشعارًا بالرد على ذلك فطالما إستعملت وسيلة المعونات العسكرية في بعض الحالات أداة للضغط السياسي فضلا عن القروض الممنوحة ولا سيما للبلدان النامية لتجعلها ضمن دائرة التبعية الإقتصادية وفي الأغلب الأحيان للتبعية السياسية.

- الرغبة في التفوق والتأثير الإقتصادي الذي يعضد بزيادة نسبة التسلح كضرورة دفاعية.

- مواجهة الضغوط الإقتصادية التي قد تتعرض لها من قبل دولة أو عدّة دول ليتم عندها التلويح بإستخدام القوة المسلحة لمواجهة تلك الضغوط.

- في بعض الحالات تكون زيادة الإنفاق العسكري ورفع مستوى التسلح وإستخدام السلاح لغرض الإستيلاء على مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه، أو لإخضاع منطقة معينة أو إقليم يمتلك الوفرة في المعادن والأحجار الكريمة، هذا النوع من زيادة التسلح يكون عدائيا وليس دفاعيا.

إنّ زيادة الإنفاق العسكري بسبب الدوافع الإقتصادية السابقة ما هو إلا تعبير عن العلاقة المترابطة بين القوة الإقتصادية والإنفاق العسكري، إذ أنّ أحدهما يعزز الآخر فالقوة الإقتصادية الناجحة تعد القاعدة الأساسية لتمويل الإنفاق العسكري وتحسين الأنظمة التسليحية وصولا إلى أفضل القدرات العسكرية

¹ علي كاظم هلال ، مرجع سابق، ص 3

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

الدفاعية والهجومية، وإنّ تدهور إقتصاد أي دولة مهما كان لابد أن يؤثر في مركزها القيادي في العالم، في حين أنّ القدرات العسكرية تعد السور الذي يحمي الإقتصاد من التهديدات الداخلية والخارجية.

إلا أنّ زيادة النفقات العسكرية يرافقها تدهور في الخدمات الإجتماعية التي تقدم لسكان الدولة، لأنّ النفقات العسكرية تعتمد على خيارات عديدة أهمها¹:

- ✓ تقليل نفقات الصحة والتعليم فضلا عن تخفيض الإعانات الإجتماعية وهو ما يحمل الفقراء عبئا عسكريا أكبر من بقية الفئات الإجتماعية.
- ✓ تقليل النفقات الرأسمالية ليؤدي الى تقليل معدل النمو الإقتصادي والإستثماري وما لذلك من آثار سلبية على الصحة والتعليم وعلى مستوى التنمية الإجتماعية وتوقيف أغلب المشاريع التنموية.
- ✓ زيادة حجم الميزانية ويعمل على تقليل حجم الإستهلاك الخاص إذا كان التمويل من خلال زيادة الأسعار والضرائب، وبالتالي يؤدي إلى تقاوم الإتجاهات التضخمية وإرتفاع مستوى أسعار السلع حينما يكون التمويل عن طريق زيادة العجز.

الفرع الثاني: محددات الإنفاق العسكري.

إنّ الإنفاق العسكري هو عبارة عن قرار سياسي، إستراتيجي وإقتصادي، ومن البديهي أن تخضع عملية إتخاذ القرار في هذا الخصوص لتأثير إعتبارات مختلفة ، تتفاعل فيما بينها تستدعي زيادة النفقات العسكرية وتتمثل فيما يلي²:

أولاً: العوامل الإقتصادية.

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- توافر الموارد الإقتصادية، فكما كانت الدولة غنية بالموارد الإقتصادية كانت أكثر قدرة من غيرها على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح.
- مستوى التنمية الإقتصادية، إذ أنّ مستوى التنمية الإقتصادية يؤدي دوراً مؤثراً في تحديد مستويات الإنفاق العسكري، فمع تزايد وتائر النمو قد يميل الإنفاق العسكري إلى الإرتفاع.

¹ صباح صابر محمد خوشناو، تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق للمدة 1999-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم

الإقتصادي والإدارية، المجلد 8، العدد 16، 2016، ص 251

² علي كاظم هلال ، مرجع سابق ص4

- العملات الأجنبية، فتوافر العملات الأجنبية يمكن أن يساعد الدولة على تلبية حاجاتها من المعدات العسكرية المتطورة ما يدفع النفقات العسكرية إلى الإرتفاع، والعكس صحيح.

- التصنيع العسكري، أي مدى وجود صناعة عسكرية محلية، ففي الدول التي تتوافر فيها صناعات عسكرية تجد المؤسسة العسكرية نفسها تحت ضغط ضمان طلب مستمر كاف على إنتاج هذه الصناعات، الأمر الذي يجعل الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة.

ثانيا: العوامل السياسية.

تتمثل في الوضع السياسي القائم في البلد المعني وطبيعة نظام الحكم، ودرجة الإستقرار السياسي فيه، وطبيعي أن ثمة علاقة مباشرة بين عدم الإستقرار السياسي والإنفاق العسكري، وكذلك في التحالفات الإقليمية للبلد المعني ومدى إرتباطه بتحالفات عسكرية يمكن أن تجعل إنفاق البلد عند مستويات عالية.

ثالثا: العوامل الإستراتيجية.

وتتمثل في خطر نشوب حرب، إذ أن الإنفاق العسكري يكون عاليا في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب وظهور المجاميع المسلحة والعمليات الإرهابية، وكذلك الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية التي تطلق سباقات تسلح بين البلدان.

الفرع الثالث: آثار الإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي.

إختلف الإقتصاديون في تحديد العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي، حيث يقوم الإتجاه الأول على إفتراض وجود علاقة موجبة بينهما فيما يعرف ب **Guns And Better Approach**، يعني أن النفقات العسكرية تحفز النمو الإقتصادي ولاسيما في الدول الأقل نموًا من خلال أن هذه النفقات لها آثار على تحفيز البحث والتطوير، توفير المهارات التقنية، والتدريب التعليمي وتوليد البنية التحتية اللازمة للنمو الإقتصادي، أمّا الإتجاه الثاني يفترض وجود علاقة سلبية بينهما فيما يعرف ب **Guns Or Better**، حيث يرى أصحاب هذا الإتجاه أن النفقات العسكرية تؤثر على النمو الإقتصادي من خلال مزاحمة الإستثمار الخاص، والتأثير على كفاءة تخصيص الموارد¹، ويمكننا توضيح آثار النفقات العسكرية على النمو الإقتصادي كما يلي :

¹ Brasoveanu,Laura Obreja,**The Impact Of Defense Expenditure On Economic Growth**, Romanian Journal Of Economic Forecasting, Vol 13, No 4,P P 148-149

أولاً: الآثار الموجبة للإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي.

من بين الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية على النمو الإقتصادي ما يلي¹:

- تؤدي زيادة النفقات العسكرية في الإستثمار إلى تنشيط وتمتية الصناعات المحلية فضلاً عن توفير قاعدة جديدة للصناعات التكنولوجية المتقدمة، التي يمكن أن تؤدي في حالة إستخدامها في القطاعات المدنية إلى تطوير الإقتصاد الوطني، وهو مؤشر ملموس عن تدخل الدولة بهدف زيادة الطلب الكلي الفعّال من خلال النفقات العسكرية.

- تعمل زيادة النفقات العسكرية على تأسيس جيش وطني قوي ومتماسك للدفاع عن الدولة والمجتمع من الخطر الداخلي والخارجي، وهذا ما يحفز أفراد المجتمع ويرفع من معنوياتهم لزيادة عملية النمو الإقتصادي.

- يلعب القطاع العسكري دوراً مهماً في إنشاء المطارات والجسور والطرق والموانئ والمستوصفات، والتي يمكن إستخدامها في القطاعات المدنية بعدما يضع الحرب أوزاره، وحتى قبل إنتهائها إذا ما زادت عن حاجة الإنتاج الوطني.

- إنّ لزيادة النفقات العسكرية مساهمة إيجابية في تطوير القطاع الصناعي العسكري وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك من خلال توفير فرص العمل وتوظيف الطاقات وإستيعاب رؤوس الأموال والموارد البشرية الغير المستغلة، بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير المهارات وزيادة الخبرات التنظيمية وزيادة حجم النفقات على البحوث والدراسات بغرض التطوير الذي يؤدي إلى رفع المستوى التكنولوجي وتجديد حلقات الإقتصاد الوطني.

- تولد آثاراً إيجابية على الإنتاج القومي حين ترفع من مستوى التشغيل في القطاعات الإقتصادية المختلفة لمواجهة كل من الغذاء والكساء والمأوى، وأدوات ومعدات.

- تخلق تقدماً علمياً وتقنياً من خلال الإهتمام بالبحوث العلمية والتقنية، وتطوير فنون الإنتاج وأدواته.

- تقدم هائل في الأبحاث العلمية التي كانت نتيجة ظهور الكثير من الإختراعات والإكتشافات العلمية التي إستخدمت في الإنتاج السلمي المدني والتي ساهمت كثيراً في تطويره السريع وخفضت نفقاته بصورة ملحوظة مما زاد من إنتاجيته، وخير مثال عن ذلك آثار النفقات العسكرية على أبحاث الفضاء وما ترتب عليها من إكتشافات علمية إستفاد منها الإنتاج الغير عسكري، وخاصة ما فعلته الأقمار الصناعية من

¹ صباح صابر محمد خوشناو، مرجع سابق، ص ص: 252-253

سهولة التواصل بين مختلف الشعوب وما وفرت من وسائل إتصال لم تكن موجودة من قبل مثل الأنترنت، البريد الإلكتروني.... الخ، وما نتج عنه من تقصير للمسافات والتوفير في الوقت.

ثانياً: الآثار السلبية للإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي.

توجد عدّة آثار سلبية للنفقات العسكرية نذكر منها مايلي¹:

- يؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى إرتفاع الإنفاق الحكومي لتلبية متطلبات الدفاع المتعلقة بإستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة مما يثقل ميزانيتها.

- إنّ زيادة النفقات العسكرية تؤدي إلى تفاقم الإتجاهات التضخمية من خلال إرتفاع الأسعار وإرتفاع حجم المديونية الخارجية، وبالتالي حصول عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى زيادة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ومن ثم عدم إستقرار الدولة.

- هناك علاقة عكسية بين زيادة حجم الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي والإستثماري، إذ أنّ زيادته تؤدي إلى تحويل الموارد الإقتصادية الضرورية والتي تساهم في النمو الإقتصادي كالتعليم والصحة والتنمية الإجتماعية أو إلى تخفيض تخصيصاتها المالية، كما أنّ إرتفاع الإنفاق العسكري ورفع حجم النفقات العسكرية على التسلح يؤدي بالنتيجة إلى تعطيل الكثير من المشاريع التنموية.

- يترك الإنفاق العسكري آثاره السلبية على العمالة، وقد قدرت لجنة اقتصادية من جامعة "ميشيغان" أنّ كل مليار دولار يستثمر في صناعة السلاح يخلق 35 ألف فرصة عمل، بينما يمكن توظيف المبلغ في الصناعات المدنية إلى خلق 150 ألف وظيفة في مهنة التدريس، ويرى الباحث الأمريكي "ماريون اندرسون" أنّ مليار دولار ينفق على صناعة الصواريخ يخلق 14 ألف وظيفة، فإذا وظفت في قطاع الصحة فإنها تخلق 48 ألف وظيفة.

المبحث الثالث: الضرائب و النمو الإقتصادي طويل الأجل.

تعد دراسة الآثار الإقتصادية للضرائب من أهم الوسائل التي تساعد المسؤولين على فهم الأوضاع المالية في الدولة وفي الحكم على نجاح السياسة الضريبية القائمة، أو في رسم سياسة ضريبية جديدة تحقق مافشلت السياسة القائمة بتحقيقه وذلك نظرًا لأنّ السياسة الضريبية يترتب على تحقيقها أهداف المجتمع، وفي الحقيقة أنّ آثار الضريبة في هذه المجالات تتوقف إلى حد كبير على مقدارها من جهة

¹ علي كاظم هلال، مرجع سابق، ص 5

والأوجه التي تستخدم فيها من جهة أخرى، وقد تؤثر على مسار النمو الإقتصادي من خلال التأثير على كل من الإستهلاك، الإنتاج، الإيداع، والإستثمار.

المطلب الأول: أثر الضرائب على الإستهلاك والإنتاج.

يعتبر الإستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية في المجتمع، فهو يحتل أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يمثل الغاية الأساسية للنشاط الإقتصادي، حيث أنّ كل الصناعات والأنشطة الإقتصادية تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد الإستهلاكية.

فالإستهلاك يحفز عملية الإنتاج والإستثمار من جهة ويزيد من الطاقة البشرية في العملية الإنتاجية من خلال توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع، لكن يتأثر كل من الإستهلاك والإنتاج بمقدار الضرائب المفروضة والذي بدوره يؤثر على الإستقرار الإقتصادي.

الفرع الأول: أثر الضرائب على الإستهلاك.

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعاً كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره على مستوى الأسعار¹، إذا فرضت الضريبة على الإنفاق الإستهلاكي للمكلف ذي الدخل المحدود فإنّ ذلك سوف يؤدي به إلى الإقلال من إستهلاكه للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ويتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة، أما ذوي الدخل المرتفع فإنّ الإقتطاع الضريبي لا يؤثر في نشاطهم الإستهلاكي لأنّهم سيحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو الإستهلاك وينقص ميلهم نحو الإيداع إذ يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الإستهلاك والإيداع²، ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الإستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، فإذا جمدت الدولة حصيلة الضريبة فإنّ الإستهلاك يتجه نحو النقصان، أمّا إذا استخدمت الدولة هذه الحصيلة في طلب بعض السلع والخدمات فإنّ نقص الإستهلاك من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة يعوضه زيادة الإستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة³.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 136

² محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، جامعة دمشق،

2003، ص 263

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 220

الفرع الثاني: أثر الضرائب على الإنتاج.

تؤدي الضرائب إلى نقص الإستهلاك وذلك يقود إلى نقص الإنتاج ومن المقرر أنّ الإستهلاك ذو علاقة بالإنتاج، فإنّ توزيع الآثار التي تنشئ عند فرض الضرائب بين الإنتاج والإستهلاك يتوقف التغيير فيه على مرونة الطلب وعلى إنتقال عوامل الإنتاج المستخدمة في الصناعة، ويتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الطلب في عرض وطلب الأموال الإنتاجية¹ لأنّه ببساطة يتوقف عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية على الإيداع والإستثمار، وبما أنّ الضرائب تؤدي إلى نقص الإيداع وقلة رؤوس الأموال فيقع عبئها على دخل الطبقات الغنية، أما الطلب على رؤوس الأموال الإنتاجية فإنّه يتأثر بمقدار الربح وفرض الضريبة يؤدي إلى قلة الربح ومن ثم يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإنّ الطلب يزيد عليها².

فالضرائب التي تؤدي إلى خفض دخول رجال الأعمال والتأثير على مستوى الأرباح قد تسفر عن خروج بعض المشروعات من مجال الإنتاج وهي المشروعات الحدية مما يؤثر على الإنتاج عموماً، كما قد تؤدي مثل هذه الضرائب إلى تحويل وإنتقال المشروعات بين فروع الإنتاج المختلفة تبعاً لإختلاف معدلات الأرباح في كل فرع مما يشير إلى إمكانية إستخدام الضريبة لتوجيه الإستثمارات بين فروع الإنتاج المختلفة، ومن ناحية أخرى فإنّ الضريبة قد تؤدي إلى أثر توسعي على الإنتاج عندما يعمل العمال والمنتجون على تعويض النقص في دخولهم من خلال زيادة ساعات العمل ولجوء المنتجين إلى خفض نفقات الإنتاج ورفع مستوى الفن الإنتاجي والتوسع في الإنتاج، وتعرف الضريبة التي تؤدي الى هذه النتائج بالضريبة المحفزة³.

المطلب الثاني: أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل.

قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب الغير مباشرة بإعتبارها أشد عبئاً على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الإيداع، وماهو جدير بالذكر أنّ الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخل من طبقات إجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أي زيادة في الدخل بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فإنّ هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل⁴.

¹ محمد جمال ذنبيات، مرجع سابق، ص 175

² رانيا محمود لعامرة، مرجع سابق، ص 153

³ محمد البنا، إقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص ص: 251-252

⁴ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 140

المطلب الثالث: أثر الضرائب على الإدخار والاستثمار.

تعتبر العلاقة بين الإدخار والاستثمار من أهم المواضيع الإقتصادية التي لاقت إهتمام كبير، وهذا يعود للدور الكبير الذي يلعبه الإدخار في تمويل الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي، فتعبئة المدخرات وتحويلها إلى إستثمارات شرط أساسي لضمان معدلات نمو مرتفعة، غير أنّ هاذين المتغيريين يتأثران بعدة عوامل من أهمها معدلات الضرائب المفروضة التي تؤثر على حجم المدخرات وبالتالي مستوى الاستثمار.

الفرع الأول: أثر الضرائب على الإدخار.

يتكون الإدخار القومي في الإقتصاديات الرأسمالية على وجه التحديد من الإدخار الخاص الذي يقوم به الأفراد والإدخار العام الذي تقوم به الدولة، ولكي تقوم الدولة بالإستثمارات فإنّها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل هذه الإستثمارات¹.

إنّ فرض الضرائب سيؤدي إلى إنقاص الدخل المتاحة للإدخار لدى الأفراد وهذا يعني أنّه سيؤدي إلى إنخفاض مدخراتهم، ولكن فرض الضرائب على الطبقات الفقيرة لايؤثر في إدخارها لأنها لا تملك فائضا تدخره بل على العكس فإنّ الطبقة ذات الدخل المرتفع سوف تضحى بجزء من مدخراتها لكي تحافظ على مستوى معيشتها².

وتعتبر فكرة أنّ الضريبة تخفض من مدخرات الأفراد وبالتالي من التراكم المالي ومن ثم تثبيط النمو الإقتصادي فكرة قديمة قدم النظرية الضريبية ذاتها، فكما رأينا أنّ فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل إنفاقهم على الإستهلاك مما يؤثر سلبا على مستوى مدخراتهم³ إلا أنّ تأثير الضريبة على حجم المدخرات لا يكون واحداً بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الإستهلاك والإدخار وفقا لمرونة كل منهما وكذلك إعادة توزيع الإنفاق على الإستهلاك لمصلحة الإنفاقات الضرورية وعلى حساب الإنفاقات الغير ضرورية⁴، ويرى بعض الإقتصادييين أن العمل على فرض المزيد من الضرائب التصاعديّة يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الأفراد على الإدخار⁵.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 220

² محمد خالد المهابني، دور الضريبة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق، ص 263

³ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 137

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 221

الفرع الثاني: أثر الضرائب على الإستثمار.

إنّ الإستثمار هو محور التنمية الإقتصادية، فهو أداة لتحقيق النمو الإقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الإقتصادي على كمية الإستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الإقتصادي، وتؤثر الضريبة في الميل إلى الإستثمار، فعندما تفرض الضريبة على قطاع إقتصادي معين بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعاً يوجه الممولون إستثماراتهم نحو هذا القطاع لأنّه ذو ربحية أكبر، كذلك تكون الضريبة أداة فعّالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع¹، كما أنّ هناك أشكال عديدة للحوافز الضريبية نذكر منها مايلي:

أولاً: الإعفاء الضريبي.

من القواعد الرئيسية في الضريبة أن تكون ذات صفة شمولية، أي أنّها تطبق على الأشخاص والأموال دون تمييز، لأنّ شمولية الضريبة للدخول التي يحققها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون يضمن لخزينة الدولة وفرة الحصيلة ويحقق العدالة الضريبية، لكن هناك إعتبارات سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية تجعل السلطات العامة لا تتقيد بمبدأ الشمول ولا بمبدأ وفرة الحصيلة، ومن ثمّ تعفى عدد من الأنشطة الإقتصادية من الضريبة أو أنّها لا تخضع إلّا جزءاً منها، ويقصد بالإعفاء الضريبي تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصيلها وفقاً لإعتبارات معينة، وهذا الإعفاء لا يطبق إلّا بقانون ولا يحق للدوائر المالية منح الإعفاءات إلّا بمقدار ما سمح لها التشريع الضريبي بذلك، إنّ الإعفاءات الضريبية إذا أحسن استخدامها تدفع إلى المزيد من الأنشطة الإستثمارية وبما يعود بالنفع الوفير على الدولة، فنظام الإعفاءات يرفع عن كاهل المنشأة عبء الإلتزام المالي الذي تؤديه للدولة جبراً عند تحقق الواقعة المنشأة للضريبة، بحيث يتمخض عن هذا الإعفاء إرتفاع في مستوى الأرباح الصافية التي تحصل عليها المنشأة أو المساهمون عند توزيعها، وتعد هذه الإعفاءات بمثابة إعانة سالبة من الحكومة تقدم إلى المشاريع الإستثمارية².

¹ محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق، ص 263

² كمال عبد حامد آل زيارة، دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010، ص ص: 48-49

ثانيا: التخفيضات الضريبية.

هو قيام الدولة بتقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل إلزامهم ببعض الشروط كإعادة إستثمار الأرباح والعوائد أو تخفيض جزء من رأس المال لتمويل المشروعات الإقتصادية، وعموما فإن هذه التقنية تستخدم وفقا للتوجهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها¹.

ثالثا: المعدلات التمييزية.

ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما إنخفضت نتائج عمليات الإستثمار والعكس صحيح².

رابعا: نظام الإهلاك.

يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص إستخدامه (ثابت، متناقص، متزايد)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات وتسارع في بداية حياة الإستثمار كلما إعتبر ذلك إمتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن من دفع ضرائب أقل فضلا عن كونه عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة³.

خامسا: إمكانية ترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة.

وتشكل هذه التقنية وسيلة لإمتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك الى تآكل رأس مال المؤسسة⁴.

¹ معيفي لعزیز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الإستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الإستثمار الجزائري، المجلة الكاديمية للبحث القانوني، مجلة سداسية، العدد 2، 2011، ص 55

² طالبی محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، 2009، ص 318

³ عبد المجید قدي، مرجع سابق، ص 174

⁴ طالبی محمد، مرجع سابق، ص 318

المبحث الرابع: عجز الموازنة العامة والنمو الإقتصادي.

يعد عجز الموازنة العامة للدولة أحد متغيرات السياسة المالية وثيقة صلة بالنمو الإقتصادي، وذلك نظراً للآثار المترتبة على الطرق البديلة لتمويل ذلك العجز، والتي تقع على كل من معدلات التضخم ومعدلات الفائدة وإستدامة السياسة المالية، فضلاً عن أنّ مستوى عجز الموازنة في حدّ ذاته يعد أهم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، والتي تنعكس على قرارات المستثمرين والمنتجين بشكل مباشر، وإذا كان العجز في الموازنة يعكس في مضمونه كلا من جانبي الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلا أنّ الآثار الإقتصادية لعجز الموازنة العامة لا يمكن إختزالها في التبعات الإقتصادية لسياسات الإنفاق العام والضرائب وحدها، وذلك نظراً أنّ سياسات وطرق تمويل عجز الموازنة قد تلقي بتبعاتها أيضاً على النشاط الإقتصادي، وهذا ما دفع كثير من الدراسات للتأكيد على ضرورة تناول عجز الموازنة وتحليله بشكل منفصل عند دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي بإعتباره المتغير المعبر عن قيد الموازنة الحكومية، حيث أنّ جزءاً هاماً من الآثار المحتملة لسياسة الإنفاق العام والضرائب على النمو الإقتصادي قد يعتمد على الأثر الذي تحدثه تلك السياسات على عجز الموازنة.

المطلب الأول: عجز الموازنة العامة (التعريف - الأسباب).

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها وسيلة هامة التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها، غير أنّ في بعض الأوقات قد تتعرض إلى عجز الذي يعد أحد مظاهر السياسة المالية الغير سليمة، والذي ينتج غالباً عن سياسات مالية خاطئة وما يترتب عنه من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني، والعجز في الموازنة العامة لا يظهر فقط لدى البلدان النامية بل كثيراً ما يحدث العجز في إقتصاديات الدول المتقدمة أيضاً.

الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة.

لقد تعددت الدراسات التي إهتمت بموضوع عجز الموازنة العامة فقد أعطيت عدّة تعاريف لها من قبل الإقتصاديّين نذكر منها مايلي:

- يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة " زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة"¹.

¹ عبد اللطيف ماجد، مأمون دقاسمة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية، 2001، ص 52

- ويمكن تعريف عجز الموازنة على أنه " ذلك الجزء من المصروفات والإقتراض الصافي الذي يتجاوز المتحصلات من الإيرادات والمنح، ويقدم هذا المفهوم صورة واضحة لوضع الحكومة المالي الكلي وما ينتج عنه من آثار على الأوضاع النقدية والطلب الكلي وميزان المدفوعات"¹.

ويمكن النظر إلى عجز الموازنة العامة بمفهومين²:

- **المفهوم المالي المحاسبي:** عجز الموازنة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها العامة.

- **المفهوم الإقتصادي الإجتماعي:** يتمثل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المعتمد في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.

وفيما بين العجزين يمكن أن تكون العلاقة طردية أو عكسية، فليس عجز الموازنة المالي المحاسبي بالضرورة متلازماً مع الآثار السلبية الإقتصادية والإجتماعية، وقد يترافق على العكس بتحقيق آثار إيجابية والعكس صحيح، فقد لا يكون فائض الموازنة المالي المحاسبي مؤشراً إيجابياً بالضرورة من حيث آثاره الإقتصادية والإجتماعية، فالأهم من الرصيد الإيجابي أو السلبي هو الكيفية والوسائل التي يتحقق بها والتي تحكم التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تتحقق معه، وبهذا المنظور فإننا نخالف الموقف التقليدي المبسط أحادي الإتجاه السائد هذه الأيام.

من خلال ماسبق يمكن القول بأن عجز الموازنة العامة يعني الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات العامة للدولة إيراداتها، أو بمعنى آخر هو عدم قدرة نسبة الإيرادات على تغطية النفقات العامة، أي تحقيق رصيد سالب في الموازنة والذي يؤدي بدوره إلى إختلال الإقتصاد.

الفرع الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة.

يمكننا إرجاع عجز الموازنة العامة إلى أسباب متعلقة بزيادة الإنفاق وأخرى متعلقة بنقص الإيرادات، وفيما يلي نذكر الأسباب الرئيسية للعجز الموازني³:

✓ عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة.

¹ حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 18، نيسان، جامعة البصرة، 2006، ص 26

² كركودي صبرينة، مرجع سابق، ص: 170-171

³ عبد الحكيم محمد أمبيهة، عبد اللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة

صبراته العلمية، العدد 1، 2017، ص10

- ✓ إرتفاع النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة، إضافة إلى نقص في مصادر التمويل.
- ✓ غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءته حيث يسود على الإنفاق العام طابع التبذير.
- ✓ تفشي حالات الفساد الحكومي، مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وإنخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة.
- ✓ نقص الطلب الكلي أو زيادة العرض الكلي، وحدثت الأزمات السياسية الإقتصادية بالإضافة إلى الظروف الطارئة، وسعي الدول في إطار معالجتها باللجوء إلى سياسات خاطئة.
- ✓ زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الإرتفاع المتواصل في تكاليف التسليح.

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة.

توجد عدة أنواع من عجز الموازنة العامة وذلك تبعا لأسباب نشوءها، نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: العجز الجاري.

يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله من الإقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع النفقات العامة والإيرادات لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتركمة من السنوات السابقة، بمعنى هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية¹.

الفرع الثاني: العجز التقليدي.

ويسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع إستبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية والغير ضريبية مضافا إليها المنح مع إستبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو الإقتراض من البنك المركزي، غير أنّ الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملاً خطيراً من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المختلفة، ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبئا كارثيا على هذه الدول، وهو العبء الذي نجم من علاقات الإستغلال².

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 115

² كركودي صبرينة، مرجع سابق، ص ص: 171-172

الفرع الثالث: العجز الهيكلي.

يرجع هذا النوع إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة وليس له علاقة بالدورات التجارية، إذ تزداد النفقات عن الإيرادات وتفشل الحكومة في ترشيد النفقات العامة وتعجز عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على التهرب الضريبي فيستمر العجز المالي لسنوات عديدة¹.

الفرع الرابع: العجز الدوري.

إنّ هذا النوع من العجز يسمى العجز الموسمي والذي يحدث أثناء السنة المالية وذلك بسبب تقلبات الدورة الإقتصادية الناجمة عن الظروف الطارئة والغير متوقعة، والتي تؤدي إلى التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات، إذ أنّ الزيادة في عجز الموازنة في هذه الحالة يحدث بسبب بطء الفعالية الإقتصادية، وبالتالي تراجع الإمكانات على صعيد الإقتصاد، أي يستخدم الإقتصاديون هذا المصطلح ليشيروا إلى جزء من عجز الموازنة الناجم عن هبوط الفعالية الإقتصادية، إذ مع إنخفاض الناتج القومي الحقيقي فإنّ قاعدة الضريبة للإقتصاد تهبط وفي حالة بقاء معدلات الضرائب ثابتة فإنّ عائدات الضرائب تنخفض، وكنتيجة لإنخفاض الناتج القومي الحقيقي ستزداد المدفوعات التحويلية (تعويضات البطالة)، وبهذا فإنّ نفقات الحكومة سترتفع وتنخفض عائدات الضرائب وكنتيجة لذلك يحدث العجز، وإنّ هذا النوع من العجز يحدث بصورة تلقائية، إذ أنّ حالة الركود تؤدي إلى إنكماش في الإيرادات الحكومية وبالتالي ينمو العجز الدوري ويتبعها أوقات الإستعادة أوقات التوسع والتي تؤدي إلى نمو الإيرادات الحكومية وبالتالي إنكماش العجز الدوري، وبالتالي فإنّ الدولة قد تحقق فائضا في بعض الفترات وبإمكانها إستخدامه لتغطية العجز الدوري الذي تحققه أثناء أوقات الركود².

الفرع الخامس: العجز المخطط (المقصود).

ويشير إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الدولة عند تعرض الإقتصاد الى أزمة كساد إقتصادي، فالسعي في هذه الحالة إلى تحقيق التوازن المحاسبي يعد هدفا غير مهما من المنظور المجتمعي لأنّ ذلك سيساهم في تحقيق المزيد من التباطؤ الإقتصادي مما يدفع الحكومة في هذه الحالة إلى عدم الإهتمام بالتوازن المحاسبي بل تعتمد إلى زيادة نفقاتها وتخفيض الضرائب من خلال العجز المخطط، فهدف النمو

¹ سندهس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، السودان نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة، 2017، ص 922

² مهدي سهر الجبوري، سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 2، العدد 8، 2013، ص: 156-157

الإقتصادي يحظى بالأولوية حتى ولو جاء على حساب التوازن المحاسبي، وهنا يشير كينز إلى أنّ العبرة ليست بالتوازن المحاسبي للموازنة العامة وإنما بالتوازن الإقتصادي عبر الدورة الإقتصادية التي تمتد إلى أجل طويل¹.

الفرع السادس: العجز الأساسي.

يستند هذا النوع من العجز على إستبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة عن سياسات الميزانية الحالية من خلال إستبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم تقييماً على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا العجز بالعجز بدون فوائد لإستبعاده لجميع إتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة لسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم إستبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية والتي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على هذه الدول².

الفرع السابع: العجز التشغيلي.

وهو العجز الذي ينجم عن متطلبات إقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحاً منه مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم السائدة، أي يجب مراعاة قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء إنخفاض القيمة الحقيقية للديون (إرتفاع المستوى العام للأسعار)³.

الفرع الثامن: العجز المتراكم.

تعتمد نظرية العجز المتراكم على فكرة السماح بوجود عجز في الموازنة العامة أثناء الكساد الإقتصادي وذلك لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة، وتفترض هذه النظرية بوجود تخفيض الضرائب وزيادة النفقات العامة واللجوء إلى القروض لتغطية العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات العامة، إذ أنّ هذه الحالة سوف تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات.

¹ سندس حميد موسى ، مرجع سابق، ص 922

² لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 11-116

³ عصام اسماعيل، انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 4، 2018، ص72

الفرع التاسع: عجز الضعف وعجز القوة.

يعد هذا النوع من العجز من الأنواع الجديدة للعجز الحكومي، إذ أنّ عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الإدارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الإيرادات العامة من جهة، ومن جهة الإنفاق فإنّه يتمثل بالإنفاق الغير عقلاني أو اللارشيد للدولة، أمّا عجز القوة فإنّه يحدث بسبب زيادة النفقات الحكومية سواءً بشكل إعانات أو مساعدات إقتصادية وإجتماعية للأفراد والمشروعات والتي تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو الإقتصادي¹.

المطلب الثالث: عجز الموازنة والنمو الإقتصادي.

تتعدد آثار عجز الموازنة العامة على النمو الإقتصادي تبعاً لتلك الآثار المحتملة لطرق تمويل العجز الذي يتم بعدة طرق وأساليب، حيث تناولت العديد من المدارس الفكرية موضوع أثر عجز الموازنة على النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية لعجز الموازنة وفقاً لطريقة تمويله.

تختلف الآثار الإقتصادية لعجز الموازنة تبعاً لطرق التمويل والمتمثلة في التمويل المحلي، والإقتراض من المصادر الخارجية.

أولاً: التمويل المحلي وآثاره.

ويأتي التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة على عدّة أشكال نذكرها كما يلي:

1. الإقتراض من البنك المركزي:

وهو معادل لخلق قاعدة نقدية في الإقتصاد، فعندما تنفق الحكومة مبلغ القرض تزداد ودائع الجمهور والإحتياجات النقدية وبمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد (بإفتراض أنّ الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل)، في حين ينخفض سعر الفائدة بسبب زيادة حجم السيولة النقدية، إلا أنّ هذه السيولة تدفع الجمهور للتخلص منها وإستبدالها بأصول أخرى، وينتج عن ذلك زيادة في مستويات التضخم وبالتالي زيادة الإقتراض الخارجي وإنخفاض حجم الإحتياجات الأجنبية، لذلك يعبر عن الإقتراض من البنك المركزي على أنّه طريقة تضخمية بدرجة كبيرة².

¹ مهدي سهر الجبوري، سلام كاظم شاني، مرجع سابق، ص156

² حسين جواد كاظم، مرجع سابق، ص28

2. الإقتراض من البنوك التجارية:

تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية أو الحصول على تسهيلات إئتمانية منها لن يؤثر سلباً على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك إحتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الإقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من طرف البنك المركزي، أما إذا كانت البنوك التجارية لا تملك هذه الفوائض فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي مزاحمة القطاع الخاص، وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الإستثمار الخاص، لا سيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، يعد الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملاً هاماً في إستثمار هذا القطاع.

وهكذا فإن جزءاً لا يستهان به من السيولة قد تم إمتصاصها في القنوات الحكومية مما قد يكون له آثار إنكماشية، ولتشجيع الإكتتاب في الدين العام تلجأ السلطات العامة إلى رفع سعر الفائدة على السندات الحكومية والنتائج المحتملة لذلك هي إنخفاض الإستثمار الخاص وإرتفاع معدلات التضخم، وهذه الطريقة مرغوبة من قبل السلطات السياسية مقارنة بالضرائب لأنه يمكنها بهذه الطريقة زيادة الإنفاق العام دون زيادة الضرائب، ودون خضوعها لتساؤلات السلطات التشريعية.

ولن يكون لهذا التمويل أثر في الطلب الكلي إذا كان للبنوك إحتياطات زائدة، أما إذا لم يكن لها إحتياطات فيكون ذلك على حساب القطاع الخاص وهذا يخلق أثر المزاحمة فيخلق ضغوطاً تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي وبدلاً من الحد من الإئتمان للقطاع الخاص تلجأ هذه البنوك إلى البنك المركزي لمساعدتها والنتيجة تشبه الحال الذي تقترض فيها الحكومة من البنك المركزي مباشرة¹.

3. الإقتراض من الجمهور:

يعد تمويل عجز الموازنة العامة بالإقتراض من الجمهور من خلال إصدار السندات الحكومية وبيعها للأفراد يعد تمويلاً غير تضخمي، فظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص الناجمة عن بيع السندات الحكومية للأفراد يحول جزءاً من الدخل المتاح لإنفاق الأفراد إلى الحكومة، وعندئذ ينخفض الإنفاق الإستهلاكي للأفراد بما في ذلك الإنفاق الإستثماري مسبباً إنخفاض الطلب الكلي للأفراد وبقدر يعادل حجم شراء الأفراد للسندات.

¹ كردودي صيرينة، مرجع سابق، ص ص: 184-185

ولكن إنخفاض الطلب الكلي للأفراد يقابله زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالإقتراض من بيع السندات الحكومية مما يحول دون إرتفاع التضخم¹، إلا أن هذا التمويل يتضمن مخاطر ذات طبيعة خاصة عند الإفراط في إستخدامه وذلك بسبب مايلي²:

- أن تمويل العجز بالسندات وإن كان يرجى التضخم إلا أنه قد يؤدي إلى معدل أكثر إرتقاعا في المستقبل، فقد يؤدي إنفاق حصيلة القرض إلى زيادة مجموع الدخل والإنفاق في الإقتصاد بسبب تحول الأموال من الذين يشترون السندات إلى الجمهور ذوي الميل الحدي المرتفع للإستهلاك مما قد يؤدي إلى إرتفاع الضغوط التضخمية.

- قد يؤدي الإقتراض من الجمهور إلى رفع أسعار الفائدة المحلية وبالتالي الإضرار بالنمو الإقتصادي، ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد وإنما قد يؤدي إلى إصدار سندات الدين بهذه الأسعار إلى رفع تكلفة الدين في المستقبل وبالتالي زيادة العجز المالي.

4. الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، فزيادة الإنفاق العام قد تتطلب زيادة في معدلات الضريبة، وهذه الزيادة في المعدلات الصافية للضرائب إما أن تؤخذ من المعدلات الصافية للأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص أو من الأجور والمرتبات.

وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص فإن هذا الأخير وللحفاظ على نفس نسبة الأرباح قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وبالتالي فإنّ الضرائب قد تحمل عبئها على العاملون عن طريق إرتفاع تكاليف السلع والبضائع المستهلكة، وفي المقابل قد يطالب العمال برفع الأجور بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في إرتفاع السلع والخدمات (معدلات التضخم)، وهذا من شأنه يقلل من هامش ربح المؤسسات، ونفس النتيجة تتحقق إذا تم تمويل الزيادة في الإنفاق العام من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتبات.

ومما سبق نستنتج أنّ الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، مما ينعكس سلبيا على معدلات الإستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو الإنتاجية³.

¹ محمد أحمد الأندلي، عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام، دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة، مجلة الدراسات

الإجتماعية العدد 50، أكتوبر - ديسمبر، 2016، ص31

² حسين جواد كاظم، مرجع سابق، ص29

³ كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص186

ثانيا: الإقتراض من المصادر الخارجية.

تترك القروض الخارجية آثارها الإقتصادية تبعا للتصرف بالأموال المقترضة من جهة وتسديد القرض من جهة أخرى، فإذا إستخدمت حصيلة القرض في شراء سلع إستهلاكية فإنها ستعمل على تخفيض أسعارها في الداخل إلا أنها لا تضيف شيئا للطاقة الإنتاجية الأمر الذي يخلق إلتزاما على الإقتصاد المحلي بتسديد أصل القرض مع فوائده، أمّا إذا إستخدمت حصيلة القرض في شراء السلع الرأسمالية فإنها ستعمل على إحداث زيادة حقيقية في الدخل القومي عن طريق زيادة الإنتاج والإستخدام، أمّا تسديد القرض فإن آثاره تكون إنكماشية على النشاط الإقتصادي نتيجة لسحب جزء من القوة الشرائية وتحويلها للخارج، وعموما تعتبر زيادة نسبة القروض إلى الناتج مصدر لإختلال هيكل الإقتصاد الكلي، فتراكم خدمة الدين تجعل الإقتصاد حساسا إتجاه التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، كما أنّ مثل هذا الإقتراض يساعد على الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى أكثر إرتقاعا مما يضر بالصادرات ويشجع الواردات¹.

الفرع الثاني: الأثر الإقتصادي لعجز الموازنة في المدارس الفكرية.

لقد إختلف الأثر الإقتصادي لعجز الموازنة العامة في المدارس الفكرية فكل منها يقوم على إفتراضاته وتنبؤاته وهي المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية والمدرسة النيوكلاسيكية، ونظرية التكافؤ الريكاردي.

أولا: المدرسة الكلاسيكية.

ترى المدرسة الكلاسيكية أنّ الموازنة العامة لا بد أن تتصف بالتوازن، ولا تسمح هذه المدرسة بحدوث العجز أو الفائض وينبع ذلك بالأساس من المبادئ التي تؤمن بها، تنطلق من مفهوم أن لا يتخطى دور الدولة مفهوم الدولة الحارسة، أي أن يكون دور المالية حياديا، وهذا نابع من إيمانها المطلق بالحرية الإقتصادية و بقانون ساي للأسواق، وإنّ حالة الإستخدام الأمثل متحققة مادامت الدولة ملتزمة بدورها الحيادي، كما أنه نابع أيضا من نظرتها أنّ الإنفاق العام الذي تختص به الدولة إنفاق استهلاكي تبذيري لعدم كفاءة الدولة قياسا بكفاءة القطاع الخاص، وبضوء ذلك كان عجز الموازنة العامة في نظر هذه المدرسة بمثابة الخطر الرئيسي الذي يؤدي إلى الإصدار النقدي الجديد أو الإقتراض، وفي كلتا الحالتين فالأمر يترتب عليه إرتفاع الأسعار وتدهور القيمة الحقيقية للنقود ويدعو إلى المزيد من الإنفاق مما يولد

¹ حسين جواد كاظم، مرجع سابق، ص ص: 29-30

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

الحركة الحزونية للتضخم، كما يؤدي إلى توازن الموارد والأموال لدى القطاع الخاص الذي يتميز بكفاءة إستغلاله للموارد¹.

ثانياً: النظرية الكينزية.

بينت مساهمة كينز في هذا المجال على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق تنشيط وتفعيل الطلب الكلي، حتى أصبحت الموازنة العامة عند الكينزيين أداة رئيسية للسياسة المالية وجزءاً مهماً لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وذلك في إطار ما يسمى بالمالية التعويضية، فزيادة النفقات العامة يمكن للدولة الإنتقال بالإقتصاد من حالة الكساد إلى حالة الراجح عن طريق وسيلة الإقتراض أو الإصدار النقدي الجديد.

وفي هذا المجال قد بنى الكينزيون إعتباراتهم بشأن النفقات العامة لأن يكون لها دور إقتصادي رئيسي ومهم وإعتماده وسيلة لتنظيم السياسة الإقتصادية وذلك في الأمد القصير، وإنّ الضرائب ترتبط بعلاقة سلبية مع مستوى الدخل ثم الإنتاج، لاسيما إذا كانت الزيادة في نسبة الضرائب تفوق الحد الأقصى للعبء الضريبي على المكلف، ولذلك يفضل الكينزيون أن تلجأ الدولة إلى زيادة النفقات العامة بدلاً من اللجوء إلى فرض ضرائب لاسيما في الأجل الطويل².

ثالثاً: المدرسة النيوكلاسيكية.

تفترض هذه المدرسة أنّ الأفراد يتمتعون ببعد النظر، ويخططون لإستهلاكهم وفقاً لصادفي الثروة خلال دورة حياتهم كاملة، وأنهم ينظرون إلى السندات الحكومية التي يملكونها والتي تصدرها الحكومة لسد العجز بإعتبارها زيادة في صافي الثروة، فيزيد مستوى إستهلاكهم الحالي نتيجة لشعورهم أنّهم أصبحوا أكثر غنى، وإن كان ذلك على حساب النقص في الإستثمار أو التكوين الرأسمالي اللازم لتوفير المزيد من الإنتاج مستقبلاً، وفقاً لذلك فإنّ عبء عجز الموازنة يمكن تحويله بإستمرار إلى الأجيال القادمة من خلال الضرائب، وبإفتراض التشغيل الكامل تتوقع هذه المدرسة أنّ زيادة الإستهلاك ستقود إلى نقص الإيداع، ومن ثم لا بد أن ترتفع أسعار الفائدة ليتحقق التوازن في الأسواق المالية، وهو ما سيقود إلى مزاحمة الإستثمار الخاص.

¹ سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للفترة من 2003-2012، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، 2012، ص 295

² نزار كاظم صباح، أريج عبد الزهرة تايه، قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي لمصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للفترة 1985-2016، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 57، 2018، ص 221

وفقا لهذه المدرسة الفكرية فإنّ تمويل العجز المالي المتزايد من خلال الإقتراض الحكومي من السوق المحلية (تمويل السندات) سيدفع معدل الفائدة للإرتفاع ويقود الى مزاحمة استثمارات القطاع الخاص، ويكون ذلك نتيجة لكل من: أولا نقص عرض الأموال المتاحة للإقراض كنتيجة لتغيير الأفراد لسلوكهم لصالح الإستهلاك وعلى حساب الإدخار، وثانيا زيادة الطلب على الأموال المتاحة للإقتراض من جانب الحكومة بما يزاحم ويقلل من امكانية الاقراض للقطاع الخاص، خاصة في ظل عدم وجود فروق معنوية في معدلات الفائدة التي تدفعها الحكومة والمنشآت الخاصة، وهو ما يدفع البنوك إلى تفضيل إقراض الحكومة نظراً لإنخفاض درجة المخاطرة المرتبطة بذلك الإقراض، في هذه الحالة فإنّه من المتوقع أن يكون لعجز الموازنة أثر سالب على النمو الإقتصادي خاصة في ظل إفتراض إنخفاض كفاءة القطاع الحكومي عن كفاءة القطاع الخاص¹.

رابعا: نظرية التكافؤ الريكاردي.

قدم الإقتصادي ريكاردو فكرة التكافؤ الريكاردي ثم قام بتطويرها الإقتصادي الأمريكي بارو وأصبحت بتكافؤ "بارو ريكاردو"، تفسر هذه الفكرة طبيعة الصلة القائمة بين قرارات السياسة المالية المتعلقة بالضرائب والإنفاق الحكومي وعجز الموازنة والدين العام.

وتتطوي هذه الفكرة على فرضية التكافؤ بين خفض الضريبة في الوقت الحالي وزيادتها في المستقبل، فحين تعتمد الحكومة اليوم على تخفيض الضريبة محدثا بذلك عجز في الموازنة العامة يمول بواسطة الدين الحكومي (إصدار السندات) فإنّه يتعين عليها مستقبلا زيادة الضريبة كي تسدد الدين وفوائده المترابطة².

فإنّ نظرية التكافؤ الريكاردي تعتبر سياسة عجز الموازنة محايدة ولا تؤثر في النشاط الإقتصادي، وتقوم هذه الفرضية على أنّ الأفراد يعرفون أنّ العجز الحالي في الموازنة (والناتج إمّا عن توسع في الإنفاق العام أو خفض الضرائب) ماهو إلا ضرائب مؤجلة في المستقبل لتمويل الدين المترتب على ذلك العجز، ومن ثم فهم لا يعتبرون السندات التي بحوزتهم زيادة في صافي الثروة، فالزيادة في عجز الموازنة لا بد أن يتم تحمل عبء تمويلها إمّا الآن أو لاحقا، وعليه فإنّ القيمة الحالية لصافي الثروة (الفرق بين اجمالي الدخل واجمالي المصروفات) لن تتغير، وبالتالي لن يميل الأفراد إلى تعديل مستوى إستهلاكهم بالزيادة وعلى العكس سيميل الأفراد إلى زيادة مدخراتهم نظراً أنّ قرارات الإنفاق الخاصة بهم تأخذ في الإعتبار الإلتزامات الضريبية التي ستقع عليهم مستقبلا لتمويل الدين، في هذه الحالة فإنّ الزيادة في

¹ اسراء عادل الحسيني، مرجع سابق، ص ص: 101-102

² محمد احمد الأفندي، مرجع سابق، ص ص: 32-33

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

الإدخار الخاص ستعوض النقص في الإدخار الحكومي، بما يترك مستوى الإدخار القومي ثابتاً، بمعنى آخر سيزيد عرض الأموال المتاحة للإقراض لمواجهة زيادة الطلب الحكومي على الإقتراض، بما يترك معدل الفائدة ومن ثم مستوى الإستثمار الخاص بلا تغيير، وعليه وبإفتراض أنّ قرارات الإنفاق الخاصة بالأفراد مبنية على القيمة الحالية لدخولهم والتي تأخذ في الإعتبار الإلتزامات الضريبية مستقبلاً، فإنّ الطريقة التي تمول بها الحكومة عجز الموازنة (الإقتراض أو فرض ضرائب الدفعة الواحدة) سيكون لها أثر محايد على النشاط الإقتصادي (معدلات الفائدة، الإستثمار، الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار) أي لا ينتج عنها آثار تشويهية نظراً لكونها لا تؤدي إلى تغيير سلوك الوحدات الإقتصادية هذا بإفتراض أنّ تلك الوحدات تتمتع بالرشادة الإقتصادية ونفاذ البصيرة¹.

¹ اسراء عادل الحسيني، مرجع سابق، ص ص: 104-105

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل توصلنا إلى الدور والأثر الكبير للنفقات العامة والضرائب في تحقيق النمو الإقتصادي فحصدنا النتائج التالية:

- يتحقق النمو الإقتصادي قصير الأجل من خلال التأثيرات قصيرة الأجل للمضاعف من جانب العرض والطلب في السوق النقدي LM، وفي سوق السلع والخدمات IS من خلال تساوي كل من الإدخار والإستثمار.

- تكمن فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي قصير الأجل من خلال فعالية النفقات العامة والضرائب في علاج كل من الكساد والتضخم، ففي حالة الكساد تعمل زيادة النفقات العامة على إنتقال منحنى IS إلى اليمين وبالتالي زيادة الدخل ومنه زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات والإحتياط، أو تخفيض الضرائب، أما في حالة التضخم فتعتمد الحكومة على سياسة مالية إنكماشية من خلال زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة وإنتقال منحنى IS إلى اليسار وبالتالي إنخفاض الدخل وإنخفاض أسعار الفائدة ومنه زيادة الإستثمار.

- تؤثر النفقات العامة على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل على كل من:

- الإنفاق على التعليم الذي يعمل على رفع الكفاية الإنتاجية وزيادة معدل الإنتاج، كما أن الإنفاق في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانيات عند جميع أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تطوير وتحسين عملية الإنتاج.
- الإنفاق الصحي يوفر الصحة الجيدة الذي بدوره يسهل على الأفراد بذل مجهود أكبر والعمل لوقت طويل خلال نفس اليوم مما يساعد على زيادة إنتاجية العمل، وحسن إستخدام الموارد الطبيعية التي يتعذر الوصول إليها بسبب المرض.
- فالإنفاق على البحث والتطوير من أهم المتطلبات التي تستخدم في قياس فعالية عمليات البحث والتطوير لعملية النمو والتنمية، والمؤشر الأكثر شيوعا في نسبة ما ينفق على البحث العلمي والتطوير قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي
- يعمل الإنفاق على المنشآت القاعدية على تحقيق النمو بشكل مباشر بإعتبار الإستثمار في البنية التحتية عنصراً إضافياً من عناصر الإنتاج، أو بشكل غير مباشر من خلال الأثر على زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص وعناصر الإنتاج الأخرى وتحفيز الإستثمار الخاص
- إنَّ العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي ذات تأثيرين، يعني أنَّ النفقات العسكرية تحفز النمو الإقتصادي ولاسيما في الدول الأقل نمواً من خلال أنَّ تأثيرها على تحفيز البحث

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي

والتطوير، توفير المهارات التقنية، والتدريب التعليمي وتوليد البنية التحتية اللازمة للنمو الإقتصادي، أو تؤثر بطريقة سلبية على النمو الإقتصادي من خلال مزاحمة الإستثمار الخاص والتأثير على كفاءة تخصيص الموارد

- يتوقف معدل النمو الإقتصادي على حجم الإستثمارات فعندما تفرض الضريبة على قطاع إقتصادي معين بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعا يوجه الممولون إستثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، أما إذا كان معدل الضرائب مرتفع فذلك سوف يعمل على منع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية.

- إن أثر عجز الموازنة العامة على النمو الإقتصادي لا يتوقف فقط على التبعات الإقتصادية لسياسات الإنفاق العام والضرائب وإنما سياسات وطرق تمويل العجز له دور أيضا، حيث تلجأ الحكومة لتمويل عجزها إلى عدة طرق كالإقتراض من البنك المركزي، بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، الضرائب، أو اللجوء الى مصادر خارجية ولما له من آثار على الإقتصاد.

وبعد التطرق على الدور الذي تقوم به النفقات العامة والضرائب في تحقيق النمو الإقتصادي وكل النظريات والدراسات التي أعطت الإهتمام لهذا الموضوع، يبقى لنا أن نحاول تسجيل هذا الأثر على الواقع بمعنى معرفة علاقتهما بالنمو في الجزائر وهذا ما سوف ندرسه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

أثر أدوات السياسة

المالية على النمو

الإقتصادي في الجزائر

من 1990 إلى 2017

تمهيد:

إتجهت منظمة الأوبك سنة 1982 إلى خفض الإنتاج محاولة إبقاء الأسعار في مستوى عالي غير أنّ بعض الدول خارج المنظمة قامت بتخفيض أسعارها إلى 5.5 دولار للبرميل نتيجة وجود فائض في النفط، ضف إلى ذلك عدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة لها الأمر الذي دفع بالمنظمة إلى خفض أسعار النفط إلى أن إنهارت سنة 1986 لتصل إلى أقل من 13 دولار للبرميل مما خلق أزمة نفط مست الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، حيث قدرت العائدات البترولية لدول الأوبك ب 134 مليار دولار خلال الفترة من 1982 الى 1986 حيث كانت أكثر تضرر من الدول الصناعية التي عرف ارتفاع في معدلات النمو بسبب إنخفاض أسعار النفط.

حيث كانت هذه الأزمة أعنف على الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد كليا على عائدات النفط بما يقارب 92% حيث شهدت هذه الفترة تدهورا من حيث إرتفاع معدلات التضخم والبطالة وتفاقم المديونية الخارجية، وتدهور قيمة العملة الوطنية وتدني القدرة الشرائية وبالتالي تراجع معدلات النمو الإقتصادي، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في سياستها المالية وذلك من خلال عدّة إجراءات وتدابير تمس النفقات والإيرادات العامة، فقد عرفت الفترة منذ 2000 تطورا ملحوظا في الأوضاع الإقتصادية، حيث إعتمدت الجزائر عدّة برامج ومخططات تنموية متمثلة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى الدور الذي تلعبه النفقات والإيرادات العامة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث خصصنا في هذا الجزء أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: النفقات العامة وتطورها من 1990 الى 2017 في الجزائر.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة وتطورها من 1990 الى 2017 في الجزائر .

المبحث الثالث: تحليل الأداء والنمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017.

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر النفقات والإيرادات العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017.

المبحث الأول: النفقات العامة وتطورها من 1990 إلى 2017 في الجزائر.

تعتبر النفقات العامة من أهم مكونات أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الجزائر لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، وفي هذا المبحث سوف نقوم بتسليط الضوء على جوانبها ومعرفة مدى مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النفقات العامة وتبويبها في الجزائر.

يختلف تقسيم النفقات العامة من دولة إلى أخرى وذلك تبعا إلى نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وفي الجزائر تصنف النفقات العامة إلى نفقات التسيير والتي تمثل الجزء الضروري من النفقات العمومية، والنوع الثاني هو نفقات الإستثمار أو التجهيز التي تؤدي إلى تنمية الثروة.

الفرع الأول: نفقات التسيير.

حسب المشرع الجزائري تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب (عناوين)¹:

- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة.

- الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية.

- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- الباب الرابع: التدخلات العمومية.

حيث يتم تقسيم كل باب من هذه الأبواب إلى أقسام كما يلي:

أولا: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة.

يشتمل هذا العنوان على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، وتتكون من خمسة أقسام وهي²:

- القسم الأول: دين قابل للإستهلاك (إقتراض الدولة).

- القسم الثاني: دين داخلي، الديون العامة (فوائد سندات الخزينة).

- القسم الثالث: دين خارجي.

¹ المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية، ص 1042

² جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 55

- القسم الرابع: ضمانات (من أجل القروض والتسيبقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

ثانيا: تخصيصات السلطات العمومية.

هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية)¹.

ثالثا: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

حيث ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية²:

- القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمال.

- القسم الثاني: الموظفون - المعاشات والمنح.

- القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الإجتماعية.

- القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.

- القسم الخامس: أشغال الصيانة.

- القسم السادس: إعانات التسيير.

- القسم السابع: مصاريف مختلفة.

رابعا: التدخلات العمومية.

وتتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، والنشاط الإقتصادي المتعلق بالتنشيطات

¹ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف

السياسة الإقتصادية في الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 197

² دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 348

والتدخلات وعمليات الدعم المختلفة، والنشاط الإجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن، وتضم الأقسام التالية¹:

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية (إغانات للجماعات المحلية).
- القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).
- القسم الرابع: النشاط الإقتصادي- التشجيعات والتدخلات (إغانات إقتصادية).
- القسم الخامس: النشاط الإقتصادي- إغانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إغانات للمصالح العمومية الإقتصادية).
- القسم السادس: النشاط الإجتماعي- المساعدة والتضامن.
- القسم السابع: النشاط الإجتماعي- الإحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة).

إنّ كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة السابقة تقسم في قانون المالية في الجدول (ب)، وهو جدول ملحق بقانون المالية الصادر في نهاية كل سنة مالية ويكون تقسيمها بالشكل الموالي²:

- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني مشتركة بين كل الوزارات أو هي التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول (ب) المعنى بتوزيعها، وذلك بعد تخصيص الإعتمادات الموجهة لكل وزارة على حدى.

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الإعتمادات الإجمالية لكل جزء وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

¹ جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص55

² محمد كريم، قروف، مرجع سابق، ص159

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

جدول (4): الجدول (ب) توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية. (الوحدة آلاف دج)

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.825.999.000	رئاسة الجمهورية
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية
32.216.754.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
72.671.000.000	العدل
87.513.834.000	المالية
4.617.498.000	الصناعة والمناجم
44.157.846.000	الطاقة
245.943.029.000	المجاهدين
25.375.735.000	الشؤون الدينية والأوقاف
19.511.320.000	التجارة
3.622.324.000	التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية
212.797.631.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.183.538.000	الموارد المائية والبيئة
17.658.533.000	السكن والعمران والمدينة
27.425.215.000	الأشغال العمومية والنقل
746.261.385.000	التربية الوطنية
310.791.629.000	التعليم العالي والبحث العلمي
48.304.358.000	التكوين والتعليم المهنيين
151.442.004.000	العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
16.005.614.000	الثقافة
70.904.217.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
235.083.000	العلاقات مع البرلمان
38.073.747.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

34.554.477.000	الشباب والرياضة
18.698.935.000	الإتصال
2.432.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال
4.126.290.127.000	المجموع الفرعي
465.551.834.000	التكاليف المشتركة
4.591.841.961.000	المجموع العام

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 29 ديسمبر، 2016، ص 66

الفرع الثاني: نفقات التجهيز (الإستثمار).

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار والذي يتولد عنه إزدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي إزدياد ثروة البلاد¹، ويتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات، وإنّ ميزانية التجهيز أو الإستثمار هي الميزانية التي تفتح الإعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الإقتصادية للدولة، من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة، وتقسم نفقات التجهيز حسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول².

أولاً: تقسيم نفقات التجهيز حسب العناوين.

وحسب المادة 35 من القانون 84-17 تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقاً للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب (عناوين) وهي³:

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى بالرأس المال.

¹ سبراج وهبية، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2018، ص 93

² العمري لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2006، ص 204

³ المادة 35 من القانون 84-17، مرجع سابق، ص 1043

ثانيا: تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات.

تسجل نفقات التجهيز على شكل رخص برامج والتي تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الإستثمارات طويلة الأجل المخطط لها، وتبقى صالحة دون تحديد لمدتها، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة، وإعتمادات الدفع التي هي عبارة عن تخصيصات سنوية " مرتبطة بالسنة" صالحة لمدة سنة فقط وترتبط بالنفقات السنوية.

وتصنف هذه النفقات في موازنات الدول تصنيفات خاصة بها حسب نظامها الإقتصادي والإجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها، خاصة وأنّ النفقات تتميز بقاعدة التخصيص أي أنه لا يجوز تحويل الأموال أو الإعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة وهذا لضمان سير متوازن لمختلف القطاعات¹، حيث تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول (5): الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات.

(الوحدة آلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للإستثمار	1.221.323.120	1.620.430.620
دعم النشاط الإقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	504.943.000

¹ محمد كريم، قروف، مرجع سابق، ص160

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

124.000.000	165.350.000	إحتياطي النفقات الغير متوقعة
42.000.000	-	إعادة رسملة البنوك العمومية
670.943.000	165.350.000	المجموع الفرعي لعمليات رأس المال
2.291.373.620	1.386.673.120	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 29 ديسمبر 2016، ص 67

ثالثا: تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات الفرعية، الفصول والمواد.

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول و مواد حيث تصور بطريقة أكثر دقة النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الإستثمار، على سبيل المثال¹:

القطاع 1 : الصناعات التحويلية.

القطاع الفرعي 14: تجهيزات.

الفصل 142: الصلب.

المادة 1423: التحويلات الأولية للمواد.

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة في الجزائر من 1990 إلى 2017.

مرّ الإقتصاد الجزائري بعدة مراحل حيث شهد في نهاية الثمانينات أزمتا إقتصادية متمثلة في إنهيار أسعار البترول سنة 1986 والأزمة الأمنية في التسعينات، دفعت هذه العوامل إلى إتخاذ عدّة إجراءات للنهوض بالوضع الإقتصادي.

تميزت النفقات العامة في الفترة محلّ الدراسة بالتزايد سواء نفقات التسيير أو التجهيز، وهذا يعود لإتباع الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بسبب التطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترات.

الفرع الأول: المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999.

تمثل هذه الفترة مرحلة عقد إتفاقيات الإستعداد الإئتماني، تم إبرام أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي 30-05-1989 وبموجب هذا الإتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة ب 623 مليون وحدة

¹جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 59

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

حقوق سحب خاصة بدون شروط، كما وافق الصندوق ضمن إطار إتفاق التثبيت على تقديم حوالي 155.7 مليون حقوق سحب خاصة والتي إستخدمت كليا في 30 ماي 1990

وإستفادت كذلك في إطار تسهيل التمويل التعويضي بمبلغ 315.2 مليون حقوق سحب خاصة، نظراً لإنخفاض مداخيل الصادرات وإرتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، وبالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر أول إتفاق مع البنك الدولي في سبتمبر 1989، وعلى ضوء تلك الإتفاقيات سمح للمؤسسات المالية الدولية بإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني، حيث شملت مجال السياسة النقدية وخفض عجز الميزانية العامة عن طريق الضغط على النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري، رفع الدعم الموجه إلى القطاع العام، إلى جانب تجميد الرواتب والأجور وخفض قيمة الدينار، تحرير الأسعار، إلى غير ذلك من السياسات الإقتصادية التي تحقق الإستقرار الإقتصادي¹، يمكننا رصد تطور النفقات العامة ومعدل نموها من خلال الجدول الموالي:

الجدول(6): تطور النفقات العامة من 1990 إلى 1999. (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة					
	نفقات التسيير	نسبتها الى إجمالي النفقات %	معدل نموها %	نفقات التجهيز	نسبتها إلى إجمالي النفقات %	معدل نموها %
1990	88.800	65.05	—	47.700	34.94	—
1991	153.800	72.51	73.20	58.300	27.49	22.22
1992	276.131	65.64	79.54	144.000	34.28	147
1993	291.417	61.14	5.54	185.210	38.86	28.62
1994	330.403	58.34	13.38	235.926	41.66	27.38
1995	473.694	62.36	43.37	285.923	37.64	21.19
1996	550.596	75.98	16.23	174.013	24.01	-39.14
1997	643.555	76.09	16.88	201.641	23.86	15.86
1998	663.855	75.80	3.15	211.884	24.19	5.07
1999	774.695	80.50	16.70	186.987	19.44	-11.75

المصدر: www.ons.dz حوصلة إحصائية من 1963 الى 2011، النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع النفقات العامة حيث إرتفعت من 136.500 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 961.882 مليار دينار جزائري سنة 1999، حيث سجلت هذه الفترة إرتفاع نفقات

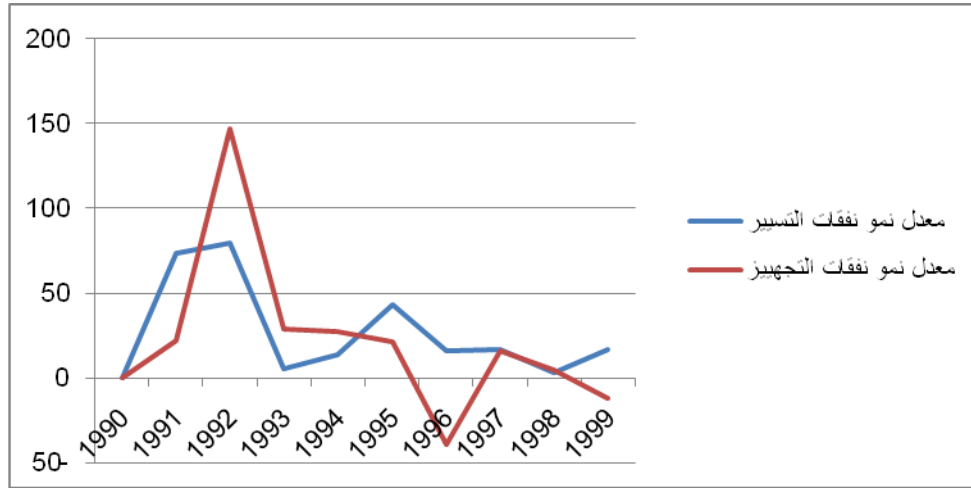
¹ بوقموم محمد، معيزي جزيرة، واقع الإقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الإقتصادية خلال الفترة 1993-2008، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017، ص44

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

التسيير من 88.800 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 774.695 مليار دينار جزائري سنة 1999، إلى جانب ذلك نجد تحسن أيضا في نفقات التجهيز حيث إرتفعت من 47.700 مليار دينار جزائري سنة 1990 لتصل إلى 186.987 مليار دينار جزائري سنة 1999 وذلك لتشجيع الإستثمارات ودفع عجلة النمو الإقتصادي.

والملاحظ في هذه الفترة أنه تم التركيز على نفقات التسيير فقد كان معدل نموها خلال هذه الفترة أكبر من معدل نمو نفقات التجهيز وهذا راجع إلى إعتبارات سياسية وإجتماعية و إقتصادية، حيث كانت الجزائر في هذه الفترة تشهد حالة حرجة بسبب العشرية السوداء حيث قامت الحكومة بإعادة توزيع الدخل من طبقة لأخرى وتوفير السلع والخدمات، ويمكن توضيح تطورها في الشكل الموالي:

الشكل (19): تطور معدل نمو نفقات التسيير والتجهيز من 1990 إلى 1999.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (6)

ويعود سبب تحسن النفقات العامة في هذه الفترة إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة بسبب إرتفاع أسعار البترول الذي عرف تطورا ملحوظا، حيث قدر سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 مقارنة بسنة 1986 التي وصل سعر البرميل فيها إلى أقل من 13 دولار.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية من 2000 إلى 2004.

في هذه الفترة حاولت الجزائر تبني سياسات دعم للنمو الإقتصادي من خلال عدّة إصلاحات هيكلية للإقتصاد والتوسع في النفقات العامة، والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة:

الجدول(7): تطور النفقات العامة من 2000 إلى 2004 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

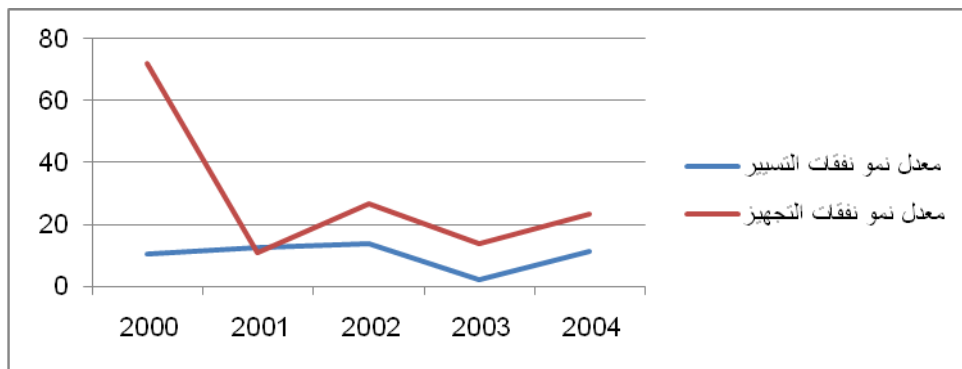
السنوات	النفقات العامة					
	نفقات التشغيل	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %	نفقات التجهيز	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %
2000	856.193	72.67	10.52	321.929	27.32	72.17
2001	963.633	72.94	12.55	357.395	27.05	11.01
2002	1097.716	70.79	13.91	452.930	29.21	26.73
2003	1122.761	68.49	2.28	516.504	31.51	14.03
2004	1250.894	66.22	11.41	638.036	33.78	23.53

المصدر: www.ons.dz حوصلة احصائية من 1963 الى 2011، النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث

وخلال الفترة 2000-2004 نلاحظ إرتفاع أيضا في النفقات العامة حيث سجلت سنة 2000 قيمة 1178.122 مليار دينار جزائري لترتفع إلى 1888.930 مليار دينار جزائري سنة 2004 والملاحظ أيضا تحسن في معدلات نمو نفقات التجهيز مقارنة بالفترة السابقة رغم ذلك تبقى نفقات التشغيل ذات دور رئيسي حيث إرتفعت من 856.193 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 1250.894 مليار دينار جزائري سنة 2004، ويعود سبب هذا التحسن في هذه الفترة هو دعم النمو الإقتصادي حيث هدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، الحد من البطالة وإعادة تنشيط الريف الجزائري، ودعم الإستثمارات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة هيكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية من خلال إستثمار عائدات البترول.

والشكل الموالي يوضح تطور معدلات نمو كل من نفقات التشغيل والتجهيز:

الشكل (20): تطور معدلات نمو نفقات التشغيل والتجهيز من 2000 الى 2004



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (7)

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

والملاحظ من الشكل (20) أنّ هناك تطور نسبي لمعدل نفقات التجهيز خلال هذه الفترة مقارنة بالسنوات من 1990 إلى 1999، حيث قدرت سنة 2000 بـ 72.17% مقارنة بسنة 1999 حيث كان معدلها يساوي -11.75% ثم إنخفضت إلى 23.53% سنة 2004 إلا أنّها تبقى أحسن من السنوات السابقة، ويعود سبب التوجه نحو نفقات التجهيز هو دعم الإستثمارات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة والنهوض بالإقتصاد.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة من 2005 الى 2009.

شهدت هذه الفترة إنتعاش في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز وذلك لإعتماد الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو والجدول الموالي يوضح ذلك:

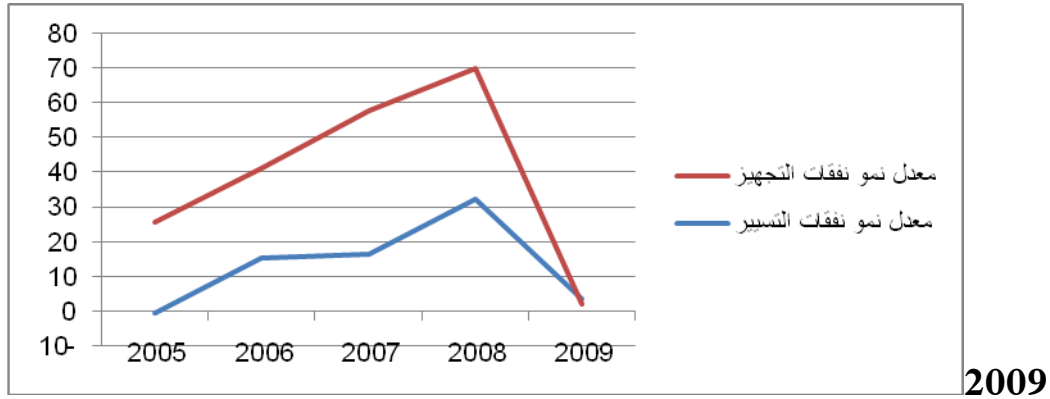
الجدول (8): تطور النفقات العامة من 2005 إلى 2009 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة					
	نفقات التسيير	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %	نفقات التجهيز	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %
2005	1245.132	60.68	-0.46	806.905	39.32	26.47
2006	1437.870	58.62	15.47	1015.144	41.38	25.80
2007	1674.031	53.85	16.42	1434.638	46.15	41.32
2008	2217.775	52.92	32.48	1973.278	47.08	37.54
2009	2300.023	54.16	3.70	1946.311	45.83	-1.37

المصدر: www.ons.dz حوصلة إحصائية من 1963 إلى 2011، النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث

أما خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2009 الملاحظ إستمرار إرتفاع إجمالي النفقات العامة من 2052.037 مليار دينار جزائري سنة 2005 الى 4246.334 مليار دينار جزائري سنة 2009 والتركيز في هذه المرحلة على نفقات التجهيز حيث إرتفعت من 806.905 مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى 1946.311 مليار دينار جزائري سنة 2009 وذلك من أجل تحسين ظروف المعيشة للسكان ومكافحة الفقر وتحسين الخدمات العامة وعصرنة البنى التحتية...الخ، حيث حققت نتائج إيجابية في هذه الفترة.

الشكل (21): تطور معدلات نمو نفقات التسيير والتجهيز من 2005 الى



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (8)

من خلال هذا الشكل نلاحظ تطور معدل نمو نفقات التجهيز من 26.47% سنة 2005 ليرتفع إلى 37.54% سنة 2008 والضغط على نفقات التسيير التي سجلت معدل سالب سنة 2005 يقدر بـ 0.46% بعدما كانت سنة 2004 تقدر بـ 11.41% لتعود لترتفع إلى 32.48% سنة 2008، والسبب وراء التوجه نحو نفقات التجهيز هو مواصلة دعم النمو الإقتصادي، إلا أنه في سنة 2009 إنخفض معدل كل من نفقات التسيير والتجهيز.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة من 2010 إلى 2014.

تم الإهتمام في هذه الفترة بنفقات التسيير حيث إرتفعا مقارنة بنفقات التجهيز كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(9): تطور النفقات العامة من 2010 إلى 2014 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة					
	نفقات التسيير	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %	نفقات التجهيز	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %
2010	2659.078	59,53	15,61	1807.862	40,47	-7,11
2011	3797.252	66,25	42,80	1934.500	33,75	7,00
2012	4782.600	67,76	25,95	2275.500	32,24	17,63
2013	4131.500	68,58	-13,61	1892.600	31,42	-16,83
2014	4494.300	64,24	8,78	2501.400	35,75	32,16

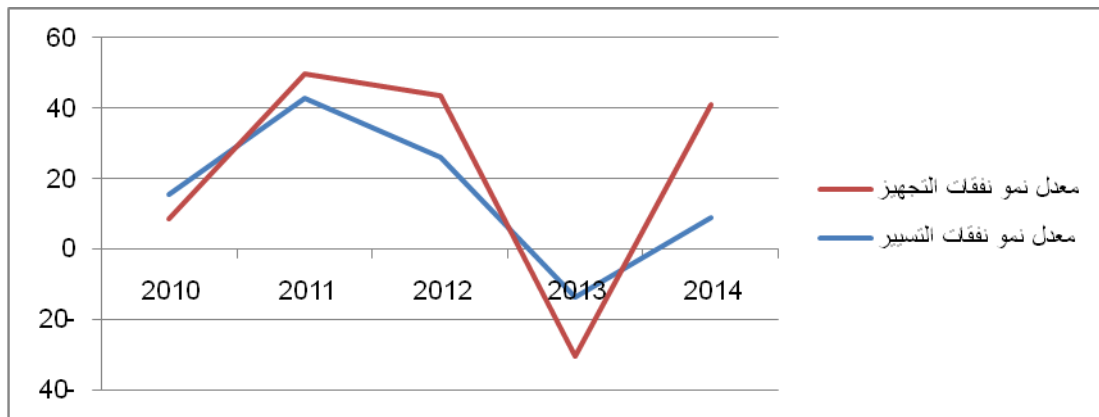
المصدر: www.ons.dz حوصلة احصائية من 1963 الى 2011، حوصلة احصائية من 2012 الى 2015، النسب

ومعدلات النمو من حساب الباحث

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

أما الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 نلاحظ عودة إرتفاع نفقات التسيير من 2659.078 مليار دينار جزائري سنة 2010 لتصل إلى 4494.300 مليار دينار جزائري سنة 2014 مقارنة بنفقات التجهيز التي قدرت ب 1807.862 مليار دينار جزائري سنة 2010 لتصل إلى 2501.400 مليار دينار جزائري سنة 2014، حيث سجلت هذه الفترات تراجع وتيرة تنامي نفقات التجهيز وهذا يعود إلى إرتفاع نفقات الأجور والرواتب ودعم بعض السلع، حيث أنّ معدلات نمو نفقات التجهيز كانت أقل من معدلات نمو نفقات التسيير والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (22): تطور معدلات نمو نفقات التسيير والتجهيز من 2010 الى 2014.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (9)

الفرع الخامس: المرحلة الخامسة من 2015 إلى 2017.

الجدول التالي يوضح لنا تطورات كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول (10): تطور النفقات العامة من 2015 إلى 2017. (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة					
	نفقات التسيير	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %	نفقات التجهيز	نسبتها الى اجمالي النفقات %	معدل نموها %
2015	4617.000	60.30	2.73	3039.300	39.70	21.50
2016	4807.332	60.21	4.12	3176.848	39.79	4.52
2017	4591.841	66.71	-4.48	2291.373	33.29	-27.87

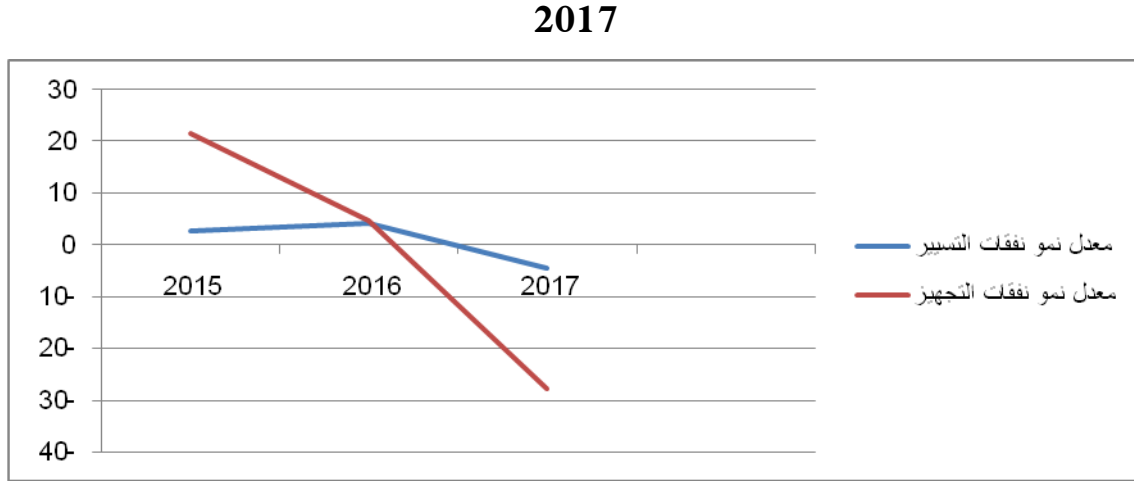
المصدر: www.ons.dz حوصلة احصائية من 2012 الى 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72

الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص 37، 38، العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016، ص 66، 67

النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث

من خلال الجدول (10) نلاحظ أنّ نفقات التشغيل ارتفعت من 4617.000 مليار دينار سنة 2015 لتصل إلى 4807.332 مليار دينار سنة 2016، أمّا نفقات التجهيز فقد ارتفعت من 3039.300 مليار دينار سنة 2015 إلى 3176.848 مليار دينار وهذا بسبب تحسن الإيرادات النفطية، غير أنّه خلال سنة 2017 تم الضغط على كلا النفقات وبالتالي تراجع معدل نموها كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (23): تطور معدلات نمو نفقات التشغيل والتجهيز من 2015 الى



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (10)

كما نلاحظ من الشكل (23) تراجع نوعا ما لتنامي نفقات التشغيل والتجهيز سنة 2017، حيث نجد أنّ معدل نمو نفقات التشغيل إنخفض من 2.73% سنة 2014 إلى -4.48% سنة 2017، وتراجع معدل نمو نفقات التجهيز أيضا من 21.50% سنة 2014 إلى -27.87% وهذا يعود إلى سياسة الدولة التقشفية التي تعتمد عليها وترشيد النفقات العامة.

المطلب الثالث: البرامج الإنفاقية لدعم النمو الاقتصادي.

مع تحسن الوضعية المالية إعتمدت الجزائر على التخطيط التنموي كوسيلة للخروج من دائرة التخلف ومحاولة التخلص من المديونية الخارجية وإنعاش الإقتصاد في إطار إديولوجي قائم على إقتصاد السوق، حيث بادرت إلى القيام بعدة برامج تنموية منذ 2001 فقد إتبعته سياسة مالية توسعية لاسيما من حيث الموارد المالية المخصصة لها وفي ظل وفرة المداخل الخارجية الناتجة عن تحسن أسعار البترول، فقد قامت بعدة إستثمارات وذلك من أجل تحقيق النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

جاء هذا البرنامج في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي والتي تزامنت مع الإرتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وهو برنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي (الإستهلاكي أو الإستثماري) بهدف إنعاش الإقتصاد.

فبعد ركود إقتصادي دام أكثر من 15 عام جراء الأزمة الإقتصادية التي أصابت الإقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا (الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية للمنتصف الثاني من عقد الثمانينات)، ومع بداية الألفية الثالثة وعقب بداية الإنفراج في أسعار البترول¹، فقد بدأت في أفريل عام 2001 مخططا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية أطلق عليه إسم برنامج الإنعاش الإقتصادي، مستخدمة في ذلك عائدات البترول الغير متوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال إستثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو برنامج إنفاق رأسمالي بإنفاق مبلغ 525 مليون دينار جزائري نحو 13 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000 ليصبح غلافه الإجمالي بعد ذلك 1.216 مليار دينار.

ولقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 وهذا البرنامج الذي بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات، والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، والتي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

فقد بادرت الدولة إلى إعتداد سياسات تشجيع وتنويع النشاطات المنتجة في مختلف القطاعات، ورصدت لذلك إتمادات مالية ضخمة سواء في برنامج الإنعاش الإقتصادي أو من خلال صندوق تشغيل الشباب وغير ذلك²، حيث يرتكز هذا البرنامج على الأهداف التالية:

✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

✓ خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية¹.

¹ يحيوي عبد الحفيظ، البرامج الإقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة للفترة (2000-2017)، مجلة الحقوق

والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 31، جامعة الجلفة، 2016، ص 317

² كمال رزيق، عقون عبد السلام، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة، دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012، مجلة

الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، 2017، ص 280

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

✓ إعادة تنشيط الطلب الكلي، وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد.

✓ تهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني بما يتلائم والمسار التنموي، مع تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

✓ إعادة تأهيل المرافق الإجتماعية، وتطوير المنشآت الصحية، وتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ

✓ توسيع الشبكات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.

✓ تخفيض أزمة السكن، مع تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل تخفيض التبعية الغذائية².

حيث تركز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي على أربعة أوجه رئيسية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (11): مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 . (الوحدة مليار دينار جزائري)

المجموع (نسب)	المجموع (مبالغ)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.62	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: راجحي بو عبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2001-

2014، مجلة معارف، العدد19، ديسمبر 2015، ص 290

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية خصص لها أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج بما يفوق 40% بالنسبة لقطاع الأشغال

¹ راجحي بو عبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة معارف، العدد19،

ديسمبر 2015، ص290

² يحيوي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص: 317،318

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

الكبرى، وما يفوق 38% بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% وفي الأخير دعم الإصلاحات بنسبة 8.6%، ولو تتبعنا كيفية توزيع المبالغ على حسب السنوات الخمسة نجد أن التركيز كان على السنوات 2001-2002-2003 بقيمة 205.4 مليار دينار جزائري، 185.9 مليار دينار جزائري، 113.9 مليار دينار جزائري على التوالي، وهذا ما يدل على عزم الحكومة في تنفيذ النسبة الكبرى من العمليات والمشاريع الخاصة بهذا البرنامج في أقصر فترة زمنية ممكنة، وذلك من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، والتي عرفت تدهور من قبل نتيجة الأزمة الاقتصادية والأمنية التي عرفت البلاد، ومن أجل نجاح تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية توجب تجنيد موارد هامة، وتطبيق مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يضمن سهولة التطبيق، حيث تم إتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول (12): السياسات المرافقة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة مليار دينار جزائري)

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية القدرة التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، المجلد 16، 2020،

ص 210

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج هناك عدّة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلائم مع الإقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية بهدف تشجيع الإستثمار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسة، والإسراع في إجراءات الشراكة، بالإضافة إلى التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جاء هذا البرنامج كإمتداد لمواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001 خصوصا مع إستمرار الصلابة المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، ففي سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009¹ حيث يهدف الى مايلي²:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة في النمط المعيشي للأفراد، سواء كان الجانب الصحي، التعليمي أو الأمني.
- ✓ تحديث وتوسيع الخدمة العمومية، قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة في سبيل تطوير وإزدهار كل من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي.
- ✓ تطوير الموارد البشرية والمنشآت الأساسية، وذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، فضلا عن تطوير المنشآت القاعدية والبنى التحتية لما لها من دور في تطوير النشاط الإقتصادي وفي دعم عملية النمو، تطوير وترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال.
- ✓ دعم النمو والتنمية الإقتصادية، حيث يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، والذي يسعى لتحقيقه إنطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطة سابقة الذكر.

لقد شهد البرنامج التكميلي لدعم النمو زيادة كبيرة في المخصصات المالية له كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹ طارق قندوز ، وآخرون، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014، في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة دراسات

انسانية واجتماعية، العدد7، جامعة وهران، 2017، ص195

² يحيواوي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص319

جدول(13): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. (الوحدة مليار دينار جزائري)

القطاعات	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب
برنامج تحسين مستوى معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

Source : <http://www.premier-ministre.gov.dz>

تاريخ الإطلاع 2018/06/17

من خلال الجدول نلاحظ أنّ برنامج تحسين مستوى معيشة السكان يحتل المرتبة الأولى من إجمالي المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج حيث خصص له **1908.5** مليار دينار جزائري بنسبة **45.5%**، ويعد هذا المحور عاملا مهما في تطوير الإقتصاد من خلال إنعكاسه على إنتاجية عنصر العمل، حيث إستفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة **555** مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ **200** مليار دج وذلك في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ **141** مليار دج لتحسين الجامعات الجزائرية.

أما بالنسبة إلى برنامج تطوير المنشآت القاعدية فقد إحتل المرتبة الثانية فقد خصص له مبلغ **40.5** مليار دينار من المبلغ الكلي وقد تم إعطاء الأولوية لقطاع الأشغال العمومية والنقل بنسبة **76.33%** من المبلغ الكلي المخصص لتطوير المنشآت القاعدية، يليه قطاع المياه **393** مليار دينار جزائري والتهيئة العمرانية **10.15** مليار دينار جزائري، فقد أعطت الدولة إهتمامًا لهذا القطاع لما له من أهمية في توفير شبكة الطرقات التي تعمل على تنشيط حركة التجارة وتشجيع إستقطاب المستثمرين.

أما بالنسبة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له مبلغ **337.2** مليار دينار جزائري، حيث تم توزيع المبلغ على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بمبلغ **300** مليار دينار جزائري من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، ومبلغ **13.5** مليار دينار جزائري وذلك من أجل تطوير المؤسسات وزيادة التنافسية، وخصص مبلغ **4.5** مليار دينار جزائري لقطاع الإستثمار بهدف تشجيع الإستثمارات، وقد قامت الدولة بدعم الصيد البحري الذي خصصت له مبلغ **12** مليار دينار جزائري، ومن أجل خلق مناصب شغل فقد

تم الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي خصص لها مبلغ 4 مليار دينار جزائري لدعمها، أما قطاع السياحة فقد خصص له 3.2 مليار دينار جزائري بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

أما بالنسبة لبرنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فقد خصص له مبلغ 203.9 مليار دينار جزائري وذلك لتطوير كل من قطاع العدالة وقطاع التجارة والمالية، والبريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي خصص له 50 مليار دينار جزائري، وغيرها من القطاعات التي تساهم في تقديم خدمات للمواطنين.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014).

أطلق على هذا البرنامج عنوان " برنامج الإستثمارات العمومية "، ويندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني، والتي كان قد تم إنطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي سنة 2001 على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك، وقد خصصت له الحكومة غلافًا ماليًا قدر بحوالي 21.2114 مليار دينار جزائري للإستثمارات العمومية¹، ويشتمل هذا البرنامج على شقين أساسيين هما² :

- ✓ إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنشائها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري.

حيث يهدف برنامج توطيد النمو إلى تحقيق مايلي:

- ✓ تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير الهياكل القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- ✓ تنويع النسيج الصناعي بهدف دعم تنمية الإقتصاد الوطني.
- ✓ العمل على تخفيف البطالة وتطوير إقتصاد المعرفة³.
- ✓ بلوغ نمو قوي للنتاج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019
- ✓ الإهتمام بالتنوع الإقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات، والإهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه⁴.

¹ العالية مناد، مزريق عاشور، مرجع سابق، ص211

² كمال رزيق، عقون عبد السلام، مرجع سابق، ص283

³ معيزي قويدر، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 18، جامعة البلدية، 2018، ص282

⁴ عالية مناد، مزريق عاشور، مرجع سابق، ص 212

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

ولقد تم توزيع المبالغ المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي:

جدول(14): مضمون برنامج توظيف النمو 2010-2014 (الوحدة مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبالغ المخصصة	نسبة مئوية من اجمالي البرنامج %
1.تحسين مستوى المعيشة	9903	45.42%
السكن	3700	16.97%
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	8.70%
الصحة	619	2.84%
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	8.26%
باقي القطاعات (الشباب والرياضة، الثقافة، تطوير وسائل الإعلام)	1886	8.65%
2.تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52%
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	27.06%
قطاع المياه	2000	9.17%
قطاع التهيئة العمرانية	500	2.29%
3.دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05%
الزراعة والتنمية الريفية	1000	4.59%
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	9.17%
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	500	2.29%
المجموع	21803	100%

المصدر: يحيوي عبد الحفيظ، البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة للفترة

(2000-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- العدد 31، جامعة الجلفة، ص223

من خلال الجدول نلاحظ أنه خصص أكبر مبلغ من أجل التنمية البشرية قدر بـ **9903** مليار دينار جزائري، حيث خصص مبلغ **3700** مليار دينار جزائري لقطاع السكن من أجل إنجاز مليوني وحدة سكنية، وتزويد **220000** سكن ريفي بالكهرباء، والتزويد بالماء الصالح للشرب، وإنشاء أكثر من **5000** منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.

أما قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني فقد خصص له مبلغ 1898 مليار دينار جزائري، وذلك من أجل إنشاء حوالي 5000 منشأة للتربية الوطنية، 600000 مقعد بيداغوجي و400000 سرير للطلبة، وقد خصص مبلغ 619 مليار دينار جزائري بهدف إنشاء أكثر من 1500 منشأة صحية منها 172 مستشفى، و45 مركبا صحيا متخصصا، 377 عيادة متعددة التخصصات، وأكثر من 70 مؤسسة لفائدة المعوقين، وتخصيص مبلغ 1800 مليار دينار جزائري من أجل تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية، ومبلغ 1886 مليار دينار جزائري من أجل دعم قطاع الشباب والرياضة والثقافة وتطوير وسائل الإتصال.

أما من أجل تطوير الهياكل القاعدية فقد خصص مبلغ 8400 مليار دينار جزائري، من أجل القيام بالأشغال العمومية ودعم قطاع النقل حيث خصص لهم مبلغ 5900 مليار دينار جزائري من أجل تحديث السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، وتوسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرة الموانئ، إضافة إلى ذلك خصص مبلغ 2000 لقطاع المياه ومبلغ 500 لقطاع التهيئة العمرانية.

إهتم هذا البرنامج بدعم التنمية الاقتصادية التي خصص لها مبلغ 3500 مليار دينار جزائري مقسم على ثلاث قطاعات، 1000 مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ومن أجل دعم القطاع الصناعي العمومي خصص مبلغ 2000 مليار دينار جزائري ومبلغ 500 لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة وتطورها من 1990 الى 2017 في الجزائر.

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الجزائر من أجل تغطية النفقات العامة، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتمد السياسة الإيرادية على الجباية البترولية على وجه الخصوص وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أنواع الإيرادات وتطورها في الجزائر.

المطلب الأول: الإيرادات العامة وتبويبها في الجزائر.

تتنوع الإيرادات العامة في الجزائر وتنشعب، وحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 المادة 11 فإنّ موارد الميزانية للدولة تتكون من¹:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

¹ القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المادة 11، يتعلق بقوانين المالية، ص 1041

- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات.
- التسديد بالرأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وبالنظر إلى الإيرادات السابقة يمكننا تصنيفها إلى إيرادات إجبارية وأخرى إختيارية:

الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية.

وهي تلك الإيرادات التي تقتطع بصفة إجبارية، حيث تتحصل عليها الدول دون مقابل والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: الإيرادات الجبائية.

فهي مصنفة في الجدول " أ " من الجريدة الرسمية وتضم مايلي:

أ.حاصل الضرائب المباشرة: وهي التي تفرض على المرتبات والأجور، والأرباح الصناعية والأرباح التجارية والغير تجارية، وعلى فوائد القروض.

ب.حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب المفروضة على العقود القانونية والوثائق الموجهة الى العقود المدنية والقضائية مثل: عقود الزواج والطلاق، جواز السفر، رخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية، حقوق تسجيل نقل الملكية.

ج.حاصل الضرائب المختلفة على الأعمال: فهي تفرض على مجموع المواد الإستهلاكية.

د.حاصل الضرائب الغير مباشرة: هي عبارة عن ضرائب غير مباشرة على الإستهلاك وتخص المنتجات الغير خاضعة للرسوم على رقم الأعمال مثل الذهب والكحول

و. حاصل الجمارك: فهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التصدير والإستيراد.

هـ. الجباية البترولية: هي تلك الضرائب المفروضة على إنتاج البترول والغاز من جهة والضرائب المباشرة المفروضة على تلك الأرباح الناتجة على النشاطات البترولية.

ثانيا: الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية.

فهي عبارة عن نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد إقتطاع إشتراكات العمال.

ثالثا: الغرامات.

هي عبارة عن عقوبات مالية صادرة عن هيئات قضائية مثل المحكمة، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار ومفتشية الجمارك.

الفرع الثاني: الإيرادات الإختيارية.

وهي تلك المساهمات والمشاركات التي يدفعها الفرد إراديا من أجل الإستفادة من خدمة أو سلعة معينة من طرف الدولة وتتمثل في:

أولا: مداخيل أملاك الدولة.

هي عبارة عن جميع الموارد التي تتحصل عليها الدولة مقابل تصفياتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات.. الخ، أو إستغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة، وهذا النوع من المداخيل ينقسم الى:

أ. مداخيل الإستغلال: إنّ تقديم الدولة لرخصة الإستغلال يدر عليها إيرادات تعرف بإيرادات الإستغلال مثل مداخيل إستغلال المناجم، مداخيل الغابات، مداخيل إستخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل إستغلال الغابات... الخ.

ب. مداخيل التصفية: وهي متمثلة في الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها مثل بيع الأراضي والعقارات... الخ.

ثانيا: التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوة.

تتمثل في المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل إستعمال خدماتها ويمكن أن نميز ثلاث أنواع وهي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.

- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

ثالثا: الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا.

وهي تلك الإيرادات التي تقدم للدولة بدون مقابل، والمتمثلة في مساهمات الأفراد الغير إجبارية بهدف تمويل نفقة عمومية.

المطلب الثاني: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر من 1990 الى 2017.

إبتداء من سنة 1989 دخلت الجزائر في برامج إصلاحات إقتصادية مبرمة مع صندوق النقد الدولي، ومن أهم هذه الإصلاحات تقليص عجز الموازنة من خلال تقليص النفقات وزيادة الإيرادات، وعليه قامت الجزائر بإصلاحات متعددة في النظام الضريبي من أجل رفع الحصيلة الضريبية، وذلك قصد الرفع من حصيلة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، ولمعرفة مدى نجاعة تلك الإصلاحات نقوم بدراسة تطور الإيرادات العامة للدولة.

الفرع الأول: تطور الإيرادات الجبائية.

يوضح لنا الجدول الموالي تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر كما يلي:

الجدول (15): تطور الإيرادات الجبائية من 1990 الى 2017. (الوحدة: مليار دينار جزائري)

الإيرادات الجبائية						أنواع الإيرادات	السنوات
المجموع	الحقوق الجمركية	الضرائب الغير مباشرة	الضرائب المختلفة على الأعمال	حقوق التسجيل والطوابع	الضرائب المباشرة		
81,50	10.0	13.0	28.0	4.0	26.5	1990	
90 ,50	14.0	10.10	32.0	4.0	29.5	1991	
109.00	30.0	8.5	36.0	5.5	29.0	1992	
129,50	30.0	9.0	44.3	9.0	37.2	1993	
143,2	31.0	9.0	52.7	9.0	41.5	1994	
236,60	63.0	17.2	98.9	8.0	49.5	1995	

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

295,70	92.9	25.4	110.6	8.6	58.2	1996
320,70	79,6	3,0	150,4	10,9	76,8	1997
349.73	84.6	0.03	163.9	12.2	89 .0	1998
380.10	85.0	0.5	184.7	13.5	96.4	1999
425.84	92.97	0.56	207.89	15.67	108.75	2000
411.38	97.67	0.6	201.41	17.8	93.9	2001
438.85	109.34	0.55	210.91	18.5	99.55	2002
475.89	118.34	0.7	227.70	19.0	110.15	2003
618.46	144.81	0.75	328.12	20.5	124.28	2004
705.97	147.98	0.8	388.7	21.03	147.46	2005
728.65	117.08	0.85	420.97	21.61	168.14	2006
811.258	120.753	0.9	466.815	21.477	201.313	2007
989.5	121.30	1.0	471.4	26.0	278.8	2008
1129.9	149.6	1.0	626.5	31.0	321.8	2009
1327.7	170.3	1.5	755.4	32.7	367.8	2010
1587.6	160.4	1.5	825.3	39.7	560.7	2011
1925.95	232.58	2.0	969.87	43.77	677.73	2012
2155.6	228.3	1.5	973.4	49.4	903.0	2013
2778.17	485.7	3.0	1364.05	59.3	866.12	2014
3022.31	517.0	4.0	1476.86	76.5	947.95	2015
3316.47	555.35	5.0	1608.17	89.73	1058.22	2016
2824.946	345.57	9.563	1057.164	114.981	1297.668	2017

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34 الصادر في 15 اوت 1990، العدد 57 الصادر في 31 ديسمبر 1990، العدد 73 الصادر في 11 اكتوبر 1991، العدد 04 الصادر في 20 جانفي 1993، العدد 88 الصادر في 30 ديسمبر 1993، العدد 87 الصادر في 31 ديسمبر 1994، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 1995، العدد 58 الصادر في 31 اوت 1997، العدد 58 الصادر في 9 اوت 1998، العدد 98 الصادر في 31 ديسمبر 1998، العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999، العدد 80 الصادر في 24 ديسمبر 2000، العدد 79 الصادر في 23 ديسمبر 2001، العدد 86 الصادر في 25 ديسمبر 2002، العدد 83 الصادر في 29 ديسمبر 2003، العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004، العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، العدد 58 الصادر في 27 ديسمبر 2006، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 2007، العدد 74 الصادر في 31 ديسمبر 2008، العدد 80 الصادر في 30 ديسمبر 2010، العدد 72 الصادر في 29 ديسمبر 2011، العدد 72 الصادر في 30 ديسمبر 2012، العدد 68 الصادر في 31 ديسمبر 2013، العدد 78 الصادر في 31 ديسمبر 2014، العدد 72 الصادر في 31 ديسمبر 2015، العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016، العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

نلاحظ من خلال الجدول (15) أنّ الجزائر تعتمد في إيراداتها العادية بنسبة كبيرة على الضرائب المباشرة والضرائب المختلفة على الأعمال والحقوق الجمركية، حيث شهدت الضرائب المباشرة تطوراً حيث كانت سنة 1995 تقدر بـ 49,5 مليار دينار جزائري لتصل سنة 2017 إلى 1297.668 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى تلك الإصلاحات التي مست النظام الضريبي، نلاحظ أيضاً تطور في الضرائب المختلفة على الأعمال حيث إنتقلت من 28.0 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 1057.164 مليار دينار جزائري سنة 2017 ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى إرتفاع عوائد الرسم على القيمة المضافة، أمّا فيما يخص الحقوق الجمركية شهدت تطوراً معتبراً نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، أمّا بالنسبة لحقوق الطابع والتسجيل لم تمثل نسبة كبيرة في الإيرادات العامة فتميزت بالتذبذب.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العادية والجبائية البترولية.

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على الجبائية البترولية التي تمثل النسبة الأكبر في ميزانية الدولة كما هو موح لنا في الجدول التالي:

الجدول (16): تطور الإيرادات العادية والجبائية البترولية في الجزائر من 1990 إلى 2017

(الوحدة مليار دينار جزائري)

المجموع	الإيرادات الأخرى الإستثنائية	الجبائية البترولية	الإيرادات العادية			أنواع الإيرادات
			الإيرادات النظامية	الحواصل المختلفة للميزانية	حاصل دخل أملاك الدولة	السنوات
62,9	-	56.4	-	4.5	2.0	1990
105,7	-	99.2	-	4.5	2.0	1991
213,7	-	207.2	-	4.5	2.0	1992
206,1	-	193.6	-	9.5	3.0	1993
266,8	68.0	186.8	-	8.6	3.4	1994

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

350.0	38.0	301.0	-	6.6	4.4	1995
453,4	33.4	410.1	-	5.5	4.5	1996
560,8	42,3	507,0	-	6,0	5,5	1997
532.0	60.0	460.0	-	6.0	6.0	1998
575.0	60.0	480.0	-	10.0	7.0	1999
603.0	62.0	524.0	-	10.0	7.0	2000
823.0	73.0	732.0	-	10.0	8.0	2001
1018.5	84.5	916.4	-	10.0	8.0	2002
975.56	121.0	836.06	-	10.0	8.5	2003
995.7	114.0	862.2	-	10.5	9.0	2004
1038.9	101.9	899.0	-	26.0	12.0	2005
1057.15	118.65	916.0	-	10.0	12.5	2006
1126.5	130.5	973.0	-	10.0	13.0	2007
1169.2	130.5	970.2	-	55.0	13.5	2008
1865.6	150.5	1628.5	-	71.6	15.0	2009
2013.0	132.5	1835.8	-	28.7	16.0	2010
1667.9	157.5	1472.4	-	19.0	19.0	2011
1859.9	225.0	1561.6	-	54.3	19.0	2012
1988.6	290.0	1615.9	-	62.7	20.0	2013
1950.73	288.0	1577.73	-	64.0	21.0	2014
2218.94	412.0	1722.94	-	62.0	22.0	2015
2024.57	247.2	1682.55	-	62.0	33.0	2016
2790.14	490.0	2200.12	0.02	75.0	25.0	2017

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 34 الصادر في 15 اوت 1990، العدد 57 الصادر في 31 ديسمبر 1990، العدد 73 الصادر في 11 اكتوبر 1991، العدد 04 الصادر في 20 جانفي 1993، العدد 88 الصادر في 30 ديسمبر 1993، العدد 87 الصادر في 31 ديسمبر 1994، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 1995، العدد 58 الصادر في 31 اوت 1997، العدد 58 الصادر في 9 اوت 1998، العدد 98 الصادر في 31 ديسمبر 1998، العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999، العدد 80 الصادر في 24 ديسمبر 2000، العدد 79 الصادر في 23 ديسمبر 2001، العدد 86 الصادر في 25 ديسمبر 2002، العدد 83 الصادر في 29 ديسمبر 2003، العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004، العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، العدد 58 الصادر في 27 ديسمبر 2006، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 2007، العدد 74 الصادر في 31 ديسمبر 2008، العدد 80 الصادر في 30 ديسمبر 2010، العدد 72 الصادر في 29 ديسمبر 2011، العدد 72 الصادر في 30 ديسمبر 2012، العدد 68 الصادر في 31 ديسمبر 2013، العدد 78 الصادر في 31 ديسمبر 2014، العدد 72 الصادر في 31 ديسمبر 2015، العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016، العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

ومن خلال الجدول (16) نلاحظ أنّ الإيرادات البترولية تمثل النسبة الأكبر ضمن الإيرادات فهي التي تغطي النفقات العامة حيث نلاحظ أنّها في تذبذب من سنة 1990 إلى غاية 1998 بسبب التقلبات الحادّة في أسعار النفط وكذلك التغيرات الحاصلة في التشريع الجبائي الجزائري، أمّا منذ سنة 2000 عرفت إرتفاعا مستمراً وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط حيث سجلت قيمة 524.0 مليار دينار جزائري سنة 2000 لترتفع إلى 2200.12 مليار دينار جزائر سنة 2017 وهذا راجع لزيادة الطلب العالمي على النفط، وتبقى مساهمتها هي الأكبر ضمن الإيرادات العامة للدولة، رغم تلك الإصلاحات الضريبية وتأثر الجباية البترولية بالأسعار العالمية إلا أنّها تبقى هي المسيطرة على الإيرادات العامة رغم أنها مورد غير مستقر لإرتباطه بعوامل خارجية، وتعود أسباب عدم إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ضعف أداء المؤسسات العمومية، كثرة الإعفاءات الضريبية الداعية لتشجيع الإستثمار مما شجع الأفراد والمؤسسات للإستفادة من هذه المزايا حتى وإن كان عن طريق الغش وهذا الذي أدى بدوره إلى ضعف التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى التهرب الضريبي لغياب الوعي الضريبي.

المطلب الثالث: تدابير السياسة الضريبية لدعم النمو الإقتصادي.

تسعى الجزائر من خلال سياستها الضريبية الى تحقيق هدفين أساسيين وهما تمويل الغزينة العمومية وتحقيق النمو الإقتصادي، الأمر الذي يدفع الى ادخال اجراءات وتعديلات في النظام الضريبي من أجل تحقيق هذين الهدفين، وعلى هذا الأساس تم صدور المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي احتوى على مجموعة من الإمتيازات الضريبية المتعلقة سواء بالإستثمار الخاص أو الإستثمار في القطاع العام والمتمثلة فيما يلي¹:

الفرع الأول: الإمتيازات الضريبية للقطاع العام.

من بين الإمتيازات التي منحت للقطاع العام نذكر منها مايلي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الإستثمار.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري إبتداءً من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمارات، سواءً كانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية.

¹ مرسوم تشريعي رقم 93-12، مؤرخ في 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الإستثمار

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، ويمكن للسلع أن تكون محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

- الإعفاء طيلة فترة أداها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد إستثمارها بعد إنقضاء فترة الإعفاء المحددة.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات.

- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير والإعفاء من الرسوم والحقوق.

الفرع الثاني: الإمتيازات الضريبية للقطاع الخاص.

وتتعلق هذه الإعفاءات والإمتيازات بالإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة إضافة إلى الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

أولاً: الإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة.

تستفيد الإستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة التي تساهم في التنمية من الإمتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الإستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة مقدرة ب 5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الإستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواءً كانت مستوردة أو محصلاً عليها من السوق المحلية.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، ويمكن أن تكون هذه السلع موضع تنازل وتحويل طبقاً للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أداها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الإستثمار من الرسم العقاري ابتداءً من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أداها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.
- تخفيض 50% من الأرباح التي يعاد إستثمارها في منطقة خاصة.

ثانياً: الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة.

- أعطيت الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة أهمية كبيرة من خلال الإمتيازات الممنوحة لها عن غيرها من المناطق الأخرى والتي تتمثل في الآتي:
- تعفى الإستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه جبائي والجمركي بإستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية الغير مرتبطة بإستغلال المشروع، والمساهمات والإشتراكات في النظام القانوني للضمان الإجتماعي.
 - تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات إقتصادية التي تمارس في المناطق الحرة من الضرائب.
 - تستورد السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الإستثمار بكل حرية.

المبحث الثالث: تحليل الأداء والنمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017.

لقد شهد الإقتصاد الجزائري ما بعد سنة 1998 عدّة تطورات من خلال الإصلاحات التي أدخلت على مختلف الأصعدة من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث تميزت هذه المرحلة بالإنّقال من الإقتصاد المبني على التخطيط إلى الإقتصاد الخاضع لقوى السوق مما إنعكس على الأداء الإقتصادي والمتعلق بالتغيرات الحاصلة في المؤشرات الكلية والتمثلة في التضخم والبطالة وميزان المدفوعات والمديونية وبالتالي إنعكاسها على مسار النمو الإقتصادي. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور هذه المؤشرات الإقتصادية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017

المطلب الأول: تطور المؤشرات الكلية في الجزائر من 1990 الى 2017.

بعد مرور الإقتصاد الجزائري بعدّة ثغرات خلال الثمانينيات والتسعينيات أثرت على المؤشرات الإقتصادية الكلية بالسلب، مما دفع الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك من أجل إعادة إنعاش الإقتصاد وتحقيق الإستقرار.

الفرع الأول: تطور التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2017.

يعتبر التضخم من أهم المشاكل الإقتصادية التي عانت وما زالت تعاني منها كافة الدول سواءً النامية أو المتقدمة، حيث يعبر التضخم عن الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وفي المقابل إنخفاض القوة الشرائية.

حيث أنه بعد توجه الجزائر من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق أدى ذلك إلى إرتفاع الأسعار التي كانت مقيدة سابقا لأنّ الدولة قلصت من التدخل المباشر في الأنشطة الإقتصادية، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم:

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

الجدول (17): تطور معدل التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2017.

السنوات	معدل التضخم %	الأسعار القياسية للسلع الإستهلاكية 100=2010
1990	16.65	15.52
1991	25.89	19.54
1992	31.67	25.72
1993	20.54	31.01
1994	29.05	40.01
1995	29.78	51.93
1996	18.68	61.63
1997	5.73	65.16
1998	4.95	68.39
1999	2.65	70.20
2000	0.34	70.44
2001	4.23	73.41
2002	1.42	74.46
2003	4.27	77.63
2004	3.96	80.71
2005	1.38	81.83
2006	2.31	83.72
2007	3.67	86.80
2008	4.86	91.01
2009	5.73	96.24
2010	3.91	100.00
2011	4.52	104.52
2012	8.89	113.82
2013	3.25	117.52
2014	2.92	120.95
2015	4.78	126.74
2016	4.60	134.84
2017	6.80	142.38

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2019/07/10

من خلال الجدول (17) نلاحظ أنّ معدلات التضخم كانت مرتفعة من سنة 1990 إلى غاية 1996 حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 1992 بـ 31.67% وهذا يعود إلى تطبيق الحكومة سياسة مالية توسعية وزيادة الأجور والرواتب، وزيادة الكتلة النقدية وذلك لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، وتحرير الأسعار ورفع الدعم على الأسعار الغذائية.

ونلاحظ أيضا أنه في سنة 1997 إنخفض معدل التضخم إلى 5.73% ليصل إلى 0.34% سنة 2000 وذلك جاء كنتيجة لتلك الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والذي نتج عنها برنامج الإصلاح الإقتصادي.

بعد سنة 2000 نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع معدلات التضخم بمعدلات منخفضة ومتذبذبة وأقل حدّة مما كانت عليه في السنوات السابقة حيث بلغ أقصى معدل له في سنة 2012 بمعدل 8.89% ويعود هذا الإنخفاض إلى تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي والعمل على التحكم في معدلات التضخم.

الفرع الثاني: تطور البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2017.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي حظيت بمكانة كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، وهي من أشد المخاطر التي تهدد إستقرار وتماسك المجتمعات.

وتعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر، لذا إستحوذ هذا الموضوع على عناية أصحاب القرارات السياسية وكذا على إهتمام الباحثين في المجالين الإقتصادي والإقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكلة البطالة التي أرهقت الإقتصاد وشوهت معاليمة، ومواجهتها تعتبر من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

الجدول (18): تطور البطالة والقوى العاملة في الجزائر من 1990 إلى 2017.

السنوات	اجمالي القوى العاملة بالملايين	البطالة (% من اجمالي القوى العاملة)	معدل البطالة إناث%	معدل البطالة ذكور %
1990	6.47	19.8	17	21.7
1991	6.73	20.60	16.61	21.20
1992	6.98	24.38	20.56	24.95
1993	7.25	26.23	22.55	26.78
1994	7.53	27.74	25.14	28.13
1995	7.79	31.84	30.30	32.07
1996	8.04	28.58	28.36	28.62
1997	8.25	25.43	26.17	25.32
1998	8.46	26.80	27.76	26.66
1999	8.67	28.36	28.67	28.32
2000	8.88	29.77	29.72	29.78
2001	9.10	27.30	27.75	27.23
2002	9.32	25.90	27.15	25.70
2003	9.54	23.72	25.44	23.43
2004	9.76	17.65	18.21	17.56
2005	9.98	15.27	18.03	14.78
2006	10.19	12.27	16.06	11.58
2007	10.40	13.79	20.02	12.62
2008	10.60	11.33	18.25	9.98
2009	10.80	10.16	18.09	8.56
2010	11.07	9.96	19.09	8.11
2011	11.29	9.96	17.14	8.40
2012	11.53	10.97	17.01	9.57
2013	12.00	9.82	16.27	8.28
2014	11.58	10.21	15.64	8.99
2015	11.74	11.21	16.67	9.99
2016	11.90	10.20	18.63	8.35
2017	12.05	12.00	21.11	10.02

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2019/07/10

من خلال الجدول (18) نلاحظ أنّ إجمالي القوى العاملة في تزايد مستمر حيث كان في سنة 1990 يقدر ب 6.47 مليون ليرتفع إلى 12.05 مليون سنة 2017 وهذا راجع بالأساس إلى زيادة النمو السكاني حيث بلغ سنة 1990 حوالي 25.75 مليون نسمة ليصل إلى 41.38 مليون نسمة سنة 2017.

نلاحظ أيضا أنّ معدلات البطالة كانت في تزايد حيث سجلت 19.8% سنة 1990 ليرتفع إلى أعلى قيمة له 31.84% سنة 1995 وهذا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب إنهيار أسعار البترول، وتوقف العديد من المؤسسات من مزاوله نشاطها وبالتالي إنتشار البطالة، وإرتفاع عدد المتخرجين من الجامعات، ومنذ سنة 2000 لوحظ إنخفاض لمعدلات البطالة من 29.77% سنة 2000 إلى 9.82% سنة 2013 وذلك راجع بالأساس إلى البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر والنهوض بالإقتصاد.

ويبقى الإقتصاد الجزائري يعاني من مشكل البطالة وتذبذبها وهو ما نلاحظه خلال السنوات الأخيرة حيث إرتفعت من 9.82% سنة 2013 إلى 12.00% سنة 2017.

حيث سجل أعلى معدل بطالة للإناث سنة 1995 ب 30.30% وأدنى قيمة سنة 2014 ب 15.64%، أمّا بالنسبة لأعلى معدل بطالة للذكور قدر ب 32.07% سنة 1995 ليصل إلى أدنى قيمة له 8.11% سنة 2010، ويبقى معدل البطالة للإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور خاصة في السنوات الأخيرة.

الفرع الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة من 1990 إلى 2017.

يعبر عجز الموازنة العامة عن تلك الفجوة الحاصلة بين الإيرادات والنفقات العامة، ويحدث هذا العجز نتيجة سببين:

- ✓ السبب الأول أن يكون العجز نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرة الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة.
- ✓ أما السبب الثاني للعجز فيكون مقصودًا نتيجة إتباع الدولة سياسة مالية تخلق من خلالها عجزًا في الميزانية العامة للدولة.

والجزائر كدولة نامية تعاني من ظاهرة العجز التي تؤدي إلى اختلال التوازن الإقتصادي العام والجدول الموالي يوضح رصيد الموازنة العامة خلال السنوات من 1990 إلى غاية 2017

جدول (19): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر من 1990 إلى 2017.

(الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة
1990	136.500	144.4	7.9
1991	212.100	196.2	-15.9
1992	420.131	322.7	-97.431
1993	476.627	335.6	-141.027
1994	566.329	410	-156.329
1995	759.617	586.6	-173.017
1996	724.609	749.1	24.491
1997	845.196	881.5	36.304
1998	875.739	881.7	5.961
1999	961.682	955.1	-6.582
2000	1178.122	1028.84	-149.282
2001	1321.028	1234.38	-86.648
2002	1550.646	1457.35	-93.296
2003	1639.265	1451.45	-187.815
2004	1888.930	1614.16	-274.77
2005	2052.037	1744.87	-307.167
2006	2453.014	1785.8	-667.214
2007	3108.669	1937.75	-1170.919
2008	4191.053	2158.7	-2032.353
2009	4246.334	2995.5	-1250.834
2010	4466.940	3340.7	-1126.24
2011	5731.407	3255.5	-2475.907
2012	7058.200	3785.85	-3272.35
2013	6024.100	4144.2	-1879.9
2014	6995.800	4728.9	-2266.9
2015	7656.300	5241.25	-2415.05
2016	7984,180	5341.04	-2643.14
2017	6883,214	5615.08	-1268.134

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجداول (6، 7، 8، 9، 10، 15، 16)

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

يتضح من خلال الجدول (19) أنّ رصيد الموازنة العامة كان سالبا رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وهذا يعود إلى انخفاض الإيرادات البترولية خلال السنوات 1991،1992،1993،1994،1995 أمّا من سنة 1996 إلى 1998 كان رصيد الموازنة العامة موجب وذلك لتحسن الجباية البترولية، ليعود إلى تسجيل رصيد سالب من سنة 1999 إلى غاية 2017 رغم تحسن أسعار البترول وهذا يعود إلى زيادة النفقات العامة كزيادة الأجور والرواتب.

الفرع الرابع : تطور ميزان المدفوعات من 1990 إلى 2017.

يعبر ميزان المدفوعات عن ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الإقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في دولة ما والغير مقيمين، فهو من أهم مؤشرات التوازن الخارجي، وفي الجزائر لا يختلف ميزان المدفوعات في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع إقتصادي خاص بها، وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين هما: الميزان الجاري وحساب رأس المال

والجدول التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر :

جدول (20): تطور رصيد ميزان المدفوعات من 1990 إلى 2017.

رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار امريكي)			المؤشرات السنوات
المجموع	رصيد حساب رأس المال	رصيد الميزان الجاري	
-0.22	1.2	1.42	1990
1.34	-1.02	2.36	1991
1.2	-0.1	1.3	1992
-0.03	-0.83	0.8	1993
-4.36	-2.54	-1.82	1994
-6.3	-4.05	-2.25	1995
-2.1	-3.35	1.25	1996
1.16	-2.29	3.45	1997
-1.74	-0.83	-0.91	1998
-2.38	-2.40	0.02	1999
7.57	-1.36	8.93	2000
6.19	-0.87	7.06	2001
3.65	-0.71	4.36	2002
3.47	-1.37	4.84	2003

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

9.25	-1.87	11.12	2004
16.94	-4.24	21.18	2005
17,73	-11.22	28.95	2006
29.51	-1.08	30.59	2007
36.99	2.54	34.45	2008
3.86	3.45	0.41	2009
15.58	3.42	12.16	2010
20.15	2.38	17.77	2011
12.06	-0.24	12.30	2012
0.3	-0.70	1.00	2013
-5.55	3.40	-9.28	2014
-27.54	-0.25	-27.29	2015
-26.03	0.19	-26.22	2016
-11.06	1.31	-12.37	2017

المصدر: بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> النشرات الإحصائية الثلاثية (السنوات 2008-

2017)، أحمد ضيف، مرجع سابق، ص184،

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2019/07/10

من خلال الجدول (20) نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999 كان رصيد ميزان المدفوعات سالب وهذا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض أسعار البترول الذي أثر على الصادرات النفطية.

ومن سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 حقق ميزان المدفوعات أرصدة موجبة رغم الأرصدة السالبة في حساب رأس المال، حيث سجل سنة 2000 حوالي 7.57 مليار دولار وفي سنة 2008 سجل أعلى قيمة له قدرت ب 36.99 مليار دولار وهذا يعود إلى تحسن أسعار البترول وزيادة صادرات المحروقات 18.11 مليار دولار سنة 2002 إلى 70.58 مليار دولار سنة 2012.

غير أنه من سنة 2013 إلى 2017 نلاحظ تسجيل أرصدة سالبة لميزان المدفوعات وهذا لتراجع صادرات المحروقات التي قدرت ب 63.66 مليار دولار سنة 2013 لتتخفص إلى 17.05 مليار دولار سنة 2017.

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أنها مازالت تعاني من عدم إستقرار ميزان المدفوعات الذي هو مرتبط بدرجة كبيرة بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

الفرع الخامس: المديونية الخارجية.

تعتبر المديونية الخارجية كمؤشر من مؤشرات التوازن الخارجي عن مدى وإسقرار البلد، والجزائر كانت تعاني من هذه الظاهرة خاصة بعد إنهيار أسعار النفط سنة 1986، والجدول الآتي يوضح أرصدة الدين الخارجي للجزائر:

جدول (21): تطور المديونية الخارجية في الجزائر من 1990 إلى 2017.

المؤشرات السنوات	اجمالي رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	ارصدة الدين الخارجي من اجمالي الدخل القومي %
1990	28.15	46.96
1991	28.49	65.50
1992	27.35	59.66
1993	26.27	54.52
1994	30.24	74.11
1995	33.05	83.52
1996	33.65	75.83
1997	30.90	67.24
1998	30.69	66.45
1999	28.21	60.86
2000	25.47	48.90
2001	22.75	42.81
2002	23.05	42.23
2003	23.78	36.35
2004	22.43	27.41
2005	17.09	17.42
2006	5.91	5.26
2007	6.13	4.61
2008	6.25	3.68
2009	7.42	5.46
2010	7.26	4.51
2011	6.07	3.06
2012	5.52	2.69
2013	5.25	2.56

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

2.64	5.52	2014
2.89	4.67	2015
3.45	5.46	2016
3.46	5.71	2017

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2020/09/05

يتضح من خلال ماسبق أنّ الجزائر كانت تعاني من المديونية خلال السنوات من 1990 إلى 1996، حيث قدرت أعلى قيمة بـ 33.65 مليار دولار سنة 1996، وإنّ من أهم أسبابها تلك القروض التي أخذتها من صندوق النقد الدولي مما أدى إلى تفاقم الديون بعد تدهور أوضاعها الإقتصادية نتيجة أزمة 1986.

ونلاحظ أنّه منذ سنة 1996 أصبح تراجع في المديونية الخارجية حيث سجلت سنة 1997 قيمة 30.90 مليار دولار، لتتخفّض إلى 17.09 مليار دولار سنة 2005 لتستمر في الإنخفاض إلى 5.71 مليار دولار سنة 2017، في المقابل إنخفاض نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي من 83.52% وهي أعلى نسبة سنة 1995 إلى 3.46% سنة 2017، وهذا بعد تحسن الأوضاع الإقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتسديد ديونها.

المطلب الثاني: تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2017.

كما ذكرنا سابقاً أنّ النمو الإقتصادي هو من أهم المتغيرات التي تعكس مدى تطور البلد، حيث أنّ هذا المؤشر في الجزائر يتسم بالتذبذب وهذا راجع للتغيرات الحاصلة في أسعار البترول التي تؤثر بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي لمختلف القطاعات والمجالات.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

يوضح لنا الجدول الموالي تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2017.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

الجدول (22): تطور الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي من 1990 إلى 2017.

الدخل القومي		الناتج المحلي الإجمالي GDP				المؤشرات
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي %	نمو إجمالي الدخل القومي %	إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	نمو الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	السنوات
-1.86	0.69	59.95	- 175	0.8	62.05	1990
-5.24	-2.89	43.49	- 3.59	-1.2	45.72	1991
0.05	2.41	45.84	- 0.55	1.8	48.00	1992
-3.07	-0.91	48.20	- 4.2	-2.1	49.95	1993
-3.49	-1.49	40.81	-2.91	-0.9	42.54	1994
0.66	2.58	39.57	1.85	3.8	41.76	1995
1.89	3.68	44.38	2.31	4.1	46.94	1996
0.25	1.87	45.96	- 0.51	1.1	48.18	1997
4.45	6.02	46.19	3.54	5.1	48.19	1998
0.98	2.41	46.35	1.76	3.2	48.64	1999
1.09	2.46	52.08	2.43	3.8	54.79	2000
4.49	5.86	53.15	1.68	3	54.74	2001
3.16	4.47	54.57	4.28	5.6	56.76	2002
5.95	7.30	65.41	5.85	7.2	67.86	2003
2.16	3.51	81.81	2.94	4.3	85.33	2004
2.60	4.03	98.11	4.45	5.9	103.20	2005
1.27	2.76	112.35	0.21	1.7	117.03	2006
5.77	7.41	133.00	1.80	3.4	134.98	2007
1.77	3.43	169.77	0.71	2.4	171.00	2008
-0.24	1.50	135.90	- 0.10	1.6	137.21	2009
2.62	4.51	160.82	1.76	3.6	161.21	2010
-0.18	1.76	197.90	0.93	2.9	200.02	2011
0.17	2.20	205.18	1.32	3.4	209.06	2012
0.37	2.43	205.26	0.70	2.8	209.75	2013
1.77	3.83	209.19	1.73	3.8	213.81	2014
1.43	3.39	161.42	1.79	3.8	165.87	2015
3.57	5.48	157.48	1.73	3.3	159.05	2016
-	-	167.87	-0.1	1.70	170.37	2017

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2019/03/29

نلاحظ من خلال ما سبق عدم إستقرار كل من إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي من سنة 1990 إلى 1995، حيث سجلت هذه الفترات قيم نسب متذبذبة لكل من معدل نمو الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي وهذا راجع بالأساس كما قلنا سابقا إلى إنهيار وتراجع أسعار البترول.

ومنذ سنة 1996 نلاحظ تحسن في الناتج المحلي الإجمالي حيث إرتفع من 46.94 مليار دولار سنة 1996 إلى 213.81 سنة 2014، وإرتفاع الدخل القومي من 44.38 مليار دولار سنة 1996 إلى 209.19 سنة 2014 بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وإرتفاع أسعار البترول، وتحسن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات النفطية، غير أنّ النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي يبقى متذبذب بسبب زيادة عدد السكان وعدم العدالة في توزيع الدخل، وعدم الإستفادة من العوائد لأنها عوائد نفطية في أغلب الأوقات.

وأما السنوات 2015، 2016، 2017 نلاحظ تراجع في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وهذا يعود لتراجع الصادرات النفطية بدرجة كبيرة.

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الجزائر من 2004 إلى 2017.

يوضح الجدولين الموالين تطور كل من الإنتاج المحلي للقطاعات السلعية والناتج المحلي لقطاع الخدمات الإنتاجية والإجتماعية حسب التقرير الإقتصادي العربي لصندوق النقد العربي.

أولا: قطاع الإنتاج السلعي.

يتكون قطاع الإنتاج السلعي من قطاع الزراعة والصيد والغابات، الصناعات الإستخراجية والتحويلية، التشييد، الكهرباء والغاز والماء كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (23): تطور الناتج المحلي لقطاع الإنتاج السلمي في الجزائر من 2004 إلى 2017.

(الوحدة مليون دولار)

قطاعات الإنتاج السلمي					السنوات
الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الإستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء، الغاز والماء	
8.032	31.820	4.195	6.991	975	2004
7.902	45.705	4.447	7.694	1.048	2005
8.812	54.521	4.537	8.405	1.222	2006
10.325	63.651	5.379	10.310	1.502	2007
11.195	79.832	5.222	1.053	1.451	2008
12.775	41.894	5.814	1.183	1.621	2009
13.645	57.256	5.544	948	1.326	2010
16.106	72.500	7.126	1.185	1.383	2011
18.332	67.454	7.522	19.077	1.580	2012
21.029	65.359	9.035	22.746	1.886	2013
21.990	58.105	8.404	22.269	1.699	2014
20.914	36.411	7.760	20.682	1.582	2015
19.552	27.682	7.010	18.903	1.646	2016
20.898	32.768	7.339	19.949	1.761	2017

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: <https://www.amf.org.ae/ar/jointrep> Source:

2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016،

2017، 2018. تاريخ الإطلاع 2020/10/7

من خلال الجدول (23) نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لقطاع الزراعة والصيد والغابات، نجد أنّ الناتج المحلي لهذا القطاع تميّز بالإرتفاع حيث قدر سنة 2005 ب 7.902 مليون دولار ليرتفع ويصل إلى 21.990 مليون دولار سنة 2014 وهذا يعود لإهتمام الدولة بهذا القطاع، غير أنّه في السنوات الأخيرة إنخفض نوعا ما.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

- نلاحظ أيضا إرتفاع في الناتج المحلي لقطاع الصناعات الإستخراجية **31.820** مليون دولار سنة **2004** ليصل إلى **79.832** مليون دولار سنة **2008**، غير أنه منذ سنة **2009** إتسم بالتذبذب نوعا ما إلا أنه يبقى يمثل القيمة الأكبر ضمن قطاع الإنتاج السلعي لإعتماد الجزائر بصفة كبيرة على قطاع المحروقات.

- أما فيما يخص قطاع الصناعات التحويلية نجد أنه في سنة **2004** قدر ب **4.195** مليون دولار ليرتفع إلى **9.035** مليون دولار سنة **2013**، رغم هذا الإرتفاع إلا أنه لا يعتبر مساهمة الناتج المحلي في هذا القطاع مساهمة كبيرة.

- بالنسبة لقطاع التشييد نلاحظ أن الناتج المحلي لهذا القطاع فقد إرتفع من **6.991** مليون دولار سنة **2004** ليصل سنة **2007** إلى **10.310** مليون دولار وهذا راجع لدعم الدولة لهذا النوع من القطاعات، غير أنه إنخفض خلال السنوات من **2008** إلى **2011**، ليعود للإرتفاع مرة أخرى حيث سجل سنة **2017** قيمة **19.949** مليون دولار.

- وأخيرا نجد أن الناتج المحلي لقطاع الكهرباء والغاز والماء منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل سنة **2004** ما يقدر ب **975** مليون دولار، وفي السنوات من **2005** إلى **2017** كانت قيمته تتراوح بين **1.048** مليون دولار و **1.886** مليون دولار.

ثانيا: قطاع الخدمات الإنتاجية والإجتماعية.

والجدول التالي يوضح لنا تطور الناتج المحلي لهذين القطاعين:

الجدول (24): تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات الإنتاجية والإجتماعية في الجزائر من **2004** إلى **2017**.

(الوحدة مليون دولار)

قطاعات الخدمات الإجتماعية			قطاعات الخدمات الإنتاجية			السنوات
الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الإسكان والمرافق	التمويل والتأمين والمصارف	النقل والمواصلات والتخزين	التجارة والمطاعم والفنادق	
1.700	7.691	731	410	6.991	9.292	2004
1.795	8.653	731	400	7.934	9.792	2005
2.012	8.178	821	330	10.542	10.923	2006

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

2.271	10.046	930	509	10.383	12.192	2007
3.834	14.319	13,474	420	13.534	16.697	2008
3.990	14.496	14,262	327	15,234	17.870	2009
3.451	20.929	16.126	778	13.280	18.734	2010
3.544	31.702	18.973	807	13.860	19.291	2011
3.928	32.345	1.222	1.025	14.123	23.088	2012
4.712	38.313	1.460	1.211	16.979	27.200	2013
4.666	31.380	1.370	957	19.316	28.042	2014
4.297	28.129	1.261	886	19.077	26.222	2015
4.195	25.602	1.181	1.009	16.415	23.583	2016
4.509	25.797	1.251	1.571	17.483	24.456	2017

- المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: <https://www.amf.org.ae/ar/jointrep>: 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018. تاريخ الإطلاع 2020/10/7

والملاحظ من الجدول (24) مايلي:

- أنّ الناتج المحلي لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد إرتفع من 9.292 مليون دولار سنة 2004 ليصل إلى 28.042 مليون دولار سنة 2014 لإهتمام الدولة بهذا القطاع ودعمه، غير أنّه في السنوات الأخيرة إنخفض ليصل إلى 24.456 مليون دولار سنة 2017.

- أمّا فيما يخص الناتج المحلي لقطاع النقل والمواصلات والتخزين نجد أيضا أنّه إرتفع حيث كان سنة 2004 يقدر بـ 6.991 مليون دولار ليرتفع إلى 19.316 مليون دولار سنة 2014، وإنخفض في السنوات الأخيرة نوعا ما ليصل إلى 17.483 مليون دولار سنة 2017.

- نلاحظ أنّ الناتج المحلي لقطاع التمويل والتأمين والمصارف إرتفع من 778 مليون دولار سنة 2010 ليصل إلى 1.571 مليون دولار سنة 2017 بعدما كان سنة 2004 يقدر بـ 410 مليون دولار وهذا مايدل على مساهمة هذا القطاع في النمو.

- نجد أنّ الناتج المحلي لقطاع الخدمات الإجتماعية حقق إرتفاعا بالنسبة لقطاع الإسكان والمرافق حيث إرتفع من 731 مليون دولار سنة 2004 إلى 18.973 مليون دولار سنة 2011، لينخفض بعدها ليصل إلى 1.251 مليون دولار سنة 2017، أمّا بالنسبة لقطاع الخدمات الحكومية فقد قدر سنة 2004 بـ

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

7.691 مليون دولار ليرتفع إلى 38.313 مليون دولار سنة 2013، والملاحظ أنه إنخفض بعده ليصل إلى 25.797 سنة 2017.

نلاحظ أنّ هناك تراجع في السنوات الأخيرة وذلك لتراجع دور الدولة في المساهمة في هذه القطاعات من خلال الجدولين (23)، (24) نجد أنّ الناتج المحلي لقطاع الصناعة الإستخراجية يمثل القيمة الأكبر من القطاعات الأخرى لأنّ الإقتصاد الجزائري يعتمد على هذا النوع من الصناعات بدرجة كبيرة.

المطلب الثالث: الإنفاق على القطاعات الداعمة للنمو الإقتصادي في الجزائر.

تسعى الجزائر دائما محاولة النهوض بالإقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بعيدا عن قطاع المحروقات وذلك من خلال سعيها إلى توجيه النفقات العامة نحو قطاعات مختلفة ومتنوعة.

الفرع الأول: الإنفاق على القطاعات الإجتماعية في الجزائر

تتمثل القطاعات الإجتماعية في كل من قطاع : الصحة، التعليم ، المنشآت القاعدية التي تعمل على تحقيق النمو الإقتصادي وتطور البلاد إذا ماتم تخصيص نفقات معتبرة نحوها ودعمها والجدول الموالي يوضح لنا تطور هذه النفقات :

جدول (25): تطور نفقات القطاعات الإجتماعية في الجزائر من 1990 إلى 2017.

(الوحدة مليار دينار)

القطاعات السنوات	الصحة	التربية والتكوين	التعليم العالي والبحث العلمي	المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية	المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية
1990	0.3	8.0	-	10.4	3.1
1991	2.3	9.0	6.5	12.2	9.0
1992	12.8	11.0	0.3	17.5	3.5
1993	16.7	14.5	-	24.6	5.6
1994	17.8	17.4	-	26.8	6.3
1995	21.1	18.5	16.8	25.5	6.5
1996	28.9	22.9	19.5	31.9	8.8
1997	31.1	25.6	21.2	37.1	9.5
1998	3022.3	36.6	25004.3	47.3	10.2
1999	31621.9	37.7	34857.5	47.1	10.2
2000	33900.7	41.8	38580.6	57.6	10.0

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

18.8	83.8	43591.8	56.0	38324.7	2001
25.6	102.5	58743.1	65.7	49117.1	2002
37.9	114.0	63494.6	71.4	55430.5	2003
52.6	117.8	66497.0	77.8	63770.4	2004
42.0	128.6	78381.3	70.1	62460.9	2005
103.9	1166.1	85319.9	241.1	70315.2	2006
77.7	405.0	95689.3	85.2	93552.9	2007
104.8	468.1	118306.4	139.3	129.2	2008
211.0	801.7	154632.7	300.9	178322.8	2009
213.2	1096.3	173483.8	284.5	195011.8	2010
177.8	743.3	212830.5	428.4	227859.5	2011
91.1	1496.8	277173.9	198.5	404945.3	2012
113.3	1113.6	264582.5	169.8	306925.6	2013
219.3	920.3	270742.0	231.7	365946.7	2014
151.3	1854.2	300333.6	227.8	381972.0	2015
32.7	441.3	312145.9	78.6	379407.2	2016
30.6	139.4	310791.6	90.9	389073.7	2017

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 34 الصادر في 15 اوت 1990، العدد 57 الصادر في 31 ديسمبر 1990، العدد 73 الصادر في 11 اكتوبر 1991، العدد 04 الصادر في 20 جانفي 1993، العدد 88 الصادر في 30 ديسمبر 1993، العدد 87 الصادر في 31 ديسمبر 1994، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 1995، العدد 58 الصادر في 31 اوت 1997، العدد 58 الصادر في 9 اوت 1998، العدد 98 الصادر في 31 ديسمبر 1998، العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999، العدد 80 الصادر في 24 ديسمبر 2000، العدد 79 الصادر في 23 ديسمبر 2001، العدد 86 الصادر في 25 ديسمبر 2002، العدد 83 الصادر في 29 ديسمبر 2003، العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004، العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، العدد 58 الصادر في 27 ديسمبر 2006، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 2007، العدد 74 الصادر في 31 ديسمبر 2008، العدد 80 الصادر في 30 ديسمبر 2010، العدد 72 الصادر في 29 ديسمبر 2011، العدد 72 الصادر في 30 ديسمبر 2012، العدد 68 الصادر في 31 ديسمبر 2013، العدد 78 الصادر في 31 ديسمبر 2014، العدد 72 الصادر في 31 ديسمبر 2015، العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016، العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

من خلال الجدول (25) نلاحظ مايلي :

- إنَّ الإنفاق الصحي فقد إرتفع من 0.3 مليار دينار سنة 1990 ليصل إلى 93552.9 مليار دينار سنة 2007، لينخفض سنة 2008 إلى 129.2 مليار دينار، ونلاحظ أيضا أنه يعود ليرتفع مرة أخرى سنة 2009 حيث قدر ب 178322.8 مليار دينار ليصل سنة 2017 إلى 389073.7 مليار دينار.
- من سنة 1990 إلى غاية 2006 نلاحظ أنَّ الإنفاق على قطاع التربية والتكوين كان في إرتفاع مستمر حيث إنتقل من 8 مليار دينار سنة 1990 ليصل إلى 241.1 مليار دينار، ومنذ سنة 2007 تميز بعدم الإستقرار فقد كانت قيمته ما بين 85.2 مليار دينار و 428.4 مليار دينار.

- منذ سنة 1990 تم الإهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث قدرت قيمته سنة 1995 ب 16.8 مليار لترتفع إلى 310791.6 مليار دينار سنة 2017 وهذا يدل على أهمية هذا القطاع في دعم عمليات النمو لذا كان من الضروري الإهتمام به وتمويله من طرف الحكومة.
- أما فيما يخص المنشآت القاعدية، فنلاحظ أنّ النفقات الموجهة لها غير مستقرة نوعا ما، فنجد المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية فقد تميزت بالإرتفاع المستمر خلال الفترة من 1990 إلى 2006 حيث قدرت ب 10.4 مليار دينار سنة 1990 لتصل إلى 1166.1 مليار دينار سنة 2006 أما بعد هذه السنوات فقد إتسم بالتذبذب فتراوحت قيمته ما بين 139.4 مليار دينار و 1854.2 مليار دينار والتي هي أعلى قيمة قدرت سنة 2015، والملاحظ إهتمام الدولة بالإنفاق نحو المنشآت القاعدية الإقتصادية أكثر من الإنفاق على المنشآت القاعدية الثقافية التي قدرت سنة 1990 ب 3.1 مليار دينار لترتفع إلى 103.9 مليار دينار سنة 2006، ومنذ هذه السنة كان هناك عدم إستقرار في هذه النفقات فتراوحت ما بين 30.6 مليار دينار و 219.3 مليار دينار.

الفرع الثاني: الإنفاق على القطاعات الإقتصادية والسياسية.

تسعى الحكومة جاهدة إلى الإنفاق على القطاعات المدرة للعوائد كالإنفاق على قطاع الفلاحة والصناعة التقليدية والسياحة والخدمات المنتجة، ولا ننسى الإنفاق العسكري وأهميته في تحقيق النمو الإقتصادي، ومن خلال الجدول التالي (26) نلاحظ مايلي:

- أنّ الإنفاق على قطاع الفلاحة قدر ب 9.0 مليار دينار سنة 1990 ليرتفع إلى 131.6 مليار دينار سنة 2004، غير أنّه تميز بعدم الإستقرار منذ هذه السنة فقد كانت أعلى قيمة له 348.3 مليار دينار سنة 2009 بعدما كان 70.4 مليار دينار سنة 2007 وفي سنة 2017 قدر ب 101.0 مليار دينار.
- أما الإنفاق على الخدمات المنتجة فقد كانت قيمتها منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث قدر الإنفاق الموجه لها سنة 1990 ب 0.2 مليار دينار ليحقق أعلى قيمة له سنة 2010 ب 44.7 مليار دينار وتتميز بعدم الإستقرار خلال السنوات.
- منذ سنة 1998 تم الإهتمام بقطاع السياحة والصناعة التقليدية حيث خصص له قدر 436.8 مليار دينار من الإنفاق ليصل سنة 2009 إلى 5284.9 مليار دينار، حيث تراجع نوع ما الإنفاق الموجه لهذا القطاع حيث قدر سنة 2017 ب 3622.3 مليار دينار.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

– أما فيما يخص الإنفاق العسكري فنلاحظ أنه في إرتفاع مستمر ففي سنة 1990 قدر ب 8.10 مليار دينار ليرتفع إلى 1050.00 مليار دينار سنة 2015، ثم إنخفض نوعا ما إلى 1120.00 مليار دينار سنة 2017

جدول (26): تطور نفقات القطاعات الاقتصادية والسياسية في الجزائر من 1990 إلى 2017

(الوحدة مليار دينار)

القطاعات	الفلاحة والري	الخدمات المنتجة	السياحة والصناعة التقليدية	الإنفاق العسكري	السنوات
	9.0	0.2	-	8.10	1990
	9.8	0.4	-	10.44	1991
	11.5	1.0	0.3	23.00	1992
	18.2	0.9	0.1	29.81	1993
	22.1	1.0	0.08	46.80	1994
	23.2	1.6	0.1	58.85	1995
	28.0	2.8	0.2	79.52	1996
	28:5	2.1	0.4	101.13	1997
	40.0	4.3	436.8	112.25	1998
	42.3	4.3	434.6	121.60	1999
	43.5	3.7	455.8	141.58	2000
	56.7	5.2	517.4	161.50	2001
	75.4	15.4	689.6	167.38	2002
	94.2	22.1	715.7	170.76	2003
	131.6	16.1	722.2	201.93	2004
	70.4	13.8	742.6	214.32	2005
	229.5	44.3	818.2	224.77	2006
	147.2	23.9	1213.8	273.42	2007
	340.4	29.7	4517.7	334.04	2008
	348.3	14.1	5284.9	383.62	2009
	336.1	44.7	2067.6	421.87	2010
	291.0	18.1	3992.4	681.08	2011

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

723.12	4289.7	6.6	203.6	2012
806.51	2710.8	13.7	187.2	2013
955.93	3007.7	34.4	229.1	2014
1050.00	3429.0	32.6	209.4	2015
1120.00	4117.8	14.9	198.2	2016
1120.00	3622.3	5.1	101.0	2017

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 34 الصادر في 15 اوت 1990، العدد 57 الصادر في 31 ديسمبر 1990، العدد 73 الصادر في 11 اكتوبر 1991، العدد 04 الصادر في 20 جانفي 1993، العدد 88 الصادر في 30 ديسمبر 1993، العدد 87 الصادر في 31 ديسمبر 1994، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 1995، العدد 58 الصادر في 31 اوت 1997، العدد 58 الصادر في 9 اوت 1998، العدد 98 الصادر في 31 ديسمبر 1998، العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999، العدد 80 الصادر في 24 ديسمبر 2000، العدد 79 الصادر في 23 ديسمبر 2001، العدد 86 الصادر في 25 ديسمبر 2002، العدد 83 الصادر في 29 ديسمبر 2003، العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004، العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، العدد 58 الصادر في 27 ديسمبر 2006، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 2007، العدد 74 الصادر في 31 ديسمبر 2008، العدد 80 الصادر في 30 ديسمبر 2010، العدد 72 الصادر في 29 ديسمبر 2011، العدد 72 الصادر في 30 ديسمبر 2012، العدد 68 الصادر في 31 ديسمبر 2013، العدد 78 الصادر في 31 ديسمبر 2014، العدد 72 الصادر في 31 ديسمبر 2015، العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016، العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2019/07/10

والملاحظ من خلال الجدولين (25) و(26) أنّ الحكومة وجهت إهتمامها منذ 1998 بقطاع الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والسياحة والإنفاق العسكري مقارنة بالقطاعات الأخرى كالفلاحة والتربية والتكوين والبنى التحتية وقطاع الفلاحة التي لم تحظى بإهتمام كبير.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر النفقات والإيرادات على النمو الإقتصادي في من 1990 إلى 2017.

تطرقنا سابقا إلى دور النفقات والإيرادات العامة في تحقيق النمو الإقتصادي سواء في الأجل القصير من خلال النموذج الكينزي والنيوكلاسيكي، أمّا على المدى البعيد فنقوم الدولة بالإنفاق على بعض المجالات لزيادة الطاقة الإنتاجية كالإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية والإنفاق العسكري.

ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية سوف نقوم ببناء نموذج الدراسة والذي هو عبارة عن إنحدار خطي متعدد الذي يفترض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y ومجموعة من المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_n وحدّ عشوائي μ_i . حيث يمكننا التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_n X_{in} + \mu_i$$

حيث :

Y : يعبر عن قيمة المتغير التابع.

X : تعبر عن قيم المتغيرات المستقلة.

μ_i : يعبر عن الخطأ العشوائي.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث نماذج والمتمثلة فيما يلي:

- النموذج الأول: أثر النفقات الإجتماعية على النمو الإقتصادي من 1995 الى 2017

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 HS + \beta_2 ET + \beta_3 HE + \beta_4 BI + \mu_i$$

حيث أنّ:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير التابع.

HS : الإنفاق الصحي (health spending).

ET : التربية والتكوين (education and training).

HE : التعليم العالي والبحث العلمي (higher education and scientific research).

BI : المنشآت القاعدية (Basal instalations).

μ_i :العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الإقتصادي.

- النموذج الثاني: أثر النفقات الإقتصادية والسياسية على النمو الإقتصادي من 1995 الى 2017

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 AI + \beta_2 PS + \beta_3 T + \beta_4 MS + \mu_i$$

حيث أن:

AI : الفلاحة والري (Agriculture And Irrigation).

PS :الخدمات المنتجة (Producing Services).

T :السياحة والصناعة التقليدية (Tourism And Traditional Industry).

MS :الإنفاق العسكري (Military Spending).

μ_i :العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الإقتصادي.

- النموذج الثالث : أثر الإيرادات على النمو الإقتصادي من 1990 الى 2017

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 DT + \beta_2 PT + \beta_3 TB + \beta_4 CR + \mu_i$$

حيث أن:

DT : الضرائب المباشرة (Direct Taxes).

PT : الجباية البترولية (Petroleum Taxation).

TB : الضرائب على رقم الأعمال (Taxes On The Business Number).

CR : الحقوق الجمركية (Customs Rights).

μ_i :العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: إختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من أحد أهداف تحليل البيانات الإقتصادية أن نتعرف على العلاقة بين أحد المتغيرات ومتغير آخر أو بين أحد المتغيرات ومتغيرات أخرى عديدة، ومن بين الطرق المستخدمة للوصول للهدف ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة **models series time Multivariate** والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة له وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، فالخطوة الأولى في التحليل تتمثل في فحص

السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة لمعرفة ما إذا كانت ساكنة أم غير ساكنة عن طريق فحص جذر الوحدة **test root unit** بواسطة اختبار **ADF ; Fuller Dicky Augmented**

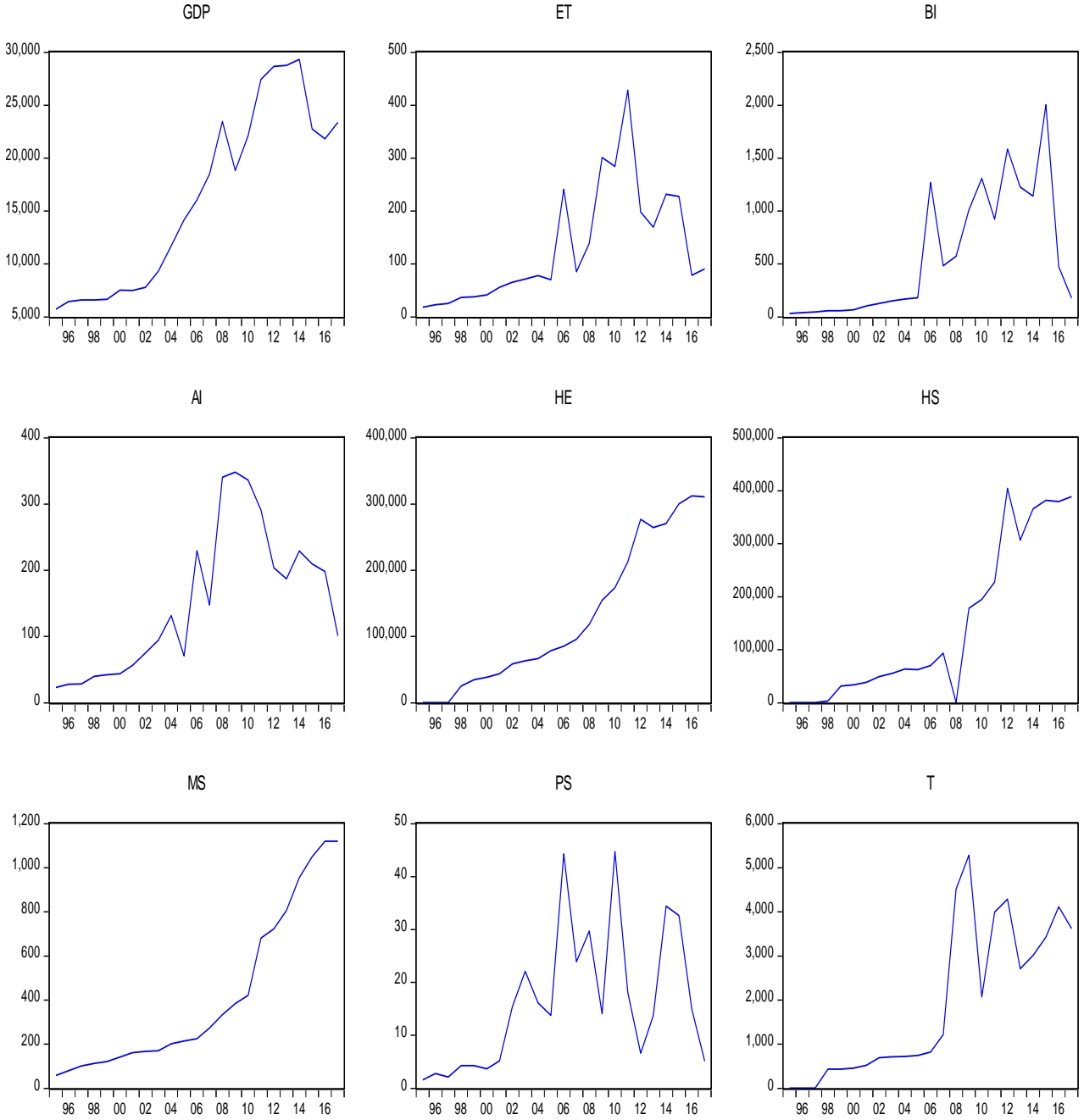
أو اختبار **Perron Phillips ; PP** ولأن اختبار **ADF** غير قادر على التمييز الجيد بين السكون وعدم السكون للسلاسل الزمنية ذات الدرجة العالية من الارتباط الذاتي، لأنه ينبئ بشكل غير صحيح عن وجود جذر الوحدة في حالة التغير أو الإنكسار البنيوي في السلسلة الزمنية **structural break in the series** حيث يتم استخدام اختبار **Perron Phillips ; PP** الذي يتميز عن اختبار ديكي فولر بأنه يعطي تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت **Heteroscedasticity** يعتمد على الانفصال البنيوي **structural break** بالإضافة الى تغير الزمن¹.

ومن أجل تحليل السلسلة الزمنية فإنه يتم رسم مشاهداتها لمعرفة وجود مركبة الاتجاه العام لها وهل هي مستقرة أم لا، حيث تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات لقيمة الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية، وتكون السلسلة ساكنة ومستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن، ومن أهم التحويلات المستخدمة في تثبيت تباين السلسلة هو الحصول على اللوغاريتم الطبيعي لبيانات السلسلة أو الحصول على الجذر التربيعي لها أو مقلوب البيانات، بينما يتم اللجوء في حالة وجود اتجاه عام إلى طريقة الإنحدار الخطي من أجل تقدير الاتجاه العام ثم عزله والتعامل مع البواقي كسلسلة زمنية مستقرة وتسمى هذه العملية **Detrending** أو باللجوء إلى تطبيق **(d)** من الفروق للتخلص من الاتجاه العام والحصول على سلسلة زمنية مستقرة، وباستخدام الطريقة الأخيرة نحصل على الفروق من الدرجة الأولى أو الثانية لإزالة الاتجاه العام².

¹ أحمد محمد مشعل، زكريا أحمد مشعل، القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي: بنية إضافية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد1، جامعة الأردن، 2012، ص 86

² طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية، دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم إقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 389

الشكل (24): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من 1990 الى 2017



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

يتضح لنا من خلال الأشكال أنّ السلاسل الزمنية للمتغير التابع GDP والمتغيرات المستقلة غير مستقرة وبالتالي سوف نقوم بإختبارات جذر الوحدة لمعرفة إستقرارية السلاسل الزمنية عند أي فرق.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

الفرع الأول: إختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية.

يهدف هذا الإختبار إلى معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستواها أم لا، حيث تكون السلسلة مستقرة عندما تكون معاملات دالة ارتباطها لا تختلف معنويا عن الصفر عند فترات تباطئ معينة وهذا ما سوف نوضحه بالإعتماد على برنامج **eviews**.

أولاً: اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط للنموذج الأول والثاني.

والجدول الموالي يوضح لنا متغيرات النموذج الأول والمتمثل في الإنفاق على القطاعات الإجتماعية أمّا النموذج الثاني فهو الإنفاق على القطاعات الإقتصادية والسياسية حيث توفرت لنا معطيات بداية من سنة 1995 لتعذر الحصول عليها منذ 1990.

الجدول (27): بيانات المتغيرات محل الدراسة للنموذج الأول والثاني. (الوحدة مليار دينار)

الإنفاق على القطاعات الإقتصادية والسياسية				الإنفاق على القطاعات الإجتماعية				اجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP	السنوات
الإنفاق العسكري MS	السياحة والصناعة التقليدية T	الخدمات المنتجة PS	الزراعة والري AI	المنشآت القاعدية BI	التعليم العالي والبحث العلمي HE	التربية والتكوين ET	الصحة HS		
58.85	0.1	1.6	23.2	32	16.8	18.5	21.1	5728.61	1995
79.52	0.2	2.8	28.0	40.7	19.5	22.9	28.9	6439.20	1996
101.13	0.4	2.1	28.5	46.6	21.2	25.6	31.1	6609.30	1997
112.25	436.8	4.3	40.0	57.5	25004.3	36.6	3022.3	6610.68	1998
121.60	434.6	4.3	42.3	57.3	34857.5	37.7	31621.9	6672.41	1999
141.58	455.8	3.7	43.5	67.6	38580.6	41.8	33900.7	7516.06	2000
161.50	517.4	5.2	56.7	102.6	43591.8	56.0	38324.7	7509.20	2001
167.38	689.6	15.4	75.4	128.1	58743.1	65.7	49117.1	7786.30	2002
170.76	715.7	22.1	94.2	151.9	63494.6	71.4	55430.5	9308.99	2003
201.93	722.2	16.1	131.6	170.4	66497.0	77.8	63770.4	11705.52	2004
214.32	742.6	13.8	70.4	179.6	78381.3	70.1	62460.9	14156.91	2005
224.77	818.2	44.3	229.5	1270	85319.9	241.1	70315.2	16054.11	2006
273.42	1213.8	23.9	147.2	482.7	95689.3	85.2	93552.9	18516.48	2007
334.04	4517.7	29.7	340.4	572.9	118306.4	139.3	129.2	23457.68	2008
383.62	5284.9	14.1	348.3	1012.7	154632.7	300.9	178322.8	18822.39	2009
421.87	2067.6	44.7	336.1	1309.5	173483.8	284.5	195011.8	22114.69	2010

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

681.08	3992.4	18.1	291.0	921.1	212830.5	428.4	227859.5	27438.62	2011
723.12	4289.7	6.6	203.6	1587.9	277173.9	198.5	404945.3	28678.73	2012
806.51	2710.8	13.7	187.2	1226.9	264582.5	169.8	306925.6	28773.38	2013
955.93	3007.7	34.4	229.1	1139.6	270742.0	231.7	365946.7	29330.33	2014
1050.00	3429.0	32.6	209.4	2005.5	300333.6	227.8	381972.0	22753.95	2015
1120.00	4117.8	14.9	198.2	474	312145.9	78.6	379407.2	21818.38	2016
1120.00	3622.3	5.1	101.0	179	310791.6	90.9	389073.7	23371.25	2017

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2019/03/29

-الجريدة الرسمية العدد34 الصادر في 15 اوت 1990،العدد 57 الصادر في 31 ديسمبر 1990،العدد 73 الصادر في 11 اكتوبر 1991،العدد 04 الصادر في 20 جانفي 1993،العدد 88 الصادر في 30 ديسمبر 1993،العدد 87 الصادر في 31 ديسمبر 1994،العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 1995،العدد58 الصادر في 31 اوت 1997،العدد 58 الصادر في 9 اوت 1998، العدد 98 الصادر في 31 ديسمبر 1998،العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999، العدد80 الصادر في 24 ديسمبر 2000،العدد79 الصادر في 23 ديسمبر 2001،العدد86 الصادر في 25 ديسمبر 2002،العدد83 الصادر في 29 ديسمبر 2003،العدد85 الصادر في 30 ديسمبر 2004،العدد85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، العدد58 الصادر في 27 ديسمبر 2006،العدد82 الصادر في 31 ديسمبر 2007،العدد74 الصادر في 31 ديسمبر 2008،العدد80 الصادر في 30 ديسمبر 2010،العدد72 الصادر في 29 ديسمبر 2011،العدد72 الصادر في 30 ديسمبر 2012،العدد68 الصادر في 31 ديسمبر 2013،العدد78 الصادر في 31 ديسمبر 2014،العدد72 الصادر في 31 ديسمبر 2015،العدد77 الصادر في 29 ديسمبر 2016،العدد76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

1. إختبار معنوية معاملات دالة الإرتباط الذاتي للسلسلة GDP

تكون السلسلة GDP مستقرة إذا كانت معاملات دالة إرتباطها لا تختلف عن الصفر من أجل $k > 0$

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (25): دالة الإرتباط الذاتي GDP للنموذج الأول والثاني

Date: 01/01/23 Time: 22:06
Sample: 1995 2017
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
0.901	0.901	1	0.901	21.216	0.000
0.802	-0.053	2	-0.053	38.820	0.000
0.700	-0.067	3	-0.067	52.924	0.000
0.545	-0.346	4	-0.346	61.926	0.000
0.394	-0.093	5	-0.093	66.893	0.000
0.253	-0.058	6	-0.058	69.058	0.000
0.081	-0.226	7	-0.226	69.294	0.000
-0.066	-0.032	8	-0.032	69.463	0.000
-0.184	0.001	9	0.001	70.856	0.000
-0.305	-0.084	10	-0.084	74.967	0.000
-0.383	0.050	11	0.050	81.980	0.000
-0.433	-0.033	12	-0.033	91.766	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

نلاحظ من خلال هذا الشكل (25) أنّ كل من قيم AC و PAC والتي تعبر عن معاملات الارتباط الذاتي ل GDP تختلف عن الصفر عند فترات التباطؤ من 1 الى 12، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على استقرارية السلاسل الزمنية، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بعدم استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى.

2. إختبار معنوية معاملات دالة الارتباط للسلاسل (HS ,ET,HE,BI,AI,PS,T,MS)

سوف نقوم بإختبار استقرارية سلاسل كل من النموذج الأول والثاني عند المستوى وتكون مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها تختلف عن الصفر

الجدول (28): دالة الارتباط الذاتي للسلاسل (HS ,ET,HE,BT,AI,PS,T,MS)

N	HS		ET		HE		BI	
	AC	PAC	AC	PAC	AC	PAC	AC	PAC
1	0.832	0.832	0.628	0.628	0.889	0.889	0.591	0.591
2	0.731	0.126	0.489	0.156	0.757	-0.157	0.485	0.209
3	0.596	-0.135	0.429	0.121	0.620	-0.094	0.524	0.279
4	0.400	-0.321	0.314	-0.045	0.491	-0.038	0.318	-0.173
5	0.307	0.156	0.228	-0.030	0.354	-0.136	0.208	-0.095
6	0.113	-0.304	-0.029	-0.358	0.201	-0.179	0.160	-0.074
7	0.013	0.101	-0.137	-0.117	0.081	0.064	-0.052	-0.238
8	-0.071	-0.040	-0.132	0.057	-0.016	-0.025	-0.116	-0.061
9	-0.156	0.054	-0.154	0.081	-0.104	-0.089	-0.066	0.117
10	-0.148	0.021	-0.281	-0.181	-0.173	0.004	-0.307	-0.270
11	-0.199	-0.074	-0.320	-0.035	-0.231	-0.055	-0.371	-0.135
12	-0.240	-0.231	-0.271	-0.003	-0.285	-0.127	-0.281	0.038
N	AI		PS		T		MS	
	AC	PAC	AC	PAC	AC	PAC	AC	PAC
1	0.777	0.777	0.376	0.376	0.730	0.730	0.873	0.873

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

2	0.700	0.242	0.198	0.066	0.523	-0.021	0.725	-0.154
3	0.478	-0.328	0.135	0.048	0.531	0.334	0.573	-0.096
4	0.355	-0.042	0.458	0.449	0.412	-0.218	0.419	-0.104
5	0.243	0.110	0.123	-0.260	0.281	0.037	0.283	-0.031
6	0.089	-0.251	-0.126	-0.274	0.183	-0.195	0.155	-0.082
7	-0.063	-0.266	-0.116	0.051	0.121	0.087	0.029	-0.104
8	-0.186	0.051	0.004	-0.173	0.056	-0.124	-0.044	0.108
9	-0.314	-0.110	-0.182	-0.203	-0.115	-0.231	-0.113	-0.105
10	-0.319	0.065	-0.293	0.073	-0.252	-0.154	-0.171	-0.051
11	-0.426	-0.229	-0.294	-0.165	-0.324	-0.167	-0.219	-0.061
12	-0.377	0.117	-0.095	0.070	-0.385	-0.002	-0.258	-0.042

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

حيث يوضح الجدول (28) معاملات الارتباط الذاتي AC و PAC للسلاسل الزمنية

(HS,ET,HE,BI,AI,PS,T,MS) حيث كانت تختلف عن الصفر وبالتالي تشير إلى عدم إستقرائية

السلاسل الزمنية عند المستوى ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ثانيا: اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط للنموذج الثالث

يوضح لنا الجدول الآتي متغيرات النموذج الثالث والمتمثل في أثر الإيرادات العامة على النمو

الإقتصادي حيث كانت المعطيات متوفرة من سنة 1990.

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

الجدول (29): بيانات المتغيرات محل الدراسة للنموذج الثالث. (الوحدة مليار دينار جزائري)

الإيرادات	اجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP	الضرائب المباشرة DT	الجباية البترولية PT	الضرائب المختلفة على الأعمال TB	الحقوق الجمركية CR	السنوات
	8511.98	26.5	56.4	28.0	10.0	1990
	6271.84	29.5	99.2	32.0	14.0	1991
	6584.61	29.0	207.2	36.0	30.0	1992
	6802.73	37.2	193.6	44.3	30.0	1993
	5835.61	41.5	186.8	52.7	31.0	1994
	5728.61	49.5	301.0	98.9	63.0	1995
	6439.20	58.2	410.1	110.6	92.9	1996
	6609.30	76.8	507.0	150.4	79.6	1997
	6610.68	89.0	460.0	163.9	84.6	1998
	6672.41	96.4	480.0	184.7	85.0	1999
	7516.06	108.75	524.0	207.89	92.97	2000
	7509.20	93.9	732.0	201.41	97.67	2001
	7786.30	99.55	916.4	210.91	109.34	2002
	9308.99	110.15	836.06	227.70	118.34	2003
	11705.52	124.28	862.2	328.12	144.81	2004
	14156.91	147.46	899.0	388.7	147.98	2005
	16054.11	168.14	916.0	420.97	117.08	2006
	18516.48	201.313	973.0	466.815	120.753	2007
	23457.68	278.8	970.2	471.4	121.30	2008
	18822.39	321.8	1628.5	626.5	149.6	2009
	22114.69	367.8	1835.8	755.4	170.3	2010
	27438.62	560.7	1472.4	825.3	160.4	2011
	28678.73	677.73	1561.6	969.87	232.58	2012
	28773.38	903.0	1615.9	973.4	228.3	2013
	29330.33	866.12	1577.73	1364.05	485.7	2014
	22753.95	947.95	1722.94	1476.86	517.0	2015

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

555.35	1608.17	1682.55	1058.22	21818.38	2016
345.57	1057.164	2200.12	1297.668	23371.25	2017

source: <https://data.albankaldawli.org/indicators>

تاريخ الإطلاع: 2019/03/29

-الجريدة الرسمية العدد 34 الصادر في 15 اوت 1990، العدد 57 الصادر في 31 ديسمبر 1990، العدد 73 الصادر في 11 اكتوبر 1991، العدد 04 الصادر في 20 جانفي 1993، العدد 88 الصادر في 30 ديسمبر 1993، العدد 87 الصادر في 31 ديسمبر 1994، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 1995، العدد 58 الصادر في 31 اوت 1997، العدد 58 الصادر في 9 اوت 1998، العدد 98 الصادر في 31 ديسمبر 1998، العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999، العدد 80 الصادر في 24 ديسمبر 2000، العدد 79 الصادر في 23 ديسمبر 2001، العدد 86 الصادر في 25 ديسمبر 2002، العدد 83 الصادر في 29 ديسمبر 2003، العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004، العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005، العدد 58 الصادر في 27 ديسمبر 2006، العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 2007، العدد 74 الصادر في 31 ديسمبر 2008، العدد 80 الصادر في 30 ديسمبر 2010، العدد 72 الصادر في 29 ديسمبر 2011، العدد 72 الصادر في 30 ديسمبر 2012، العدد 68 الصادر في 31 ديسمبر 2013، العدد 78 الصادر في 31 ديسمبر 2014، العدد 72 الصادر في 31 ديسمبر 2015، العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016، العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

1. إختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة GDP

يوضح الشكل (26) أنّ كل من قيم AC و PAC والتي تعبر عن معاملات الارتباط الذاتي ل GDP تختلف عن الصفر عند فترات التباطؤ من 1 الى 12، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على استقرارية السلاسل الزمنية، وقبول الفرضية البديلة التي تقيد بعدم إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى.

الشكل (26): دالة الارتباط الذاتي GDP للنموذج الثالث

Date: 01/11/23 Time: 19:43
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.929	0.929	26.863	0.000
		2	0.850	-0.102	50.183	0.000
		3	0.768	-0.053	70.008	0.000
		4	0.637	-0.414	84.206	0.000
		5	0.506	-0.051	93.553	0.000
		6	0.379	-0.074	99.038	0.000
		7	0.231	-0.151	101.17	0.000
		8	0.106	0.076	101.64	0.000
		9	0.001	0.014	101.64	0.000
		10	-0.122	-0.185	102.33	0.000
		11	-0.214	0.027	104.60	0.000
		12	-0.291	-0.098	109.03	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

2. إختبار معنوية معاملات دالة الإرتباط الذاتي للسلاسل (DT,PT,TB,CR)

و بنفس الطريقة تم إختبار إستقرارية سلاسل النموذج الثالث عند المستوى فكانت مخرجات البرنامج

موضحة في الجدول التالي:

الجدول (30): دالة الإرتباط الذاتي للسلاسل (DT,PT,TB,CR)

N	DT		PT		TB		CR	
	AC	PAC	AC	PAC	AC	PAC	AC	PAC
1	0.834	0.834	0.128	0.128	0.646	0.646	0.844	0.844
2	0.707	0.036	0.071	0.055	0.518	0.173	0.620	-0.319
3	0.583	-0.051	0.024	0.008	0.380	-0.014	0.374	-0.182
4	0.466	-0.050	0.027	0.020	0.273	-0.028	0.228	0.241
5	0.311	-0.203	0.025	0.017	0.185	-0.026	0.152	0.004
6	0.194	-0.011	-0.045	-0.054	0.096	-0.056	0.092	-0.176
7	0.091	-0.037	-0.072	-0.065	0.032	-0.034	0.059	0.111
8	0.031	0.061	0.068	0.091	0.070	0.129	0.022	-0.021
9	-0.025	-0.009	0.014	0.003	0.020	-0.059	0.010	-0.004
10	-0.076	-0.070	-0.006	-0.016	-0.020	-0.071	0.005	0.014
11	-0.110	-0.014	-0.036	-0.033	-0.072	-0.071	-0.008	-0.067
12	-0.140	0.834	0.057	0.128	-0.094	-0.018	0.844	-0.050

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

توضح مخرجات البرنامج الموضحة في الجدول (30) أنّ معاملات الإرتباط الذاتي AC و PAC

للسلاسل الزمنية (DT,PT,TB,CR) تختلف عن الصفر وبالتالي تشير إلى عدم إستقرارية السلاسل

الزمنية عند المستوى ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الفرع الثاني: إختبار جذر الوحدة للإستقرار

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير، وكذلك تحديد رتبة الفروقات التي يحتاجها وسنعمد على اختبارين هما : اختبار ديكي- فولر (Dickey and Fuller , 1979) واختبار فيليب بيرون (Phillip perron : 1988)

أولاً: إختبار ADF

بالرغم من تعدد إختبارات جذر الوحدة إلا أنّ أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات المعاصرة هو إختبار (Dickey and Fuller , 1979)، ويمكن توضيح هذا الإختبار من خلال المعادلة التالية¹:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots 1$$

حيث تشير Δ الى الفرق الأول للسلسلة الزمنية y_t ، ويتم إختبار فرضية العدم بأن المعلمة $\delta = 0$ أي بوجود جذر وحدة في السلسلة بمعنى أنّها غير ساكنة، وإذا كانت δ معنوية وأقل من الصفر $\delta < 0$ فإننا نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أنّ المتغير ساكن أو مستقر، ويمكن أن يضاف الى المعادلة متغير الزمن t ، وإذا كان حد الخطأ μ_t يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كمايلي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 2$$

وهذا النموذج يوصف بإختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test)، حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة، ويتم تختبار فرضية العدم أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية τ المقدرة للمعلمة δ مع القيم الجدولية لـ **Dickey-Fuller** والمطورة أيضاً بواسطة (Mackinnon,1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية τ المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ **DF** فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، أي أنّ السلسلة الزمنية ساكنة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنّه لايمكن رفض فرض جذر الوحدة، أي أنّ

¹ عابد بن عابد عبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، العدد 27، جامعة الأزهر، القاهرة، 2005، ص ص: 18، 19

السلسلة غير ساكنة، وبالتالي نقوم بإختبار سكون الفرق الأول للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر الإختبار للفرق من درجة أعلى .. وهكذا، يعتبر هذا الاختبار من بين أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وأبسطها، حيث نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي (ADF) وهذا باستعمال درجة التأخير (P) من خلال ثلاث نماذج كالتالي¹:

بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي GDP على سبيل المثال:

النموذج 1 (بدون إستخدام المقطع والإتجاه العام)

$$\Delta GDP_r_t = \delta \Delta GDP_r_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta GDP_r_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج 2 (بإستخدام المقطع وبدون الإتجاه العام)

$$\Delta GDP_r_t = \delta \Delta GDP_r_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta GDP_r_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

النموذج 3 (بإستخدام المقطع والإتجاه العام)

$$\Delta GDP_r_t = \delta \Delta GDP_r_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta GDP_r_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t$$

1. إختبار ADF لنموذج أثر النفقات العامة على النمو

أثبتت مخرجات برنامج **eviews** وبإستخدام إختبار **ADF** أنّ السلسلة **GDP** غير مستقرة عند المستوى بإستخدام النماذج الثلاث (بدون إستخدام المقطع والإتجاه العام، بإستخدام المقطع وبدون الإتجاه العام، بإستخدام المقطع والإتجاه العام)، حيث وجدنا أنّ القيم المطلقة ل **ADF test statistic** أقل من القيم المطلقة ل **test critical values** عند مستوى 5% (أنظر الملحق 1).

أما بالنسبة لإختبار **ADF** عند الفرق الأول فكانت نتائج البرنامج أنّ السلسلة مستقرة عند النماذج الثلاثة لأنّ قيم τ المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، (أنظر الملحق 1).

¹ خاطر طارق، مرجع سابق، ص 393

أما بالنسبة لإختبار ADF عند الفرق الثاني فالنتائج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل (27): إختبار ADF لإستقرار السلسلة الزمنية GDP عند الفرق الثاني للنموذج الأول والثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP,2)		
Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.920963	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP,2)		
Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.744411	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.831511
	5% level	-3.029970
	10% level	-2.655194
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP,2)		
Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.102822	0.0266
Test critical values:	1% level	-4.667883
	5% level	-3.733200
	10% level	-3.310349
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

من خلال الشكل (2) لإختبار ADF عند الفرق الثاني فكانت نتائج البرنامج أنّ السلسلة مستقرة عند النماذج الثلاثة لأنّ قيم τ المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة التي تشير أنّ السلسلة GDP مستقرة عند الفرق الثاني.

وبنفس الطريقة سوف نقوم بإختبار ADF على السلاسل (HS ,ET,HE,BI,AT,PS,T,MS)، حيث أثبتت مخرجات البرنامج أنّ السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى والفرق الأول (أنظر الملحق 2) أما عند الفرق الثاني فهي أكثر إستقرارا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (31): إختبار ADF للسلاسل (HS ,ET,HE,BI,AI,PS,T,MS) عند الفرق الثاني

Augmented Dickey-Fuller test		ADF test statistic	Level %5
HS	None	-9.423236	-1.960107
	Intercept	-9.142983	-3.029970
	Trend And Intercept	-8.986259	-3.673616
ET	None	-4.608070	-1.962813
	Intercept	-4.458745	-3.052169
	Trend And Intercept	-3.382827	-3.733200
HE	None	-7.412350	-1.960171
	Intercept	-7.164562	-3.029970
	Trend And Intercept	-6.997541	-3.673616
BI	None	-8.062164	-1.960171
	Intercept	-7.902851	-3.029970
	Trend And Intercept	-3.647562	-3.733200
AI	None	-12.27493	-1.959071
	Intercept	-11.98682	-3.020686
	Trend And Intercept	-4.480644	-3.733200
PS	None	-5.888842	-1.962813

	Intercept	-5.643073	-3.052169
	Trend And Intercept	-5.399823	-3.710482
T	None	-8.243928	-1.960171
	Intercept	-7.994073	-3.029970
	Trend And Intercept	-7.739087	-3.673616
MS	None	-5.893666	-1.9601
	Intercept	-5.725724	-3.029970
	Trend And Intercept	-5.607860	-3.673616

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

يوضح الجدول (31) أن قيم τ المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5% لجميع السلاسل وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة التي تشير أن السلسلة (HS,ET,HE,BI,AI,PS,T,MS) مستقرة عند الفرق الثاني.

2. إختبار ADF لنموذج أثر الإيرادات العامة على النمو

بنفس الطريقة التي اعتمدها لدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية لأثر النفقات العامة على النمو سوف نقوم بإجراء نفس الإختبار ADF على السلاسل (GDP,DT,PT,TB,CR) التي تعبر عن أثر الإيرادات العامة على النمو من سنة 1990 الى 2017 حيث تمثلت النتائج في الجدول التالي:

الجدول (32): إختبار ADF للسلاسل (GDP,DT,PT,TB,CR) عند الفرق الثاني

Augmented Dickey-Fuller test		ADF test statistic	Level %5
GDP	None	-6.832870	-1.955681
	Intercept	-6.673787	-2.991878
	Trend And Intercept	-6.660815	-3.612199
DT	None	-1.892019	-1.958088
	Intercept	-5.492342	-3.004861
	Trend And Intercept	-6.016455	-3.632896

PT	None	-4.861781	-1.957204
	Intercept	-4.725278	-3.004861
	Trend And Intercept	-4.583420	-3.632896
TB	None	-6.809552	-1.955681
	Intercept	-6.653038	-2.991878
	Trend And Intercept	-6.523232	-3.612199
CR	None	-4.703002	-1.957204
	Intercept	-4.584852	-3.004861
	Trend And Intercept	-4.591885	-3.632896

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

يوضح الجدول (32) أنّ السلسلة (GDP,DT,PT,TB,CR) أكثر إستقرارا من الفرق الأول (أنظر الملحق 3) وأنّ قيم τ المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة التي تعي بإستقرار السلاسل عند الفرق الثاني.

ثانيا: إختبار PP.Philips

بالنسبة لإختبار PP.Philips يعتمد تقديره على نفس نماذج Dickey-Fuller، إلا أنّه يختلف عنه بأنّه يأخذ بعين الإعتبار الأخطاء ذات التباين الغير متجانس، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصائيات Dickey-Fuller، وقبل هذا يتعين تحديد عدد فترات التباطؤ l المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات $4 \left(\frac{n}{100}\right)^{\frac{2}{9}} \approx l$ ، ومن المعلوم أنّ إختبار ADF قائم على فرضية أنّ السلسلة الزمنية متولدة بواسطة الإنحدار الذاتي Autoregressive AR بينما إختبار PP قائم على إفتراض أكثر عمومية، وهي أنّ السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA، ولذلك فإنّ إختبار PP له قدرة إختبارية أفضل وهو أدق من إختبار ADF

لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، وفي حالة تضارب وعدم إنسجام نتائج الإختبارين فإنّ الأفضل الإعتقاد على إختبار PP¹.

ويجرى هذا الإختبار في المراحل التالية²:

✓ التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لإختبار ADF مع حساب الإحصائيات المرافقة.

✓ تقدير التباين قصير المدى: $\widehat{\sigma^2} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \widehat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\widehat{\varepsilon}_t^2$ تمثل البواقي.

✓ تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \widehat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \widehat{\varepsilon}_t \widehat{\varepsilon}_{t-i}$$

ولتأكيد نتائجنا سوف نقوم بإختبار PP.Philips على جميع السلاسل حيث كانت مخرجات البرنامج موضحة في الجدولين المواليين:

الجدول (33): إختبار PP.Philips للسلاسل (GDP,HS ,ET,HE,BI,AT,PS,T,MS) عند الفرق الثاني

PP.Philips		PP test statistic	%5 Level
GDP	None	-16.68380	-1.959071
	Intercept	-16.25893	-3.020686
	Trend And Intercept	-15.81147	-3.658446
HS	None	-27.63377	-1.959071
	Intercept	-25.94060	-3.020686
	Trend And Intercept	-26.56554	-3.658446
ET	None	-19.94912	-1.959071
	Intercept	-19.98372	-3.020686

¹ عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق ص 20

² أحمد سلامي، محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص:124-125

	Trend And Intercept	-22.17192	-3.658446
HE	None	-9.433248	-1.959071
	Intercept	-9.118502	-3.020686
	Trend And Intercept	-10.16423	-3.658446
BI	None	-14.73986	-1.959071
	Intercept	-15.06191	-3.020686
	Trend And Intercept	-18.13253	-3.658446
AI	None	-13.15834	-1.959071
	Intercept	-12.86424	-3.020686
	Trend And Intercept	-13.19115	-3.658446
PS	None	-20.44463	-1.959071
	Intercept	-21.06438	-3.020686
	Trend And Intercept	-22.10928	-3.658446
T	None	-13.71538	-1.959071
	Intercept	-13.20780	-3.020686
	Trend And Intercept	-13.11756	-3.658446
MS	None	-13.25810	-1.959071
	Intercept	-12.90108	-3.020686
	Trend And Intercept	-13.04103	-3.658446

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

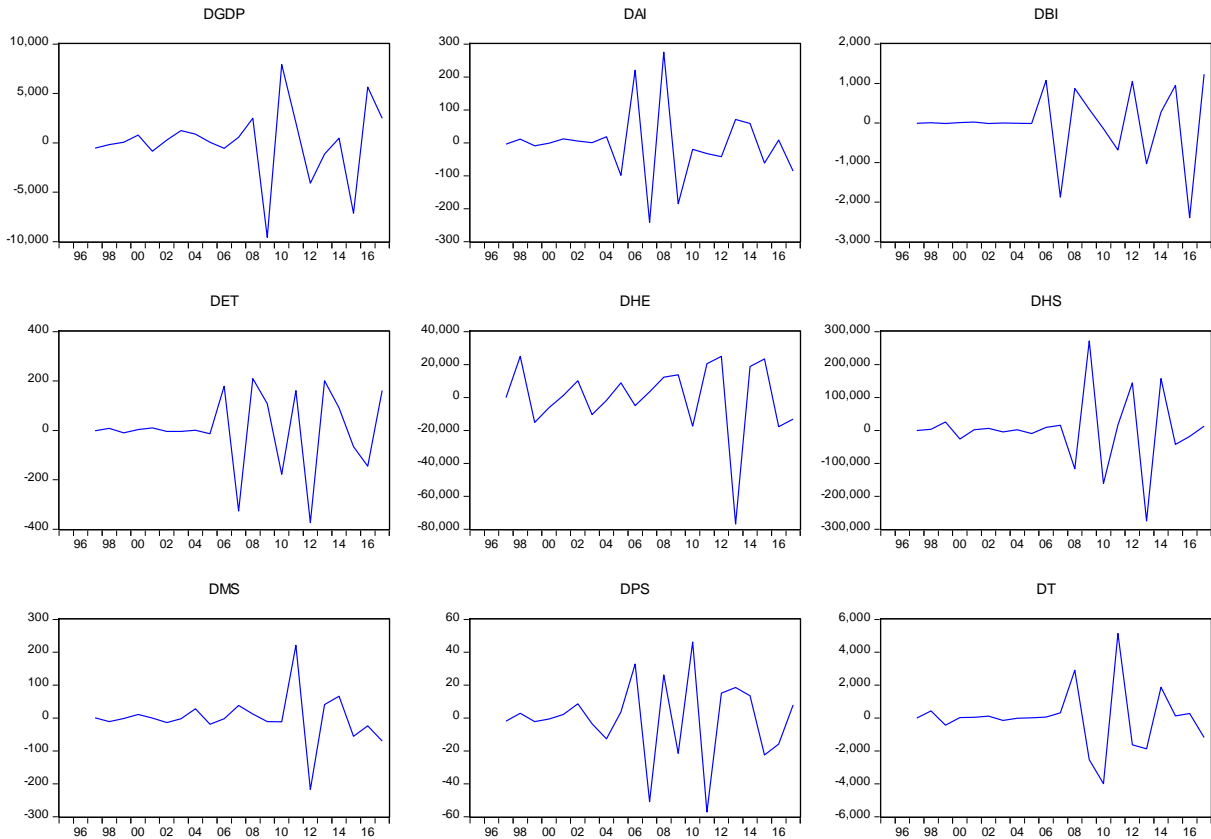
انطلاقاً من الجدول (33) ومن خلال إختبار **PP.Philips** وجدنا أنّ جميع السلاسل الزمنية **GDP,HS ,ET,HE,BI,AI,PS,T,MS** إستقرت كلها في الفرق الأول والثاني حيث كانت جميع قيم **PP test statistic** أكبر من قيم **test critical values** المطلقة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة التي تعي بإستقرار السلاسل عند الفرق الأول والثاني، أمّا في المستوى فلم يكن هناك إستقرار (أنظر الملحق 4)، وبما أنّ هناك تضارب بين نتائج الإختبارين سوف نأخذ بإختبار **PP.Philips** ونتوقف عند أخذ الفروق الثانية بالنسبة لنموذج أثر النفقات العامة على النمو الإقتصادي.

أما الشكل (28) فيوضح كيف أصبحت السلاسل $GDP, HS, ET, HE, BI, AT, PS, T, MS$

مستقرة بعد أخذ الفروق الثانية.

الشكل (28): إستقرارية السلاسل الزمنية $(GDP, HS, ET, HE, BI, AI, PS, T, MS)$ من 1995

إلى 2017



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

الجدول (34): إختبار PP.Philips للسلاسل (GDP, DT, PT, TB, CR) عند الفرق الثاني

PP.Philips		PP test statistic	%5 Level
GDP	None	-17.86249	-1.955020
	Intercept	-18.27567	-2.986225
	Trend And Intercept	-18.34118	-3.603202
DT	None	-9.764720	-1.955020

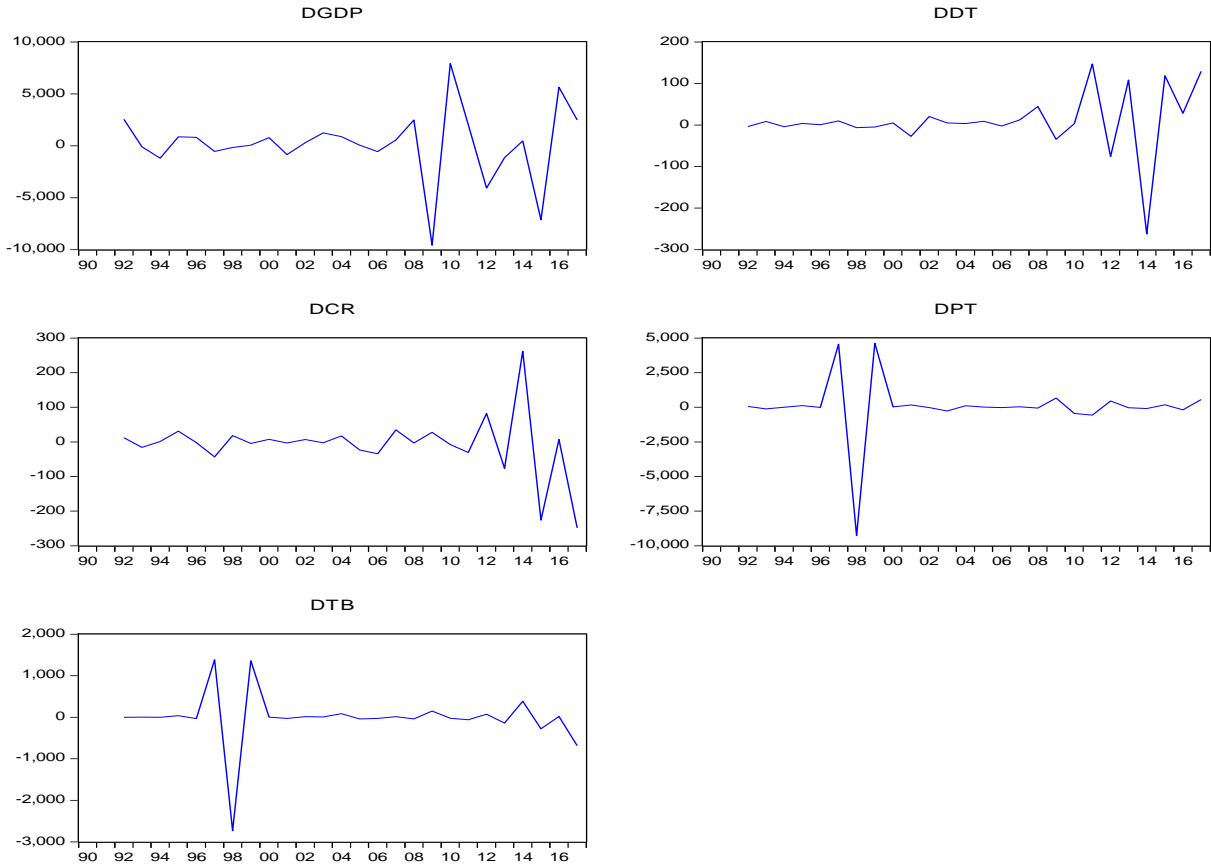
	Intercept	-11.32494	-2.986225
	Trend And Intercept	-11.73919	-3.603202
PT	None	-29.50769	-1.955020
	Intercept	-28.76011	-2.986225
	Trend And Intercept	-28.22937	-3.603202
TB	None	-24.97274	-1.955020
	Intercept	-24.84804	-2.986225
	Trend And Intercept	-24.19086	-3.603202
CR	None	-8.162957	-1.955020
	Intercept	-8.027521	-2.986225
	Trend And Intercept	-7.801923	-3.603202

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

أما بالنسبة لنموذج أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي فقد كانت سلاسلها غير مستقرة في المستوى، أما في الفرق الأول فقد كانت جميع السلاسل مستقرة عدا السلسلة DT (أنظر الملحق 5)، أما في الفرق الثاني فقد كانت جميع السلاسل مستقرة، حيث كانت جميع قيم **PP test statistic** أكبر من قيم **test critical values** المطلقة عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني عدم قبول فرضية العدم التي تنص بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة التي تعني إستقرار السلاسل عند الفرق الثاني وهذا ما يوضحه الجدول (34).

والشكل الموالي يوضح لنا السلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الثاني لنموذج أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي حيث نرى أنّها أصبحت أكثر إستقرارية من قبل.

الشكل (29): إستقرارية السلاسل الزمنية (GDP,DT,PT,TB,CR) من 1990 إلى 2017



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

الفرع الثالث: تحديد عدد فترات التباطؤ.

من أجل تحديد عدد فترات التباطؤ تم الإعتماد على إختبارين وهما إختبار (**SC: Schwarz**) و **Bayesian Criterion**) وإختبار (**AIC: Akaike Information Criterion**) لإيجاد العدد الأمثل لمدد التباطؤ (**lags**)، ولتحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني نختار أقل قيمة لكل من (**AIC**) و (**SC**) التي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل¹، والجدول التالي (35) يوضح لنا فترات تباطؤ نموذج أثر النفقات الإجتماعية على النمو الإقتصادي حيث نجد أنّ أقل قيمة لكل من (**AIC**) و (**SC**) توافق فترة تباطؤ 1، وبنفس الطريقة تم إختبار فترات التباطؤ لنموذج أثر النفقات الإقتصادية والسياسية على النمو ونموذج أثر الإيرادات العامة على النمو فقد كانت فترات التباطؤ هي 1 حسب قيم (**AIC**) و (**SC**) فهي موضحة في (الملحق 6).

¹ خاطر طارق، مرجع سابق، ص 401

الجدول (35): تحديد فترات التباطؤ للنموذج الأول

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDP BI HE HS ET
 Exogenous variables: C
 Date: 01/22/23 Time: 23:30
 Sample: 1995 2017
 Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1039.552	NA	1.20e+35	94.95925	95.20722	95.01767
1	-948.1106	133.0054*	3.06e+32*	88.91914*	90.40693*	89.26962*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب **Association** بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أنّ السلاسل الزمنية تكون مستقرة كمجموعة، وبكلمات آخر فإنّ التكامل المشترك هو أسلوب لمعالجة عدم استقرار السلاسل الزمنية فإذا وجدت سلسلتين زمنيتين أو أكثر في حالة عدم استقرار وكان بالإمكان توليد مزيج خطي يتصف بالإستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، فإن هذه السلاسل الزمنية تعتبر متكاملة من نفس الرتبة وأنها لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها، ويعني وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وجود علاقة توازنه بينها في الأجل الطويل أي أنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الإنحدار ولا تكون علاقة الإنحدار المقدره بينهم في هذه الحالة مضللة أو زائفة¹ ولغرض دراسة العلاقة على المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة تم اعتماد إختبار **Johansen 1988** الذي يسمح بتحديد عدد

¹ حسن الدامي بدر، إختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الإقتصاد الليبي، مجلة البحوث المالية والإقتصادية، المقالة رقم (2) 41-59، الإصدار الثالث، 2018، ص49

علاقات التكامل المشترك عبر حساب عدد أشعة التكامل المشترك، ويقوم هذا الإختبار على تقدير النموذج التالي¹:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن المصفوفة π يمكن أن تكتب على الشكل:

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1}$$

حيث أن :

P: عدد فترات الإبطاء (lags)

$r=R(\pi_p)$: رتبة المصفوفة π والتي تمثل عدد علاقات التكامل المشترك

ومن أهم إختبارات التكامل المشترك **Johansen Juselius Test** وهو يهدف إلى تحديد عدد متجهات التكامل المشترك وفقا للأسلوب الذي إقترحه **Johansen-Juselius** يوجد إختبارين بالإمكان إستخدام أحدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، الأول هو إختبار الإمكانية العظمى **Maximal Eigen Value Test**، أما الثاني فهو إختبار الأثر **The Trace Test**، حيث يختبر الأول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r) مقابل الفرض البديل القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r+1) وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\lambda_{\max(r,r+1)} = -T I_n (1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

أما الثاني كسابقه مع إختلاف أن الفرض البديلة قائم على أن متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي (q) مقابل فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (q=r) وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\lambda_{trace(r)} = T \sum_{i=r+1}^p I_n (1 - \hat{\lambda}_i)$$

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يتم مقارنة ما يعرف بالقيمة الحرجة **Critical Value** بالقيمة الإحصائية لإختبار الإمكانية العظمى وإختبار الأثر، فإذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة

¹ محمد زكريا بن معزو، كمال حمادة، العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2010، مجلة التواصل في الإصااد والإدارة والقانون، العدد 35، سبتمبر 2013، ص73

للإختبارين أقل من القيمة الحرجة، نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك،، ويعنى ذلك أن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تبقى محل للشك والتساؤل، أمّا إذا تجاوزت القيمة الإحصائية للإختبارين المحسوبة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أو 10% نقبل الفرضية البديلة بأنّ هناك متجه أو أكثر للتكامل المشترك، ويعنى ذلك أنّ هناك علاقة توازنيه بين المتغيرات في الأجل الطويل¹.

الفرع الأول: إختبار التكامل المشترك للنموذج الأول

الجدول(36): إختبار التكامل المشترك johansen للنموذج الأول

Date: 01/22/23 Time: 23:12
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: GDP HS ET HE BI
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.944152	140.6204	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.904980	80.03290	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.574774	30.60592	29.79707	0.0403
At most 3	0.313717	12.64811	15.49471	0.1284
At most 4 *	0.202143	4.742355	3.841466	0.0294

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.944152	60.58751	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.904980	49.42697	27.58434	0.0000
At most 2	0.574774	17.95781	21.13162	0.1314
At most 3	0.313717	7.905757	14.26460	0.3883
At most 4 *	0.202143	4.742355	3.841466	0.0294

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

¹ حسن الدامي بدر، مرجع سابق، ص50

يوضح الجدول (36) وجود 3 قيم ل **trace test indicates** وهي أكبر من القيم الحرجة **critical value** عند مستوى معنوية 0.05 وتوجد قيمتين ل **max-eigen statistic** أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني بأن هناك متجه أو أكثر للتكامل المشترك، ويعنى ذلك أنّ هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل بين الإنفاق على القطاعات الإجتماعية والنمو الإقتصادي (النموذج الأول).

والجدول الموالي يوضح لنا مقدرات متجه التكامل المشترك للنموذج الأول :

الجدول (37): مقدرات متجه التكامل المشترك للنموذج الأول

Vector Error Correction Estimates

Date: 01/22/23 Time: 23:14

Sample (adjusted): 1997 2017

Included observations: 21 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1				
GDP(-1)	1.000000				
HS(-1)	0.065045 (0.00998) [6.51435]				
ET(-1)	-21.09382 (9.74928) [-2.16363]				
HE(-1)	-0.079916 (0.01577) [-5.06764]				
BI(-1)	-13.60578 (2.10536) [-6.46246]				
C	-3894.170				
Error Correction:	D(GDP)	D(HS)	D(ET)	D(HE)	D(BI)
CointEq1	-0.750177 (0.15255) [-4.91771]	2.710431 (1.77890) [1.52366]	0.006124 (0.00779) [0.78624]	-1.209965 (1.05005) [-1.15229]	0.105792 (0.02270) [4.65980]
D(GDP(-1))	0.560351 (0.18985) [2.95158]	0.855296 (2.21389) [0.38633]	0.004424 (0.00969) [0.45639]	2.630143 (1.30681) [2.01264]	0.049656 (0.02825) [1.75745]
D(HS(-1))	0.040523 (0.01067) [3.79944]	-0.852571 (0.12438) [-6.85480]	-0.000343 (0.00054) [-0.62982]	-0.010913 (0.07342) [-0.14865]	0.000592 (0.00159) [0.37314]
D(ET(-1))	-16.40068 (5.56586) [-2.94666]	572.5689 (64.9057) [8.82156]	-0.309809 (0.28418) [-1.09018]	99.70734 (38.3125) [2.60248]	4.095624 (0.82836) [4.94428]

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

D(HE(-1))	-0.113775 (0.03821) [-2.97780]	2.980026 (0.44556) [6.68833]	-0.001028 (0.00195) [-0.52708]	0.346014 (0.26300) [1.31563]	0.004790 (0.00569) [0.84241]
D(BI(-1))	-4.928525 (1.33930) [-3.67992]	-22.80656 (15.6181) [-1.46026]	0.052083 (0.06838) [0.76164]	-18.89463 (9.21906) [-2.04952]	0.160074 (0.19933) [0.80308]
C	1486.611 (595.998) [2.49432]	-12178.42 (6950.17) [-1.75225]	21.11807 (30.4305) [0.69398]	7950.095 (4102.55) [1.93784]	-128.4499 (88.7014) [-1.44812]
R-squared	0.668005	0.919644	0.320338	0.608918	0.823529
Adj. R-squared	0.525721	0.885206	0.029054	0.441311	0.747898
Sum sq. resids	47933622	6.52E+09	124958.9	2.27E+09	1061722.
S.E. equation	1850.359	21577.78	94.47558	12736.93	275.3857
F-statistic	4.694879	26.70427	1.099744	3.633019	10.88884
Log likelihood	-183.5262	-235.1081	-121.0555	-224.0378	-143.5219
Akaike AIC	18.14535	23.05792	12.19576	22.00360	14.33542
Schwarz SC	18.49352	23.40609	12.54394	22.35177	14.68360
Mean dependent	806.2881	18525.94	3.238095	14798.67	6.585714
S.D. dependent	2686.824	63686.54	95.87867	17040.40	548.4706
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.60E+31			
Determinant resid covariance		3.43E+30			
Log likelihood		-887.2387			
Akaike information criterion		88.30845			
Schwarz criterion		90.29802			
Number of coefficients		40			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

1. الدراسة الإقتصادية للنموذج الأول

إنطلاقاً من الجدول (37) يمكننا صياغة معادلة أثر النفقات الإجتماعية على النمو الإقتصادي طويل الأجل كما يلي:

$$GDP_1 = 3849.170 - 0.065045HS + 21.09382ET + 0.079916HE + 13.60578BI + \mu_i$$

من خلال معادلة النموذج الأول نستنتج مايلي :

- أن العلاقة بين الإنفاق على قطاع الصحة والنتائج المحلي الإجمالي علاقة عكسية لأن B_1 إشارته سالبة وهذه النتيجة لا تتفق مع توقعات النظريات الإقتصادية سابقة الذكر، وهذا يعني إذا زاد حجم الإنفاق على الصحة بوحدة واحدة فإنّ الناتج المحلي الإجمالي GDP سينخفض بمقدار 0.065045 وحدة، أي أنّ B_1 ليست لها معنوية إقتصادية، على عكس النظريات والدراسات الإقتصادية تثبت عكس ذلك.

- بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق على التربية والتكوين والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية لأنّ إشارة B_2 موجبة، وهذا معناه إذا زاد حجم الإنفاق على التربية والتكوين بوحدة واحدة فإنّ الناتج

المحلي الإجمالي GDP سيزيد بمقدار **21.09382** وحدة وهي قيمة معتبرة وهذا ما يتفق مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أنّ النفقات الموجهة للتعليم تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي.

- بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي والنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية لأنّ إشارة **B3** موجبة، وهذا معناه إذا زاد حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي بوحدة واحدة فإنّ الناتج المحلي الإجمالي GDP سيزيد بمقدار **0.079916** فهي قيمة ضئيلة على الرغم من أنّ النفقات الموجهة الى هذا القطاع حسب النظريات الاقتصادية والتجارب الدولية فهي تساهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

- بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق على المنشآت القاعدية والنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية لأنّ إشارة **B4** موجبة، وهذا معناه اذا زاد حجم الإنفاق على المنشآت القاعدية بوحدة واحدة فإنّ الناتج المحلي الإجمالي GDP سيزيد بمقدار **13.60578** وحدة، وهذا يدل على أهمية هذا القطاع في بناء الإقتصاد.

وبما أنّ السلاسل ذات تكامل مشترك فيمكننا الكشف عن سببية العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة عن طريق إجراء مجموعة إنحدارات وذلك من أجل معرفة العلاقة السببية قصيرة الأجل بينها بالإعتماد على إختبار **Granger 1969** كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (38): إختبار Granger causality Test لأثر النفقات الإجتماعية على النمو

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/24/23 Time: 01:02
Sample: 1995 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DBI does not Granger Cause DGDP	20	4.47359	0.0495
DGDP does not Granger Cause DBI		0.67784	0.4217
DET does not Granger Cause DGDP	20	3.30355	0.0868
DGDP does not Granger Cause DET		2.39977	0.1398
DHE does not Granger Cause DGDP	20	1.80642	0.1966
DGDP does not Granger Cause DHE		3.17624	0.0926
DHS does not Granger Cause DGDP	20	0.10889	0.7454
DGDP does not Granger Cause DHS		0.42012	0.5255
DET does not Granger Cause DBI	20	2.09712	0.1658

الفصل الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 الى 2017

DBI does not Granger Cause DET		1.06576	0.3164
DHE does not Granger Cause DBI	20	1.15699	0.2971
DBI does not Granger Cause DHE		0.48705	0.4947
DHS does not Granger Cause DBI	20	1.19210	0.2901
DBI does not Granger Cause DHS		0.18146	0.6755
DHE does not Granger Cause DET	20	4.89996	0.0408
DET does not Granger Cause DHE		5.41553	0.0326
DHS does not Granger Cause DET	20	5.59636	0.0301
DET does not Granger Cause DHS		33.8179	2.E-05
DHS does not Granger Cause DHE	20	1.44140	0.2464
DHE does not Granger Cause DHS		1.15593	0.2973

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

يوضح لنا الجدول (38) أنه يوجد علاقتين سببيتين من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع في الأجل القصير حيث أنّ **prob** لكل من **BI** و **HE** كانت أصغر من **0.05** وهذا مفاده وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين هذه المتغيرين والنتائج المحلي الإجمالي **GDP**.

نجد أيضا أنّ هناك علاقة سببية قصيرة الأجل بين كل من **HE** و **ET** وكذلك المتغير **HS** نحو **ET** لأنّ قيمة **prob** كانت معنوية أقل من **0.05**

أما باقي المتغيرات فلا يوجد بينها علاقة سببية قصيرة الأجل فقد أشارت مخرجات البرنامج إلى قيم **prob** والتي كانت غير معنوية وأكبر من **0.05**.

2. الدراسة الإحصائية للنموذج الأول

يوضح الجدول الموالي خصائص النموذج الأول (أثر النفقات الإجتماعية على النمو الإقتصادي)، حيث نجد قيمة $R^2 = 0.668005$ وهذا يعني أنّ المتغيرات المفسّرة تتحكم ب **66%** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على وجود ارتباط جيد بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسّرة، أما الباقي **34%** فتفسّرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة حد الخطأ.

كما نلاحظ أنّ $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.008078$ وهي قيمة أقل من **0.05** وهذا يعني أنّ للنموذج معنوية إحصائية.

الجدول (39): خصائص النموذج المقدر

Dependent Variable: D(GDP)
 Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
 Date: 01/22/23 Time: 23:16
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments
 $D(GDP) = C(1) * (GDP(-1) + 0.0650452631717 * HS(-1) - 21.0938164064 * ET(-1) - 0.0799160353216 * HE(-1) - 13.6057839668 * BI(-1) - 3894.16990837) + C(2) * D(GDP(-1)) + C(3) * D(HS(-1)) + C(4) * D(ET(-1)) + C(5) * D(HE(-1)) + C(6) * D(BI(-1)) + C(7)$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.750177	0.152546	-4.917711	0.0002
C(2)	0.560351	0.189848	2.951584	0.0105
C(3)	0.040523	0.010666	3.799436	0.0020
C(4)	-16.40068	5.565856	-2.946659	0.0106
C(5)	-0.113775	0.038208	-2.977802	0.0100
C(6)	-4.928525	1.339300	-3.679925	0.0025
C(7)	1486.611	595.9984	2.494321	0.0257
R-squared	0.668005	Mean dependent var		806.2881
Adjusted R-squared	0.525721	S.D. dependent var		2686.824
S.E. of regression	1850.359	Akaike info criterion		18.14535
Sum squared resid	47933622	Schwarz criterion		18.49352
Log likelihood	-183.5262	Hannan-Quinn criter.		18.22091
F-statistic	4.694879	Durbin-Watson stat		1.932152
Prob(F-statistic)	0.008078			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

من خلال مخرجات برنامج eviews لاحظنا أنه يوجد 3 قيم ل **trace test indicates** وهي أكبر من القيم الحرجة **critical value** عند مستوى معنوية **0.05** وتوجد قيمتين ل **max-eigen statistic** أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية **0.05** وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني بأن هناك متجه أو أكثر للتكامل المشترك، ويعنى ذلك أنّ هناك علاقة توازنه بين المتغيرات في الأجل الطويل بين الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والنمو الإقتصادي (أنظر الملحق 7).

حيث حصلنا على معادلة النموذج الثاني من خلال برنامج eviews الموضحة في جدول مقدرات متجه التكامل المشترك (الملحق 8) كمايلي:

$$GDP_2 = -10959.52 + 30.53955AI + 136.2362PS - 7.974789T + 33.21485MS + \mu_i$$

1. الدراسة الإقتصادية للنموذج الثاني

- نلاحظ أنّ العلاقة بين الإنفاق على قطاع الفلاحة **AI** والنتاج المحلي الإجمالي علاقة طردية لأنّ **B₁** إشارته موجبة، وهذا يعني إذا زاد حجم الإنفاق على الفلاحة بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الإجمالي ب **30.53955** وحدة وهذا يدل على أهمية القطاع الزراعي في تحقيق النمو الإقتصادي وهو ما يتفق مع النظريات الإقتصادية.
- نلاحظ أنّ علاقة الإنفاق على الخدمات المنتجة **PS** والنتاج المحلي الإجمالي علاقة موجبة، وهذا معناه إذا زاد الإنفاق على الخدمات المنتجة بوحدة واحدة فإنّ الناتج المحلي الإجمالي سيزيد ب **136.2362** وحدة وهية قيمة كبيرة تدل مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق النمو وهو ما يتفق مع النظريات الإقتصادية.
- بالنسبة لعلاقة الإنفاق على السياحة والصناعات التقليدية والنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية من خلال الإشارة السالبة ل **B₃**، وهذا مفاده إذا زاد حجم الإنفاق على السياحة والصناعة التقليدية بوحدة واحدة انخفض الناتج المحلي الإجمالي ب **7.974789** وحدة، و **B₃** ليس لها معنوية وهذا مفاده أنّ قطاع السياحة مهمش رغم تلك النفقات التي توجه إليه فهو لا يحقق معدلات نمو اقتصادي وهذا يتنافى مع الدراسات السابقة.
- أما علاقة الإنفاق العسكري بالنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية من خلال الإشارة الموجبة ل **B₄** وهذا يعني أنّه إذا زاد الإنفاق العسكري بوحدة واحدة زاد الناتج المحلي الإجمالي ب **33.21485** وحدة وهي قيمة جيدة تدل على مدى مساهمة هذه النفقات في دعم الإقتصاد.

أما العلاقة في الأجل القصير تتوضح من خلال مخرجات برنامج **eviews** كما يلي:

الجدول (40): إختبار **Granger causality Test** لأثر النفقات الإقتصادية على النمو

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/24/23 Time: 01:00

Sample: 1995 2017

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DAI does not Granger Cause DGDP	20	8.01323	0.0115
DGDP does not Granger Cause DAI		0.38711	0.5421
DPS does not Granger Cause DGDP	20	0.51613	0.4823
DGDP does not Granger Cause DPS		3.37884	0.0836

DT does not Granger Cause DGDP	20	12.0783	0.0029
DGDP does not Granger Cause DT		9.75897	0.0062
DMS does not Granger Cause DGDP	20	0.66285	0.4268
DGDP does not Granger Cause DMS		3.20681	0.0912
DPS does not Granger Cause DAI	20	0.82095	0.3776
DAI does not Granger Cause DPS		3.32703	0.0858
DT does not Granger Cause DAI	20	0.01118	0.9170
DAI does not Granger Cause DT		0.00024	0.9878
DMS does not Granger Cause DAI	20	0.31772	0.5803
DAI does not Granger Cause DMS		0.13765	0.7152
DT does not Granger Cause DPS	20	2.19184	0.1570
DPS does not Granger Cause DT		0.17687	0.6793
DMS does not Granger Cause DPS	20	2.87047	0.1085
DPS does not Granger Cause DMS		11.0314	0.0040
DMS does not Granger Cause DT	20	3.63250	0.0737
DT does not Granger Cause DMS		24.6278	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

يبين الجدول (40) أنه توجد علاقة قصيرة الأجل من الإنفاق على القطاع الفلاح نحو الناتج المحلي الإجمالي **GDP**، ومن الإنفاق على السياحة **T** نحو **GDP** والعكس لأن قيم **prob** كانت معنوية أقل من **0.05**، كما توجد علاقة سببية قصيرة الأجل من المتغير المستقل **PS** نحو **MS** وكذلك علاقة سببية متبادلة بين **MS** و **T**.

2. الدراسة الإحصائية للنموذج الثاني

من خلال مخرجات برنامج **eviews** وجدنا $R^2 = 0.591181$ وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب **59%** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على وجود ارتباط نوعا ما جيد بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة النفقات الاقتصادية ولا نقول عنه ارتباط قوي، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة حد الخطأ.

كما نلاحظ أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.028484$ وهي قيمة أقل من **0.05** وهذا يعني أن للنموذج معنوية إحصائية (أنظر الملحق 9).

الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث

من خلال مخرجات برنامج **eviews** لاحظنا أنه يوجد قيمة واحدة فقط ل **trace test indicates** وهي أكبر من القيم الحرجة **critical value** عند مستوى معنوية **0.05%** ولا توجد قيم ل **max-**

eigen statistic أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية **0.05** وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني بأن هناك متجه للتكامل المشترك، ويعني ذلك أنّ هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي (أنظر الملحق 7).

ومن خلال مخرجات برنامجنا المتمثلة في مقدرات متجه التكامل المشترك (الملحق 8) تحصلنا على معادلة النموذج كمايلي:

$$GDP_3 = -20981.40 - 109.8273DT - 38.94513PT + 120.5506TB + 23.11636CR + \mu t$$

1. الدراسة الإقتصادية للنموذج الثالث

- إنّ العلاقة بين الضرائب المباشرة **DT** والنتاج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، وهذا يعني إذا زاد حجم الضرائب المباشرة بوحدة واحدة إنخفض الناتج المحلي الإجمالي ب **109.8273** وحدة، وهذا ما أثبتته الدراسات فكما يرتفع عبء الضرائب أدى إلى تراجع معدلات النمو
- من خلال معامل **B₂** نلاحظ أنّ العلاقة بين الجباية البترولية علاقة سالبة عكسية، حيث أنّه إذا زاد حجم الجباية البترولية بوحدة واحدة تناقص الناتج المحلي الإجمالي ب **38.94513** وحدة رغم أنّ هذه الإيرادات تساهم بدرجة كبيرة في النمو كما أثبتته الدراسات الإقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الضرائب على رقم الأعمال **B₃** فهو موجب فهذا يعني أنّه إذا زاد حجم الضرائب على رقم الأعمال بوحدة واحدة زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي ب **120.5506** وحدة.
- أمّا في ما يخص العلاقة بين الحقوق الجمركية والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية، فإذا زاد حجم الأول بوحدة واحدة زاد حجم الثاني ب **23.11636** وحدة.
- **الجدول (41): إختبار Granger causality Test لأثر الإيرادات العامة على النمو**

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/24/23 Time: 01:03

Sample: 1990 2017

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDT does not Granger Cause DGDP	25	1.96700	0.1747
DGDP does not Granger Cause DDT		1.82230	0.1908
DCR does not Granger Cause DGDP	25	4.21774	0.0521
DGDP does not Granger Cause DCR		0.36833	0.5501
DPT does not Granger Cause DGDP	25	0.00974	0.9223
DGDP does not Granger Cause DPT		0.01867	0.8926
DTB does not Granger Cause DGDP	25	0.02739	0.8701

DGDP does not Granger Cause DTB		0.01685	0.8979
DCR does not Granger Cause DDT	25	0.69704	0.4128
DDT does not Granger Cause DCR		3.43142	0.0774
DPT does not Granger Cause DDT	25	0.00216	0.9633
DDT does not Granger Cause DPT		0.02240	0.8824
DTB does not Granger Cause DDT	25	0.00350	0.9534
DDT does not Granger Cause DTB		0.00054	0.9817
DPT does not Granger Cause DCR	25	0.01343	0.9088
DCR does not Granger Cause DPT		0.19859	0.6602
DTB does not Granger Cause DCR	25	0.02609	0.8732
DCR does not Granger Cause DTB		0.09221	0.7642
DTB does not Granger Cause DPT	25	0.15474	0.6978
DPT does not Granger Cause DTB		0.21241	0.6494

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

انطلاقاً من الجدول (41) يتبين لنا أنّ جميع قيم **prob** أكبر من 5% وهذا ما يؤكد على عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع GDP والعكس، كما أنّنا نلاحظ أيضاً غياب العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات فيما بينها.

2. الدراسة الإحصائية للنموذج الثالث

تبعاً لمخرجات برنامج eviews وجدنا $R^2 = 0.353991$ وهذا يعني أنّ المتغيرات المفسّرة تتحكم بـ 35% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وهي قيمة ضعيفة وهذا يعني أنّ تأثير الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي هي ذات تأثير سلبي.

كما نلاحظ أنّ $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.167146$ وهي أكبر من 5% وهذا يعني أنّ للنموذج ليس له معنوية إحصائية (أنظر الملحق 9).

المطلب الثالث: دراسة إستقرارية النماذج

يتم اللجوء إلى الإختبارات التالية من أجل دراسة الأخطاء وطبيعتها والتأكد من خلو النماذج محل الدراسة من المشاكل الإحصائية، إضافة إلى دراسة مدى إستقرار كل نموذج من خلال إستقرار العلاقات طويلة وقصيرة الأجل التي تربطه.

الفرع الأول: إختبار تجانس البواقي

ويتم إختبار عدم تجانس تباين الأخطاء باستخدام إختبار **heteroskedasticity test white** لمعرفة اذا كان هناك تجانس لعنصر الخطأ أم لا، وباستخدام برنامج **eviews** تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (42): إختبار تجانس البواقي

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 06/24/23 Time: 16:00
Sample: 1995 2017
Included observations: 21

Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
214.3413	180	0.0409			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(12,8)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.949572	12.55356	0.0007	19.94102	0.0682
res2*res2	0.577582	0.911548	0.5729	12.12922	0.4354
res3*res3	0.818347	3.003332	0.0634	17.18528	0.1428
res4*res4	0.879428	4.862549	0.0161	18.46800	0.1022
res5*res5	0.304829	0.292330	0.9726	6.401416	0.8945
res2*res1	0.917731	7.436839	0.0041	19.27235	0.0822
res3*res1	0.745371	1.951517	0.1745	15.65278	0.2077
res3*res2	0.864709	4.260986	0.0240	18.15889	0.1110
res4*res1	0.404668	0.453157	0.8954	8.498035	0.7451
res4*res2	0.953896	13.79340	0.0005	20.03182	0.0665
res4*res3	0.804315	2.740174	0.0800	16.89062	0.1538
res5*res1	0.273454	0.250917	0.9841	5.742542	0.9285
res5*res2	0.904081	6.283649	0.0072	18.98570	0.0889
res5*res3	0.647114	1.222517	0.3984	13.58939	0.3277
res5*res4	0.420611	0.483970	0.8759	8.832821	0.7171

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **eviews**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع قيم **prob chi-square** أكبر من **0.05** ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بتجانس البواقي للنموذج الأول.

بالنسبة للنموذج الثاني المتمثل في أثر النفقات الإقتصادية على النمو أيضا يتميز بتجانس البواقي فجميع قيم **prob chi-square** أكبر من **0.05** ، أما النموذج الثالث الذي يعبر عن أثر الإيرادات

العامّة على النمو فنجد أنّ هناك إختلاف فقيم **prob chi-square** ليست كلها أكبر من 5% وهذا مفاده قبول الفرضية البديلة التي تنص الى عدم وجود تجانس للبواقي (أنظر الملحق 10).

الفرع الثاني: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يعتمد هذا الإختبار على معاملين هما **skewness** و **kurtosis** وإختبار **jarque-bera** لمعرفة إذا كانت النماذج محل الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (43): إختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 06/24/23 Time: 16:51
Sample: 1995 2017
Included observations: 21

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.193140	0.130561	1	0.7179
2	-0.100893	0.035628	1	0.8503
3	-0.619328	1.342486	1	0.2466
4	0.019809	0.001373	1	0.9704
5	-1.023006	3.662898	1	0.0556
Joint		5.172947	5	0.3951

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.238764	1.342719	1	0.2466
2	2.095374	0.716055	1	0.3974
3	3.006480	3.67E-05	1	0.9952
4	3.029246	0.000748	1	0.9782
5	4.154043	1.165339	1	0.2804
Joint		3.224898	5	0.6654

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.473281	2	0.4787
2	0.751683	2	0.6867
3	1.342523	2	0.5111
4	0.002122	2	0.9989
5	4.828236	2	0.0894
Joint	8.397845	10	0.5900

*Approximate p-values do not account for coefficient Estimation

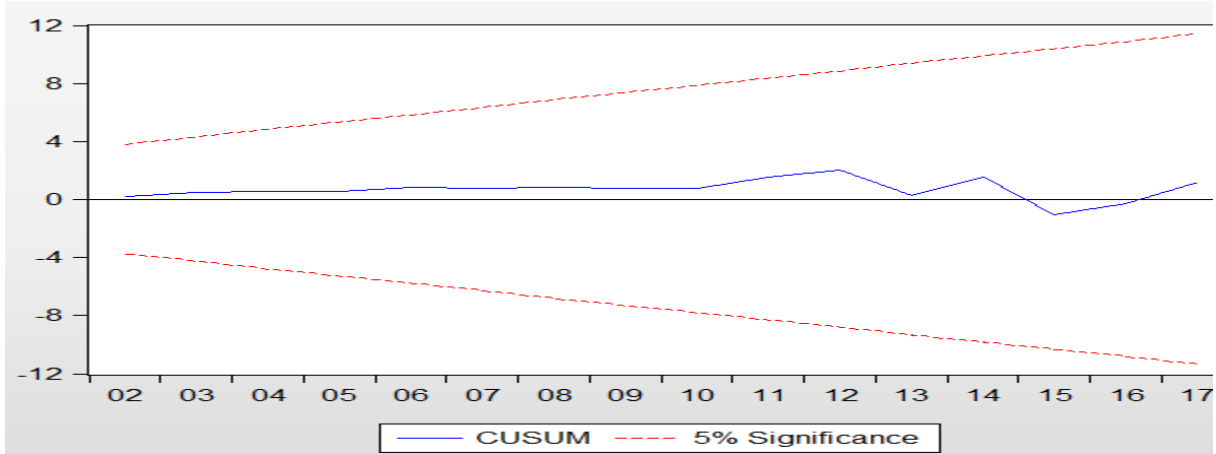
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

يوضح لنا الجدول (43) أنّ جميع قيم **prob chi-square** لمعامل الإلتواء **skewness** ولمعامل التفرطح **kurtosis** أكبر من **0.05** وهذا يعني أنّ نموذج أثر النفقات الإجتماعية على النمو يخضع للتوزيع الطبيعي وهذا ما يؤكد إختبار **jarque-bera** حيث كانت جميع قيم **prob** أكبر من **0.05** أي قبول الفرضية الصفرية، وتؤكد مخرجات برنامج **eviews** نفس الشيء بالنسبة للنموذج الثاني الذي هو أيضا يخضع إلى التوزيع الطبيعي، أمّا بالنسبة للنموذج الثالث فهو لا يخضع للتوزيع الطبيعي لأنّ قيم **prob chi-square** لكل من معامل الإلتواء والتفرطح و إختبار **jarque-bera** ليست كلها معنوية وأكبر من **0.05** وبالتالي قبول الفرضية البديلة (أنظر الملحق 11).

الفرع الثالث: إختبار إستقرارية النموذج

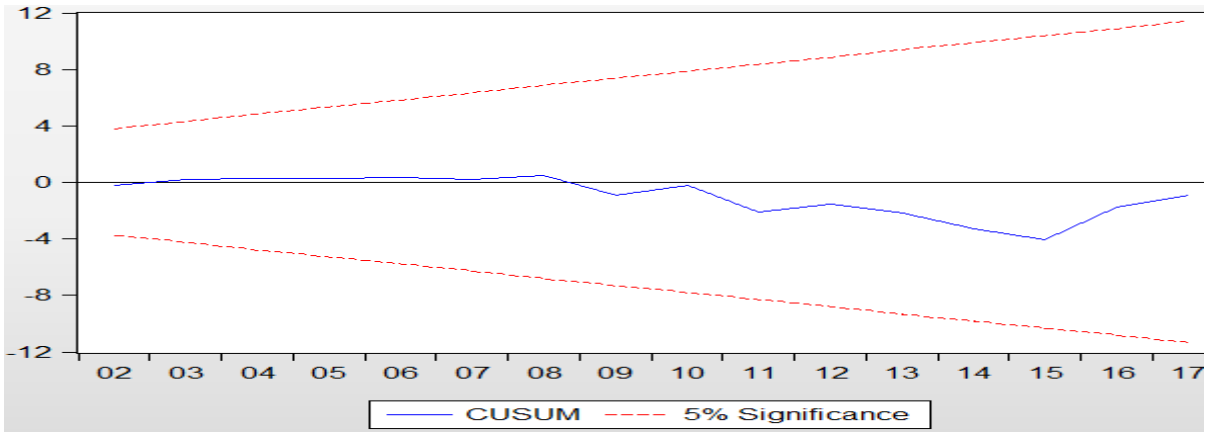
يوجد إختبارين مهمين هما **CUSUM** وهو عبارة عن إختبار المجموع التراكمي للبواقي التراجعية و **CUSUMSQ** إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية، ويتم إعتداد هذين الإختبارين للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ويتحقق الإستقرار إذا وقع الشكل البياني للإختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية **0.05**.

الشكل (30): إختبار **CUSUM** للنموذج الأول



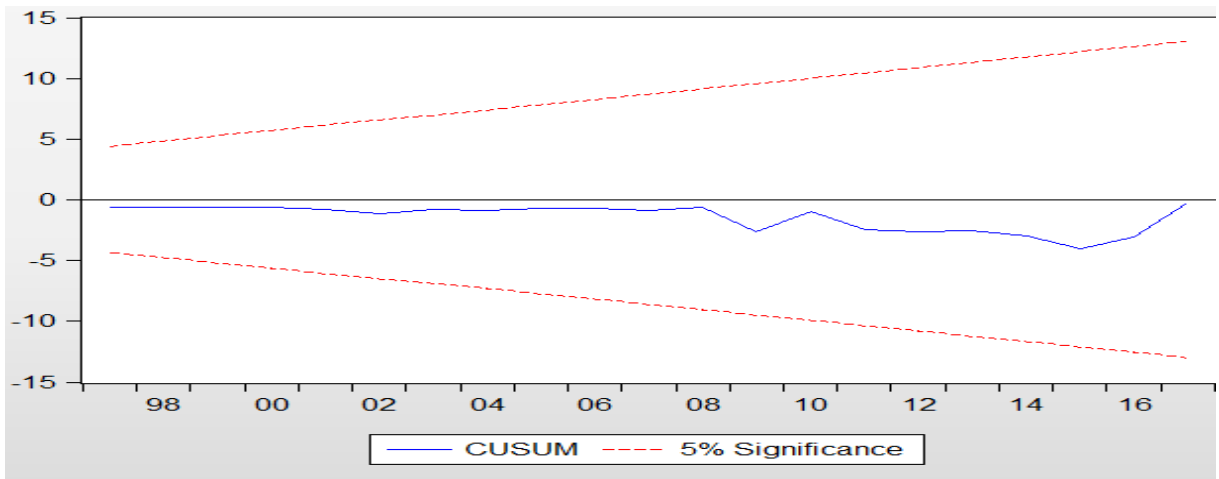
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **eviews**

الشكل(31): إختبار CUSUM للنموذج الثاني



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

الشكل(32): إختبار CUSUM للنموذج الثالث



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج eviews

توضح الأشكال الثلاثة أنّ الشكل البياني للإختبار CUSUM يقع داخل خطي الإنحراف المعياري عند مستوى معنوية 0.05، أمّا بالنسبة للإختبار لثاني CUSUMSQ نجد أنّ الشكل البياني له يقع خارج حدود خطي الإنحراف المعياري (انظر الملحق 12)، هنا نجد تضارب في نتائج الإختبارين وبالتالي النمادج الثلاثة لا تحقق في علاقاتها الطويلة وقصيرة الأجل الإستقرار على طول فترة الدراسة.

خلاصة:

في هذا الفصل تم التطرق إلى الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال النفقات والإيرادات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، فكانت أهم النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- رغم الزيادات في النفقات العامة ومختلف البرامج الإنفاقية التنموية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في مختلف المجالات لم تلقى تأثيرا على النمو الاقتصادي، فقد لاحظنا أنّ الناتج المحلي متذبذب وغير مستقر .

- الإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل الأمر الذي يجعل من الإقتصاد الجزائري ينهار بإنهيار أسعار النفط، وهذا ما تم ملاحظته من خلال مؤشرات التوازن الخارجي، فقد سجل ميزان المدفوعات أرصدة سالبة بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، فلم يتسم بالإستقرار، فقد كانت تعاني الجزائر من المديونية خلال السنوات من 1990 إلى 1996، حيث قدرت أعلى قيمة ب 33,65 مليار دولار سنة 1996.

- يعاني الوضع الاقتصادي في الجزائر من الهشاشة في مختلف هياكله رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة وهو يتضح من خلال عدم التحكم في معدلات التضخم التي قدرت أعلى نسبة له ب 31.67% سنة 1992 ليسجل أرقام غير مستقرة خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2017 وصل الى 6.80% رغم إنخفاضه إلا أنّ هذه القيمة فهي ليس المعدل المطلوب تحقيقه، أمّا فيما يخص معدلات البطالة فقد لاحظنا أنّ الإقتصاد الجزائري مزال يعاني من هذه الظاهرة وهو ما أوضحتها نتائج الدراسة.

- تعاني الموازنة العامة من العجز وعدم الإستقرار في أرصدها وهذا راجع بدرجة كبيرة إلى إنخفاض الإيرادات البترولية من سنة 1991 إلى سنة 1995، أمّا من سنة 1996 إلى 1998 كان رصيد الموازنة العامة موجب وذلك لتحسن الجباية البترولية، ليعود الى تسجيل رصيد سالب من سنة 1999 إلى غاية 2017 رغم تحسن أسعار البترول وهذا يعود إلى زيادة النفقات العامة.

- أثبتت دراستنا القياسية أنّ العلاقة بين الإنفاق على قطاع الصحة والناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية وهذا لا يتفق مع توقعات النظريات الاقتصادية لأنّ القطاع الصحي له أثر كبير في تحقيق النمو على الأمد البعيد، وهذا يؤكد ضعف القطاع الصحي في الجزائر رغم النفقات التي توجه إليه، بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق على التربية والتكوين والتعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية وهذا مايتفق مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أنّ النفقات الموجهة للتعليم تؤدي الى تكوين الرأسمال البشري وتنمية البحث العلمي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، حيث وجدنا العلاقة بين الإنفاق على

المنشآت القاعدية والناج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية وهذا ما يؤكد صحة الدراسات الاقتصادية التي أثبتت مدى مساهمة هذا القطاع في تسهيل وتيسير العمليات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الإستقرار والنمو في الأجل الطويل.

- وجدنا أيضا أنّ العلاقة بين الإنفاق على قطاع الفلاحة AI والخدمات المنتجة PS الإنفاق العسكري والناج المحلي الإجمالي علاقة طردية وهذا ماجاء في النظريات الاقتصادية فهو يدل على أهمية هذه القطاعات في دعم الإقتصاد، أمّا بالنسبة لعلاقة الإنفاق على السياحة والصناعات التقليدية والناج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية وهو مايتنافى مع الدراسات الاقتصادية لأنّ القطاع السياحي له مساهمة كبيرة في الناج المحلي وهذا يدل على أنّ هذا القطاع مهمش في الجزائر ولا يخدم النمو.

- إنّ العلاقة بين الضرائب المباشرة DT والناج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، وهذا يعني إذا زاد حجم الضرائب المباشرة بوحدة واحدة إنخفض الناج المحلي الإجمالي ب **109.8273** وهذا ماأثبتته الدراسات التي تقول أنّ زيادة الضرائب من شأنه أن يعمل على تراجع وتيرة النمو من خلال تراجع حجم الإستثمارات، رغم أهمية الجباية البترولية في ميزانية الدولة فقد بينت نتائج برنامج **eviews** العلاقة السالبة العكسية، حيث أنّه إذا زاد حجم الجباية البترولية بوحدة واحدة تناقص الناج المحلي الإجمالي ب **38.94513** وحدة وهذا غير معقول حسب النظريات الاقتصادية لأنّ الجباية البترولية تساهم في بناء الإقتصاد من جميع النواحي، أمّا بالنسبة لمعامل الضرائب على رقم الأعمال والحقوق الجمركية فكانت علاقتهما طردية بالناج المحلي الإجمالي وهذا صحيح.

- أثبت إختبار **Granger causality Test** أنّ أثر النفقات الاجتماعية والإقتصادية والإرادات العامة على النمو الإقتصادي لا تظهر نتائجه على المدى القصير بإستثناء الإنفاق على المنشآت القاعدية والتعليم العالي الإنفاق على قطاع السياحة والقطاع الفلاحي قد تكون هناك نتائج على المدى القصير.

خاتمة عامة:

لاقت دراسة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الإقتصادي إهتمام كبير من قبل الباحثين، ويظهر ذلك من خلال تلك النظريات الإقتصادية التي تنوعت واختلفت فيها أفكار الرواد الإقتصاديين حول هذا الموضوع ولما له أهمية في مختلف اقتصاديات الدول، كما أبرزت نماذج النمو أثر أدوات السياسة المالية خاصة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي سواءً في الأجل القصير مثل ما أثبتته النموذج الكينزي أو في الأجل الطويل.

ولا يقل موضوع النمو الإقتصادي أهمية بالنسبة للجزائر التي كانت ومازالت من خلال اصلاحاتها وتدابيرها في مجال السياسة المالية، ومحاولة تنويع إقتصادها والخروج من التبعية لقطاع المحروقات والسعي الى تحقيق أعلى المعدلات وضمان الإستقرار في الأوضاع الإقتصادية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا النظرية توصلنا الى النتائج التالية :

- تعتبر النفقات والإيرادات العامة بأنواعها من أهم مكونات السياسة المالية والتي تجيز للحكومة التدخل من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

- تعدّ السياسة المالية من أهم السياسات الإقتصادية التي أكد العديد من الإقتصاديين وعلى رأسهم كينز إلى مدى نجاحها في علاج الأزمات الإقتصادية سواءً كان تضخم أو كساد وتحقيق التوازن.

- تسعى السياسة المالية جاهدة في الدول المتقدمة الى تحقيق الإستقرار في ربوع الإقتصاد اذ بها في البلدان النامية تسخر كل امكانياتها لتوفير الموارد اللازمة لتعجيل النمو الإقتصادي، وليس معنى هذا أن السياسة المالية لا تولي أيا من إهتماماتها لهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، اذ أن جانبا من النجاح في معركة بناء المجتمع الإقتصادي إنما يرجع أولا وأخيرا إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها كي يتم البناء على أسس مستقرة وسليمة.

- يعبر عن النمو الإقتصادي بالتوسع في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الدخل الحقيقي للفرد فهو يعد من بين أهم المؤشرات التي تعكس مدى تطور الدول ونجاعة سياساتها.

- تطور مفهوم النمو الإقتصادي من خلال ماتناولته النظريات الإقتصادية، فالإقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أنّ التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأنّ الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار وأنّ توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الإقتصاد، بالنسبة للتحليل النيوكلاسيكي "J. Schumpeter" فالنمو لا يمكن ان يحدث إلا من خلال استثمارات جديدة مفاجئة وعلى نطاق واسع، أما النظرية الكينزية ركزت على عنصرى الإدخار والإستثمار في إحداث النمو الإقتصادي، اعتبر نموذج Solow-Swan التقدم التكنولوجي في نمودجه متغير خارجي وثابت، حيث أنه لم يحدد الكيفية التي يتحقق بها وبالتالي لم يمكنه من إعطاء تفسير حقيقي للنمو الإقتصادي، أما بالنسبة لنماذج النمو الداخلي فقد أعطت أهمية لكل من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال المادي والبشري والبنى التحتية في تحقيق النمو الإقتصادي.

- حسب ما تم تداوله في النظريات الإقتصادية لأثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي فهي ذات تأثيرين على المدى القصير وعلى المدى الطويل، فيرى كينز أنّ التأثير هو قصير الأجل وذلك بحدوث توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ومدى فعالية النفقات العامة والضرائب في معالجة الكساد والتضخم، أما دور السياسة المالية في تحقيق النمو على المدى البعيد فيمكن في توجيه النفقات العامة في الإستثمار في الرأس المال البشري ودعم عمليات البحث والتطوير وتوجيه النفقات نحو قطاع الصحة والتعليم، وكذلك الإستثمار في البنى التحتية، والإنفاق العسكري.

- من خلال دراستنا للإقتصاد الجزائري إتضح أنه يعاني وذلك من خلال عدم الإستقرار في مؤشرات التوازن الداخلي، فقد رأينا أنّ معدلات التضخم والبطالة غير مستقرة ولم تصل الى المعدلات المطلوبة، بالإضافة الى وجود عجز في الموازنة العامة للدولة في أغلب السنوات، كذلك كان هناك خلل على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي المتمثلة في رصيد ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، ويعود سبب هذا الى اعتماد الجزائر بصفة كبيرة على قطاع المحروقات وبالتالي فالإنخفاض في أسعار البترول يؤثر بالسلب على توازن واستقرار الإقتصاد الجزائري.

من خلال دراستنا القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجدنا العلاقة بين الإنفاق على قطاع الصحة والقطاع السياحي والنتاج المحلي الإجمالي علاقة عكسية رغم أنّ الدراسات النظرية والتطبيقية بينت مدى مساهمة هذا القطاعات في النمو، وهذا ما يثبت ضعف القطاع الصحي والسياحي في الجزائر رغم حجم النفقات التي توجه إليه، بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق على التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية وهذا ما يتفق مع النظريات الإقتصادية التي تؤكد على الإستثمار في الرأسمال البشري ودعمه من أجل تنمية مهاراته وقدراته العلمية يعمل على تحقيق النمو وهذا ما تطرق إليه نموذج **Lucas**.

- كما أثبتت دراستنا العلاقة بين الإنفاق على المنشآت القاعدية والنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية وهذا ما يؤكد صحة الدراسات الإقتصادية خاصة نموذج النمو الداخلي لـ **Barro** الذي وضح مدى مساهمة هذا القطاع في تسهيل وتيسير العمليات الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي تحقيق الإستقرار والنمو في الأجل الطويل.

- وجدنا أيضا أنّ العلاقة بين الإنفاق على قطاع الفلاحة AI والخدمات المنتجة PS الإنفاق العسكري والنتاج المحلي الإجمالي علاقة طردية وهذا ماجاء في النظريات الإقتصادية فهو يدل على أهمية هذه القطاعات في زيادة الإنتاجية والمساهمة في الناتج المحلي لإقتصاد الوطن.

- إنّ العلاقة بين الضرائب المباشرة DT والنتاج المحلي الإجمالي علاقة عكسية وهذا حقيقي فكلما زادت قيمة الضرائب على قطاع معين زاد عبئها كلما أدى إلى التراجع عن الإستثمار فيه والعكس صحيح في حالة الإعفاءات والإمتيازات الضريبية، بالنسبة لمعامل الضرائب على رقم الأعمال والحقوق الجمركية فكانت علاقتهما طردية بالناتج المحلي الإجمالي وهذا قد يعتبر صحيح اذا ما تم تحصيل جميع الإيرادات دون التهرب والغش الضريبي أي أنّه كلما زاد تحصيل الضرائب زاد الإنفاق وبالتالي زيادة الإستثمارات وتحقيق التنمية فهذا يدل على نجاعة التدابير المتخذة من طرف الحكومة حول السياسة الضريبية من إعفاءات وإمتيازات.

- من خلال الدراسة القياسية وجدنا أنّ العلاقة بين الجباية البترولية والنمو علاقة عكسية هذا غير صحيح لأنه كلما إرتفعت أسعار النفط كلما زادت هذه الإيرادات ساهمت في تمويل النفقات وزيادة الإستثمارات وتحقيق النمو، وهذا يعني أنّه رغم أهمية هذه الإيرادات فهي لم تغير من وضعية الإقتصاد الوطني الذي يعتبر تركيبه الصناعي غير متنوع.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: للسياسة المالية تأثير قصير الأجل وذلك بحدوث توازن بين الطلب والعرض الكلي، ويمكن توجيه النفقات العامة في الإستثمار في الرأس المال البشري ودعم عمليات البحث والتطوير وتوجيه النفقات نحو قطاع الصحة والتعليم، وكذلك الإستثمار في البنى التحتية، والإنفاق العسكري لتحقيق النمو طويل الأجل فرضية صحيحة وهو ما أثبتته كينز في نظريته التي تنادي بضرورة تدخل الحكومة عن طريق النفقات والضرائب من أجل تحقيق التوازن بين الإدخار والإستثمار، حيث تعمل آلياتها على علاج

الأزمات من كساد برفع الإنفاق الحكومي والضغط على الضرائب أما في حالة التضخم تعمل على تقليص النفقات وزيادة الضرائب وهذا لتحقيق الإستقرار قصير الأجل، أما بالنسبة لعمل السياسة من أجل تحقيق النمو طويل الأجل هو توجيه هذه الأدوات نحو الإستثمار في الرأس المال البشري والبنى القاعدية كما أثبتته نظريات النمو الداخلي التي أكدت على العنصر البشري وأهميته في زيادة الإنتاجية.

الفرضية الثانية: في واقع الأمر توجد عدة عوامل محددة للنمو الإقتصادي وتعمل على إحداثه وتتمثل أساسا في كمية ونوعية الموارد البشرية، تراكم رأس المال، التقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية والتنظيم الإقتصادي الكفاء، وهناك عوامل أخرى تتمثل في متغيرات الإقتصاد الكلي على النمو الإقتصاد فرضية صحيحة حيث يتحدد النمو بما يلي:

- يؤثر النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على إستيعاب وتوظيف العمالة ، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر المهارات الإدارية والتنظيم.
- كلما زاد التكوين الإستثماري كلما زادت الطاقة الإنتاجية.
- إنَّ التطور التقني أو التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس الكمية من الموارد، ذلك أنَّ التقدم التقني يؤدي الى زيادة الإنتاج من خلال إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاجية حديثة.
- إنَّ إمتلاك الأراضي الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في عملية النمو والتنمية الإقتصادية.
- إنَّ الدولة التي تستطيع أن تحسن كفاءة إستخدام مواردها تحقيق مستويات أعلى للإنتاج.
- يلعب القطاع العام دورًا كبيرًا في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تدخل الدولة عبر السياسة المالية.
- يلعب النظام المالي دورًا هامًا في عملية النمو الإقتصادي، حيث أنه عادة ما يعتبر مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي وأساس التقدم التكنولوجي، كما أنه وسيلة لتعبئة المدخرات وأداة لتوفير السيولة للإقتصاد الوطني وتشجيع الإستثمار ورفع معدلات النمو الإقتصادي.
- إنَّ التضخم يسبب تشوهات في الإقتصاد.
- إذا كانت الدولة تنتج سلعة أو خدمة بكفاءة أكبر من غيرها هذا يعني إنفتاحها على العالم يوفر لها سوقا أوسع لمنتجاتها مما يعني زيادة نموها الإقتصادي.
- إنَّ اختلال سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض في الكفاءة الإقتصادية وسوء توزيع الموارد، وهروب رؤوس الأموال، إنخفاض الأرباح.

الفرضية الثالثة: يتصف الإقتصاد الوطني بقوة هياكله وقطاعاته، حيث حقق إستقرار في مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق معدلات نمو مرتفع منذ سنة 1990 فرضية خاطئة، فالإقتصاد الجزائري لم يحقق ذلك الإستقرار المطلوب وهو واضح من خلال عدم إستقرار معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، كما أنه لم يستطيع القضاء على البطالة فهي مزالت منتشرة رغم البرامج التي قامت بها الحكومة، ضف إلى ذلك لم تستطع التحكم في معدلات التضخم فهي غير مستقرة عند المعدلات المطلوبة، كما أنها معرضة لتهديدات خارجية تؤثر على مؤشرات التوازن الخارجي لإعتمادها على الإيرادات البترولية بدرجة كبيرة التي تتأثر بتغير أسعاره مثلما حدث في أزمة 1986.

الفرضية الرابعة: تتطابق توقعات الدراسات والنظريات الاقتصادية لأثر النفقات والإيرادات العامة على النمو مع واقع الإقتصاد الجزائري حيث نجحت هاته الأخيرة في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي طويل الأجل في الإقتصاد الوطني فرضية خاطئة، وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية حيث لم يكن تأثير جميع المتغيرات على النمو كما جاء في النظريات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بأثر الإنفاق الصحي الذي لم يكن له تأثير على النمو، والجباية البترولية على الرغم من أهميتها في تمويل نفقات الخزينة وزيادة الإستثمارات فهي لم تساهم في تحقيق النمو، فالإقتصاد لازال يعاني من هشاشته وعدم توازنه والإعتماد على قطاع ريعي إستراتيجي غير متجدد.

التوصيات:

- اعتمادا على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكننا اقتراح بعض التوصيات:
- إعادة النظر في السياسة المالية المطبقة في الجزائر من جهة النفقات من خلال ترشيدها، ومن جهة أخرى العمل على اصلاح النظام الضريبي من خلال محاربة الغش والتهرب الضريبي
- محاولة الخروج من التبعية لقطاع النفط والتوجه نحو التنوع الإقتصادي.
- لضمان معدلات نمو مرتفعة على الأمد البعيد من الضروري الإهتمام برأس المال البشري وتنميته من كل النواحي.
- إعادة النظر في هيكله البنى التحتية وتجديدها ودعمها لتسهيل عملية العمليات الاقتصادية.
- محاولة القضاء على البطالة بتوفير مناصب شغل فهي عائق من عوائق تحقيق النمو الإقتصادي.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا هذه يمكننا فتح مجالات لدراسات متعددة أهمها:

- دور الرأسمال البشري في تحقيق النمو الإقتصادي
- دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- مساهمة الإنفاق العسكري في تحقيق النمو الإقتصادي.
- ترشيد الإنفاق العام ودوره في دعم النمو الإقتصادي.
- أثر الضرائب المباشرة على النمو الإقتصادي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي من منظور الإقتصاد الإسلامي والأنظمة الإقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011
2. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية، الجزائر، (لا توجد سنة نشر)
3. احمد رمضان نعمة الله، وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
4. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط1، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1993
5. أحمد زهير شامية، وآخرون، النقود والمصارف، ط2، الشركة العربية المتحدة، عمان، الأردن، 2013
6. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012
7. أحمد محمد مندور، وآخرون، مقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية، قسم الإقتصاد للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003-2004
8. اسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
9. اسماعيل احمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008
10. اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004
11. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012
12. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012

13. اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
14. امر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفق للتطورات الراهنة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
15. بسام الحجار، عبد الله رزق، الإقتصاد الكلي، ط3، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2014
16. بشار محمود قبلان، أثر سياسة البنك المركزي على التنمية الإقتصادية والسياسية، ط1، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2008
17. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004
18. بن اسماعيل حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة، دراسة نظرية، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009
19. تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ط3، دار اسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
20. تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر (دون ذكر سنة النشر)
21. جمال داود سليمان الدليمي، التنمية الإقتصادية نظريات وتجارب، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، 2015
22. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004
23. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004
24. جيمس جواريتي، ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الإقتصاد الكلي، الإختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988
25. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الإقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001
26. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000
27. حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

28. حسام علي داوود مبادئ الإقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2009
29. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
30. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي والوضعي، دار نفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013
31. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1986
32. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003
33. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999
34. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009
35. خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014
36. خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، دار نفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010
37. خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
38. رانيا محمود عمارة، المالية العامة، الإيرادات العامة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015
39. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
40. رشدي عبد الفتاح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل، إتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006
41. رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات البيئة والتنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004

42. زينب كريم الداودي، دورة الإدارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
43. سالم جمال الزيدانيين، أساسيات الجهاز المالي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999
44. سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003
45. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعة، بيروت، 2008
46. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، سياسات، نظم، قضايا معاصرة، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007
47. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011
48. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعيين، الإسكندرية، 2000
49. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
50. ضياء مجيد الموسمي، النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994
51. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999
52. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992
53. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001
54. عادل الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الإقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017
55. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، عمان، الأردن، 2007
56. عادل فليح العلي، طلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988
57. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

58. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014
59. عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الإقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997
60. عبد الرحمان يسري أحمد ، وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007
61. عبد الرضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010
62. عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الإقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
63. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، دراسة نظرية تطبيقية، ط2، المطبعة الكمالية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1996
64. عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
65. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2002
66. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد مقلد، النظرية الإقتصادية الكلية، قسم الإقتصاد للنشر، الإسكندرية، 2005-2004
67. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الإقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للنشر، بيروت، 2014
68. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
69. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005-2004
70. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، القاهرة، 2001

71. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000
72. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (عدم ذكر سنة النشر)
73. عبد الناصر نور، وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
74. عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها، مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013
75. علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الإقتصادي الكلي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
76. علي زغدود، المالية العامة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006
77. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012
78. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001
79. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997
80. فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية، ط1، حوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2015
81. فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012
82. فريد بشير طاهر، عبد الوهاب أمين، الإقتصاد الكلي، ط3، مكتبة المتبني، السعودية، 2011
83. فريديريك م. شرر، تعريب: علي أبو عمشة، نظرة جديدة الى النمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، ط1، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002
84. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006
85. فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008

86. كامل البكري، رمضان محمد مقلد، وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000
87. متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الإقتصاد، مدخل عام، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000
88. مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004
89. محمد أحمد الدوري، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
90. محمد البنا، إقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009
91. محمد الصغير بعلي، يسري أو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
92. محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006
93. محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003
94. محمد حسن دخيل، اشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009
95. محمد خالد المهاني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة، تجارب عربية مقارنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، 2012
96. محمد خصاونة، المالية العامة، النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014
97. محمد دويدار، دراسات في الإقتصاد المالي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996
98. محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005
99. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
100. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
101. محمد عبد العزيز المعارك، علي شفيق، أصول وقواعد الموازنة العامة، مطابع جامعة عبد الملك سعود للنشر والتوزيع، الرياض، 2006

102. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003
103. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهوما - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001
104. محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004
105. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998
106. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011
107. محمد مروان السمان، وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009
108. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
109. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009
110. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
111. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
112. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007
113. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب والموازنة العامة، الكتاب الثاني، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000
114. مصطفى الخليل الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
115. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، ط1، الجامعة المفتوحة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1994

116. ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999
117. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007
118. هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006
119. هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005
120. هيثم الزغبى، حسين أبو زيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2000
121. هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2015
122. وديع طاووس، المدخل الى الإقتصاد النقدي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011
123. وديع طوروس، الإقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010
124. ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الإقتصادي، قسم الإقتصاد للنشر، جامعة حلوان، القاهرة، 2002
125. يونس أحمد البطريق، وآخرون، المالية العامة، الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية (لا توجد سنة النشر)

II. الأطروحات

126. ايمان بو عكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015
127. بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012

128. بصدار زوليخة، المتغيرات المؤسسية رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016-2015
129. بلال ملاخسو، أثر التأمينات على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2010، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2016-2015
130. بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2003
131. بلوفاي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي، حالة الجزائر، 1970- 2011، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2012
132. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2015-2014
133. جبوري محمد، تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي، دراسة نظرية قياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013-2012
134. جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2015-2014
135. حاج بن زيدان، دراسة النمو الإقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول مينا، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013-2012
136. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990- 2004، أطروحة نيل شهادة دكتوراه دولة، تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2005
137. زهير عماري، تحليل قياسي اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2013

138. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000-2010، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2012
139. صواليلي نصر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006
140. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989- 2012، اطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015
141. طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية، دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015
142. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970- 2012)، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014
143. طه حسين نوي، التطور التكنولوجي ودوره في تفعيل إدارة المعرفة بمنظمة الأعمال حالة المديرية العامة لمؤسسة إتصالات الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011
144. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015
145. عبد الصمد سميرة، دور الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز بالمنظمات، دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة بباتنة (SCIMAT)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016
146. عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014

147. فهمي محمد منصور، دور السياسة الاقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة اليمن، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2013-2014
148. قرومي حميد، الموازنة العامة لبيت المال، دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009
149. كركودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2013-2014
150. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014
151. محمد كريم قروف، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل اقتصادي، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2014-2015
152. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، 2015
153. محمد موساوي، الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015
154. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-2010
155. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009

156. نسيم سابق، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2015-2016
157. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر ، مصر ، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014
- III. **المجلات**
158. ابراهيم يوسف جويفل العبادي، دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي، دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد2، جامعة الأردن، 2014
159. أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012
160. أحمد محمد مشعل، زكريا أحمد مشعل، القطاع المالي في الأردن والنمو الإقتصادي: بنية إضافية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد1، جامعة الأردن، 2012
161. بان صلاح عبد القادر، اصدار القرض العام، مجلة كلية التراث الجامعية، العدد 17، جامعة بغداد، 2015
162. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة القادسية، 2004
163. بلغنو سمية، دور الشراكة العمومية الخاصة في إستثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 02، 2018
164. بوقوم محمد، معيزي جزيرة، واقع الإقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الإقتصادية خلال الفترة 1993-2008، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017

165. جعفر معروف، ابراهيم خليل حيدر السعدي، تحديث طرق الرقابة الحكومية العليا وفقا لمتطلبات الخوصصة دراسة تطبيقية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، عمان، 2013
166. جمال لعمارة، مداخل للموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، جوان، جامعة بسكرة، 2002
167. حسن الدامي بدر، إختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الإقتصاد الليبي، مجلة البحوث المالية والإقتصادية، المقالة رقم (2) 41-59، الإصدار الثالث، 2018
168. حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، 2007
169. حسين جواد كاظم، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، نيسان، جامعة البصرة، 2006
170. دريسي أسماء، تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في اصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2005
171. دغمان زوبير، حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الإجتماعية مع التنمية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 19، جوان، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2015
172. راجي بو عبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015
173. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة من 2003-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، 2012
174. سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، السودان نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة الكوفة، 2017

175. سهاد كشكول عبد، أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، 2012
176. سیراج وهیبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2018
177. صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لإستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية، بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، المركز الجامعي خنشلة، 2012
178. صباح صابر محمد خوشناو، تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق للمدة 1999-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 16، 2016
179. طارق قندوز، وآخرون، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014، في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، العدد7، جامعة وهران، 2017
180. طالبی محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، 2009
181. عابد بن عابد عبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، العدد 27، جامعة الأزهر، القاهرة، 2005
182. عابد فضيلة، آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد2، جامعة دمشق
183. العالیه مناد، مزریق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد22، المجلد16، 2020
184. عبد الحكيم محمد أمبيهة، عبد اللطيف البشير التونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة صبراته العلمية، العدد 1، 2017
185. عبد اللطيف ماجد، مأمون دقاسمة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد 22، العدد 87، الإمارات العربية، 2001

186. عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4، 2013
187. عبد الله خضر عبطان، قياس أثر العلاقة المتبادلة بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي، العراق نموذجاً للمدة 1990-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، 2017
188. عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد، 2013
189. عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، مجلة جسر التنمية، العدد 68، الكويت، ديسمبر، 2007
190. عصام اسماعيل، انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 4، 2018
191. عصمت بكر احمد، تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، جامعة تكريت، 2009
192. علي كاظم هلال، الإنفاق العسكري وأثره في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 20، 2015
193. العمريه لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2006
194. غني دحام تناي الزبيدي، آمنة عبد الكريم مهدي المشهداني، دور رأس المال البشري والأداء المتميز للعاملين في تحقيق التفوق المنظمي، بحث ميداني في وزارة النفط العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 38، 2016
195. كمال رزيق، عقون عبد السلام، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة، دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، 2017
196. كمال عبد حامد آل زيارة، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010

197. لامية حروش، محمد طرابلسية، البحث العلمي والتطوير في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018
198. لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، جامعة بسكرة، 2005
199. لورنس يحي صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق، دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 77، جامعة بغداد، 2009
200. محمد أحمد الأفندي، عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام، دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة، مجلة الدراسات الإجتماعية العدد 50، أكتوبر - ديسمبر، 2016
201. محمد خالد المهاني، الموازنة العامة في سوريا، الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد 1، جامعة دمشق، 2000
202. محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، جامعة دمشق، 2003
203. محمد زكريا بن معزو، كمال حمادة، العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2010، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، سبتمبر 2013
204. محمد علي جاسم، كاظم جابر عبد، النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع اشارة خاصة الى تجارب منتخبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، جامعة بغداد، 2015
205. معيزي قويدر، دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة ، 2018
206. معيفي لعزیز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الإستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الإستثمار الجزائري، المجلة الكاديمية للبحث القانوني، مجلة سداسية، العدد 2، 2011
207. منصور الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل إقتصاد السوق، حالة الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان، جامعة بسكرة، 2012
208. مهدي سهر الجبوري، سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 2، العدد 8، 2013

209. مؤيد محمد علي الفضل، العلاقة بين رأس المال الفكري وخلق القيمة دراسة ميدانية على الصناعة المصرفية لدول الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009
210. مي موسى سليمان علي، أثر الإستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الإقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2012، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 17، 2016
211. نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانية البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2010
212. نزار كاظم صباح، أريج عبد الزهرة تايه، قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي لمصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للفترة 1985-2016، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 57، 2018
213. والي الدين فضل الله ضوالبيت عمر، آثار الإنفاق العسكري على التنمية الإقتصادية دراسة حالة السودان في الفترة 2000-2013، مجلة الدراسات العليا، المجلد 7، العدد 27، 2017
214. ونادي رشيدة، آلية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 9، جوان، جامعة بسكرة، 2011
215. يحياوي عبد الحفيظ، البرامج الإقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة للفترة (2000-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، العدد 31، جامعة الجلفة، 2016
216. يونس أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك سنة 2009، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 83، جامعة السليمانية، العراق، 2010

IV. الملتقيات والمؤتمرات

217. أماني أحمد مشهور هندي، بسمه صلاح الدين الرفاعي، تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة على سلوك الإنسان في الفراغات الداخلية، مؤتمر الفنون التطبيقية والتوقعات المستقبلية الخامس، مصر، 21-23 مارس، 2017
218. بلعاطل عياش، نوي سميحة، آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة

وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف،
2013

- 219.** بوسبعين تسعديت، حوكمة المؤسسات وانعكاسات تطبيقها على السياسة والموازنة العامة للدولة، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة
- 220.** سامح رفعت ابو حجر، ايمان احمد رويحة، دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، المؤتمر السنوي الخامس، جامعة القاهرة
- 221.** صرارمة عبد الوحيد، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس، جامعة ورقلة، 2005
- 222.** عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس الأسهم البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف

V. الأوراق البحثية

- 223.** البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الإقتصادي، حالة الإقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة الى منتدى الإقتصاديين المغاربة، حول تطورات نظريات النمو الإقتصادي، جامعة الشلف
- 224.** حمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 95، يوليو- تموز 2010

VI. القوانين والمراسيم

- 225.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34 الصادر في 15 اوت 1990
- 226.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 04 الصادر في 20 جانفي 1993
- 227.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57 الصادر في 31 ديسمبر 1990
- 228.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 58 الصادر في 27 ديسمبر 2006
- 229.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 58 الصادر في 31 اوت 1997
- 230.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 58 الصادر في 9 اوت 1998
- 231.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 68 الصادر في 31 ديسمبر 2013

232. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72 الصادر في 29 ديسمبر 2011
233. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72 الصادر في 30 ديسمبر 2012
234. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72 الصادر في 31 ديسمبر 2015
235. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 73 الصادر في 11 أكتوبر 1991
236. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 الصادر في 31 ديسمبر 2008
237. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017
238. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016
239. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 78 الصادر في 31 ديسمبر 2014
240. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 79 الصادر في 23 ديسمبر 2001
241. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 80 الصادر في 24 ديسمبر 2000
242. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 80 الصادر في 30 ديسمبر 2010
243. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 1995
244. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82 الصادر في 31 ديسمبر 2007
245. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 الصادر في 29 ديسمبر 2003
246. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 85 الصادر في 30 ديسمبر 2004
247. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 85 الصادر في 31 ديسمبر 2005
248. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 86 الصادر في 25 ديسمبر 2002
249. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 87 الصادر في 31 ديسمبر 1994
250. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 88 الصادر في 30 ديسمبر 1993
251. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 92 الصادر في 25 ديسمبر 1999
252. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 98 الصادر في 31 ديسمبر 1998
253. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016
254. القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المادة 11، يتعلق بقوانين المالية
255. المادة 03 من القانون 90-21 الصادر في 15 اوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية
256. المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-07- المتعلق بالمحاسبة العمومية
257. مرسوم تشريعي رقم 93-12، مؤرخ في 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الإستثمار

VII. التقارير والنشرات الإحصائية

258. التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009،

2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018

259. نشرة صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية،

30 سبتمبر، 2014

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les Ouvrages :

1. Christopher J, And Others, The Oxford Hand Book Of Adam Smith, Oxford University Press- United Kingdom, 2013
2. Corona Brezina, Real World Economic, understanding The Gross Domestic Product And The National Product, ROSEN Publishing, New York, 2012
3. D.N.Dwived ; Macroeconomics ; Theory and Policy ; 3rd edition ; Tata Mac Graw-Hill ; New Delhi ; 2010
4. Fidelis Ezeala-Harrison, Economic Development, Theory And Policy Application, Greenwood Publishing Group Inc, USA, 1996
5. Frederic Mishkin, Macroeconomic policy And Practice, Pearson Education, Inc, Publishing As Adison-Wesley, Boston, United States Of America, 2012
6. Irma Adelman, The Theories Of Economic Growth And Development, Standford University Press, Standfor, California, 1961
7. Isabelle Waquet ; Marc Montoussé ; Macroévonimie ; Breal ; France ; 2006
8. J.R Gupta, Public Economics In India, Theory And Practice, Atlantic Publishers And Distributors (P) Ltd, New Delhi, 2007
9. Jacques V. Dinavo, Privatization In Developing Countries Its Impact On Economic Development And Democracy, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 1995
10. James M . Cypher , The Process Of Economic Development, 4th Edition, Routledge, London, 2014

11. Jean Philippe Cotis , **Comprendre La Croissance Economique, Analyse Au Niveau : Macroéconomique, Sectoriel De L'entreprise, Les Editions** De L'OCDE, France, 2004
12. Joulien Baddour ; Alain Nurbel ; **Eléments de macroéconomie** Keynésienne, publibook, Paris ; 2010
13. K.R. Gupta , Others , **Macroeconomics**, 5th Edition , Atlantic Publishers, New Delhi, 2008
14. Katheline Schubert, **La Croissance**, Analyse Macroéconomique 1, Edition La Découverte, Paris,
15. Lars Weber, **Demographic Change And Economic Growth**, Simulation On Growth Models, Springer Verlag Berlin Heidelberg, London, 2010
16. M. Maria John Kennedy , **Public Finance**, Phi Learning Private Limited, 2012
17. Ne.Thi.Somashekar, **Development And Environmental Economics**, New AGE International (P) Limited Publishers, New Delhi, 2003
18. P .K Suri, J.K Budhiraja, Namita Rajput, **A Text Book Of I.S.C Economics**, Voll 2, Pitambar Publishing Company (P) Ltd, New Delhi, 2006
19. P.A Samuelson ; W.D Nordhaus ; **Economics** ; 13th edition ; Mc Graw-Hill International ; New York ; 1989
20. Paul A .Samuelson , William D Nordhaus ; **economics**, TATA Mc Graw Hill Education private Limited, 19th edition , New Delhi, 2010
21. Paul Massé, **histoire économique et sociale du monde , De l'origine de l'humanité au XXe siècle**, TOM2 ; l'harmattan ; paris, 2011
22. Philippe Darreau, **Croissance Et Politique Economique**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2003
23. Robert B. Ekelund, Jr. Rpbert F. Hébert, **A History Of Economic Theory And Method**, 6thed, Waveland, Press INC, USA, 2014
24. Robert J Baro Xaveier Salsa-I-Martin, **Economic Growth**, 1th Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 1999
25. Robert J Baro, Xaveier Salsa-I-Martin, **Economic Growth**, 2nd Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004
26. Robert J Barro, Xavier Salsa-I Martin, **La Croissance Economique**, Traduit Par Fabrice Mazerolle, Ediscience International Et Mc Graw-Hill Book Co, Paris, 1996
27. Robert Solow, **A Contribution To The Theory Of Economic Growth**, The Quarterly Journal Of Economics, Vol70, No 1, 1956

- 28.S.N Chand ; **Public Finance** ; Volume 1 ; Atlantic publishers and distributor (p) L.T.D ; New Delhi ; 2008
- 29.T.R Jain ; A.S.Samndhu ; **Macroeconomics** ; V.K publication ; New Delhi ; India ; 2009
- 30.T.R Jain, OP Khana, Vir Sen, **Development and environmental economics and international trade**,VK Publications, New Delhi, 2009
- 31.T.R Jain, Others, **Macroeconomics**, Vk Publications, New Delhi, 2006
- 32.T.R Jain, S.J Kaur, **Public Finance And International Trade**, Vk Publication, New Delhi,2009
- 33.Walt Whitman Rostow, **Theorists Of Economic Growth From David Hume To The Present, With A Perspective On The Next Century**, Oxford University Press, INC, New York, 1992
- 34.Wendy Carlin ; David Soskice ; **Macroeconomocis ; Institution and the financial system** ; British bibrary ;United Kingdom ; 2015

II. **Les Rapports :**

1. Abdullah H Albatel, **The Relationship between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia** , Journal of king Saud University, Vol. 12, N° 2, 2000
2. Brasoveanu,Laura Obreja,**The Impact Of Defense Expenditure On Economic Growth**, Romanian Journal Of Economic Forecasting, Vol 13, No 4,P P 148-149
3. CHRISTIAN R.K AHORTOR ,Deodat Emilson Adenutsi, **Inflation, Capital Accumulation And Economic Growth In Import Dependent Developing countries**, A Paper Prepared For The 14th Annual Conference On Econometric Modeling For Africa, 8-10 July, Nigeria ,2009
4. Jeannine Bailliu, Et Autre, **Régimes De Change Et Croissance Economique Dans Les Marches Emergents**, Revue De La Banque Du Canada, N 17, 2002
5. Kumar Chandra Shekhar,**Human Capital And Growth Empirics**, The Journal Of Developing Areas, Vol 40, No 1, Autumm 2006
6. Naoufel Ziadi, Ali Abdallah, **Taux De Change, Ouverture Et Croissance Economique Au Maghreb**, Projet De Communication Soumis Au Colloque International : (Enjeux Economiques, Sociaux Et

Environnementaux De La Libéralisation Commerciale Des Pays Du Maghreb Et Du Proche-Orient, 19-20 Octobre, Rabat, Maroc, 2007

7. Saad Wadad, Kamel Kalakech, **The Nature Of Government Expenditure And Its Impact On Sustainable Economic Growth**, Middle Eastern Finance And Economics, Issue 4, EuroJournals Publishing, Inc ,2009
8. Todd Knoop ,**Growth, Welfare, And The Size Of Government**, Economic Inquiry Western Economic Association Internationa Vol. 37, N° 1, January 1999

III. **Theses :**

43. Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, **Elements De Croissance Economique**, Centre De Publication Universitaire, Tunisie, 2009

IV. **Les Sites Internet :**

44. <http://www.bank-of-algeria.dz>
45. <http://www.premier-ministre.gov.dz>
46. <https://data.albankaldawli.org/indicators>
47. <https://www.amf.org.ae/ar/jointre>
48. www.ons.dz

قائمة الملاحق:

الملحق 1: إختبار ADF للسلسلة GDP باستخدام النماذج الثلاثة

إختبار ADF عند المستوى للسلسلة GDP

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP		
Null Hypothesis: GDP has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.779855	0.8745
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP		
Null Hypothesis: GDP has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.458978	0.8127
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP		
Null Hypothesis: GDP has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.979973	0.7417
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF عند الفرق الأول للسلسلة GDP

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)		
Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.938803	0.0004
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)		
Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.115533	0.0202
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)		
Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.178010	0.0043
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 2: إختبار ADF للسلاسل (HS, ET, HE, BT, AI, PS, T, MS) باستخدام النماذج الثلاثة

إختبار ADF للسلسلة HS عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on HS		
Null Hypothesis: HS has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.454560	0.9588
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on HS		
Null Hypothesis: HS has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.183273	0.9646
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on HS		
Null Hypothesis: HS has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.526958	0.3133
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة HS عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(HS)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(HS)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(HS)		
Null Hypothesis: D(HS) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(HS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(HS) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.277978	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.326816	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.292591	0.1740
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.788030		1% level	-4.467895		1% level	-2.692358	
5% level	-3.012363		5% level	-3.644963		5% level	-1.960171	
10% level	-2.646119		10% level	-3.261452		10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة ET عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ET			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ET			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ET		
Null Hypothesis: ET has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: ET has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: ET has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.207364	0.2010	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.209288	0.2087	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.437227	0.3524
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-2.674290		1% level	-3.769597		1% level	-4.440739	
5% level	-1.957204		5% level	-3.004861		5% level	-3.632896	
10% level	-1.608175		10% level	-2.642242		10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة ET عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ET)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ET)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ET)		
Null Hypothesis: D(ET) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(ET) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(ET) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.353924	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.203579	0.0001	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.248576	0.0003
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-2.679735		1% level	-3.788030		1% level	-4.467895	
5% level	-1.958088		5% level	-3.012363		5% level	-3.644963	
10% level	-1.607830		10% level	-2.646119		10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة HE عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on HE			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on HE			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on HE		
Null Hypothesis: HE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: HE has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: HE has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.808115	0.6861	Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.637379	0.9875	Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.130651	0.9989
Test critical values:	1% level	-4.440739	Test critical values:	1% level	-3.769597	Test critical values:	1% level	-2.674290
	5% level	-3.632896		5% level	-3.004861		5% level	-1.957204
	10% level	-3.254671		10% level	-2.642242		10% level	-1.608175
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة HE عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(HE)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(HE)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(HE)		
Null Hypothesis: D(HE) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(HE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(HE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.793554	0.3589	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.859496	0.0086	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.810740	0.2124
Test critical values:	1% level	-2.692358	Test critical values:	1% level	-3.788030	Test critical values:	1% level	-4.616209
	5% level	-1.960171		5% level	-3.012363		5% level	-3.710482
	10% level	-1.607051		10% level	-2.646119		10% level	-3.297799
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17		

إختبار ADF للسلسلة BI عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BI			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BI			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BI		
Null Hypothesis: BI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: BI has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: BI has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.995321	0.1554	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.495849	0.1230	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.262900	0.1917
Test critical values:	1% level	-4.440739	Test critical values:	1% level	-2.674290	Test critical values:	1% level	-3.769597
	5% level	-3.632896		5% level	-1.957204		5% level	-3.004861
	10% level	-3.254671		10% level	-1.608175		10% level	-2.642242
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة BT عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BI)		
Null Hypothesis: D(BI) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.807790	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.020686
	10% level	-2.650413

*MacKinnon (1996) one-sided t-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BI)		
Null Hypothesis: D(BI) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.801650	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

*MacKinnon (1996) one-sided t-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(BI)		
Null Hypothesis: D(BI) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.667303	0.0072
Test critical values:	1% level	-4.498307
	5% level	-3.658446
	10% level	-3.268973

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة AI عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on AI		
Null Hypothesis: AI has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.684547	0.4248
Test critical values:	1% level	-3.769597
	5% level	-3.004861
	10% level	-2.642242

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on AI		
Null Hypothesis: AI has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.356754	0.8451
Test critical values:	1% level	-4.440739
	5% level	-3.632896
	10% level	-3.254671

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on AI		
Null Hypothesis: AI has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.744614	0.3822
Test critical values:	1% level	-2.674290
	5% level	-1.957204
	10% level	-1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة AI عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(AI)		
Null Hypothesis: D(AI) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.099275	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(AI)		
Null Hypothesis: D(AI) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.320808	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.467895
	5% level	-3.644963
	10% level	-3.261452

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(AI)		
Null Hypothesis: D(AI) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.216095	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة PS عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PS		
Null Hypothesis: PS has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.221264	0.7395
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PS		
Null Hypothesis: PS has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.018742	0.0486
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PS		
Null Hypothesis: PS has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.204677	0.1091
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة PS عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PS)		
Null Hypothesis: D(PS) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.842975	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PS)		
Null Hypothesis: D(PS) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.127055	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PS)		
Null Hypothesis: D(PS) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.753405	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

إختبار ADF للسلسلة T عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on T		
Null Hypothesis: T has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.595413	0.4478
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on T		
Null Hypothesis: T has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.642749	0.4450
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on T		
Null Hypothesis: T has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.201586	0.1097
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة T عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(T)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(T)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(T)		
Null Hypothesis: D(T) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(T) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(T) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.564772	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.861543	0.0001	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.687843	0.0010
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
	1% level	-2.685718		1% level	-3.808546		1% level	-4.498307
	5% level	-1.959071		5% level	-3.020686		5% level	-3.658446
	10% level	-1.607456		10% level	-2.650413		10% level	-3.268973
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة MS عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MS			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MS			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MS		
Null Hypothesis: MS has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: MS has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: MS has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.092420	0.9999	Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.730839	0.9993	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.012989	0.9213
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
	1% level	-2.674290		1% level	-3.769597		1% level	-4.440739
	5% level	-1.957204		5% level	-3.004861		5% level	-3.632896
	10% level	-1.608175		10% level	-2.642242		10% level	-3.254671
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة MS عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MS)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MS)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MS)		
Null Hypothesis: D(MS) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(MS) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(MS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.665633	0.4153	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.464257	0.0199	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.333618	0.0131
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
	1% level	-2.692358		1% level	-3.788030		1% level	-4.467895
	5% level	-1.960171		5% level	-3.012363		5% level	-3.644963
	10% level	-1.607051		10% level	-2.646119		10% level	-3.261452
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

الملحق 3: إختبار ADF للسلاسل (GDP,DT,PT,TB,CR) باستخدام النماذج الثلاثة
إختبار ADF للسلسلة GDP عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GDP		
Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.513394	0.8738	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.111026	0.5169	Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.728566	0.8659
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.699871		1% level	-4.339330		1% level	-2.653401	
5% level	-2.976263		5% level	-3.587527		5% level	-1.953858	
10% level	-2.627420		10% level	-3.229230		10% level	-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة GDP عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GDP)		
Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.725585	0.0009	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.619463	0.0055	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.510887	0.0001
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.711457		1% level	-4.356068		1% level	-2.656915	
5% level	-2.981038		5% level	-3.595026		5% level	-1.954414	
10% level	-2.629906		10% level	-3.233456		10% level	-1.609329	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة DT عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DT			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DT			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DT		
Null Hypothesis: DT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: DT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: DT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.220191	1.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.067316	0.9998	Augmented Dickey-Fuller test statistic	6.157834	1.0000
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.699871		1% level	-4.339330		1% level	-2.653401	
5% level	-2.976263		5% level	-3.587527		5% level	-1.953858	
10% level	-2.627420		10% level	-3.229230		10% level	-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة DT عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DT)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DT)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DT)		
Null Hypothesis: D(DT) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(DT) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(DT) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.826977	0.9921	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.065500	0.9124	Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.934388	0.9840
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.769597		1% level	-4.440739		1% level	-2.674290	
5% level	-3.004861		5% level	-3.632896		5% level	-1.957204	
10% level	-2.642242		10% level	-3.254671		10% level	-1.608175	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة PT عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PT			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PT			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PT		
Null Hypothesis: PT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: PT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: PT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.344180	0.0021	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.197204	0.0014	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.220229	0.0279
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.699871		1% level	-4.339330		1% level	-2.653401	
5% level	-2.976263		5% level	-3.587527		5% level	-1.953858	
10% level	-2.627420		10% level	-3.229230		10% level	-1.609571	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة PT عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PT)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PT)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PT)		
Null Hypothesis: D(PT) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(PT) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(PT) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.726850	0.0863	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.121379	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.067591	0.0038
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.788030		1% level	-4.498307		1% level	-2.674290	
5% level	-3.012363		5% level	-3.658446		5% level	-1.957204	
10% level	-2.646119		10% level	-3.268973		10% level	-1.608175	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار ADF للسلسلة TB عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TB		
Null Hypothesis: TB has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.067605	0.6509
Test critical values:	1% level	-2.656915
	5% level	-1.954414
	10% level	-1.609329

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TB		
Null Hypothesis: TB has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.927245	0.0247
Test critical values:	1% level	-4.339330
	5% level	-3.587527
	10% level	-3.229230

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TB		
Null Hypothesis: TB has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.191637	0.2136
Test critical values:	1% level	-3.699871
	5% level	-2.976263
	10% level	-2.627420

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة TB عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TB)		
Null Hypothesis: D(TB) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.867585	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457
	5% level	-2.981038
	10% level	-2.629906

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TB)		
Null Hypothesis: D(TB) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.994178	0.0232
Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TB)		
Null Hypothesis: D(TB) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.838897	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915
	5% level	-1.954414
	10% level	-1.609329

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة CR عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CR		
Null Hypothesis: CR has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.796095	0.9918
Test critical values:	1% level	-3.737853
	5% level	-2.991878
	10% level	-2.635542

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CR		
Null Hypothesis: CR has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.775416	0.0041
Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-3.603202
	10% level	-3.238054

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CR		
Null Hypothesis: CR has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.886601	0.9827
Test critical values:	1% level	-2.664853
	5% level	-1.955681
	10% level	-1.608793

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار ADF للسلسلة CR عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CR)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CR)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CR)		
Null Hypothesis: D(CR) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(CR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(CR) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.321457	0.0026	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.346901	0.0111	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.879313	0.0004
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.737853		1% level	-4.394309		1% level	-2.664853	
5% level	-2.991878		5% level	-3.612199		5% level	-1.955681	
10% level	-2.635542		10% level	-3.243079		10% level	-1.608793	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

الملحق 4: إختبار PP.Philips للسلاسل (GDP, HS, ET, HE, BI, AI, PS, T, MS)

إختبار PP.Philips للسلسلة GDP عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.990806	0.7379	Phillips-Perron test statistic	0.779855	0.8745	Phillips-Perron test statistic	-1.618116	0.7523
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.769597		1% level	-2.674290		1% level	-4.440739	
5% level	-3.004861		5% level	-1.957204		5% level	-3.632896	
10% level	-2.642242		10% level	-1.608175		10% level	-3.254671	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار PP.Philips للسلسلة GDP عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.165624	0.0044	Phillips-Perron test statistic	-4.096977	0.0210	Phillips-Perron test statistic	-3.939605	0.0004
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.788030		1% level	-4.467895		1% level	-2.679735	
5% level	-3.012363		5% level	-3.644963		5% level	-1.958088	
10% level	-2.646119		10% level	-3.261452		10% level	-1.607830	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)	6864116.		Residual variance (no correction)	6783740.		Residual variance (no correction)	7417859.	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6371084.		HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6167552.		HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7436438.	

إختبار PP.Philips للسلسلة HS عند المستوى

Null Hypothesis: HS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.026579	0.9461
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: HS has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.225125	0.9383
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: HS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.390772	0.3736
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة HS عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(HS) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.408169	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(HS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.326816	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(HS) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.295173	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة ET عند المستوى

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.437227	0.3524
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.008747	0.2714
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.116652	0.2404
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة ET عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(ET) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.067823	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ET) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.498799	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(ET) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.773379	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة HE عند المستوى

Null Hypothesis: HE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.811884	0.6642
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: HE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.604744	0.9864
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: HE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.130651	0.9989
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة HE عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(HE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.651731	0.0107
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(HE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.883189	0.0081
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(HE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.823923	0.0356
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة BI عند المستوى

Null Hypothesis: BI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.896779	0.1821
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.270399	0.1815
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.149348	0.2288
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة BI عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(BI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.854207	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.937745	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.983773	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة AI عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on AI

Null Hypothesis: AI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.654840	0.4391
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on AI

Null Hypothesis: AI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.372600	0.8404
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on AI

Null Hypothesis: AI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.695014	0.4042
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة AI عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(AI)			Phillips-Perron Unit Root Test on D(AI)			Phillips-Perron Unit Root Test on D(AI)		
Null Hypothesis: D(AI) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(AI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(AI) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.944362	0.0001	Phillips-Perron test statistic	-6.139336	0.0003	Phillips-Perron test statistic	-6.038964	0.0000
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
	1% level	-3.788030		1% level	-4.467895		1% level	-2.679735
	5% level	-3.012363		5% level	-3.644963		5% level	-1.958088
	10% level	-2.646119		10% level	-3.261452		10% level	-1.607830
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار PP.Philips للسلسلة PS عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on PS			Phillips-Perron Unit Root Test on PS			Phillips-Perron Unit Root Test on PS		
Null Hypothesis: PS has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: PS has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: PS has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.209525	0.1082	Phillips-Perron test statistic	-1.480943	0.1264	Phillips-Perron test statistic	-3.018742	0.0486
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
	1% level	-4.440739		1% level	-2.674290		1% level	-3.769597
	5% level	-3.632896		5% level	-1.957204		5% level	-3.004861
	10% level	-3.254671		10% level	-1.608175		10% level	-2.642242
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار PP.Philips للسلسلة PS عند الفرق الأول

Phillips-Perron Unit Root Test on D(PS)			Phillips-Perron Unit Root Test on D(PS)			Phillips-Perron Unit Root Test on D(PS)		
Null Hypothesis: D(PS) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(PS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(PS) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.397776	0.0000	Phillips-Perron test statistic	-15.15737	0.0000	Phillips-Perron test statistic	-9.402995	0.0000
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
	1% level	-3.788030		1% level	-4.467895		1% level	-2.679735
	5% level	-3.012363		5% level	-3.644963		5% level	-1.958088
	10% level	-2.646119		10% level	-3.261452		10% level	-1.607830
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

إختبار PP.Philips للسلسلة T عند المستوى

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.147113	0.1205
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.598369	0.4466
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.348890	0.5878
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة T عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(T) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.223803	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(T) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.701445	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(T) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.576614	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة MS عند المستوى

Null Hypothesis: MS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.012989	0.9213
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: MS has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.092420	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: MS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.730839	0.9993
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة MS عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(MS) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.436820	0.0211
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.326560	0.0133
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(MS) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.440685	0.0174
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 5: إختبار PP.Philips للسلاسل (GDP,DT,PT,TB,CR)

إختبار PP.Philips للسلسلة GDP عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.111026	0.5169
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.728666	0.8659
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.513394	0.8738
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة GDP عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.609483	0.0057
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.513898	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.719741	0.0009
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة DT عند المستوى

Null Hypothesis: DT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.067316	0.9998
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	6.384441	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.408644	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة DT عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.471759	0.0077
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.234456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.456121	0.1326
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.540850	0.1179
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة PT عند المستوى

Null Hypothesis: PT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.203010	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.220229	0.0279
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.344180	0.0021
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة PT عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(PT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-24.64861	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-14.90052	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-25.32739	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة TB عند المستوى

Null Hypothesis: TB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.911175	0.0256
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.775232	0.3709
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.191637	0.2136
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة TB عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-13.70691	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.817159	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.62921	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة CR عند المستوى

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.372265	0.3845
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.132059	0.6289
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.173221	0.6708
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إختبار PP.Philips للسلسلة CR عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.863858	0.0289
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.134911	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.608329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.087111	0.0041
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 6: تحديد فترات التباطؤ

تحديد فترات التباطؤ للنموذج الثاني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP AT MS PS T
Exogenous variables: C
Date: 01/22/23 Time: 23:29
Sample: 1995 2017
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-742.6820	NA	2.28e+23	67.97109	68.21905	68.02950
1	-650.6293	133.8947*	5.50e+20*	61.87539*	63.36318*	62.22587*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

تحديد فترات التباطؤ للنموذج الثالث

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDP DT CR PT TB
 Exogenous variables: C
 Date: 01/22/23 Time: 23:31
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-994.2127	NA	9.60e+25	74.01576	74.25573	74.08711
1	-873.3938	187.9405*	8.24e+22*	66.91806*	68.35788*	67.34619*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق 7: إختبار التكامل المشترك johansen

إختبار التكامل المشترك johansen للنموذج الثاني

Date: 06/22/23 Time: 01:49
 Sample (adjusted): 1997 2017
 Included observations: 21 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: GDP AI MS PS T
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.994407	179.6135	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.849878	70.70289	47.85613	0.0001
At most 2 *	0.596496	30.88043	29.79707	0.0374
At most 3	0.342396	11.82147	15.49471	0.1657
At most 4	0.133917	3.019273	3.841466	0.0823

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.994407	108.9106	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.849878	39.82246	27.58434	0.0008
At most 2	0.596496	19.05896	21.13162	0.0951
At most 3	0.342396	8.802193	14.26460	0.3030
At most 4	0.133917	3.019273	3.841466	0.0823

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

إختبار التكامل المشترك johansen للنموذج الثالث

Date: 06/23/23 Time: 23:31

Sample (adjusted): 1992 2017

Included observations: 26 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: GDP DT PT TB CR

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.706881	73.97837	69.81889	0.0224
At most 1	0.515538	42.07181	47.85613	0.1567
At most 2	0.415864	23.22917	29.79707	0.2350
At most 3	0.254375	9.251003	15.49471	0.3427
At most 4	0.060375	1.619146	3.841466	0.2032

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.706881	31.90656	33.87687	0.0844
At most 1	0.515538	18.84263	27.58434	0.4268
At most 2	0.415864	13.97817	21.13162	0.3668
At most 3	0.254375	7.631857	14.26460	0.4174
At most 4	0.060375	1.619146	3.841466	0.2032

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=l):

GDP	DT	PT	TB	CR
0.000118	0.012991	0.004607	-0.014260	-0.002734
-4.68E-05	0.003678	-0.002203	0.012489	-0.024299
-4.28E-05	0.020566	-0.001235	0.001709	-0.034121
-0.000273	0.005938	0.001059	-0.002188	-0.005772
0.000116	-0.024530	-0.004282	0.015941	-0.004676

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDP)	525.6173	-314.0769	-259.1274	-395.5385	-396.5383
D(DT)	-12.36466	17.45505	-4.526064	-21.86684	-4.994661
D(PT)	-516.1547	-522.3694	-32.96810	-208.0608	23.47909
D(TB)	-36.67867	-196.3898	-0.301649	-62.63171	21.97770

D(CR)	33.93633	-15.22082	13.71765	9.655641	5.469986
-------	----------	-----------	----------	----------	----------

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -844.0057

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP	DT	PT	TB	CR
1.000000	109.8273 (41.2805)	38.94513 (8.56144)	-120.5506 (31.1239)	-23.11636 (51.7078)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDP)	0.062174 (0.05211)
D(DT)	-0.001463 (0.00149)
D(PT)	-0.061055 (0.02460)
D(TB)	-0.004339 (0.00853)
D(CR)	0.004014 (0.00128)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -834.5844

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP	DT	PT	TB	CR
1.000000	0.000000	43.70748 (15.5575)	-205.9446 (55.5612)	293.1593 (104.002)
0.000000	1.000000	-0.043362 (0.14393)	0.777530 (0.51403)	-2.879754 (0.96219)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDP)	0.076859 (0.05527)	5.673166 (5.86754)
D(DT)	-0.002279 (0.00151)	-0.096428 (0.16071)
D(PT)	-0.036632 (0.02162)	-8.626908 (2.29474)
D(TB)	0.004843 (0.00716)	-1.198876 (0.76015)
D(CR)	0.004726 (0.00131)	0.384889 (0.13887)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -827.5953

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP	DT	PT	TB	CR
1.000000	0.000000	0.000000	454.9364 (104.420)	-784.1633 (326.947)
0.000000	1.000000	0.000000	0.121871 (0.06506)	-1.810944 (0.20371)
0.000000	0.000000	1.000000	-15.12055 (2.70893)	24.64847 (8.48183)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDP)	0.087950 (0.05777)	0.344081 (10.5907)	3.433350 (2.26162)
D(DT)	-0.002085 (0.00159)	-0.189509 (0.29171)	-0.089824 (0.06230)
D(PT)	-0.035221 (0.02279)	-9.304914 (4.17707)	-1.186285 (0.89201)

D(TB)	0.004856 (0.00756)	-1.205079 (1.38506)	0.264053 (0.29578)	
D(CR)	0.004139 (0.00131)	0.667000 (0.24089)	0.172925 (0.05144)	
<hr/>				
4 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-823.7794		
<hr/>				
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
GDP	DT	PT	TB	CR
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-4.846616 (17.7553)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-1.602176 (0.14169)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-1.253380 (1.85270)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-1.713023 (0.51989)
<hr/>				
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(GDP)	0.195782 (0.12787)	-2.004729 (10.6500)	3.014534 (2.25526)	-10.99491 (8.06178)
D(DT)	0.003876 (0.00326)	-0.319360 (0.27191)	-0.112978 (0.05758)	0.434420 (0.20583)
D(PT)	0.021501 (0.04951)	-10.54043 (4.12373)	-1.406590 (0.87324)	1.235367 (3.12156)
D(TB)	0.021931 (0.01654)	-1.577002 (1.37766)	0.197735 (0.29173)	-1.793113 (1.04285)
D(CR)	0.001506 (0.00290)	0.724337 (0.24139)	0.183149 (0.05112)	-0.671697 (0.18272)
<hr/>				

الملحق 8: مقدرات متجه التكامل المشترك

مقدرات متجه التكامل المشترك للنموذج الثاني

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/23/23 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CoIntEq1
GDP(-1)	1.000000
AI(-1)	-30.53955 (25.7412) [-1.18641]
PS(-1)	-136.2362 (94.8994) [-1.43559]
MS(-1)	-33.21485 (3.51512) [-9.44915]
T(-1)	7.974789

	(1.59464)				
	[5.00100]				
C	-10959.52				
Error Correction:	D(GDP)	D(AI)	D(PS)	D(MS)	D(T)
CointEq1	0.005295 (0.05074) [0.10434]	0.000362 (0.00155) [0.23344]	0.000490 (0.00034) [1.43320]	0.003053 (0.00068) [4.49573]	-0.054736 (0.02648) [-2.06718]
D(GDP(-1))	0.226143 (0.17848) [1.26705]	0.004723 (0.00546) [0.86486]	-0.000804 (0.00120) [-0.66925]	0.001427 (0.00239) [0.59732]	0.206110 (0.09314) [2.21297]
D(AI(-1))	19.17355 (14.9689) [1.28089]	-1.088866 (0.45797) [-2.37759]	-0.106924 (0.10080) [-1.06077]	-0.021902 (0.20036) [-0.10932]	-3.007126 (7.81129) [-0.38497]
D(PS(-1))	-188.9726 (70.6342) [-2.67537]	2.676386 (2.16104) [1.23847]	-0.039668 (0.47564) [-0.08340]	1.754933 (0.94543) [1.85623]	14.26725 (36.8594) [0.38707]
D(MS(-1))	-12.28540 (8.98480) [-1.36735]	-0.647205 (0.27489) [-2.35443]	-0.110122 (0.06050) [-1.82013]	0.351143 (0.12026) [2.91986]	4.330807 (4.68858) [0.92369]
D(T(-1))	-2.450688 (0.80548) [-3.04252]	0.041098 (0.02464) [1.66768]	0.001441 (0.00542) [0.26568]	-0.038925 (0.01078) [-3.61043]	0.047690 (0.42033) [0.11346]
C	1694.251 (636.303) [2.66265]	31.88212 (19.4675) [1.63771]	6.923946 (4.28475) [1.61595]	37.41326 (8.51683) [4.39286]	-197.6038 (332.045) [-0.59511]
R-squared	0.591181	0.431521	0.403765	0.855441	0.443640
Adj. R-squared	0.415973	0.187887	0.148235	0.793488	0.205200
Sum sq. resids	59025483	55250.14	2676.476	10574.68	16073305
S.E. equation	2053.316	62.82068	13.82667	27.48335	1071.491
F-statistic	3.374162	1.771184	1.580110	13.80775	1.860592
Log likelihood	-185.7118	-112.4863	-80.69891	-95.12551	-172.0533
Akaike AIC	18.35350	11.37965	8.352277	9.726239	17.05269
Schwarz SC	18.70168	11.72782	8.700452	10.07441	17.40087
Mean dependent	806.2881	3.476190	0.109524	49.54667	172.4810
S.D. dependent	2686.824	69.70988	14.98159	60.47787	1201.876
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.42E+18			
Determinant resid covariance		4.50E+17			
Log likelihood		-575.7975			
Akaike information criterion		58.64738			
Schwarz criterion		60.63694			
Number of coefficients		40			

مقدرات متجه التكامل المشترك للنموذج الثالث

Vector Error Correction Estimates

Date: 01/22/23 Time: 23:26

Sample (adjusted): 1992 2017

Included observations: 26 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1				
GDP(-1)	1.000000				
DT(-1)	109.8273 (41.2805) [2.66051]				
CR(-1)	-23.11636 (51.7078) [-0.44706]				
PT(-1)	38.94513 (8.56144) [4.54890]				
TB(-1)	-120.5506 (31.1239) [-3.87325]				
C	-20981.40				
Error Correction:	D(GDP)	D(DT)	D(CR)	D(PT)	D(TB)
CointEq1	0.062174 (0.05211) [1.19322]	-0.001463 (0.00149) [-0.98457]	0.004014 (0.00128) [3.12443]	-0.061055 (0.02460) [-2.48201]	-0.004339 (0.00853) [-0.50866]
D(GDP(-1))	-0.201042 (0.24757) [-0.81205]	0.001480 (0.00706) [0.20965]	-0.006847 (0.00610) [-1.12166]	0.262137 (0.11688) [2.24285]	0.052375 (0.04053) [1.29236]
D(DT(-1))	-14.73506 (13.7322) [-1.07303]	0.659146 (0.39149) [1.68367]	-0.211986 (0.33860) [-0.62607]	16.40855 (6.48285) [2.53107]	2.743159 (2.24789) [1.22033]
D(CR(-1))	-45.22693 (20.8404) [-2.17015]	0.170456 (0.59415) [0.28689]	-0.054608 (0.51387) [-0.10627]	30.66627 (9.83861) [3.11693]	7.547961 (3.41147) [2.21252]
D(PT(-1))	-3.905507 (3.70588) [-1.05387]	-0.068337 (0.10565) [-0.64681]	-0.019545 (0.09138) [-0.21389]	5.019082 (1.74952) [2.86884]	1.171984 (0.60663) [1.93194]
D(TB(-1))	12.79157 (12.2697) [1.04254]	0.248316 (0.34980) [0.70988]	0.038151 (0.30254) [0.12611]	-18.17362 (5.79242) [-3.13748]	-4.408285 (2.00848) [-2.19483]
C	1760.754 (737.081) [2.38882]	7.469664 (21.0137) [0.35547]	24.71802 (18.1744) [1.36004]	-557.0934 (347.971) [-1.60098]	-59.93028 (120.657) [-0.49670]
R-squared	0.353991	0.404693	0.511894	0.512650	0.398047
Adj. R-squared	0.149988	0.216701	0.357755	0.358750	0.207957
Sum sq. resids	95857367	77910.98	58279.53	21363881	2568601.
S.E. equation	2246.135	64.03576	55.38361	1060.384	367.6813
F-statistic	1.735224	2.152714	3.320990	3.331059	2.093990
Log likelihood	-233.4560	-140.9603	-137.1862	-213.9409	-186.4025
Akaike AIC	18.49661	11.38156	11.09125	16.99545	14.87711
Schwarz SC	18.83533	11.72028	11.42997	17.33417	15.21583
Mean dependent	657.6696	48.77569	12.75269	80.80462	39.42938
S.D. dependent	2436.259	72.35336	69.10839	1324.188	413.1399

Determinant resid covariance (dof adj.)	5.18E+22
Determinant resid covariance	1.08E+22
Log likelihood	-844.0057
Akaike information criterion	68.00044
Schwarz criterion	69.93597
Number of coefficients	40

ملحق 9: خصائص النموذج المقدر

خصائص النموذج المقدر للنموذج الثاني

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/23/23 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) - 30.5395505679*AI(-1) - 136.236193181*PS(-1) + 7.97478918509*T(-1) - 33.2148528228*MS(-1) - 10959.5166437) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(AI(-1)) + C(4)*D(PS(-1)) + C(5)*D(T(-1)) + C(6)*D(MS(-1)) + C(7)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.005295	0.050742	0.104344	0.9184
C(2)	0.226143	0.178480	1.267049	0.2258
C(3)	19.17355	14.96890	1.280892	0.2210
C(4)	-188.9726	70.63422	-2.675368	0.0181
C(5)	-2.450688	0.805480	-3.042517	0.0088
C(6)	-12.28540	8.984805	-1.367353	0.1931
C(7)	1694.251	636.3030	2.662648	0.0186
R-squared	0.591181	Mean dependent var		806.2881
Adjusted R-squared	0.415973	S.D. dependent var		2686.824
S.E. of regression	2053.316	Akaike info criterion		18.35350
Sum squared resid	59025483	Schwarz criterion		18.70168
Log likelihood	-185.7118	Hannan-Quinn criter.		18.42906
F-statistic	3.374162	Durbin-Watson stat		1.408124
Prob(F-statistic)	0.028484			

خصائص النموذج المقدر للنموذج الثالث

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 01/22/23 Time: 23:27
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) + 109.827295573*DT(-1) - 23.1163582785*CR(-1) + 38.9451345226*PT(-1) - 120.550573509*TB(-1) - 20981.3984097) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(DT(-1)) + C(4)*D(CR(-1)) + C(5)*D(PT(-1)) + C(6)*D(TB(-1)) + C(7)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.062174	0.052106	1.193220	0.2475

C(2)	-0.201042	0.247572	-0.812055	0.4268
C(3)	-14.73506	13.73216	-1.073033	0.2967
C(4)	-45.22693	20.84042	-2.170155	0.0429
C(5)	-3.905507	3.705880	-1.053868	0.3052
C(6)	12.79157	12.26967	1.042535	0.3102
C(7)	1760.754	737.0812	2.388820	0.0274
R-squared	0.353991	Mean dependent var		657.6696
Adjusted R-squared	0.149988	S.D. dependent var		2436.259
S.E. of regression	2246.135	Akaike info criterion		18.49661
Sum squared resid	95857367	Schwarz criterion		18.83533
Log likelihood	-233.4560	Hannan-Quinn criter.		18.59415
F-statistic	1.735224	Durbin-Watson stat		2.314348
Prob(F-statistic)	0.167146			

الملحق 10: إختبار تجانس البواقي

إختبار تجانس البواقي للنموذج الثاني

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 06/24/23 Time: 16:30

Sample: 1995 2017

Included observations: 21

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
180.8137	180	0.4689

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,8)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.867917	4.380647	0.0221	18.22625	0.1090
res2*res2	0.916075	7.276914	0.0044	19.23757	0.0830
res3*res3	0.802302	2.705482	0.0826	16.84834	0.1554
res4*res4	0.858482	4.044168	0.0279	18.02813	0.1148
res5*res5	0.648778	1.231466	0.3942	13.62433	0.3253
res2*res1	0.945999	11.67881	0.0009	19.86598	0.0697
res3*res1	0.808312	2.811201	0.0751	16.97455	0.1506
res3*res2	0.563501	0.860638	0.6069	11.83353	0.4591
res4*res1	0.895496	5.712674	0.0097	18.80542	0.0933
res4*res2	0.765323	2.174114	0.1383	16.07178	0.1880
res4*res3	0.919543	7.619344	0.0038	19.31041	0.0813
res5*res1	0.806720	2.782561	0.0770	16.94112	0.1518
res5*res2	0.652601	1.252354	0.3846	13.70461	0.3200
res5*res3	0.707250	1.610590	0.2539	14.85225	0.2496
res5*res4	0.881284	4.948979	0.0153	18.50697	0.1011

إختبار تجانس البواقي للنموذج الثالث

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 06/24/23 Time: 16:32

Sample: 1990 2017

Included observations: 26

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
202.5473	180	0.1196

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,13)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.740164	3.085957	0.0271	19.24425	0.0828
res2*res2	0.315293	0.498853	0.8809	8.197624	0.7695
res3*res3	0.317118	0.503080	0.8781	8.245060	0.7657
res4*res4	0.822108	5.006488	0.0035	21.37480	0.0452
res5*res5	0.855134	6.394843	0.0011	22.23348	0.0350
res2*res1	0.775587	3.744077	0.0126	20.16526	0.0640
res3*res1	0.839394	5.661964	0.0020	21.82425	0.0395
res3*res2	0.303015	0.470979	0.8989	7.878378	0.7946
res4*res1	0.509556	1.125549	0.4159	13.24845	0.3512
res4*res2	0.869000	7.186361	0.0006	22.59399	0.0314
res4*res3	0.867289	7.079755	0.0007	22.54951	0.0318
res5*res1	0.577796	1.482567	0.2454	15.02270	0.2402
res5*res2	0.890509	8.810966	0.0002	23.15324	0.0265
res5*res3	0.825612	5.128858	0.0032	21.46590	0.0440
res5*res4	0.864673	6.921980	0.0007	22.48150	0.0325

الملحق 11: إختبار التوزيع الطبيعي

إختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني

VEC Residual Normality Tests

Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)

Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal

Date: 06/24/23 Time: 17:01

Sample: 1995 2017

Included observations: 21

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.763636	2.040990	1	0.1531
2	0.132872	0.061793	1	0.8037
3	0.757890	2.010388	1	0.1562

4	0.740675	1.920100	1	0.1658
5	-0.327999	0.376541	1	0.5395
Joint		6.409811	5	0.2684

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.442081	0.171006	1	0.6792
2	2.843901	0.021321	1	0.8839
3	2.844956	0.021034	1	0.8847
4	2.968513	0.000868	1	0.9765
5	3.249219	0.054347	1	0.8157
Joint		0.268575	5	0.9982

Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	2.211996	2	0.3309	
2	0.083114	2	0.9593	
3	2.031422	2	0.3621	
4	1.920967	2	0.3827	
5	0.430887	2	0.8062	
Joint		6.678386	10	0.7554

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث

VEC Residual Normality Tests
 Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
 Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
 Date: 06/24/23 Time: 17:03
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 26

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.009395	0.000383	1	0.9844
2	1.348356	7.878273	1	0.0050
3	-0.385753	0.644824	1	0.4220
4	0.987742	4.227746	1	0.0398
5	-0.350528	0.532436	1	0.4656
Joint		13.28366	5	0.0209

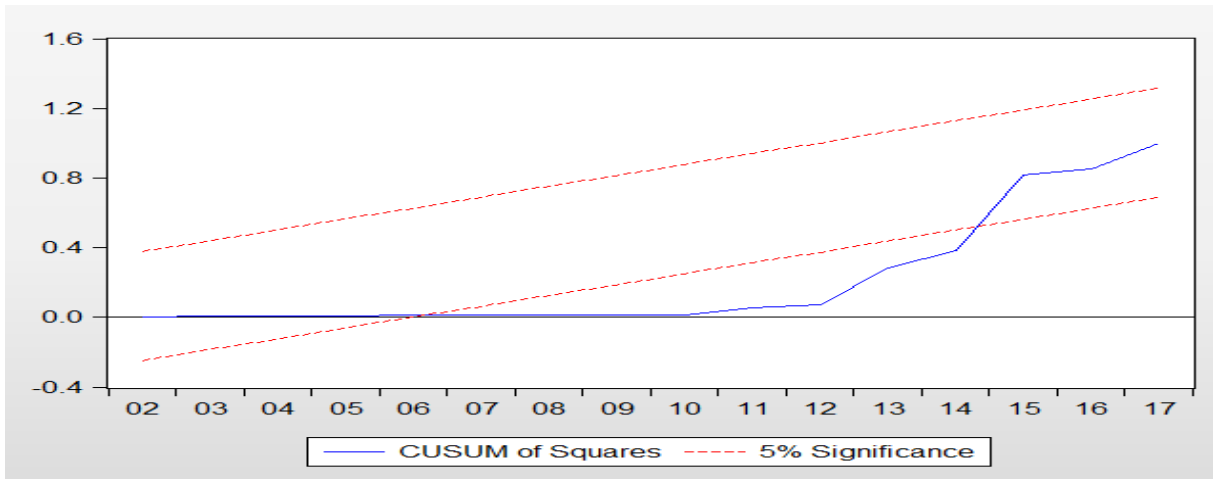
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.592166	0.379883	1	0.5377
2	6.431428	12.75593	1	0.0004
3	3.867440	0.815157	1	0.3666
4	4.067380	1.234242	1	0.2666
5	3.401167	0.174346	1	0.6763
Joint		15.35955	5	0.0089

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.380265	2	0.8268
2	20.63420	2	0.0000
3	1.459981	2	0.4819
4	5.461987	2	0.0652
5	0.706782	2	0.7023
Joint	28.64321	10	0.0014

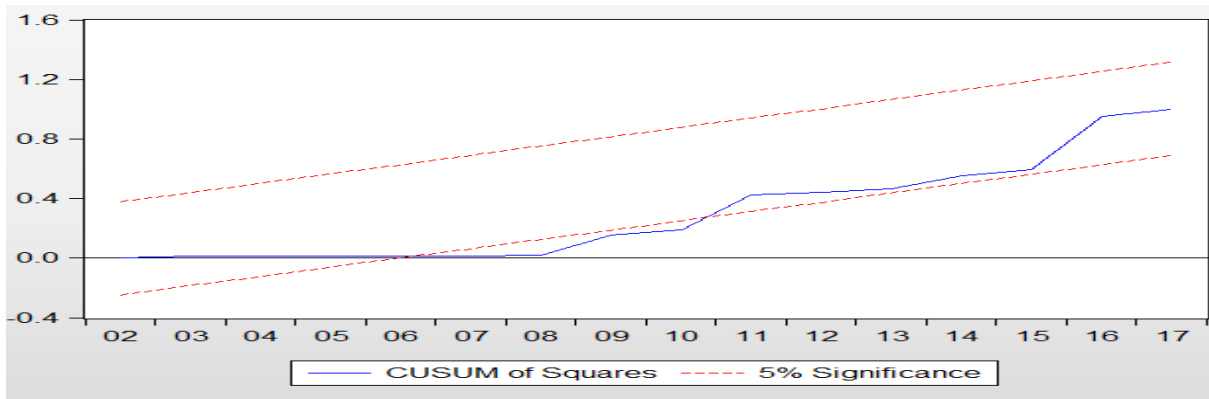
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

الملحق 12: إختبار CUSUMSQ

إختبار CUSUMSQ للنموذج الأول



إختبار CUSUMSQ للنموذج الثاني



إختبار CUSUMSQ للنموذج الثالث

